

جمهورية مصر العربية  
 وزارة الخارجية  
 المجلس الاعلى لادارة الامور الخارجية

١  
 ٢  
 ٣  
 ٤  
 ٥  
 ٦  
 ٧  
 ٨  
 ٩  
 ١٠  
 ١١  
 ١٢  
 ١٣  
 ١٤  
 ١٥  
 ١٦  
 ١٧  
 ١٨  
 ١٩  
 ٢٠  
 ٢١  
 ٢٢  
 ٢٣  
 ٢٤  
 ٢٥  
 ٢٦  
 ٢٧  
 ٢٨  
 ٢٩  
 ٣٠  
 ٣١  
 ٣٢  
 ٣٣  
 ٣٤  
 ٣٥  
 ٣٦  
 ٣٧  
 ٣٨  
 ٣٩  
 ٤٠  
 ٤١  
 ٤٢  
 ٤٣  
 ٤٤  
 ٤٥  
 ٤٦  
 ٤٧  
 ٤٨  
 ٤٩  
 ٥٠  
 ٥١  
 ٥٢  
 ٥٣  
 ٥٤  
 ٥٥  
 ٥٦  
 ٥٧  
 ٥٨  
 ٥٩  
 ٦٠  
 ٦١  
 ٦٢  
 ٦٣  
 ٦٤  
 ٦٥  
 ٦٦  
 ٦٧  
 ٦٨  
 ٦٩  
 ٧٠  
 ٧١  
 ٧٢  
 ٧٣  
 ٧٤  
 ٧٥  
 ٧٦  
 ٧٧  
 ٧٨  
 ٧٩  
 ٨٠  
 ٨١  
 ٨٢  
 ٨٣  
 ٨٤  
 ٨٥  
 ٨٦  
 ٨٧  
 ٨٨  
 ٨٩  
 ٩٠  
 ٩١  
 ٩٢  
 ٩٣  
 ٩٤  
 ٩٥  
 ٩٦  
 ٩٧  
 ٩٨  
 ٩٩  
 ١٠٠





إهداء ٢٠٠٦

المرحوم الدكتور / علي حسين كرار  
القاهرة





جمهورية مصر العربية  
وزارة الأوقاف  
المجلس الأعلى للشئون الإسلامية

# الفتاوى الإسلامية

من

دار الإفتاء المصرية

المجلد الرابع

أعلام المفتين

محمد عبده

حسونة النواوى عبد المجيد سليم عبد الرحمن قراعة  
محمد بيخيت حسنين مخلوف حسن مأمون

يشرف على إصدارها

الدكتور زكريا الديرى  
وزير الدولة للأوقاف  
مفتى جمهورية مصر العربية  
الأمين العام للمجلس الأعلى للشئون الإسلامية  
فضيلة الشيخ جاد الحق على جاد الحق  
الدكتور جمال الدين محمد محمود

القاهرة

١٩٨١ — ١٤٠٢ هـ







## الموضوع (٥٤٦) ميراث ولد الزنا واللعان

### المبدأ

يرث ولد الزنا واللعان بجهة الأم فقط لأنه لا أب لهما .

سئل :

وطيء زيد هنذا بلا عقد نكاح . فحملت منه ووضعت عمروا ثم مات زيد فهل يكون عمرو المذكور وارثاً من أرباب الفروض الشرعية لزيد حالما كان وجوده نتيجة سفاح وفحش وحالما كانت هند المرقومة غير وارثة لأنها ليست بزوجة شرعية . فهل يجوز أن يرث عمرو مع سقوط والدته من الإرث وذلك من قبيل إذا سقط الأصل سقط الفرع ؟

أجاب :

لا يرث هذا الولد من الرجل الذى أتت منه الأم بهذا الولد سفاحاً ولا بواسطته ، لأنه والحالة هذه ليس أباً له ، وإنما يتوارث هذا الولد مع أمه وقرباتها . قال فى متن التنوير وشرحه ما نصه ( ويرث ولد الزنا واللعان بجهة الأم فقط لما قد مناه فى العصابات أنه لا أب لهما ) . انتهى .

---

(\*) الفتاوى : لمخيلة الشيخ عبدالرحمن بن عيسى - من ٢٥ م ٢٤ - ص ٦ - ٨ المحرم ١٣٤٢ هـ -  
٩ أغسطس ١٩٢٤ م .

## الموضوع

### (٥٤٧) مرتب المتوفاة تركت لورثتها الشرعيين

## المبدأ

ماهية المستخلعة الى توفيت ولم تقبضها تكون تركتها عنها لورثتها الشرعيين .

مسئل :

في مستخلعة توفيت وهي لم تول بكرأ وتركت أما وأختا شقيقة فقط ولها متأخر ماهية ، لما نصيب كل من الأم والأخت بحسب حكم الشرع ؟ أفوتونا في ذلك ولكم من الله الأجر والثواب .

أجاب :

اطلعنا على خطابكم رقم ٢٧ مايو سنة ١٩٢٥ نمرة ٤٩٠ ورقم ٩ يونيه سنة ١٩٢٥ . ونفيد أن لأم المتوفاة المذكورة من تركتها الثلث فرضاً لعدم وجود الفرع الوارث وعدم وجود عدد من الإخوة والأخوات وللأخت الشقيقة النصف فرضاً . والباقي يزد عليهما بنسبة نصيبهما ، فيكون للأم من جميع التركة الخمسان وللأخت الشقيقة ثلاثة أخماسها فرضاً ورداً . وهذا حيث كان الحال كما ذكر في السؤال والأوراق عائدة من طيه كما وردت .

---

(\*) الفتى : مفصلة الشيخ عبد الرحمن قراصة - ص ٢٦ - ص ٤٨ ، م ١٩٧ - ١٨ القعدة ١٣٤٣ هـ - ١٠ يونيه ١٩٢٥ م .

## الموضوع

### ميراث حمل مستكن مع الزوجة والأولاد

#### المبدأ

١ - وفاة الرجل عن زوجة وأولاد وحمل مستكن يقتضى أخذ الزوجة الثمن فرضاً ، ووقف الباقي لحين انفصال الحمل المستكن حيث يعرف حينذاك نصيب كل واحد من الأولاد .

مثل :

بخطاب المحافظة رقم ٧ سبتمبر سنة ١٩٢٥ - ١٧٣٠ بما صورته بأمل تقسيم مبلغ واحد جنيه على ورثة المرحوم أحمد حسين الموضحين بالشهادة الإدارية طيه حسب الفريضة الشرعية والتكريم بالإفادة لإجراء اللازم نحو الصرف وطيه الأوراق عدد ٦ وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

اجاب :

اطلعنا على خطاب المحافظة رقم ٧ سبتمبر سنة ١٩٢٥ - ١٧٣٠ وعلى الشهادة الإدارية المرافقة له الخاصة بورثة المرحوم أحمد حسين . ونفيد أن لزوجته من تركته الثمن فرضاً لوجود الفرع الوارث . ويوقف الباقي من التركة إلى أن ينفصل الحمل ويستبين هل هو ذكر أو أنثى ، وهل هو واحد أو متعدد . وحينئذ يعرف ما ينحس كل واحد من أولاد المتوفى فيرجأ الجواب إلى أن يجهى البيان والأوراق عائدة من طيه كما وردت وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

(\*) المبنى : فضيلة الشيخ عبد الرحمن قراة - س ٢٧ م ١٨ - س ٢٢ - ٢٤ متر ١٢٤٤ .  
٢٢ سبتمبر ١٩٢٥ م .

## الموضوع (٥٤٩) نماء التركة للورثة جميعاً المبادئ

١ - نماء التركة التي لم تقسم والذي نشأ عن العمل فيها يكون ملكاً للورثة جميعاً.

٢ - من حق أى واحد من الورثة المطالبة بنصيبه من التركة ومن الربح الناشئ عن العمل فيها .

مثل :

رجل توفي وترك تركة من عقارات ونقود وخلافه وله ورثة كبار وقاصرون ، ثم وضع أحد الأولاد الكبار يده على جميع التركة حيث عين وصياً على القصر ووكيلاً عن البالغين ، وتصرف في هذه التركة ببيع وشراء وتجارة ، ونتج من ذلك أرباح واستمر على ذلك سنين طويلة فقام أحد الورثة البالغين يطالبه بما خصه من الأرباح ، فامتنع مدعياً أن هذه الأرباح ملك خاص له ، لأنه كان يتاجر خاصة نفسه لا للجميع . فهل يكون لباقي الورثة الحق في المطالبة بحصصهم من هذه الأرباح في هذه المدة ، لأنه إنما كان يعمل في تركة المورث أم كيف الحال ؟

أجاب :

متى كانت التركة لم تقسم ، وكان الورثة في معيشة واحدة . كما ذكر فيكون نماء التركة الناشئ عن العمل فيها مشتركاً بين جميع الورثة خصوصاً والمدير لهذه التركة العامل فيها وصى على القاصرين ووكيل عن البالغين من الورثة . وحينئذ فيجوز لكل واحد من الورثة المطالبة بنصيبه من التركة ومن الربح الناشئ عن العمل فيها . في تلك المدة والله أعلم .

(\*) الفتى : فضيلة الشيخ عبد الرحمن قرامه - ص ٣٠ م ٩ - ص ٢ - ٢٨ من ذى القعدة ١٣٤٥ هـ - ٢٩ مايو ١٩٢٧ م .



## الموضوع

(٥٥٠) الحكم ببعض النصيب لا يمنع من المطالبة بالباقي

## المبادئ

١ - انحصار الإرث في بنت وزوج يكون للزوج الربع فرضاً والباقي للبنت فرضاً ورداً

٢ - مطالبة البنت للزوج باستحقاقها النصف فرضاً والحكم لها بذلك لا يمنع من رفع دعوى أخرى باستحقاقها الربع رداً لأنه حقها شرعاً.

سئل :

من الشيخ عبد الرزاق القاضي بما صورته : توفيت المرحومة الست عزيزة بنت عنبر وانحصر إرثها في بنتها أمينة بنت إبراهيم أفندي عثمان وزوجها مرسى أفندي حسن من غير شريك ، وقد رفعت دعوى بذلك أمام محكمة مصر الابتدائية الشرعية قيدت بها تحت ١٧٧ سنة ١٩٢٦ طلبت الحكم لها باستحقاقاتها لثلاثة أرباع التركة فرضاً ورداً ، إلا أنها اكتفت بطلب الحكم باستحقاقها للنصف فرضاً فقط ، ولم تطلب الحكم بالرد وأقر المدعى عليه بتسليمها نصيبها من المخلود بالدعوى الذي تحت يده وعدم التعرض لها في ذلك . وبعد أن قدمت الإثبات الشرعي للمحكمة حكمت على المدعى عليه بوفاة الست عزيزة المذكورة ووراثتها لها بصفتها بنتاً واستحقاقها لما طلبته من تركتها وهو النصف فرضاً . فهل تترك المدعية الحكم لها بالربع رداً يسقط حقها في ذلك ولا يكون لها إلا النصف فقط ، أو أن لها الحق في أن تأخذ ثلاثة أرباع التركة النصف

(\*) الفتى : مشيلة الشيخ عبد المجيد سليم - من ١١٠م - ٢٥ - ٢٢ المحرم ١٣٢٧ هـ - ١٠ يونيو ١٩٢٨ م .

فرضاً والربع رداً ولا يؤثر على ذلك طلبها الحكم بالنصف فرضاً فقط وترك الربع رداً ؟ نرجو الإفادة عن ذلك بما تقتضيه الأصول الشرعية ومع هذا صورة رسمية من الحكم للاطلاع عليه .

أجاب :

إذا تبين أن المتوفاة لم تمت إلا عن بنت وزوج كان للبنت ثلاثة أرباع التركة فرضاً ورداً . وبمجرد اكتفائها أمام المحكمة بطلب الحكم لها باستحقاقها للنصف فرضاً لا يمنع شرعاً من طلبها باقي حقها . والله أعلم .



## الموضوع (٥٥١) ميراث حمل مستكن

### المبادئ

- ١ - يوقف له نصيب ولد واحد أو بنت واحدة أيهما أكثر
  - ٢ - خروج الحمل ميتاً بنفسه يقتضى عدم ميراثه وخروجه بجناية ميتاً يقتضى ميراثه وإرثه .
  - ٣ - خروج أكثره بما ينبت عن حياته ولو بتحريك عين ثم موته فإنه يرث ويصل عليه قبل دفنه .
  - ٤ - خروج أقله حياً ثم موته قبل خروج الأكثر لا يرث معه شيئاً ويعود بذلك المال الموقوف إلى الورثة ، ويعتبر الحمل كأن لم يكن .
- سئل :

بخطاب مديرية الجيزة رقم ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٢٨ نمرة ٣٥٣٨ بما صورته - نرسل مع هذا الأوراق الخاصة بتقسيم تركة عيد على الخفير على ورثته . برجاء إفادتنا بما يتبع في موضوع الحمل المستكن ، وهل يستحق في التركة بعد أن خرج بنفسه ميتاً وإن كان لما كيفية تقسيم استحقاقه ؟ .

أجاب :

اطلعنا على خطاب عزكم رقم ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٢٨ نمرة ٣٥٣٨ وعلى الأوراق المرافقة له الخاصة بورثة المرحوم عيد على الخفير . وتبين منها أنه توفي عن زوجتين وعن أولاده منها الخمسة وعن حمل مستكن من إحداهما ، ثم خرج الحمل المذكور بنفسه ميتاً ، ويراد الإفادة عما يتبع في

(\*) المتني : فضيلة الشيخ عبد المجيد سليم - س ٢١ - م ٢٤٥ - ص ٦٢ -  
٢ جلد اول ١٣٢٧ هـ - ١٦ أكتوبر ١٩٢٨ م .

نصيب الحمل المذكور . ونفيد أنه قال في متن التنوير وشرحه الدر (وقف  
للحمل حظ ابن واحد أو بنت واحدة أيهما أكثر وعليه الفتوى . لأنه الغالب)  
وقال ابن عابدين في حاشيته رد المختار ما نصه (ولو ولدت ميتاً لم يرث  
أى إذا خرج بنفسه، أما لو خرج بجناية فيرث ويورث ، وإذا خرج أكثره  
بما تعلم حياته ولو بتحريك عين وشفة ومات ورث وصلى عليه ، وإن  
كان خرج أقله حياً ثم مات فلا يرث) اهـ . وفي الفتاوى الخيرية ما نصه فإذا  
وضعت ميتاً أو خرج أقله حياً ومات قبل خروج الأكثر عاد الموقوف  
للموجودين وكأن الحمل لم يوجد ، فيقسم على من كان موجوداً من غير  
اعتبار الحمل اهـ . ومن ذلك يعلم أنه إذا ثبت خروج الحمل المذكور  
بنفسه ميتاً فإنه لا يرث ، ويرد ما كان موقوفاً له على الموجودين من ورثة  
المتوفى الأول وقت وفاته ، ويعتبر كأن الحمل لم يوجد — وهذا إذا كان  
الحال كما ذكر . والأوراق عائدة من طيه كما وردت .



## الموضوع

### (٥٥٢) ميراث ووصية لحرى في دار الحرب

### المبادئ

١ - اختلاف الدين مانع من الميراث شرعا فلا ميراث بين المسلم وغير المسلم .

٢ - وصية المسلم أو الذى لحرى في دار الحرب غير جائزة عند الحنفية لتباين الدارين حقيقة وحكما ، ولذا لا يرث أحدهما من الآخر .

٣ - لا يصح الوصية إجازة الورثة لها لأن بطلانها لانعدام الأهلية الموصى له ، لأن من كان في دار الحرب فهو ميت في حق من كان في دار الإسلام .

٤ - انتقال الموصى له من دار الحرب إلى دار الإسلام لا يصح الوصية ، لأنها باطلة منذ وقوعها .

سئل :

تزوجت امرأة نصرانية فرنسية التبعية بأحد الأمراء المسلمين ، ورزقت منه بولدين . بقيت السيدة المذكورة مصرية وفي سنة ١٩١٦ علمت وصية لتجلبها إبراهيم وسعيد ، وعينتهم في الوصية المذكورة وورثتها غير أنها أوصت ببيع جميع ما تملك إلى شخص أجنبي غير مسلم يقيم في الخارج وتابع للنولة كانت في حالة حرب مع مصر . توفيت السيدة المذكورة في يونية سنة ١٩٢٨ وتركت عقارا بعصر ، فهل يعتبر إبراهيم وسعيد عاصبين أو وارثين لأمهات النصرانية . بمقتضى الوصية المذكورة التي عينتهم وورثتها وفي هذه الحالة . الوارثان المذكوران هل يكون لهما حق طلب تنزيل الربع

(\*) الفتاوى : مغيلة الشيخ عبد المجيد سليم - من ٣٤ م ٤٥٥ - من ٢٢٨ - ٨ محرم ١٣٤٩ هـ - ٥ يونيو ١٩٣٠ م .

الموصى به للأجنبي للكمية الفائضة شرعاً . وهى الثلث . وإذا كان الأجنبي الذى أوصى إليه بجميع ريع التركة وقت حصول الوصية كان مقبلاً فى بلاد فى حالة حرب مع مصر وقابع للدولة المحاربة . فهل الوصية تكون صحيحة لمصلحة الأجنبي المذكور ؟

أجاب :

اطلعنا على هذا السؤال . ونفید : أولاً أن اختلاف الدين مانع شرعاً من الإرث ، فلا يرث المسلم من المسیحی ، كما لا يرث المسیحی من المسلم . وعلى هذا فلا يكون ولداً هذه المرأة وارثين لها بحال من الأحوال ، ولو جعلتهما وارثين لأنهما مسلمان وهى مسیحية . نعم یصح أن توصى لهما بما یصح أن توصى به لغير الوارث . وليس لهما حق فى تخفيض الريع الموصى به لمن تصح الوصية له به ، أعنى أنهما ليس لهما حق فى رد شئ من الوصية بالريع إذا كانت العين الموصى بريعها لا تخرج من ثلث تركة الموصية لأنهما غیر وارثين كما قلنا . وثانياً : أنه لا تجوز وصية المسلم ولا الذمى الحرى فى دار الحرب عند علماء الحنفية . قال فى المبسوط ما نصه : وإن أوصى ( أى الذمى ) لحرى فى دار الحرب لم تجز ، لتباين الدارين بينهما حقيقة وحكماً ، ولهذا لا یجری التوارث بينهما اهـ . وقال فى موضع آخر فى الفرق لأبى حنيفة ومحمد بین نفاذ الوصية للقاتل إذا أجازها الورثة وعدم نفاذها لحرى فى دار الحرب ، لأن بطلانها لانعدام الأهلية فى جانب الموصى له فإن من فى دار الحرب فى حق من هو فى دار الإسلام كالمیت ، ولهذا تنقطع العصمة بتباين الدارين حقيقة وحكماً ، والمیت لا يكون أهلاً للوصية له ولا تأثير للإجازة فى إثبات الأهلية لمن ليس بأهل اهـ . وقال فى الولوالجية فى الفصل الثامن فى الوصية لأهل الحرب من كتاب السير ما نصه - رجل أوصى لابن فلان من أهل الحرب ثم أسلم ابن فلان قبل موت الموصى إن كان سماه باسمه ، فقال ابن فلان مسمى باسم كذا لا تجوز الوصية ، لأن الوصية وقعت باطله فلا تنقلب جائزة ، وإن لم یسم باسمه ولكن قال لابن فلان جازت الوصية موقوفة ، وهذا بمنزلة رجل قال هذا العبد

لفلان بعد موتى والعبد فى ملك غيره ثم اشتراه لا يجوز . ولو قال عبدى  
لفلان بعد موتى ثم اشتراه جاز اه . ومن هذا يعلم أن وصية المرأة المذكورة  
للأجنبي المذكور وهو فى دار الحرب باطلة من حين صلورها ، وأنها  
لا تنقلب صحيحة بصيرورته أهلاً لها بعد ذلك . هذا ما ظهر لنا والله  
سبحانه وتعالى أعلم .

تعليق :

صدر القانون ٧١ سنة ١٩٤٦ الخاص بالوصية ونص فى المادة ٩  
منه على صحة الوصية مع اختلاف الدارين إلا إذا كان الموصى تابعاً  
لبلد إسلامى - مسلماً كان أو ذمياً - وكان الموصى له غير مسلم وتابعاً  
لبلد غير إسلامى إلا أنه يشترط فى ذلك أن تكون شريعته تمنع من الوصية  
لمثل الموصى وذلك أخذاً بقاعدة المعاملة بالمثل . وبذلك تكون وصية  
المسلم أو غير المسلم التابع لبلد إسلامى لغير المسلم التابع لبلد غير إسلامى  
لا تمنع شريعته من الوصية لمثل الموصى صحيحة طبقاً للقانون .



## الموضوع (٥٥٣) ميراث فيه عول

### المبدأ

إذا اجتمع في الميراث زوج وأم وأخوات شقيقات كان للزوج النصف فرضاً ثلاثة أسهم من ثمانية أسهم وللأم سهم واحد من ثمانية أسهم وللأخوات الشقيقات الأربعة أسهم الباقية بالسوية بينهن لأن المسألة فيها عول .

مثل :

توفيت امرأة عن والدتها وزوجها وأخواتها الأشقاء السيدات الست فما نصيب كل منهن ؟

أجاب :

لوالدة المتوفاة المذكورة من تركتها السدس فرضاً لوجود عدد من الأخوات، ولزوجها النصف فرضاً لعدم وجود الفرع الوارث، ولأخواتها الشقيقات الثلاث فرضاً بالسوية بينهن . فقد دخل في هذه المسألة العول فأصلها من ستة أسهم وعالت إلى ثمانية أسهم . للأم منها سهم واحد وللزوج منها ثلاثة أسهم وللأخوات الشقيقات أربعة الأسهم الباقية بالسوية بينهن وهذا إذا لم يكن للمتوفاة وارث آخر سوى المذكورين بالسؤال . والله أعلم .

(\*) الفتى : مفضيلة الشيخ عبد المجيد سليم — من ٣٦ م ٦٣٥ — من ٣٩٨ —  
١٧ صفر ١٣٥٠ هـ — ١٦ يونيو ١٩٣٢ م .



## الموضوع (٥٥٤) لا توارث بالطلاق قبل الدخول

### المبادئ

١ - الطلاق قبل الدخول حقيقة أو حكماً أو بعد الخلوة الفاسدة لا يعقب ميراثاً بينهما .

٢ - الطلاق قبل الدخول حقيقة وبعده حكماً كأن كان قد احتل بها خلوة صحيحة لا يعقب ميراثاً بينهما ولو مات وهي في العدة .

٣ - الطلاق قبل الدخول حقيقة وقبل الخلوة الصحيحة والفاسدة يقع باتناً لا إلى عدة .

٤ - تجب العدة إستحصاناً بعد الخلوة الصحيحة أو الفاسدة وهي عدة طلاق مطلقاً .

٥ - تسقط نفقتها في المدة السابقة على الموت به إلا إذا كانت مفروضة بالقضاء أو الرضا وأذنت بالاستدانة واستدانته فعلا فلها الرجوع بها في التركة على مذهب أبي حنيفة وطبقاً للمادة ١ من القانون ٢٥ سنة ١٩٢٠ أصبحت نفقتها واجبة من تاريخ الامتناع عن الإنفاق ولا تسقط إلا بالأداء أو الإبراء .

سئل :

طلق رجل زوجته الغير مدخول بها في مرض موته فراراً من أنها ترثه . وقد توفي في هذا المرض . فما الحكم الشرعي ؟ هل ترث مطلقها المذكور ؟ وهل تطالبه بنفقة الزوجية من حين العقد إلى يوم الطلاق ؟ وهل تعد عدة الطلاق أو عدة وفاة ؟

(\*) الفتى : مفصلة الشيخ مبد المجيد سليم - من ٢٧ م ٢٩٧ - من ٢٣٩ -  
٢٠ شعبان ١٣٥١ هـ - ١٩ ديسمبر ١٩٣٢ م .

## أجاب :

اطلعنا على هذا السؤال . ونفيد أولاً : أن هذه الزوجة إذا كانت غير مدخول بها لا دخولا حقيقياً ولا حكماً فلا شبهة في أنها لا تترث وكذلك الحكم فيها إذا اختل بها خلوة فاسدة . أما إذا كانت غير مدخول بها دخولا حقيقياً ولكنها قد دخل بها دخولا حكماً ، بأن اختل بها زوجها خلوة صحيحة ، فالفقهاء قولان قول بقيام الخلوة الصحيحة مقام الدخول الحقيقي في الإرث ، فترث إذا مات وهي في العدة وكان الحال كما ذكر بالسؤال . والقول الآخر أن الخلوة الصحيحة لا تقوم مقام الدخول الحقيقي فيه فلا تترث . وظاهر كلام الفقهاء اعتماد القول الأخير من أنها لا تترث قال ابن عابدين في رد المحتار نقلاً عن الرحمتي ما نصه : وعلى هذا أى ما في الشرح لو طلقها في مرضه بعد الخلوة الصحيحة قبل الوطء ومات في عدتها لا تترث . وبه جزم الطوافي فيما كتبه على هذا الشرح وأقره عليه تلميذه حامد أفندي العهادي مفتي دمشق اهـ .

وعلى هذا يجب التعويل على أنها لا تترث بعد الخلوة الصحيحة - وثانياً : أنه إذا لم يدخل بها دخولا حقيقياً ولم يخل بها لا خلوة صحيحة ولا فاسدة فلا عدة عليها بل بانت لا إلى عدة . أما إذا اختل بها خلوة صحيحة أو فاسدة فتجب عليها العدة إستحساناً على ما هو المذهب وهذه العدة هي عدة طلاق مطلقاً على ما اخترنا من أن الخلوة الصحيحة لا تقوم مقام الوطء في حق الإرث - وثالثاً : أن ما وجب لها من النفقة حال قيام الزوجية إلى يوم الطلاق فقد سقط بالموت اللهم إلا إذا كانت النفقة مفروضة بالقضاء أو الرضاء وقد أذنت من الزوج أو من القاضى بالاستدانة على الزوج فاستدانت بالفعل فإنه لا يسقط ما استدانت به بل يعتبر ديناً ، لها حق المطالبة به من تركه الزوج . وهذا كله على مذهب أبي حنيفة ، والآن عمل المحاكم على ما جاء بالمادة الأولى من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ التي نصها ( تعتبر نفقة الزوجة التي سلمت نفسها لزوجها ولو حكماً ديناً في ذمته من وقت امتناع الزوج عن الإنفاق مع وجوبه بلا توقف على قضاء أو تراض منهما ولا يسقط دينها إلا بالأداء أو الإبراء . وما ذكرناه يعلم الجواب عن كل ما جاء بالسؤال . هذا ما ظهر لنا والله سبحانه وتعالى أعلم .

## الموضوع

(٥٥٥) ميراث الزوجة من زوجها القاصر

### المبدأ

تورث الزوجة من زوجها القاصر متى كان الزواج صحيحاً .

سئل :

تزوج شخص قاصر بولاية أمه بفتاة قاصرة بولاية والدها بقسيمة زواج على يد مأذون . وقد توفى الزوج وهو تحت الوصاية والصدائق دفع جميعه . وحال عقد الزواج كانت أم أبيه وصية عليه . فهل بوفاته الزوج المذكور وهو تحت الوصاية يحق للزوجة مطالبة الورثة بشئ مما تركه زوجها ؟ مع العلم بأن الزوج توفى عن أخوته ذكوراً وإناثاً ووالدته فقط . وما قيمة عقد الزواج المذكور ؟

أجاب :

اطلعنا على هذا السؤال وعلى صورة رسمية من وثيقة عقد الزواج الصادر أمام مأذون ناحية شرياس التابعة لهيئة فارسكور الشرعية في ٢٥ يناير سنة ١٩٢٤ التي تضمنت زواج عبد القادر مصطفى مصطفى الزفتاوى القاصر بولاية أمه بيه اللسوقي مصطفى وأنه ليس له ولى أقرب منها بالقاصرة بدوية محمد حسن بدوى بولاية والدها بإيجاب وقبول شرعيين وشهادة الشهود المذكورين بها وبعد التحقق من خلو الطرفين من كل مانع شرعى . نفيد : بأنه إذا كان ما جاء بهذه الوثيقة صحيحاً فعقد الزواج عقد صحيح تترتب عليه آثاره الشرعية التي منها إرث الزوجة من زوجها إذا مات وهي على عصمته . ولا يمنع من ذلك موته وهو مشمول بالوصاية . وبهذا علم الجواب عن السؤال . والله سبحانه وتعالى أعلم .

(\*) الفتى : فضيلة الشيخ عبدالمجيد سليم س. ٤٠ م ٢٤٦ - ٥ من ذي الحجة ١٣٥٢ هـ - ١٠ مارس ١٩٣٥ م .

## الموضوع

(٥٥٦) ميراث

## المبادئ

١ - إذا توفيت قاصرة عن والدتها وأخ لأب فقط وكانت الوالدة حاملاً من زوج آخر تزوجته قبل وفاة البنت فإن وضعت حملها لستة أشهر أو أقل من تاريخ الوفاة كان المولود من ضمن ورثة البنت المتوفاة لتحقق وجوده وقت الوفاة .

٢ - إذا جاءت به لأكثر من ستة أشهر لا يرث لعدم التيقن بوجوده في بطنها وقت الوفاة .

سئل :

من عبد الرحمن حسنين بالآتي : قاصرة توفيت إلى رحمة الله تعالى وانحصر إرثها في والدتها وأخ لأب وقت الوفاة إلا أن والدتها جاءت بولد ذكر من رجل آخر تزوجته قبل وفاة ابنتها المتوفاة فولد هذا المولود بعد تسعة أشهر من تزوجها بالزوج الثاني فما الحكم في ذلك ، وهل الأخ من الأم بهذه الصفة وارث أو غير وارث ، حيث ولدته بهذه الصفة فيكون غير موجود وقت وفاة المورثة لا حقيقة ولا حكماً ، وما نصيب من يرث ممن ذكرت ؟

أجاب :

اطلعنا على هذا السؤال ونفقد أنه إذا كانت والدته البنت المتوفاة جاءت بالولد المذكور لستة أشهر أو أقل من وقت وفاة هذه البنت ورث هذا

(\*) الفتى : فضيلة الشيخ عبد المجيد سليم - ص ٤٠ م ٤٣٦ - ١٨ صفر ١٣٥٤ هـ - ٢١ مايو ١٩٣٥ م .

الولد من المتوفاة ، لأنه في هذه الحالة قد تحقق وجوده في البطن حال الموت وإن كان قد جاءت به لأكثر من ستة أشهر وكان زوجها بزوجها الثاني باقياً كما هو الظاهر من السؤال ، لا يرث منها لعدم التيقن بوجوده في البطن في هذه الحال . هذا وفي الحالة الأولى يكون لوالدة المتوفاة من تركتها السدس فرضاً لوجود عدد من الإخوة ، وللأخ لأم السلس فرضاً والباقي للأخ لأب تعصياً . أما في الحالة الثانية وهي ما إذا جاءت الأم بالولد لأكثر من ستة أشهر من وقت وفاة البنت وكانت زوجة الأم بزوجها الثاني باقية . فيكون للأُم من تركة المتوفاة الثلث فرضاً لعدم وجود الفرع الوارث وعدد من الإخوة . والباقي للأخ لأب تعصياً . وهذا كله إذا لم يكن للمتوفاة وارث آخر . وبهذا علم الجواب عن السؤال حيث كان الحال كما ذكر به والله سبحانه وتعالى أعلم .



## الموضوع

(٥٥٧) المحروم لا يحجب غيره

### المبادئ

١ - قتل الولد والده بالمباشرة يحرمه من ميراثه .

٢ - المحروم لا يحجب غيره مطلقاً لا حجب حرمان ولا حجب نقصان ويعتبر المحروم كالميت .

سئل :

رجل قتل ابنه ومات القاتل عن ابنه القاتل وعن بنت وأختين شقيقتين وأخ من أبيه وعن ابن ابنه القاتل . ثم توفيت بنت القاتل عن ابنيها . فكيف تقسم تركته كل منهما ومن يرث ومن لا يرث ؟ مع العلم بأن الابن قد قتل أباه بالمباشرة ظلماً وهو أى الابن عاقل وقت القتل .

أجاب :

نفيد : بأنه إذا كان الحال كما ذكر به كان الابن القاتل لأبيه محروماً من ميراثه . والمحروم لا يحجب غيره مطلقاً ، لا حجب حرمان ولا حجب نقصان على ما عليه الجمهور ، فيعتبر المحروم بالنسبة للحجب كالميت ، وحينئذ يكون لبنت القاتل من تركته النصف فرضاً والباقي لابن ابنه تعصياً ولا شيء لأختيه الشقيقتين ولا لأخيه من أبيه لحجبهما بابن الابن . وتقسم تركته البنت المتوفاة ثانياً بين ابنيها تعصياً مناصفة بينهما . وهذا إذا لم يكن لأحد من المتوفين وارث آخر .

(\*) الفتاوى : فضيلة الشيخ عبد المجيد سليم - م ٤٠ م ٤٩٣ - ٧ ربيع أول ١٣٥٤ هـ -  
١٨ يونيو ١٩٣٥ م .

## الموضوع

### (٥٥٨) التنازل عن الميراث

#### المبادئ

١ - الإرث جبرى لا يسقط بالإسقاط .

٢ - إذا كان التنازل عن الميراث بمعنى الإسقاط كان باطلاً ، أما إذا كان بمعنى الهبة فلا تتم إلا بالقبض في حياة المتنازل الواهب ، فإن تم قبضها في حياة الواهب صحته الهبة وإلا بطلت .  
سئل :

من حسن مصطفى الخضرى قال : توفى زكريا مصطفى عبد الوهاب الخضرى من عشر سنوات تقريباً عن ورثته الشرعيين . وهم والده المرحوم مصطفى عبد الوهاب الخضرى وعن والدته الست شفيقة حسن وعن زوجته عزيزة سرور وعن ولديه مصطفى وهنرى الصغيرين ، وأن المتوفى المذكور ترك أموالاً عبارة عن ديون له على الغير وأمانات مودعة بخزائن المحاكم ومرفوع قضايا بعضها فصل فيه وبعضها لم يفصل فيه ، وأن والد زكريا المذكور ووالدته توفيا بعده . وقبل وفاتهما صدر منهما تنازل عن قيمة ما يخصهما في تركته ولدهما زكريا المذكور ولولديه مصطفى وهنرى بمقتضى ورقة عرفية مصدق عليها أمام محكمة أهلية . فالحكم هذا التنازل عن نصيبهما في التركة التى لم تكن في اليد وهل لورثة مصطفى عبد الوهاب وزوجته الست شفيقة هاتم حسن الامتناع عن تنفيذ هذا التنازل شرعاً حيث إنه لم يتم قبض فيها للآن . وهل هذا التنازل باطل أو صحيح أو يعتبر هذا التنازل هبة أو وصية يصح الرجوع فيها ؟ نرجو التكرم ببيان حكم

(\*) الفتى : فضيلة الشيخ عبد المجيد سليم - س ٥١ م ٢٢٦ - ١٩ جادى الأولى ١٣٦١ هـ - ٢ يوليو ١٩٤٢ م .

ذلك . وهل يصح لورثته المتنازلين الامتناع عن صحة التنازل أولاً ومرفق  
مع هذا صورة طبق الأصل من التنازل المذكور ؟ أهتونا ولكم الثواب .  
أجاب :

اطلعنا على هذا السؤال وعلى صورة غير رسمية من ورقة التنازل  
المذكور ونفید أنه قد جاء ضمن فتوى لنا سابقة بتاريخ ١٨ يونية سنة  
١٩٣٥ ما نصه . قد جاء في كتاب الإقرار من تنقيح الحامدية ما نصه .  
سئل في امرأة ماتت عن أم وأخت شقيقة وخلفت تركة مشتملة على  
أمتعة وأوان أشهدت الأخت المذكورة على نفسها بعد قسمة بعضها أنها  
أسقطت حصتها من بقية إرث أختها وتركها لأمها المذكورة . فهل يصح  
الإسقاط المذكور ، الجواب . الإرث جبري لا يسقط بالإسقاط انتهى .  
وجاء في صفحة ٥٩٥ من الجزء الرابع من الفتاوى المهدية ما نصه : سئل في  
امرأة ماتت عن أخويها الشقيقين وأختها كذلك وبنتها وتركت ما يورث  
عنها شرعاً من أمتعة وعقار ، فأسقط الأخوان والأخت حقهم في الميراث  
الذي خصهم من تركة المتوفى لبنتها . فهل لا يصح هذا الإسقاط حيث  
كان إسقاط حق في أعيان . وهل إذا ماتت البنت المسقط لها في ذلك الحق  
يكون للمسقطين الرجوع بما أسقطوه لها حال حياتها في تركتها . - أجاب -  
المصرح به أن الإرث جبري لا يسقط بالإسقاط . فإذا لم يوجد من الأخوين  
والأخت المذكورين تمليك شرعي لبنت المتوفاة ولم يوجد تخارج شرعي  
ولا مانع من سماع دعواهم لما ذكر يكون لهم المطالبة بما يستحقونه .  
ولأفلا . انتهى . ومن هذا يعلم أن التنازل الذي صدر من كل من المتنازلين  
والذي المتوفى لولديه إن كان بمعنى إسقاط حقهما في الميراث كما هو  
الظاهر من كلمة التنازل عرفاً فهو باطل شرعاً ، وإن كان بطريق الهبة  
فلأنها لا تتم إلا بقبض من له حق القبض عن الصغيرين بعد القسمة في  
مثل هذا الموهوب في حياة الواهيين ، فإذا لم تتم بالقبض المذكور في حياتها  
كما جاء بالسؤال فقد بطلت الهبة . وبما ذكر علم الجواب عن السؤال حيث  
كان الحال كذلك . والله أعلم .



## الموضوع

(٥٥٩) ميراث

### المبدأ

تحويل مجرى البول في الذكر لا تأثر له في الميراث .

سئل :

من رجل في ولد وضعته أمه وله خصيتان وقبل ( ذكر ) طبيعيتان  
غير أن قبله لا يحتاج إلى ختان . وليس له شيء من علامات الأنوثة ( الفرج )  
ولا غيره . وفي سن ٧ سنوات أجريت له عملية جراحية كان من أثرها  
تحويل مجرى البول إلى الدبر ، فأصبح البول والغائط يخرجان من الدبر .  
فهل يرث ميراث ذكر أم أنثى ؟

أجاب :

إن الأمر إذا كان كما جاء بالسؤال . فهذا الولد يرث ميراث ولد ذكر  
لظهور علامة الذكورة فيه ، وعدم وجود علامة من علامات الأنوثة  
فيه ولا ينافي ذلك تحويل مجرى البول إلى الدبر بالعملية الجراحية التي أجريت  
له كما هو ظاهر . والله تعالى أعلم .



## المبادئ (٥٦٠) ميراث الفرقى

### المبدأ

لا يرث الفرقى بعضهم من بعض إذا لم يعلم أيهم مات أولاً ، ومال كل واحد منهم لورثته الأحياء .  
سئل :

توفي دكتور وبناته الأستان في حادث غرق ، ولا يدري من مات منهم أولاً عن ورثته . وهم أخ شقيق للدكتور وعم شقيق للبنتين المذكورتين وأخت شقيقة للدكتور وعم شقيقة للبنتين وزوجة للدكتور ووالدة للبنتين المذكورتين . فمن يرث ومن لا يرث ؟  
أجاب :

إنه بموت المرحومين الدكتور حسين كامل كريم وبنته غرقاً معاً ولم يعلم أيهم مات أولاً قبل الآخر كما ذكر بالسؤال . لا يرث بعضهم من بعض ، ومال كل واحد منهم لورثته الأحياء فتتصرف تركته الدكتور في زوجته وأخويه الشقيقين فقط . للزوجة منها الربع فرضاً لعدم وجود الفرع الوارث وللأخوين الشقيقين الباقي تعصيباً للذكر مثل حظ الأنثيين . وتنصرف تركته البنتين المذكورتين إذا كان لهما تركته خاصة في أيهما وعمهما الشقيق المذكورين بالسؤال ، للأُم الثلث فرضاً لعدم وجود الفرع الوارث وعدم وجود عدد من الإخوة والأخوات ، والباقي للعم الشقيق تعصيباً ولا شيء لعمتهما لكونها من ذوى الأرحام المؤخرين في الميراث عن ذوى الفروض والعصبة . وهذا إذا لم يكن لواحد من المتوفيين وارث آخر . والله أعلم .

(ج) الفتى : مشيلة الشيخ حسن بن محمد مخلوف - ص ٥٨ م ٥١٢ - سؤل ذي القعدة ١٣٦٦ هـ -  
١٦ سبتمبر ١٩٤٧ م .

## الموضوع

(٥٦١) مرض الموت

### المبادئ

١ - مرض الموت هو الذى يعجز فيه الشخص عن القيام بمصالحه القريبة خارج بيته ، ولم يتناول به سنة فأكثر من غير زيادة ولا خوف هلاك ثم يتصل به الموت .

٢ - إذا تحقق مرضه المذكور ، فطلق زوجته مكلاً للثلاث بلا رضاها ، ثم مات وهى فى العدة ، كان فاراً وتوث منه ، وإن لم يتحقق مرضه المذكور أو لم يتصل به الموت لم يكن فاراً ، ولا توث منه مطلقته ولو مات وهى فى العدة .

سئل :

رجل طلق زوجته وهو فى مرض موته طلاقاً مكلاً للثلاث ، وظلت تعاشره بعد ذلك إلى أن توفى بعد توقيع الطلاق المذكور خمسة أشهر . فهل توث فى زوجها المذكور أم لا . علماً بأنها من ذوات الحيض ، وأنها لم تحض فى حياته بعد الطلاق إلى الوفاة إلا حيضة واحدة . ومع العلم بأن الطلاق صلب فى غيبتها وظلت تعاشره إلى أن مات .

أجاب :

اطلعنا على السؤال والجواب - إن مرض الموت الذى يعتبر به المطلق فاراً من إرث زوجته شرعاً : هو المرض الذى يعجزه عن القيام بمصالحه

(\*) المتن : لمصلحة الشيخ حسين محمد مخلوف - م ٦١ م ١٢٩ - م ٧٠ -  
١٨ شوال ١٣٦٨ هـ - ١٢ أغسطس ١٩٤٩ م .

القرية خارج البيت كإتيان المسجد وذهاب التاجر إلى دكانه ونحو ذلك ولم يتناول به سنة فأكثر من غير زيادة ولا خوف هلاك ثم يتصل به الموت . فإذا كان مرض المطلق قد بلغ الحد الذى ذكر وطلق زوجته طلقه مكللة للثلاث بغير إذنها ولا رضاها ومات وهى فى العدة كان فاراً من إرثها - فترث ردا لقصده عليه ، وإن لم يبلغ هذا الحد بأن كان لا يعجز عن القيام بمصالحه خارج منزله أو لم يتصل بمرضه الموت أو لم يخف من مرضه الهلاك أو تناول به سنة فأكثر من غير زيادة ولا خوف هلاك لم يكن مرض موت فلا يكون فاراً ولا ترث منه زوجته . ومن هذا يعلم الجواب والله أعلم .



من أحكام الضمان



## الموضوع

(٥٦٢) دفع مبلغ لأخر خطأ

### المبادئ

١ - لو ظن أن عليه ديناً لآخر فدفعه إليه ثم ظهر خلافه يرجع بما أدى .

٢ - لو تبرع بأداء دين غيره ظناً منه أنه عليه ثم ظهر خلافه رجع بما أدى ولا يكون متبرعاً .

مثل :

دفع رجل مبلغاً معلوماً من الخنجات لآخر ظناً منه أنه دين على ابنه المدفوع إليه واجب عليه دفعه عنه لكونه في معيشته . والحال أنه ليس عليه ولا على ابنه شيء للمدفع إليه بوجه من الوجوه الشرعية .

فهل يجوز لهذا الدافع الرجوع بما دفعه على المدفوع إليه أم كيف ؟

أجاب :

قال في الأشباه من القاعدة السابعة عشر - ولو ظن أن عليه ديناً فبان خلافه يرجع بما أدى اهـ . وفي شرحه لهبة الله البعلی - وكذا لو تبرع بقضاء دين غيره ظاناً أنه عليه ثم ظهر خلافه رجع بما أدى اهـ . وحينئذ يرجع الدافع هنا بما دفعه على المدفوع إليه سواء كان المدفوع عن نفسه أو عن ابنه حيث لا حق للمدفع إليه والحال ما ذكر بالسؤال . والله أعلم .

(\*) المتى : مفصلة الشيخ حسونة النواوى - ص ١ م ١٨٤ - من ١٠٦ -  
١٧ ربيع أول ١٣١٥ هـ .





من أحكام الوفاة مع التجهيل



## الموضوع

(٥٦٣) موت ناظر الوقف مجهلاً

### المبادئ

- ١ - المجهل هو من يموت ولم يبين حال ما بيده من مال
- ٢ - يشترط في المجهل أن لا يكون عالماً بأن وارثه يعلم تلك الحال
- ٣ - كون الوارث عالماً بأى طريق من طرق العلم لا يكون معه الميت مجهلاً .
- ٤ - السكوت عن الألفاظ اعتياداً على علم الوارث يكون بياناً
- ٥ - جريان العرف قديماً وحديثاً على اعتبار الكتابة بشروطها من أفضل أنواع البيان في هذا المجال .
- ٦ - ما وجد بعد وفاة الناظر من صكوك ودفاتر حجة عليه ولا يكون معها قد مات مجهلاً لمال الوقف
- ٧ - يعتبر الناظر ضامناً لما هو ثابت بالدفاتر من أموال الوقف وتؤخذ من تركته .

سئل :

من السيد حسين القصبي في ناظر على أوقاف عين واقفها لكل منها مصرفاً وبشرط في بعضها أن يبدأ من غلته بعمارته وتكلمته وفي بعضها أن ما يتجمد من إيراداتها بعد المصارف المخصوصة يبقى بيد الناظر إلى أن يصير مبلغاً جسيماً فيشتري به ما يعود نفعه على الوقف من عقار وغلاله . تولى ذلك الناظر العمل في تلك الأوقاف وجمع إيراداتها وصرفها

ووضع لذلك دفاتر جمعت حسابها وقيد فيها الربح ، وما صرف منه  
وجرى العمل في تلك الدفاتر على أن يصدر إذن منه لكاتب الوقف بختمه  
أو خطه بصرف مبلغ كذا ويقيد ذلك الإذن بدفتر الحساب بنمرته  
على طريق تكون الخمر به متسلسلة وبين في تلك الدفاتر ما بقي بيد الناظر  
من إيراداتها ثم مات ذلك الناظر وتولى النظر على تلك الأوقاف غيره  
وأراد محاسبة التركة وأن يأخذ منها ما بقي عند الناظر الأول بمقتضى  
تلك الدفاتر . فهل يكون له ذلك ؟ ولا يقال بعد هذا البيان إن الناظر الأول  
مات مجهلاً ، وإذا قيل إنه مع هذا يكون مجهلاً أفلا يكون ضامناً لما تحقق  
أنه لم يصرف في المصارف التي عنها الواقف خصوصاً إذا شرط الواقف  
البدء بالمعارة وتكلمة بعض الأعيان ولم يفعل الناظر شيئاً من ذلك  
ولا يكون التجهيل حينئذ نافياً للضمان وهل إذا كان شيء من تلك الأوقاف  
على معينين لا تسقط حقوقهم بمضي المدة مع استمرار استجرارهم من  
الناظر بعضها حال حياته وهل إذا وجدت أوراق بالإذن بالصرف خالية  
من ختم الناظر وخطه وليست بمنرة بنمرة متسلسلة حسابها هو متبع  
في أمثاله لا تعتبر وتكون بمنزلة حشو بين بقية الخمر لو وجدت واردة  
في دفاتر الحساب أفيلدوا الجواب ؟

أجاب :

بين الفقهاء ما يقصدون من لفظ المجهل الذي ناطوا به حكمه سواء  
كان ناظر وقف أو وصياً أو مودعاً ، وصرحوا أنه الذي يموت ولم يبين  
حال ما بيده من المال فإن كان مودعاً مثلاً كان هو الذي لم يبين حال  
الوديعة ومقرها وهل هي موجودة أو مفقودة وهل فقدت بإهماله أو  
بسبب قاهر ونحو ذلك مما يتعلق بها ، وشرطوا في كون غير المبين مجهلاً  
أن لا يكون عالماً بأن وارثه يعلم تلك الحال التي وصفنا ، فإن كان المودع  
يعلم أن الوارث يعرف حال المال الذي عنده وصاحب الوديعة يعرف كذلك  
أن الوارث يعلم ولم يبين باللفظ لم يعد مجهلاً لأنه لا داعي إلى البيان فيكون سكوته  
إعتياداً على علم الوارث وعلم صاحب الوديعة . فإن كان من بيده المال قد

جـرى فى تصرفه أيام حياته على طريقة توجب علم الوارث بحال المال الذى عنده وصاحب الوديعة أو من يخلف الميت على مال اليتيم أو الوقف يعلم أن تلك الطريقة موجبة لعلم الوارث بما يجرى فى المال من صرف وحفظ أو ضياع فلا ريب أنه لا يسمى مجهلاً ولا يجرى عليه حكم المجهل بل يعتبر مبيتاً بل أشد الناس حرصاً على البيان . وقد جرى العرف قديماً وحديثاً على أن الكتابة على شروطها المعروفة من أفضل أنواع البيان خصوصاً الصكوك والوصول والدفاتر ، فقد صرح الفقهاء بأن هذه الأنواع من المحررات حجة على صاحب الخط أو الختم فى حياته وبعد موته متى لم تكن شبيهة فى نسبتها إليه ، وقد عظم الاعتماد على الكتابة وإفادتها العلم فى زماننا هذا حتى كاد يهمل العمل بالقول المجرد عنها إلا فى بعض الشئون ، أما فى أعمال الدوائر ومعرفة ما يرد وما يصرف من الأموال فلم يبق طريق للعلم سواها ، فإن كان متولى الوقف فى حال حياته يعتمد فى بيان ما يدخل فى يده من مال الوقف وما يصرفه فى وجوهه وما يبق فى ذمته على الدفاتر والصكوك والوصول فلا شك فى أنه على ثقة من كون الوارث يعلم ذلك كله بالاطلاع على ما يكتبه أو يختمه . فإذا مات — مات عالماً بأن الوارث يعلم ذلك وعالماً بأن المستحق ومن يتولى الوقف بعده يعلمان بعلم الوارث به بل ويعلمان أن هذه هى طريق علمهما أنفسهما وما يذكره الفقهاء فى حال المجهل لا ينطبق على من يجرى فى معاملاته على هذه الطريقة ، وإلا لم يبق ممين فى هذا الزمان وهل للورثة ما دخل عليهم من مال الأرقاف والأيتام إذ لا يخطر ببال من ضبط الربيع وما أنفق منه فى دفتر أن يحصى ما ورد وما صرف وينطق بلفظ وبقى فى ذمته كذا لاعتقاده على أن ذلك كله قد أحصى فى وقته — وسيصل إلى أبدي الوارث ومن يتولى الوقف بعد موته ، وهذا من البديهيات التى لم تكن تحتاج إلى البيان لولا خفاء البديهيات على بعض من يزعم أن الشرع الإسلامى ينكر من طرق العلم ما اتفق عليه الناس أجمعون ، وبعد ما تبين معنى المجهل والمبين ظهر أن ناظر الوقف فى حادثتنا لا يعد مجهلاً وأن ما وجد من الصكوك والوصول والدفاتر يعد حجة عليه ، فثبت بها أنه ورد من

الريع يعتبر وارداً داخلاً في يده وما ثبت بها أنه صرف فهو ما خرج من يده وما عدا ذلك فهو الباقي في يده إلى موته فيؤخذ من التركة لا محالة ثم لو فرض أن الناظر مات مجهلاً في حادثة مثل حادثتنا ولم يكن فيها بيان بالطريقة المتقدمة لم يكن حكمه عدم الضمان بل إن كان الريع مشروطاً لمستحقين فغلة الوقف مملوكة لهم وهي في يده وديعة فيضمنها بلا نزاع وإن كان الواقف قد عين مصارف ولم يصرف الناظر فيها مخالفاً شرط الواقف ، كما فيها خصص للعمارة والترميم وتكلمة الناقص ولم يصرف في وجوهه فالشأن فيه الضمان كذلك لأنه قد حفظ المال تحت يده وديعة إلى أن يصرف في وجهه وليس بمأذون أن يصرفه في غير وجهه أما ما ذكرناه في مسألة الناظر على مسجد وأنه لا يضمن لو مات مجهلاً فإرادهم من يكون ناظراً على صرف ما تقوم به الشعائر وهو مأذون فيه ، فيحتمل أنه صرفه ، فلو كان حياً صدق في أنه صرفه يمينه ولو مات مجهلاً لا يضمن لاعتباره كأنه صرفه ، أما من يخالف شرط الواقف كما في حادثتنا فلا يقبل منه قول فيما صرفه إلا ببيان . وعلى ذلك يكون حال ورثته فالناظر في حادثتنا ضامن على كل حال خصوصاً إن كان يغمز عليه في سيرته ولا يحمد الناس عفته واستقامة حاله أما المستحقون فما داموا يأخذون مما يستحقون ويقيدهم في دفاتر الحساب ما يصرف وما يبقى فلا يسقط حقهم فيما بقي مهما طال الزمان لأن العمدية عندهم على الحساب وليس ما يوجب المحاسبة في وقت دون وقت خصوصاً إذا سبقت لهم مطالبة بالحساب وبيانه ولم يصدر من الناظر جحود لاستحقاقهم من أصله وإنما وكل الأمر إلى ما هو مقيد في صكوكه ودفاتره ، وأما الأوراق التي لا يوجد عليها إمضاء الناظر ولا ختمه وليست عليها نمرة توافق ما قبلها وما بعدها ففيها شبهة أنها ليست صادرة منه وإن قيدت في الدفاتر فلا تعتبر حجة للناظر ما لم يقم دليل على أن ما احتوت عليه قد صرف حقيقة والله أعلم .

من أحكام الكفالة





## الموضوع

(٥٦٤) كفالة

## المبدأ

الكفالة بنفقة الزوجة جائزة شرعاً مادامت الزوجية .

مثل :

رجل تزوج بامرأة وقد ضمن لها أبوه نفقتها وكفلها له بالكتابة لها بذلك ، وقد دخل بها الزوج ثم امتنع من الإنفاق عليها لفقره . فهل يكون ذلك الأب ملزماً بتلك النفقة معاملة له بكفالاته وهمايته ؟

أجاب :

المصرح به في كتب المذهب . أنه لو كفل لها رجل بالنفقة أبداً مادامت الزوجية جاز ، بناء على أن صحة الكفالة بها مستثناة من شرط كون المكفول به ديناً صحيحاً . وقالوا إن ذلك كقوله لامرأة الغير كفلت لك بالنفقة أبداً فإنه تلزمه النفقة أبداً ما دامت في نكاحه . كما في رد المختار وغيره . ومن هذا يتبين أن ذلك الأب تلزمه نفقة زوجة ابنه المذكورة مادامت الزوجية فإن مثل هذه الكفالة لا يراد بها إلا التأييد والله أعلم .



## الموضوع

(٥٦٥) كفالة مؤقتة

### المبادئ

١ - تأقيت الكفالة بوقت معلوم أو مجهول وكانت الجهالة يسيرة غير مانع من صحة الكفالة .

٢ - إذا كانت الجهالة فاحشة فإنها تبطل الكفالة حيث يبطل الأجل ويلزم تسليم النفس فوراً .

مثل :

تعهد شخص على أن يصرف على زوجة ابنه مادام تلميذاً بالمدرسة ومراده ما دامت مدة الدراسة باقية . والآن مضت مدة التلمذة المعلومة عرفاً لأن سنه خمسة وعشرون عاماً وخرج الولد من المدرسة . فهل يخرج من المدرسة للزوجة أن تطالب والده بالتفقة المتعهد بها أم لا ؟

أجاب :

في رد المختار من مبحث تأجيل الكفالة إلى أجل مجهول ما نصه . وإن كان ( أى الأجل ) مجهولاً جهالة غير متفاحشة مثل إلى الحصاد أو الدياس أو المهرجان أو العطاء أو صوم التصارى جازت الكفالة والتأجيل وكذلك الحوالة ، ومثله إلى أن يقدم المكفول به من سفره - انتهى - وفي شرح الدر في بيان صيغ الكفالة ما نصه - وكذا قول الرجل لامرأة الغير كفلت لك بالتفقة أبداً ما دامت الزوجية - خانيه فليحفظ انتهى - وكتب محتسبه في رد المختار ما نصه - ولو قال لها ما دمت في نكاحه فتفتكت على

فإن مات أحدهما أو زال النكاح لاتبى النفقة انتهى - وفي التبيين ما نصه  
ويجوز تأجيلها ( أى الكفالة ) إلى أجل معلوم ، والجهالة اليسيرة فيها  
محتملة كالتأجيل إلى القطاف وقدم الحاج ، ولا يجوز إلى هبوب الريح  
أو نزول المطر فإن أجله إليه بطل الأجل ولزمه تسليم النفس حالا انتهى .  
إذا علمت ذلك فاعلم أن التعهد المذكور من باب الكفالة إلى أجل معلوم  
عرفاً أو مجهول جهالة يسيرة . فإذا خرج الولد البالغ المذكور من المدرسة  
لمضى مدة التلمذة فلا يطالب أبوه بنفقة زوجته .

هذا ماظهر لى فى جواب هذا السؤال والحال ما ذكر به والله تعالى أعلم .



## الموضوع (٥٦٦) ضمان الأمر

### المبدأ

إذا أمر البالغ العاقل صبيّاً بفعل شيءٍ ففعله فله حقه غرم كان لولى الصبي الرجوع على الأمر لأن ضمان ذلك على الأمر .  
مثل :

أمر زيد العاقل الراشد عمرو المراهق بركوب الفرس المربوطة  
لبكر بدون إذنه لإخراج النواب من الخاورس المزروع فركب الفرس  
المذكورة وماتت قبل الوصول للمحل الذى كانت فيه مربوطة . هل  
الضمان على الأمر أم على المأمور المراهق ؟

أجاب :

نفيد أنه قال في كتاب جامع أحكام الصغار بهامش جامع الفصولين  
بصحيفة ١٥٦ جزء أول ما نصه : ( وفي جنایات فتاوى قاضیخان قبیل  
فصل إلتلاف الجنین ولو أمر صبيّاً بشئٍ فله حقه غرم كان لولى الصبي أن  
يرجع على الأمر اهـ . وبمراجعة فتاوى قاضیخان من ذلك الموضع وجد  
كللك بالجزء الثالث منها بهامش صحيفة ٤٤٦ من الفتاوى الهندية جزء  
ثالث . ومن ذلك يعلم أن عمرو المراهق متى كان قاصراً عن درجة  
البلوغ وأمره زيد العاقل البالغ بركوب فرس بكر بغير إذنه لإخراج  
النواب على وجه ما جاء بالسؤال كان عمرو القاصر مأموراً من قبل زيد  
البالغ بغصب فرس بكر ، وقد هلك الفرس قبل ردها للمالكها بكر  
فيجب الضمان على زيد الأمر عملاً بالنص المذكور ولو استوفى بكر ضمان  
الفرس من مال عمرو المراهق كان لولى عمرو أن يرجع على زيد الأمر  
بما ذكر . والله تعالى أعلم .

## الموضوع (٥٦٧) كفالة الأخرس

### المبدأ

الإشارة المعهودة معتبرة شرعاً إذا كان الشخص من الصم والبكم أصلاً وهي كالنطق باللسان في الأحكام ، أما إذا كان الصم والبكم طارئاً فعل القول الملقى به تكون الإشارة معتبرة شرعاً إن كانت الإشارة معهودة وامتد الصم والبكم به إلى وفاته .

مثل :

ما حكم الشريعة الإسلامية في « امرأة أمية من أوساط الفلاحين بالغة تميز بالإشارة ما تفهمه من ظواهر الأمور العادية وهي صماء بكاء وقعت على صك يتضمن ديناً جسماً على أمها بأنها ضامنة لها على وجه التضامن وذكر في صك الدين أن هذه المرأة أفهمها زوجها بالإشارة موضوع العقد — فهل تصح كفالتها شرعاً وهل يمكن أن يصح عقد الكفالة بالتضامن بالإشارات ؟

أجاب :

اطلعنا على هذا السؤال ونفيد بأنه قد جاء في الأشباه عند الكلام على أحكام الإشارة ما نصه « الإشارة من الأخرس معتبرة وقائمة مقام العبارة في كل شيء من بيع وإجارة وهبة ورهن ونكاح وطلاق وعتاق وإبراء وإقرار وقصاص إلا في الخلود ولو حد قذف » ثم جاء فيه بعد كلام لا حاجة لذكره ما نصه : « ولا بد في إشارة الأخرس من أن تكون معهودة ، وإلا لا تعتبر ، وفي فتح القدير من الطلاق « ولا يخفى أن المراد من الإشارة التي يقع بها طلاقه — الإشارة المقرونة بتصويب منه . لأن العادة

منه ذلك فكان بياناً لما أجمله الأخرس « اه وأما إشارة غير الأخرس  
فإن كان معتقل اللسان ففيه اختلاف . والفتوى على أنه إن دامت العقلة إلى  
الموت يجوز إقراره بالإشارة والإشهاد عليه . ومنهم من قدر الامتداد بسنة  
وهو ضعيف ، وإن لم يكن معتقل اللسان لم تعتبر إشارته مطلقاً »  
انتهت عبارة الأشباه . وجاء في الزيلعي من مسائل شتى في آخر الكتاب  
ما نصه : « وإذا كان لعناء الأخرس وكتابته كالبيان وهو النطق باللسان  
تلتزمه الأحكام بالإشارة والكتابة ، حتى يجوز نكاحه وطلاقه وعتاقه ويعمه  
وشراؤه إلى غير ذلك من الأحكام » انتهى . ومن هذا يعلم أن المرأة المذكورة  
إذا كان ما بها من الصمم والبكم أصلياً وكفلت عن أمها بالإشارة المعهودة  
التي يتبين مرادها كانت كفالتها معتبرة شرعاً . أما إذا كان ما بها من  
الصمم والبكم طارئاً ، فعلى القول المفتى به تكون كفالتها معتبرة شرعاً إن  
كانت إشارتها معهودة وامتد الصمم والبكم بها إلى وفاتها ، وإلا فلا تكون  
كفالتها معتبرة شرعاً . هذا ما ظهر لنا حيث كان الحال كما ذكر بالسؤال  
والله سبحانه وتعالى أعلم .



من أحكام الطوفان





## الموضوع (٥٦٨) طوفان نوح

### المبدأ

لا يجوز لشخص مسلم أن ينكر شيئاً مما يدل عليه ظاهر الآيات والأحاديث التي صح سندها إلا بدليل عقل يقطع بأن الظاهر غير مراد .

مثل :

ظهر بعض الطلبة ديدنهم البحث في العلوم الرياضية والخواص في توهين الأدلة القرآنية وقد قالوا إن الطوفان لم يكن عاماً لأنحاء الأرض بل هو خاص بالأرض التي كان بها قوم نوح عليه السلام وأنه بقي ناس في أرض الصين لم يصبهم الغرق وإن دعاء نوح عليه السلام بهلاك الكافرين لم يكن عاماً بل هو خاص بكفار قومه لأنه لم يكن مرسلًا إلا إلى قومه بدليل ما صح ( وكان كل نبي يبعث إلى قومه خاصة وبعث إلى الناس كافة ) فإذا قيل لم إن الآيات الكريمة ناطقة بخلاف ذلك لقوله تعالى<sup>(١)</sup> « رب لا تذر على الأرض من الكافرين ديارا » وقوله تعالى<sup>(٢)</sup> : « وجعلنا ذريته هم الباقين » وقوله تعالى<sup>(٣)</sup> : « لا عاصم اليوم من أمر الله إلا من رحم » قالوا هي قابلة للتأويل ولا حجة فيها ، وإذا قيل لم بأن نوحاً عليه السلام أول رسول بعث الله إلى أهل الأرض ويكون عموم بعثته أمراً اتفاقياً لعدم وجود أحد غير قومه ولو وجد غيره لم يكن مرسلًا إليهم

(١) الممتلئ : فضيلة الشيخ محمد عبده - ص ٢ م ١٠١ - ص ٤٤ - ١٩ شوال ١٣١٧ هـ .

(١) من الآية رقم ٢٦ سورة نوح .

(٢) الآية رقم ٧٧ سورة الصافات .

(٣) من الآية رقم ٤٢ سورة هود .

مخبروا واستنلوا إلى حكايات أهل الصين ، والمطلوب كشف الغطاء عن  
مر هذا الحادث العظيم والإفادة بما يطمئن إليه القلب .  
أجاب :

أما القرآن الكريم فلم يرد فيه نص قاطع على عموم الطوفان ولا على عموم  
رسالة نوح عليه السلام ، وما ورد من الأحاديث على فرض صحة سنده  
فهو أحاد ولا يوجب اليقين ، والمطلوب في تقرير مثل هذه الحقائق هو  
اليقين لا الظن إذا عد اعتقادها من عقائد الدين ، أما المؤرخ ومريد الاطلاع  
فله أن يحصل من الظن ما ترجحه عنده ثقته بالراوى أو المؤرخ أو صاحب  
الرأى ، وما يذكره المؤرخون والمفسرون في هذه المسألة لا يخرج عن حد  
الثقة بالرواية أو عدم الثقة بها ولا تتخذ دليلاً قطعياً على معتقد دینی  
أما مسألة عموم الطوفان في نفسها فهي موضوع نزاع بين أهل الأديان  
وأهل النظر في طبقات الأرض ، وموضوع خلاف بين مؤرخي الأمم . أما  
أهل الكتاب وعلماء الأمة الإسلامية فعلى أن الطوفان كان عاماً لكل الأرض  
ووافقهم على ذلك كثير من أهل النظر ، واحتجوا على رأيهم بوجود بعض  
الأصداق والأسماك المتحجرة في أعالي الجبال لأن هذه الأشياء بما لا يتكون  
إلا في البحر ، فظهورها في رؤوس الجبال دليل على أن الماء صعد إليها  
مرة من المرات ولئن يكون ذلك حتى يكون قد عم الأرض . ويزعم غالب  
أهل النظر من المتأخرين أن الطوفان لم يكن عاماً ، ولهم على ذلك شواهد  
يطول شرحها غير أنه لا يجوز لشخص مسلم أن ينكر قضية أن الطوفان  
كان عاماً لمجرد حكايات عن أهل الصين أو لمجرد احتمال التأويل في آيات  
الكتاب العزيز بل على كل من يعتقد بالدين أن لا ينفي شيئاً مما يدل عليه  
ظاهر الآيات والأحاديث التي صح سندها وينصرف عنها إلى التأويل  
إلا بدليل عقلی يقطع بأن الظاهر غير مراد . والوصول إلى ذلك في  
مثل هذه المسألة يحتاج إلى بحث طويل وعناء شديد وعلم غزير في طبقات  
الأرض وما تحتوى عليه ، وذلك يتوقف على علوم شتى عقلية ونقلية  
ومن هذى برأيه بلون علم يقينى فهو مجازف لا يسمع له قول ولا يسمع  
له بيت جهالاته والله أعلم .

من أحكام التقادم



## الموضوع

(٥٦٩) تقادم حكم مع الاقرار بالحق الذى حكم به

## المبادئ

١ - كون المحكوم عليه لا يزال مقراً بالحق الذى حكم به عليه غير أنه يعارض بسقوط الحكم بمضى ١٥ سنة عليه دون تنفيذ لإقراره بالحق حجة معتبرة يعامل به المقرر ولو طال الزمن مادام صاحب الحق لم يأخذ حقه .

٢ - الحق لا يسقط بالتقادم ولا بعدم أخذه مع التمكن ولا عبء بالمعارضة فى ذلك .

مثل :

من عوض الله أنيس على بنطنة السكة الحديد بطنطا فى رجل اسمه على خميس من ناحية كفر أبو شبة بمديرية بنى سويف صدر له حكم من مجلس بنى سويف الملقى بتاريخ ٢٠ القعدة سنة ٣٠٢ بإلزام محمد عبد الهادى زهير بأن يدفع له مبلغ ١٦.٠١٦ ر. ٤٩٤٠ وقد بقى هذا الحكم بلا تنفيذ حتى ألقى المجلس لإفلاس المحكوم عليه ثم التفتحت المحاكم الأهلية بالوجه القبلى وفى ٥ ربيع الأول سنة ٣١٩ أعلن هذا الحكم للمحكوم عليه لأجل تنفيذه فعارض المحكوم عليه بسقوط حكم المجلس الملقى لمور مدة تزيد عن خمس عشرة سنة وبأن منع القاضى من سماع الدعوى بعد مرور الزمن نتيجة سقوط الحق وبأن القول بعدم سقوطه بتقادم الزمان هو أن صاحبه لو تمكن من الحصول عليه بدون واسطة القضاء لحل له أخذه ديانة . فهل يوجد بأحكام الشريعة نص يسقط الحكم بمرور الزمن وهل ما قيل موافق للشريعة . أفتونا فى هذه الحادثة ؟

(\*) المتن : لمصلحة الشيخ محمد مبدى - م ٢ م ٤٥١ - م ١٨١ - ٢٧ ذى الحجة ١٣١٩ هـ .

## أجاب :

من هذا السؤال يظهر أن المحكوم عليه لا يزال مقراً بهذا المبلغ الذي حكم به عليه ، غاية الأمر أنه يعارض بسقوط الحكم بالنظر لما ذكر .  
والذي يقتضيه الحكم الشرعي أنه مع الإقرار به يلزمه ، لأن الإقرار حجة معتبرة يعامل به المقر ولو طال الزمن مادام لم يأخذ صاحب الحق حقه ، لأن الحق لا يسقط بتقادم الزمان ولا يعلم أخذه مع التمكن فلا عبرة بما عارض به المحكوم عليه . والله تعالى أعلم .



## الموضوع

(٥٧٠) التقادم لا يسقط الحق مهما طال الأمد

### المبدأ

وضع اليد المدة الطويلة لا يسقط الحق في الملكية مهما طال الزمن ولكن لا تسمع الدعوى في الملكية لمضى خمس عشرة سنة وفي الوقف والميراث بمضى ثلاث وثلاثين سنة بشروطها طبقاً للقانون .

سئل :

رفع على حسن الحلاق وأخوه فرج حسن الحلاق دعوى على وزارة المالية أمام محكمة مصر الشرعية تحت نمرة ٨٢ سنة ١٩١٦ قالوا فيها إن الحكومة واضعة اليد على جميع البناء المعروف الآن بالخوض المرصود وأبت تسليمه إليهما مع أنه تابع لوقف المرحوم صالح بك مصطفى جاهين اللذين تنظرا عليه حديثاً وطلبا الحكم على الوزارة بتسليمه إليهما ومنع معارضتها لهما في ذلك إرتكازاً على وقفية شرعية تاريخها ٢٠ رجب ١١٧٤ لأن هذا الوقف كان مشمولاً بنظر كريمة خديجة هانم حسب شرط الواقف على أن الحكومة مالكة الخوض المرصود وواضعة اليد عليه المدة الجديدة والسنين العديدة بدون منازع ولا معارض لها فيه لامن قبل وفاة صالح بك ولا بعد وفاته ولا من كريمة خديجة هانم لأن صالح بك المذكور توفي في ١١٨٢ وكانت كريمة خديجة هانم المذكورة مشاهدة وضع يد الحكومة عليه من عهد وفاة والدها حتى وفاتها الحاصلة سنة ١٢٥١ ولم تطالب الحكومة بشيء مع التمكن وعدم العذر الشرعى . أما باقى الأعيان المعنية بكتب الوقف المذكور كانت واضعة اليد عليها

(\*) الفتى : فضيلة الشيخ محمد بخيت - من ١٨ م ٢٩٤ - من ٩٩ - ٢٢ من رمضان ١٣٣٨ .

خديجة هانم المذكورة من عهد وفاة والدها دون الخوض المرصود وتحصلت على حجة أيلولة بالنقص منها من المحكمة الشرعية في سنة ١٢٥٠ واشترت جملة عقارات بعد وفاة والدها بمقتضى حجج شرعية ووقفها مع باقى الأعيان الموضحة بكتاب الوقف وبحجة الأيلولة أيضاً على نفسها وجعلت النظر إليها عليها أيام حياتها ثم من بعدها على ما هو معين ومشروح بحجج الوقف المؤرخة إحداها ١٥ شوال سنة ١٢٣٤ والثانية بتاريخ ٢٥ محرم سنة ١٢٣٨ والثالثة بتاريخ ٧ ربيع أول سنة ١٢٤٠ والرابعة والخامسة بتاريخ ٥ القعدة سنة ١٢٥٠ أما تواريخ حجج المشتري وتاريخ حجة الأيلولة ملون بالوقفيات المذكورة فالعقارات التى اشترتها بعد وفاة والدها كانت بمقتضى خمس حجج الأولى تاريخها ١٠ شوال سنة ١١٩٠ والثانية تاريخها ٥ صفر سنة ١٢٢٩ والثالثة تاريخها ١٥ شهر صفر المذكور والرابعة والخامسة والسادسة تاريخها ٢٥ محرم سنة ١٢٣٨ أما حجة الأيلولة تاريخها ٢٣ شوال سنة ١٢٥٠ دليل على أن خديجة هانم المذكورة كانت مشاهدة وضع يد الحكومة على الخوض المرصود من عهد وفاة والدها حتى يوم وفاتها ولما كانت هذه القضية تستوجب إهتماماً خاصاً قد تحصلت وزارة المالية على المستندات الخاصة بموضوع هذه الدعوى فكان من ضمنها أربعة عشر مستنداً كلها أوامر العالية تفيد صراحة امتلاك الحكومة للخوض المرصود وثابت بها بيان ما حصل فيه من التغييرات فى المدة من سنة ١٢٤٤ أعنى التى فى حال حياة خديجة هانم المذكورة وأيضاً أوراق يرجع تاريخها إلى سنة ١٢٨٦ فكان من بينها خطاب من محافظة مصر إلى ديوان عموم الأوقاف تاريخه ٢٨ جمادى آخر سنة ١٢٨٦ ص ١٦ يقضى بأن التفتت الإرادة السنية الشفوية بأخذ باقى الحرش نظارة إبراهيم أفندى شركس الناظر على وقف خديجة هانم لتوسيع السكة أمام أبواب وبدخل الخوض المرصود دليل آخر على أنه ملك الحكومة وعلى الخطاب المذكور تأشير من ديوان الأوقاف إلى مأمور قسم رابع بفتحمنه وتحديد مرقاه وعمل رسم عنه وعن السابق أخذه وقبلتم ذلك بمعرفة عبد المقصود أفندى معاون قسم رابع أوقاف وذلك



كان في يوم الأربعاء غرة رجب سنة ١٢٨٦ وقد بلغ مسطح الجزء المطلوب ٦١١٤ متراً بما في ذلك مسطح قطعة الأرض التي ما بين حوض شركس والورشة من قبل وورشة التجارين التي تحدد الورشة من جهة شرق ومعمل الحصر المحاور لذلك وبناء على ذلك فوزارة المالية قد صرفت من خزينتها مبلغ ٣٤٠٨٠ جنيه بإذن تاريخه ١٧ جادى الآخرة سنة ١٢٨٦ ثمن الجزء الذى سبق أخذه ، كذلك ثابت بصورة الرسم المستخرجة من خريطة الإستحكامات والعمارات العسكرية باخروسة التابعة لديوان الجهادية أنه ينطبق تماماً على واجهة الحوض المرصود في الوقت الحاضر ويتضح من تاريخ عمله وهو سنة ١٨٧٤ أنه كان تابعاً لوزارة الحربية كل ذلك يدل دلالة صراحة لا مراء فيها بملكية الحكومة للحوض المرصود من عهد محمد على باشا وإلى مصر بناء عليه تقدم وزارة المالية لفصيلتكم المستندات الموضح بيانها بالحفاظ طيه وقدرها عدد ٢٣ بأمل بعد الاطلاع عليها التكرم بالإفادة عما إذا كانت المحكمة الشرعية ممنوعة من سماع هذه الدعوى عملاً بالمادة ٣٧٦ من اللائحة وعماً يقتضيه الحكم الشرعى في هذا الموضوع .

أجاب :

اطلعنا على خطاب الوزارة رقم ٢٣ مايو سنة ١٩٢٠ نمرة ٢٢٣-٧-٢٢ وعلى المستندات المرفقة معه التى قدرها عدد ٢٣ ونفيد : أنه قال في المادة (٥٨٧) من قانون العدل والإنصاف أخذاً من تنقيح الحامدية ( الحق لا يسقط بتقادم الزمان ، فلو وضع شخص يده على دار أو أرض أو غيرها مدة سواء طالت المدة أو قصرت وهو معترف بأنها ملك فلان فإنه يثير بردها إليه إذا طلب فلان ذلك ، وإن كان منكراً أنها ملك فلان وفلان يدعى أنها ملكه ينظر إن كان مضى على وضع يده خمس عشرة سنة فأكثر لا تسمع دعوى المدعى إلا في الإرث والوقف وعند وجود عنصر شرعى لكن في الإرث والوقف إنما تسمع الدعوى بعد مضى هذه المدة إذا لم يمض على وضع اليد ثلاث وثلاثون سنة ، أما إذا مضى ذلك فلا تسمع

دعوى الإرث والوقف أيضاً إلا عند وجود علم شرعى ) وهذا ما يقتضيه  
الحكم الشرعى - وأما مجرد الإطلاع على المستندات المذكورة فليس كافياً  
فى القول بأن المحكمة الشرعية ممنوعة من سماع هذه الدعوى عملاً بالمادة  
(٣٧٦) من لائحة المحاكم نمرة ٣١ سنة ١٩١٠ أو غير ممنوعة بل ذلك يتوقف  
على بحث تلك المستندات وتطبيقها على الواقع وتقديرها قلمها وذلك  
فى الأعمال القضائية وللإحاطة . تحرر هذا والأوراق عائدة من طيه  
كما وردت .



من أحكام الجيانات



## الموضوع

(٥٧١) وقف الجبانات في مصر

## المبادئ

- ١ - سفع المقطم وقف من عهد عمر بن الخطاب على مولى المسلمين
- ٢ - يصح وقف الإمام شيئاً من أرض بيت مال المسلمين على جهة عامة للمسلمين .
- ٣ - استمرار جريان العمل على ذلك منذ صدر الإسلام حتى الآن .

سئل :

من محافظة مصر بإفادة مؤرخه ٧ رجب سنة ١٣١٣ الإفادة عما ثبت شرعاً أن أرض القرافات بمصر بما فيها قراطة المخاورين موقوفة للدفن الأموات لضرورة الوقوف على ذلك .

أجاب :

نص العلماء على أن قراطة مصر موقوفة وأنه لا يجوز الإنتفاع بها بغير الدفن . ونصوا أيضاً أن سبب وقفها ما رواه ابن الحكم عن الليث بن سعد أن المقوقس سأل عمرو بن العاص رضى الله عنه أن يبيعه سفع المقطم بسمعين ألف دينار فكتب إلى عمر - رضى الله عنه - بذلك فكتب إليه أن سله لم أعطاك هذا القدر وهى أرض لا تزرع ولا ينتفع بها فسأله فقال : إنا نجد صفحتها فى الكتب وأنها على غراس الجنة فكتب عمرو إليه بذلك فكتب إليه عمر أتى لا أرى غراس الجنة إلا المؤمنين فأقبر بها من مات من المسلمين ولا تبعها بشئ فامثل أمره ودفن فيها . وكان أول من دفن

(\*) المتن : نسخة الشيخ حسونة النواوى - ص ١ م ١٩ - ص ١١ - ٨ رجب ١٢١٢ هـ .

فيها رجل من المعافرين يقال له عامر . وصرحوا بأن سفح المقطم وقف من  
عمر على موتى المسلمين وأن القرافة جعلها أمير المؤمنين عمر بن الخطاب  
رضي الله عنه - لدفن موتى المسلمين فيها واستقر الأمر على ذلك .  
ونصوا أيضاً على أنه يصح وقف الإمام شيئاً من أرض بيت المال على  
جهة عامة للمسلمين كوقف عمر - رضي الله عنه - سواد العراق ونصوا  
أيضاً على أن حد سفح المقطم الموقوف المذكور من قصر المقوقس الذي  
كان ببركة الجيش المعروف الآن بالبساتين إلى اليعموم وهو الجبل الأحمر  
المطل على القاهرة من شرقها الشمالى الكائن بشرق العباسية . فعلم مما ذكر  
أن أرض القرافات بمصر التي من ضمنها قرافة المجاورين موقوفة لدفن  
أموات المسلمين من قبل عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - خصوصاً  
والعمل على ذلك من صدر الإسلام للآن . وقد نصوا أيضاً على أن العمل  
حجة في مثل ذلك كشرط الواقف . والله تعالى أعلم .



## الموضوع

(٥٧٢) الأرض الموقوفة لدفن موتى المسلمين لا تقسم قسمة افراز

### المبادئ

١ - صحراء قراقة المخاورين وقف لدفن أموات المسلمين من قبل سيدنا عمر بن الخطاب رضى الله عنه .

٢ - متى كانت كذلك فلا يجوز قسمتها قسمة افراز بين أشخاص يختص كل منهم بجزء منها ، بل لكل واحد من المسلمين حق الدفن في أى جزء منها .

٣ - من أنفق مالا في إصلاح قبر فجاء رجل ودفن فيه ميتة ، إن كانت الأرض موقوفة بضمن ما أنفق عليه ولا يحول ميتة من مكانه لأنه دفن في وقف .

٤ - لا يجوز لأحد من المسلمين أن يمنع غيره من زيارة القبور لأنها مندوبة شرعاً للأمر بها في الحديث الشريف ( كنت نهيتكم عن زيارة القبور ألا فزوروها ) .

مثل :

من حافظ أفندى السجنى بما صورته . معروف أن صحراء قراقة المخاورين الكائنة جهة شارع الممالك وقف لدفن أموات المسلمين من قبل سيدنا عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - فهل يصح تعاقدها كل من الشيخ محمد السجنى التاجر بمصر والست نبوية بنت مصطفى أن يقتسما

---

(\*) الملقى : فضيلة الشيخ محمد بخيت - من ١٨ م ١٠٠ - من ٤٢ - ٢ جلد اول  
١٣٢٨ هـ - ٢٤ يناير ١٩٢٠ م .

قطعة أرض بالصحرَاء المذكورة مع بعضهما بأن يختص كل منهما بجزء من تلك القطعة بحيث يترك ويتنازل الشيخ محمد السجيني للست نبوية المذكورة في الجزء الذى سيقسمه عن قبور مدفون بها والداه وأولاده وأهله من باقى عائلته ، ويكون مانعاً هذا التنازل الذى سيحصل منه لزيارته وزيارة عائلته لتلك القبور ودفن أمواته فيها التى سيتنازل عنها وهل للست نبوية المذكورة أن تمنعه وعائلته من ذلك ، وهل لهما الحق فى وضع يدهما على تلك الأرض الموقوفة المذكورة وقسمتها قسمة إفراز وتحرير شروط بالقسمة بينهما فقط ، وهل هذه الشروط تكون نافذة شرعاً ومعمول عليها . مع العلم بأن الست نبوية بنت مصطفى أجنبية من الشيخ محمد السجيني ، و فقط لها تربة مدفون بها والدها بعيدة عن ترب الشيخ محمد السجيني غير أن الأرض متصلة . كما لا يخفى على فضيلتكم فى مثل هذه الأحوال أن الصحرَاء وقف لدفن أموات المسلمين ولا يصح اختصاص واحد بجزء منها . أفيلوا ولكم جزيل الشكر والثواب ؟

أجاب :

اطلعنا على هذا السؤال - ونفيد : أنه حيث كانت صحراء قراة المجاورين المذكورة موقوفه لدفن أموات المسلمين فلكل شخص من المسلمين حق الدفن فيها ، فلا يجوز قسمتها إفراز بين أشخاص يختص كل منهم بجزء منها ، بل لكل واحد من المسلمين حق الدفن فى أى جزء منها ، وقد نص الفقهاء على أن من أنفق مالا فى إصلاح قبر فجاء رجل ودفن فيه ميتة ، إن كانت الأرض موقوفه بضمن ما أنفق عليه ولا يحول ميتة من مكانه لأنه فى وقف كذا يؤخذ من الفتاوى الخيرية نقلا عن التتارخانيه بصحيفة ١٥ جزء ثان طبعة أميرية سنة ١٣٠٠ هـ . وكذا لا يجوز لأحد من المسلمين أن يمنع غيره من زيارة القبور ، لأنها مندوبة شرعا للأمر بها فى الحديث الشريف ( كتبت نهيكم عن زيارة القبور ألا فزوروها ) .



## الموضوع

(٥٧٣) بناء المساكن على ارض المقابر

### المبدأ

أرض الجبانة لا يجوز شرعاً بناء المساكن عليها ولا غرس الأشجار أو النباتات فيها . كما لا يجوز بيعها ولو نقلت منها عظام الموتى إلى مكان آخر ، لأن لها حكم المقبرة .

مثل :

بإفادة واردة من وزارة الداخلية رقم ٢٩ يونية سنة ١٩٢٠ نمرة ٢٧٧ صورتها .. في مدينة بورسعيد جبانة قديمة منع الدفن فيها منذ زمان بعيد ثم نقلت منها العظام والرفات إلى موضع آخر من عهد قريب وقد حصل الشروع في هذه الأيام في تقسيم أرض تلك الجبانة القديمة إلى ثلاثة أقسام ، يكون أحدها : مخصصاً لإقامة ورشة عليه لأجل إصلاح عربات البلدية ، والثاني : لإنشاء مشتل لتربية النباتات والأشجار ، وأما القسم الثالث فسيباع بالمواد العلى للأفراد لاستخدام ثمنه في الوفاء بالتفقات التي أوجها نقل تلك العظام والرفات . ولكن بلدية بورسعيد صاحبة المشروع قد رأت فيها بعد أن أرض الجبانة ولو نقلت منها العظام والرفات يجب أن تبقى مقدسة ، ولا يليق أن يبنى عليها مساكن وغيرها . فبناء عليه نرجو فضيلتكم إصدار الفتوى الشرعية في هذه المسألة . وتفضلوا يا صاحب الفضيلة بقبول والفر احترامنا .

(\*) المتى : فضيلة الشيخ محمد اسماعيل البرديس - ص ٢٠ م ١٢ - ص ٢ -  
٢٧ شوال ١٣٣٨ هـ - ١٤ يونيو ١٩٢٠ م .

## أجابه :

اطلعنا على خطاب دولتكم رقم ٢٩ يونية سنة ١٩٢٠م ٢٧٧ الذى يتضمن أن فى مدينة بورسعيد جبانة قديمة منع الدفن فيها منذ زمان بعيد . ثم نقلت منها العظام والرفات إلى موضع آخر من عهد قريب . وقد حصل الشروع فى هذه الأيام فى تقسيم أرض تلك الجبانة القديمة إلى ثلاثة أقسام . أحدها : يكون مخصصا : لإقامة ورشة عليه وثانها : لإنشاء مشتل لتربية النباتات والأشجار وثالثها : سبيع بالمراد العلنى للأفراد . وأن بلدية بورسعيد قد رأت فيما بعد أن أرض الجبانات ولو نقلت منها العظام والرفات يجب أن تبقى مقدسة ولا يليق أن يبنى عليها مساكن وغيرها ، ويراد إصدار فتوى شرعية منا فى هذه المسألة : ونفيد : أنه قال فى الفتاوى الهندية بصحيفة ٤٧٠ جزء ثان ما نصه : ومثل هو ( أى القاضى الإمام شمس الأئمة محمود الأزجندى ، أيضاً عن المقبرة فى القرى إذا اندرست ، ولم يبق فيها أثر الموتى لا العظم ولا غيره هل يجوز زرعها واستغلالها قال لا ولها حكم المقبرة كذا فى المحيط اهـ .

ومن ذلك يعلم أن أرض الجبانة المذكورة لا يجوز شرعا أن يبنى عليها مساكن ، ولا أن تغرس فيها أشجار ولا نباتات ، ولا يجوز شرعاً بيعها ، ولو نقلت منها عظام الموتى إلى محل آخر . لأن لها حكم المقبرة . وللإحاطة تحجر هذا ، والخطاب المذكور عائد من طيه كما ورد . وتفضلوا بقبول فائق الاحترام



## الموضوع

(٥٧٤) تنازل عن مدفن

## المبادئ

١ - أرض المقبرة التي بالقرواة الصغرى والتي بها قبر الإمام الشافعي موقوفة مع غيرها من قبل أمير المؤمنين عمر بن الخطاب لدفن موتى المسلمين ولا يجوز في الوقف توارث .

٢ - بناء المقبرة ملك لمن أحمله ويورث عنه شرعاً .

سئل :

بخطاب وزارة المالية رقم ١٧ مارس سنة ١٩٢١ نمرة ٢٤٤-٣-٩١٢ بما صورته . الست فريضة هانم تملك مدفن بأراضي الإمام الشافعي معد لدفن الموتى . وقد تنازلت عن منفعة هذا المدفن والمباي والترب إلى كل من مصطفى أفندي حسن ، محمد أفندي حمزة الشركسي بمقتضى تنازل عرف تاريخه ٣ مارس سنة ١٩١٨ . ثم توفيت في ٦ أكتوبر سنة ١٩٢٠ وترغب وزارة المالية معرفة ما إذا كان هذا المدفن يعتبر ملكاً للمتوفاة ويجوز للحكومة التصرف فيه أسوة بباقي الأملاك الآيلة للحكومة ، ولا يصير التعرض للمتنازل عنه لهما . فاقضى تحريره لفضيلتكم على أمل التكرم بالإفادة عما يقتضيه الحكم الشرعي في ذلك . وتقبلوا بقبول فائق الاحترام .

أجاب :

اطلعنا على كتاب الوزارة رقم ١٧ مارس سنة ١٩٢١ نمرة ٢٤٤-٣-١٩١٢ بخصوص مادة المدفن تعلق الست فريضة هانم وعلى صورة

(ج) المتي : فضيلة الشيخ عبد الرحمن قراة - س ٢٠ م ١١ - ص ٧٦ - ٢٢ رجب ١٣٢٩ هـ - ٢ أبريل ١٩٢١ م .

التنازل عن منفعة هذا المدفن والمباني والترب الصادر منها إلى كل من مصطفي أفندي ، ومحمد أفندي حمزة الشركسي - ونفيد : أن الكلام هنا في موضعين في الأرض وفيما حدث فيها من البناء وغيره - أما الأرض فقد صرح العلماء بأن أرض القرافة الصغرى ، وهي القرافة التي بها قبر الإمام أبي عبد الله محمد إدريس الشافعي رضي الله عنه موقوفة مع غيرها من سفح المقطم ، على أن تكون مقبرة يدفن فيها موتى المسلمين من قبل أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، وجرى العمل على ذلك من عهده للآن ومعلوم أن الوقف لا يجرى التوارث فيه - وأما البناء وما أحدثته المتوفاة في هذه الأرض فهو ملك لها . ولا يوجد بالعقد المرافق للأوراق ما يدل على ناقل شرعي للملكية لهذا البناء ومأمعه إلى غيرها . وبذلك يكون بناؤها وما أحدثته تركته تورث عنها لمن يرثها شرعاً . وللإحاطة تحرر هذا والأوراق عائدة من طيه كما وردت . وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

والله سبحانه وتعالى أعلم .



## الموضوع

(٥٧٥) أرض المقابر

### المبدأ

إذا كانت أرض الجبانة ملكاً للحكومة وقد بلى ما بها من أموات وصارت تراباً ، يجوز شرعاً زرعها والبناء عليها ، بخلاف ما إذا كانت وقفاً .  
سئل :

بخطاب وزارة الداخلية رقم ٤-١٢-١٩٢٠ نمرة ٩٨١ بما صورته -  
بالاطلاع على الفتوى نمرة ١٢ فتاوى ج ٢٠ المذكورة بخطاب فضيلتكم المؤرخ ١٤ يوليو سنة ١٩٢٠ الموافق ٢٨ شوال سنة ١٣٣٨ نمرة ١٣-٤٧-٢ عن الجبانة القديمة بمدينة بورسعيد المنوع الدفن فيها من زمن بعيد ، ونقلت العظام والرفات منها إلى موضع آخر .. رأينا مع احترام الفتوى المشار إليها أن نبين لفضيلتكم أنه فضلاً عن أن أرض هاته الجبانة وما يماثلها ملك للحكومة ، وأن بقاءها فضاء يجعلها دائماً عرضة لإلقاء القافورات والأسبخة بها وأخذ الأتربة منها ، حتى تصبح حفراً ترشح منها المياه وتتعبن رغباً عما يتخذ من الاحتياطات لمنع حصول هذا ، ولا يخفى على فضيلتكم ما يترتب على ذلك من تفشي الأمراض الخبيثة المتنوعة أيضاً بصحة أهالى تلك البلاد وما يجاورها . الأمر الذى تحتاط له الحكومة دائماً وتسعى بكل ما لديها من الوسائل للوقاية منه . لهذا بادرننا بتلقيه بأمل إعادة التأمل . لعل أن يكون طاته الأسباب الهامة قول يبيح معها استعمال أرض الجبانات سالفة الذكر لغرس الأشجار بها والبناء عليها مما يمنع الضرر عن الأهالى ، وتتوفر به الصحة العامة . وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

(نقد) الفتى : فضيلة الشيخ محمد اسماعيل البرديسى - س ٢٠ م ١٦٦ - ص ٥٢ -  
٢٧ ربيع أول ١٣٣٩ هـ - ٨ ديسمبر ١٩٢٠ م .

أجاب :

اطلعنا على خطاب الوزارة رقم ٤-١٢-١٩٢٠ نمرة ٩٨٩ . ونفيد : أنه  
حيث كانت أرض الجبانة المذكورة ملكا للحكومة كما جاء بذلك الخطاب  
وبليت الأموات التي كانت بها، وصارت ترابا جاز شرعاً زرعها والبناء  
عليها . وأما ما ذكرناه سابقا بالفتوى نمرة ١٢ جزء ٢٠ - فذلك فيما إذا كانت  
أرض الجبانة وقفا لا ملكا - وللمعلومية تحرر هذا .  
وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .



## الموضوع

(٥٧٦) عدم جواز أحداث مستودع نجس بمقابر المسلمين

### المبدأ

يكره تحريماً التبول والتغوط في المقابر وقريباً منها . ولا يجوز أحداث مستودع نجس فيها . وما كان موجوداً ينبغي إزالته .  
سئل :

رجل أجرى بناء حوش بجبانة المسلمين بأرض الإمام الليث رضي الله عنه ، وجعل في بناء الحوش مرحاضاً عمومياً بجوار المقابر ، حتى إن حيطان هذا المحرور سالت منها المياه النجسة وبها بعض من الغائط على المقابر التي بجوارها . حيث جئت بعيت لى لدفعه ، وافتح القبر الذى بجوار المحرور وجدته مملوءاً بالمياه ويتبعها شئ من الغائط ، وشاهد ذلك كثير من المعزين أى المؤاجرين في الخنازة ، وقد أحضر بعضهم من الأتربة لتجفيف القبر ونزول الحقة ، ولم يزل هذا الحقل يصب من جميع جوانبه إلى القبور المجاورة له . فهل يجوز فتح هذا المحرور بأرض وقف المسلمين وبها موقى المسلمين ويكون ذلك شرعاً ؟ . أفيلوا الجواب .

أجاب :

قال في متن نور الإيضاح وشرحه ما نصه ( وكره تحريماً قضاء الحاجة أى البول والتغوط عليها بل وقريباً منها ( أى القبور ) هـ . ومنه يعلم بالأولى أن أحداث مستودع للمياه النجسة المخلوطة بالبول والغائط فى الأرض الموقوفة على دفن موقى المسلمين مكروه تحريماً . فينبغى إزالة ذلك الأذى عن هؤلاء الموقى لأنهم مكرمون بعد وفاتهم كما هم مكرمون فى حياتهم ولأن هذا خروج عما أعدت له تلك الأرض الموقوفة . والله أعلم .

(\*) الملقى : فضيلة الشيخ مبد الرحمن قرامنة - م ٢٢ م ١٥٦ - م ٢١ - ١٦ من شعبان ١٣٤١ هـ - ٣ أبريل ١٩٢٢ م .





من أحكام مفهوم المخالفة



## الموضوع

(٥٧٧) مفهوم المخالفة

### المبدأ

يؤخذ بمفهوم المخالفة في الأدلة وكلام الناس وأقوال الواقفين لأن تخصيص الشيء بالذكر يدل على نفي ما عداه في كلام الناس ولا يؤخذ به في خطابات الشارع .

سئل :

بإفادة من نظارة الحفانية مؤرخه ١٣ جاد آخر سنة ١٣١٤ مضمونها أن قاضي نغراسكندرية بعث لها مكاتبة تتضمن حصول خلاف بين مستحق وقف من يدعى الشيخ حسين القاضي المشمول الآن بنظارة سعادة مدير عموم الأوقاف واشتباه حضرته فيما ألقى به مفتي نغراسكندرية في هذا المقام . وطلب عرض ذلك على فضيلتكم للإفادة بما يقتضيه الحكم الشرعي بأمل النظر في ذلك وإفادة النظارة بما يتم . ومضمون كتاب الوقف المذكور أن الواقف وقف وقفه على نفسه أيام حياته ثم من بعده بعضه وهو القهوه التي عينها على ولده محمد القاضي خاصة دون باقي ورثته ، وبأبيه وهو الأماكن التي عينها على باقي ورثته وولده محمد القاضي المذكور ، ثم على أولاد ولده المرحوم الحاج عبد القادر بالفريضة بينهم ومن سيحدثه الله للواقف من الذكور والإناث بالفريضة بينهم أولاد الظهور دون أولاد البطون ، ثم على أولادهم وأولاد أولادهم ، ثم على أولاد أولاد أولادهم ذكوراً وإناثاً بالفريضة بينهم الطبقة العليا تحجب الطبقة السفلى ، إلا أن من مات منهم وترك

(\*) المفتي : فضيلة الشيخ حمودة النواوي - م ١ م ١٢٠ - ص ٧٥ -  
٢٥ جادى الآخر ١٣١٤ هـ .

ولداً أو ولد ولد أو أسفل من ذلك انتقل نصيبه إليه ، فإن لم يترك ولداً ولا ولد ولد ولا أسفل من ذلك انتقل نصيبه لمن هو في درجته وذوى طبقته . فإن لم يكن في درجته أحد فلبقية المستحقين معه في الوقف المذكور . ومن مات منهم قبل دخوله في هذا الوقف واستحقاقه لثمن من منافعه وترك فرعاً وارثاً قام فرعه مقامه في الدرجة والاستحقاق كل ذلك مع مراعاة الفريضة الشرعية وحجب الأصل للفرع ، فإذا انقرضت أولاد الظهور كان على أولاد البطون على النص والترتيب المشروحين . فإذا انقرضت ذرية الظهور وذرية الإناث كان ذلك وقفاً على من يوجد من ذرية أخ الواقف المرحوم أحمد بن القاضي عبد القادر على النص والترتيب المشروحين . فإذا انقرضت ذرية أخيه أحمد المرقوم كان ذلك وقفاً على جامع الخطبة الذي أنشأه والد الواقف المذكور بالتغر المرقوم يصرف جميع ذلك على إقامة شعائره ، فإن تعذر الصرف له صرف ريع ذلك للفقراء والمساكين القاطنين بالتغر . ومضمون فتوى مفتى اسكندرية المذكور أن الحكم الشرعى في عبارة الواقف المذكور أنه حيث كرر لفظ الأولاد ثلاث مرات ينسحب وقفه إلى سائر ذريته ويراعى فيهم ما ذكره من حجب الطبقة العليا للطبقة السفلى ومن إعطاء نصيب من مات عن فرع إلى فرعه وعن غير فرع إلى من في درجته وقيام فرع من مات قبل الاستحقاق مقام أصله لا فرق في ذلك كله بين أولاد الظهور وأولاد البطون لأن الواقف لم يقيد الاستحقاق بأولاد الظهور إلا في أولاده لصلبه . وهم لا يكونون إلا أولاد ظهر بالنسبة إليه وقد أطلق أولاد أولاده وأولادهم وأولاد أولادهم ولم يقيد استحقاقهم بكونهم من أولاد الظهور وبعد تقييد استحقاقهم بحجب الطبقة العليا للطبقة السفلى استثنى بعد ذلك من مات منهم عن ولد أو عن غير ولد بعد الاستحقاق أو قبله بقوله إلا أن من مات منهم وترك ولداً وقوله ومن مات قبل دخوله في هذا الوقف قام فرعه مقامه . وهذا الاستثناء متأخر فيجب العمل به لعمومه لأن لفظ من في قوله من مات منهم يشمل الذكر والأنثى ولفظ الولد أو الفرع الذى تركه يشمل أولاد الظهور

وأولاد البطون ، ولا يمنع من استحقاق أولاد البطون قوله بعد ذلك فإذا انقرضت أولاد الظهور كان ذلك على أولاد البطون لأن هذا يفيد انتقال جميع الوقف لأولاد البطون عند انقراض أولاد الظهور . وهنا قد أعطى الوقف لمن يوجد من أولاد أولاده وأولادهم على الوجه المذكور سواء كانوا من أولاد الظهور أو من أولاد البطون . وعلى هذا يكون الواقف قد جعل لاستحقاق أولاد البطون سببين . أولهما خاص ببعض أولاد البطون وهو موت أحد الذرية عن ولد ، وهذا بعمومه يشمل ولد البنت — وثانيهما عام يشمل جميع أولاد البطون وهو فيما إذا انقرضت أولاد الظهور فينتقل جميع الوقف لأولاد البطون . كما نص على ذلك في تنقيح الحامدية والفتاوى الخيرية وغيرهما على أنه إذا وجد في كلام الواقف ما يقتضى الإعطاء والحرمان . فقد نص علماؤنا رحمهم الله على أن الإعطاء أقرب لغرض الواقفين . ومضمون إفادة القاضى المذكورة أنه حصل اشتباهه فيما أفتى به المفتى المذكور بما أن المنظور ان غرض الواقف اختصاص أولاد الظهور كما يؤخذ من فحوى عبارته حيث قال في كتاب وقفه بعد أن ذكر ما ذكره فإذا انقرضت أولاد الظهور كان على أولاد البطون . فإنه يستفاد منه أن ما ذكر قبله جميعه متعلق بأولاد الظهور وأن لا استحقاق لأولاد البطون إلا بعد انقراض أولاد الظهور المذكورين ولذا كان النظار السابقون جارين على صرفه لأولاد الظهور .

أجاب :

بالاطلاع على إفادة عطوفتكم ، وعلى كتاب وقف المرحوم الشيخ حسين عبد القادر القاضى ، وعلى فتوى حضرة مفتى الثغر المرقوم المتعلقة بذلك الوقف ، وعلى مكاتبة حضرة قاضى المحكمة المذكورة ، وعلى باقى الأوراق المرسلة إلينا . ظهر أن الوقف المذكور يختص بأولاد الظهور ولا ينتقل لأولاد البطون إلا بعد انقراض أولاد الظهور عما بقول الواقف المتأخر . فإذا انقرضت أولاد الظهور كان على أولاد البطون . فإنه أفاد أن استحقاق أولاد البطون مشروط بانقراض أولاد الظهور . وما قاله

في الخيرية وغيرها من أن المفاهيم لا يجوز الاحتجاج بها في كلام الناس في ظاهر الرواية كالأدلة . ذكر في رد المحتار ما يخالفه . حيث قال نقلاً عن البيري إن تخصيص الشيء بالذكر يدل على نفي ما عداه في متفاهم الناس وفي المعقولات وفي الروايات . وعن ابن أمير حاج أن تخصيص الشيء بالذكر لا يدل على نفي الحكم عما عداه في خطابات الشارع . أما في متفاهم الناس وعرفهم وفي المعاملات والعقليات يدل . وفي التحرير وتداوله المتأخرون . ثم قال بعد ذلك : فعلم أن المتأخرين على اعتبار المفهوم في غير النصوص الشرعية . وحيث كان المفهوم معتبراً في متفاهم الناس وعرفهم وجب اعتباره في كلام الواقف أيضاً ، لأنه يتكلم على عرفه وعن هذا قال العلامة قاسم إلى آخر ما قاله في هذا المقام ، وقال في شرح منظومة رسم المفتي أن الاحتجاج بالمفهوم يجوز كما نقله البيري عن السرخسي في السير الكبير واستظهر العمل عليه ، كما اختاره الخصاف وذكر أنه لم ير من خالفه . وفيه أيضاً بعد نقل كلام البيري أن العمل على الاحتجاج بالمفهوم لكن لا مطلقاً بل في غير كلام الشارع ، على أنه قال فيه إن الذي رآه في السير جواز العمل به حتى في كلام الشارع ، فهذا كله دليل على اعتبار ما أفاده قول الواقف . فإذا انقضت أولاد الظهور كان على أولاد البطون ، من أن استحقاق أولاد البطون مشروط بانقراض أولاد الظهور كما قلنا . ولا يمنع من ذلك ما ذكر من عدم جواز الاحتجاج بالمفهوم في ظاهر الرواية ، لأنه حيث ترجح جواز الاحتجاج بالمفهوم بأن عليه العمل فلا مانع حينئذ من تقديمه على ظاهر الرواية كما قاله في غير هذا الموضوع . وأيضاً لو كان مراد الواقف أن أولاد البطون يستحقون جميع الوقف عند انقراض أولاد الظهور ويشاركونهم عند عدم انقراضهم لكان ذلك مستفاداً من قول الواقف قبل ذلك . فإن لم يترك ولداً ولا ولد ولد ولا أسفل من ذلك انتقل نصيبه لمن هو في درجته وذوى طبقته ، فإن لم يكن في درجته أحد فلبقية المستحقين معه في الوقف المذكور ويلغو حينئذ قوله فإذا انقضت أولاد الظهور إلخ . لأن قوله فإن لم يترك ولداً إلخ يفيد استقلال من يوجد من المستحقين بجميع الوقف واحداً كان أو متعدداً

فلو دخل أولاد البطون فيها ذكر لكان حكم استقلالهم بجميع الوقف عند انفرادهم وانقراض أولاد الظهور مستفاداً مما ذكر . ولا يكون هناك حاجة لقول الواقف فإذا انقرضت أولاد الظهور إلخ . ولا شك أن إعمال الكلام أولى من إهماله . ولو كان مراد الواقف ما ذكر أيضاً لنص على مثله في أولاد الظهور وقال فإذا انقرضت أولاد البطون كان على أولاد الظهور ويدل على ما قلناه أيضاً قول الواقف فإذا انقرضت ذرية الظهور وذرية الإناث كان ذلك وفقاً على من يوجد من ذرية أخ الواقف . ثم قوله فإذا انقرضت ذرية أخيه كان ذلك وفقاً على الجامع الذى عنه إلخ . فإن ذرية أخيه لا تستحق إلا بعد انقراض ذرية الظهور وذرية الإناث وانتقال الوقف للجامع المذكور لا يكون إلا بعد انقراض ذرية أخ الواقف المذكور . فيكون مثل ذلك قول الواقف فإذا انقرضت أولاد الظهور كان على أولاد البطون ليكون الاستحقاق بالانتقال مرتباً في كلام الواقف على نمط واحد . ومن جميع ما ذكر يعلم أن غرض الواقف اختصاص الوقف بأولاد الظهور وأنه لاحظ ذلك في جميع الطبقات . وقد نصوا على أن غرض الواقف يخصص - خصوصاً إذا ثبت أن عمل النظار على ذلك . وهذا على حسب ما هو مسطور بكتاب الوقف المذكور . والله تعالى أعلم .







## فتاوى في مسائل متفرقة



## الموضوع

(٥٧٨) قصب منزل وقف وهدمه

### المبادئ

١ - إذا غصب رجل داراً موقوفة وهدمها ألزم بإعادتها إلى ما كانت عليه .

٢ - إذا توفي المأدم لها قبل إعادتها يعاد بناؤها من تركته إن كانت بعد تحقق الغصب بالوجه الشرعى .

٣ - إذا لم يكن له تركة لا يكلف الوارث بإعادته من ماله كما لا يكلف ناظر الوقف بإعادته من ريع الوقف .

٤ - لا يمنع هذا من إقامة الدعوى الشرعية بطلب إعادة أرض المنزل لجهة وقفها .

سئل :

بإفادة من عموم الأوقاف مؤرخة في ١٦ رجب سنة ١٣١٦ مضمونها أن المرحوم الشيخ حسن العلوى أدخل في المسجد الذى أنشأه بجهة سيدنا الحسين منزلاً وقف المرحوم على أغا الرزاز ، واعترف في إجابة مؤرخة في ١٣ شوال سنة ١٢٨٩ بإدخال المنزل في المسجد وأنه اتفق مع شيخ المقارئ أن يعطيه مبلغاً بدلاً عنه ، وفي إجابة أخرى مؤرخة في ١٨ شوال سنة ١٢٩٣ بالبحث عن حصته في عقار يوافق أخذها لجهة الوقف بقيمة المنزل المذكور ولم يف بما وعد حتى مات . وولده الشيخ

محمد الأزهري أجاب في ٢١ محرم سنة ١٣٠٨ بأن والده لم يترك تركة تورث حتى كان يسدد منها القيمة التي قلعت لذلك ، وأنه ناظر الوقف المرصد على المسجد ورغب أخذ رأى مفتي الديوان فيها إذا كان يجوز صرف القيمة المذكورة من ريع الوقف أم لا . وباستفتاء المفتي المذكور عن ذلك أجاب بأنه إن لم يستبدل المنزل بالوجه الشرعى يعاد إلى ما كان عليه ، وأما الدفع من ريع الوقف فلا . وقد طلب الديوان من المحكم الشرعى الإذن للسيد محمد الدنف منسوبه في القضايا الشرعية بالخصوصة مع أولى الشأن بطلب رد ذلك المنزل لجهة وقفه . ولكن المنسوب المذكور رد الآن أوراق المسألة للديوان بمكاتبة منه قائلا فيها إن الطريق الشرعى مشتبّه عليه في هذه المادة ، وأن المرحوم الشيخ العنوي لم يكن له تركة بيد ورثته ورغب أخذ فتوى فيها من فضيلتكم . ولذا هاهي أوراق المسألة مرفقة بهذا بأمل الاطلاع عليها والإفادة بما يقتضيه المنهج الشرعى .

أجاب :

المصرح به في كتب المذهب أنه إذا غضب رجل داراً موقوفة وهدمها ألزم بإعادتها إلى الصفة الأولى . وحيث مات الهادم لبناء المنزل الموقوف المذكور ولم يعده إلى ما كان عليه فيعاد من تركته إن كان له تركة بعد تحقق الغضب بالوجه الشرعى . وإن لم يكن له تركة فلا يكلف الوارث بإعادته من ماله ، ولا الناظر على المسجد بإعادته من ريع وقفه وهذا لا يمنع من إقامة الدعوى الشرعية ممن يملكها بطلب إعادة أرض المنزل المذكور لجهة وقفها حيث لا مانع . والله أعلم .



## الموضوع

(٥٧٩) وقف النمي

## المبادئ

١ - وقف الذي لا يصبح عند الحنفية إلا فيما هو قرينة عندنا وعنده وعلى ذلك فوقه مسجداً لا يصبح عندهم .

٢ - وقف الذي صحيح عند الشافعي لأن شرط الوالف عنده أن يكون مختاراً ومن أهل التبرع فقط ، فيصح عنده من كافر ولو لمسجد اعتباراً بكونه قرينة عندنا وإن لم يكن عنده .

٣ - الإذن بإقامة الجمعة والخطبة لا يتوقف على صحة وقف المسجد لأنه ليس من شروط الجمعة .

٤ - لا مانع شرعاً من صحة الإذن على مذهب الحنفية ، وصحة وقف المسجد منه على مذهب الشافعية .

مثل :

من معادة رئيس ديوان عربي خديوي مؤرخة في ١٩ الحجة سنة ١٣١٨  
نمرة ١٥ مضمونها أن رجلاً اسمه جرجس أفندي مطر أنشأ مسجداً  
بأبعادية بناحية قلمشاه بمديرية الفيوم واتمس التصريح بإقامة الخطبة  
فيه ، ومن التحريات التي جرت تبين أن هذا المسجد تام البناء وعلى وضع  
صحي ، ومستعد ولائق لإقامة الخطبة فيه ، وأرضه مملوكة للملشئ المذكور  
ووقفها لهذا الغرض . ومدير الأوقاف يرغب العرض عن ذلك للأعتاب

(\*) الفتى : فضيلة الشيخ محمد عبده - م ٢ م ٢٠٠ - م ١٢٥ - ٢١ من ذى الحجة ١٣١٨ .

السنية وصولور البيور لدى العالى المؤذن بإقامة الخطبة فى المسجد المذكور .  
وحيث إنه مقتضى العلم بما تقتضيه النصوص الشرعية فى جواز الإذن  
للمنشىء الواقف المذكور بإقامة الخطبة فى هذا المسجد من علمه فالأمر  
الإفادة من فضيلتكم عن ذلك .

أجاب :

المعروف فى مذهب الحنفية أن وقف غير المسلم لا يصح إلا فيما هو  
قربة عندنا وعنده . ووقف المسجد ليس من القربات عنده وإن كان من  
القربات عندنا ، فوقف المسجد الصادر من القبطى الذى كتبتم عنه لنا بتاريخ ١٩  
ذى الحجة سنة ١٣١٨ عمرة ١٥ لا يصح ، ولكن الإذن بإقامة الجمعة والخطبة لا يتوقف  
على صحة وقف المسجد ، إذ ليس ذلك من شروط الجمعة ، وإنما الشرط فيها  
إذن الحاكم ، فتى أذن بإقامتها فى مكان صحته فيه . ثم إن الحكم فى مذهب  
الإمام الشافعى رضى الله عنه صحة الوقف : فقد قال فى المنهج وشرحه  
« وشرط الواقف كونه مختاراً من أهل التبرع فيصح من كافر ولو لمسجد »  
وقال محشبه البجيرى على قوله ولو لمسجد « وإن لم يعتقه قربة اعتباراً  
باعتقادنا أى وكوقف مصحف ومثل المصحف الكتب العلمية » والمسألة  
مسألة دينية محضة ، فيصح الأخذ فيها بما يعاون المسلمين على العبادة ، ولأرب  
فى حاجة المسلمين فى تلك القربة إلى أداء العبادة على وجه يحفظ احترامها  
فى أنفسهم ، ولو تركوا فربما نسوها بالمرّة ، فلا أجد مانعاً شرعياً من الإذن  
على مذهب الحنفية ، وأرى أن يعتبر المسجد وقفاً كملك على مذهب الشافعية  
حرصاً على منفعة المسلمين . والله يوفق مولانا الخديوى المعظم لما فيه خير  
العباد . والله أعلم . وطيه مكاتبة مساعدكم .



## الموضوع

(٥٨٠) وقف خيرى ومصرفه

## المبادئ

١ - وقف حائوت ومغل لغسل الموتى وحملهم على الآلة إلى محل الدفن يجعل الوقف خيرياً محضاً .

٢ - غير الوضع بقيام الحكومة بهذا العمل بالنسبة لمن لا أهل له يقومون بذلك ، وبقيام من له أهل بذلك العمل - أصبح لذلك غرض الواقف غير محقق ، ويستغنى عن هذا الوقف لهذا الغرض ، ويستغل الحائوت وتصرف غلته مصرفها الشرعى .

مثال :

بإفادة من عوم الأوقاف مؤرخة ١٦ صفر سنة ١٣١٩ ١٧٣٩ مضمونها أن من ملحقات وقف السلطان الغورى مسجداً يسمى مسجد المؤمنين بجهة المنشية ، وبجواره حائوت أموات ومغل معد لغسل الرجال والنساء من أموات المسلمين ، وقد كانت انجبت الرغبة لاستئجارها فى سنة ١٣٠١ من بعض الأشخاص ، ولكن للقول ممن كانوا مقيمين بها أنهم قانعون بغسل أموات المسلمين والحرق والفرق والقتلى أخذ رأى مفتى الديوان فأقضى بعدم جواز التأجير ، وظل هذان الاخلاق لا تنفع المصلحة بشئ من ربهما . وقد ظهر أن المقيم فيهما الآن جعلهما محلا مزخرفاً لوضع خشب الموتى فيه ، ومن المعلوم أن غسل الموتى الآن لم يكن حاصلًا إلا بمحلات المتوفين ، أو فى اغلات التى أعدتها الحكومة لمن

(ت) الفتى : فضيلة الشيخ محمد عبده - م ٢ م ٢٢٢ - من ١٢٦ - ١٨ من - ١٣١٩ هـ .

تدعو الحالة لنفسه بواسطتها ، وفي هذه الحالة تكون إقامة من هو مقيم بذلك المحل الآن على غير الصفة التي نص عليها الواقف لتعلم تنفيذها في الوقت الحاضر ، وإعداد المحل المذكور في الحالة الحاضرة لوضع أخشاب الموتى هو بالضرورة مقابل انتفاع المقيم به بأجر حرفته ، مع أن الواقف صاحب تلك العين محروم من ريعها . لهذا القضى توقيمه بأمل الإفادة عن أحقية الواقف في أخذ أجرة عن المحل المذكور من علمها . أفندم .

أجاب :

الذى يظهر أن الواقف وقف حانوت الأموات والمغسل المذكورين بقصد تغسيل من يموت من الغرباء والقتلى والغرق ونحوهم بهذا المغسل وحمله على الآلة الخشب من هذا الحانوت إلى محل الدفن على ما كان جارياً في زمنه . فإن المعروف في ذلك الزمن أن من يموت من هذا القبيل وليس له من يقوم بما يلزمه من وقت موته إلى مواراته في رسمه يغسل في مثل هذا المغسل ويحمل للدفن على تلك الآلة من مثل ذلك الحانوت . فالواقف قصد بوقف ما ذكر الخير والثواب . كما قصد غيره ممن سلك نهجه . أما الآن فمن يموت من مثل هؤلاء وكان له أهل - تولى أهله تغسيله وحمله ودفنه ومن لم يكن له أهل قامت الحكومة بذلك في شأنه كما هو معلوم ، فلا يتأتى الآن موافاة غرض الواقف . وبذلك حصل الاستغناء عما وقفه لهذا الغرض فيستغل حينئذ المحل المحدث عنه بهذا الرقيم ، وتصرف غلته في مصرفها الشرعى . والله تعالى أعلم .





## الموضوع

(٥٨١) وقف خيرى

## المبادئ

١ - متى عرفت العين الموقوفة بأنها وقف وليست ملكاً واشهر ذلك لتعبر وقفاً لأن تعلق الوقف بالعين يثبت بالشبهة والسماح عند تحققهما .

٢ - لا عبرة بالعقود التى بأيدي المدعى عليهم لصدورها عن غير مالك .

مثل :

من محمد أبو سن فى رجل اسمه الحاج درويش أبو سن بنى مسجداً باسكندرية للعارف بالله تعالى سيدى عبد الرحمن الأعرج وبنى للمسجد المذكور مطهرة وأماكن عليها حال حياته ، ثم مات فجاء شقيقه محمد بك أبو سن ووقف على المسجد المذكور جملة عقارات وصار ناظراً عليها وعلى المسجد المذكور وما يتبعه من تلك الأماكن التى كان يستغلها حال حياته لجهة المسجد المرقوم حيث كانت معلومة للكافة بأنها وقف للمسجد المذكور على وجه الشبهة ، ولم يشتر أنها مملوكة للبانى ولا لغيره بل المعلوم أنها وقف من جملة ملحقات المسجد المذكور ، وكان قد أسكن الناظر المذكور بعض أقاربه بها مدة إلى أن توفى وتوفيت الساكنة عن ورثة تصرفوا فى تلك الأبنية بالبيع بمقتضى عقود عرفية فى سنة ١٣٠٢ حال كون مورثهم ليست واردة لباقي المسجد شرعاً . ثم لما تقرر أحد أولاد

(هـ) المبنى : لمبيلة الشيخ محمد عبيد - م ٢ م ٤٣٩ - م ١٧٨ - ٢٦ من ذى الحجة ١٣١٩ .

محمد بك أبو من ناظراً على وقف والده والمسجد المذكور بعد بلوغه تنازع مع واضع اليد بالحقبة الأهلية ، فصدر حكمها بأنه قبل الفصل في الموضوع يكلف الناظر بأن يقدم فتوى شرعية من فضيلة مفتي الديار المصرية بما يقتضيه الحكم الشرعي في هذا البناء إن كان بإنشائه على مطهرة المسجد من قبل الواقف يلحق بوقف المسجد المذكور ولو لم يصرح بذلك في كتاب وقفه حتى مات .

فهل يكون الحكم كذلك والخال ما ذكر بهذا السؤال ، وقد جرى عرف الناس أجمع أن من بنى مسجداً وجعل له مطهرة ولواحق فوقها يكون ذلك تابعاً للمسجد بعد الإذن بالصلاة فيه أم كيف الحكم . أفيدوا الجواب ؟

أجاب :

متى كان نظار الوقف السابقون هذه الأماكن للمسجد باعتبارها وقفاً وقضت الشهرة والسماع عند الكافة بأنها وقف ولم تعرف بأنها ملك وتحقق كل ذلك وجب أن تعتبر وقفاً. لأن تعلق الوقف بالعين يثبت بالشهرة والسماع عند تحققهما. ولا قيمة حينئذ للعقود التي في أبدي المدعى عليهم لأنه ليس للبائعين ملك صحيح في تلك الأعيان بعد مضي الشهرة والسماع وتحققهما . والله أعلم .



## الموضوع

### (٥٨٢) وقف الدين للمرهون

### المبادئ

١ - متى كان الدين غير محيط بجميع الأطنان الموقوفة وكان الوقف في حال الصحة فهو صحيح .

٢ - وقف الراهن المعسر والمدين بمحيط باطل وينقلب صحيحاً إذا شرط في وقفه وفاء الدين من الغلة .

٣ - نزع ملكية الموقوف وبيعه جبراً وبقاء شيء من الثمن بعد سداد الدين يشترى بالباقي من الثمن أعيان أخرى للوقف ، وتكون وقفاً حسب شرط الواقف .

مثل :

في رجل مات عن والدته وزوجته وأبناء ابن عمه الشقيق ، وقبل وفاته وقف أطياناً جعل نصفها وقفاً على زوجته ، والنصف الآخر لبنات أخيه ، ونظراً لأن المتوفى كان مديناً والأطيان كانت مرهونة وإيقافها كان بعد الدين والرهن فأحد دائنيه نزع ملكية الأطيان وبيعت ببيعاً جبرياً ، وبعد سداد الدين بقي من الثمن جزء بخزينة المحكمة المخططة - فما هو الحكم الشرعي في باقي الثمن . هل يعتبر تركة توزع على الوارثين شرعاً أم يشترى به عين توقف لمن كانت موقوفة عليهم الأطيان الأصلية بحسب استحقاقهم في الوقف الأصلي ؟ أم كيف ؟ مع العلم بأن الوقف لم يكن في مرض الموت - أفيدوا الجواب ولكم من الله الأجر والثواب .

(\*) الفتى : فضيلة الشيخ محمد باقيت - س ١٤ م ١٨٥ - س ٧٢ - ٢٥ من شوال ١٣٢٥ هـ - ١٣ من أغسطس ١٩١٧ م .

## أجاب :

اطلعنا على هذا السؤال، ونفيد: أنه قال في الدر ما نصه ( وبطل وقف  
راهن معسر ومريض مديون بمحيط بخلاف صحيح لو قبل الحجر. فإن شرط  
وفاء دينه من غلته صحيح. وإن لم يشترط يوفى من الفاضل عن كفايته بلا سرف  
ولو وقفه على غيره فغلته لمن جعله له خاصة ( فتاوى ابن نجيم ) قلت قيد  
بمحيط لأن غير المحيط يجوز في ثلث ما بقى بعد الدين لوله ورثة . وإلا ففي  
كله - فلو باعها القاضى ثم ظهر مال شرى به أرض بلها أ هـ . وقال في  
حاشية رد المحتار إن وقف مديون صحيح فإنه يصح ولو قصد به المماطلة ، لأنه  
صادف ملكه . كما في أنفع الوسائل عن النخبة أ هـ . ومن ذلك يعلم أنه  
حيث كان الوقف في هذه الحادثة صادرا في حالة الصحة وكان الدين غير  
محيط بجميع الأقطان الموقوفة فما بقى من ثمن هذه الأقطان بعد سداد الديون  
يشترى به أعيان أخرى ، وتكون وقفا على حسب إنشاء الواقف وشروطه  
المبينة بكتاب وقفه لهذه الأقطان ، والله أعلم .



## الموضوع

(٥٨٣) وقف المنفعة

### المبدأ

وقف منفعة الأرض الزراعية غير صحيح شرعاً .

سئل :

من محمد أفندي بهجت في رجل اسمه على موسى جوريجي بك  
حمليان بن حسين بن عبد الرحمن من ناحية الحيزة ، أجر من وقف مير  
الواء من الست الناطرة هي زينب خاتون بنت محمد أغا عشرة أفدنة  
بحوض الجون الكبير لمدة تسعين سنة . بمقتضى حجة شرعية مؤرخة ١٥  
ربيع آخر سنة ١٢٠٢ ، وبعد سنتين أسقطت الست الناطرة حقها في مبلغ  
الإيجار مقابل مبلغ دفعه لها المؤجر على موسى جوريجي بحجة شرعية مؤرخة  
٢٨ رجب سنة ١٢٠٤ ، وبعد عشرين سنة دفع عنها التقسيط الديواني  
الدفترى بمقتضى حجة تقسيط مؤرخة ١٩ محرم سنة ١٢٢٣ ، ثم بعد ثمانية  
سنوات أوقفها على نفسه وأولاده بمقتضى حجة إيقاف مؤرخة في ٢٧  
ربيع أول سنة ١٢٣١ مستنداً على حجة ١٥ ربيع آخر سنة ١٢٠٢ وعلى  
حجة التقسيط الديواني الدفترى المكمل بالختم والعلامة على العادة في ذلك  
المؤرخ ١٩ محرم سنة ١٢٢٣ وواضع يده عليها للآن . فهل وقفه للعشرة  
أفدنة المذكورة صحيح أم غير صحيح ؟ ولفضيلتكم الشكر . الحجاج المذكورة  
أعلاه مرفقة مع هذا للاسترشاد بها هدايا الله بفضلكم إلى حسن السيل .

(\*) الفتى : فضيلة الشيخ محمد اسماعيل البرديسي - من ٢٠ م ١٢٨ - من ٢٨ -  
٧ من صفر ١٣٣٦ هـ - ١٩ أكتوبر ١٩٢٠ م .

أجاب :

اطلعنا على هذا السؤال وعلى كتابي الوقف والتأجير المحكي عنهما -  
ونفيد : بأنه حيث كان الحال كما ذكر من أن المستأجر المذكور وقف منفعة  
زراعته الأرض المذكورة فيكون الوقف المذكور غير صحيح شرعا .  
والله أعلم . .



## الموضوع (٥٨٤) وقف أم ملك

### المبدأ

ما ورثته الواقعة عن جاريتها بسبب عتقها لها ثم وفاتها هي عن غير وارث يكون ماورثته ملكا لها ، ويدخل فيها أوصت به بكتاب الوقف بالنسبة لما اعتبر منه وصية ، ولا يدخل في الوقف حسب شرطها .

مثل :

بخطابي وزارة المالية رقم ١٦ أبريل سنة ١٩٢١ نمرة ٢٤٤ - ٩ - ٣٩ ورقم ٣٠ أبريل سنة ١٩٢١ بما صورتهما أولا إيماء للإفادة فضيلتكم الرقيمة ٢٩ أكتوبر سنة ١٩١٨ نمرة ٩٤ بخصوص مادة تركة الست خديجة هانم الخازندار نفيد أنه في حالة حياة الست المذكورة توفيت جاريتها عائشة السودانية بتاريخ ٢٩ يوليو سنة ١٩١٧ وقد أثبتت وراثتها لها في مواجهة وزارة المالية بحكم شرعى من محكمة مصر الكلية الشرعية تاريخه ٢٤ فبراير سنة ١٩١٨ وتركت هذه الجارية ما يورث عنها شرعاً منقولات بيعت بمعرفة محافظة مصر في ٨ ، ٩ أغسطس سنة ١٩١٧ قبل إثبات وراثة الست خديجة هانم المذكورة لها. ثم توفيت بعد ذلك الوارثة المذكورة عن الحكومة . وبناء على طلب قسم قضايا المالية بإفادته الرقيمة ٩ الجارى نمرة ٣٩٥ يؤمل التكرم بالإفادة عما إذا كان ثمن المنقولات المذكورة يدخل والحالة هذه ضمن ما أوقفته بموجب الحجة المؤرخة في ٢٢ شعبان سنة ١٣٣٠ أم لا . فافضى تحريره لفضيلتكم على أمل التكرم بالإفادة عما يقتضيه الوجه الشرعى في ذلك . وتفضلوا بقبول فائق الاحترام في ١٦ أبريل سنة ١٩٢١ ، ثانياً . إلحاقاً لما تحرر من هذا لفضيلتكم بتاريخ ١٦

(\*) الفتى : فضيلة الشيخ عبد الرحمن قراة - م ٢٠ م ١٤٤ - م ٩٠ ، ١٦١ - ١٢ من رمضان ١٣٣٩ هـ - ٢١ مايو ١٩٢١ م .

أبريل سنة ١٩٢١ نمرة ٢٤٤-٣٩ مرفق في طيه محضرى حصر وبيع منقولات تركة المرحومة عائشة السودانية ، وكذا مرفق طيه الفتوى المعطاه من فضيلة المفتى السابق رقم ٢٩ أكتوبر سنة ١٩١٨ نمرة ٩٤ ، وصور ثلاث حجج الإيقاف السابق صلورها من الست خديجة هانم الحازندارة بأمل بعد الاطلاع على تلك الأوراق التكرم بالإفادة عما تحور . وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

أجاب :

اطلنا على خطابى وزارة المالية رقم ١٦ أبريل سنة ١٩٢١ نمرة ٢٤٤-٣٩ ورقم ٣٠ أبريل سنة ١٩٢١ والأوراق المرافقة لهما بخصوص مادة ثمن المنقولات تركة المرحومة عائشة السودانية معتقة المرحومة الست حفيظة هانم الحازندارة ، بما فيها من حجة التغير الصادرة منها المؤرخة ٢٢ شعبان سنة ١٣٣٠ المسجلة بنمرة ٢٢ متتابعة ونمرة ٧١ صحيفة وثبتن من تلك الحجة أن الواقعة شرطت فيها شرطاً جاء نصه هكذا ( ثالثاً ) إذا توفيت الواقعة عن غير ذرية لها من الموقوف عليهم وكان عندها نقود في بيتها أو عند الغير بأى نوع كان ، أو كان لوقفها غلة ناضجة وقت وفاتها ، أو كان لها أجرة أطيان أو عقار متأخرة في ذمة المستأجرين ، أو دين بأى سبب كان على أحد ، فكل ذلك يقبضه من يكون ناظراً على هذا الوقف ويستلمه ويبدأ منه بصرف مبلغ قدره ألفاً جنيه مصرى أو ما يقوم مقامها من النقود وقفها فيها يلزم لتجهيزها وتكفيئها ومواراتها في رسمها أسوة أمثالها وعمل ما تمها من سبيح وجمع وختمات كأمثالها إلى آخره ، ولا شك أن هذا يعد من الواقعة وصية بالأنواع الموجودة في هذا الشرط الثالث ، ويكون ثمن المنقولات التى تركتها المرحومة عائشة السودانية لورثة معتقتها السيدة حفيظة هانم الحازندارة الواقعة داخلا ضمن ما أوصت به بعد موتها ويشمله قول الواقعة ( أو كان عندها نقود في بيتها أو عند الغير بأى نوع كان ) ، ومتى كان ثمن المنقولات المذكورة وصية كما ذكرنا فسيل صرفه الأوجه التى يينها الواقعة في هذا الشرط الثالث على ما هو مقرر في حكم الوصية ، وللإحاطة تحرر هذا . والأوراق عائدة من طيه كما وردت . وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .



## الموضوع

(٥٨٥) وقف حصّة على فقراء قرابته

### المبادئ

- ١ - ملك القريب منزلاً زائداً عن مسكنه أو أرضاً يؤجرها يكون بذلك غنياً ، ولا يستحق في الوقف بوصف كونه فقيراً
- ٢ - إن كان للقريب أرض تساوى مائتي درهم فهو غنى ولو كانت غلها لا تكفيه ، ولا استحقاق له في الوقف .
- ٣ - الفقير الذي يستحق في الوقف على الفقراء هو من يجوز له أخذ الزكاة .
- ٤ - يكون الاستحقاق للأقرب فالأقرب من أقارب الواقف ، فأولاد الأخت الشقيقة بمنعون أولاد الأخت لأب من الاستحقاق .
- ٥ - كل من وجبت نفقته في مال إنسان وله أخذ ذلك بكونه رضاء أو قضاء القاضي وكانت منافع الأملاك بينهما متصلة بحيث لا تقبل شهادة أحدهما للآخر بعد غنياً بغنى المتفق كالوالدين والمولودين والأجداد
- ٦ - كل من وجبت نفقته في مال غيره بفرض القاضي ولا يأخذ النفقة من ماله إلا بقضاء أو رضاء ومنافع الأملاك بينهما متميزة حتى يجوز شهادة أحدهما للآخر لا بعد غنياً بغنى المتفق في حكم الوقف كالإخوة والأخوات وسائر المحارم .
- ٧ - إذا كان للواقف قريب غنى لكن له أولاد فقراء فإن كانت نفقتهم واجبة فلا استحقاق لهم في الوقف .

(\*) الفتاوى : فضيلة الشيخ محمد اسماعيل البرديسي - ص ٢٠ م ١٥٦ - ص ٤٢ -  
٢٠ من صفر ١٢٦٦ هـ - أول نوفمبر ١٩٢٠ م .

٨ - إذا كان للواقف قريب غنى وله إخوة فقراء أو ولد كبير فقير يتكسب فلهم الحظ في الاستحقاق في الوقف .

٩ - إذا كان للواقف قرية فقيرة لها زوج غنى فلا حظ لها في الوقف .

١٠ - القريب للواقف إذا كان زوجاً وهو فقير ومتزوج من غنية فله حظ في الوقف .

مثل :

من الخلفى الطرزى في رجل وقف وقفاً وجعل جزءاً من زائد ريعه على الفقراء من أرحامه وأقاربه فلو وجد واحد من ذوى الأرحام أو الأقارب يملك منزلاً زائداً عن سكنه أو له أرض يؤجرها فهل يستحق في الجزء من زائد الربيع المذكور سواء كان إيجار أرضه يكفيه أم لا يكفيه ، وبماذا يعرف الفقير الذى ينطبق عليه شرط الواقف ، وهل يستوى الذكر مع الأنثى ، أو يتفاضل عنها ، وإذا وجد ذوى الأرحام والأقارب ذرية أخت شقيقة وأخت لأب وأخ لأب وأخت لأم هل تستوى هذه الذرية جميعها في الاستحقاق حيث استوت في الدرجة أو تمنع ذرية الشقيقة ذرية غيرها . وإذا وجدت امرأة متزوجة وكانت في درجة من يستحق هل تمنع من النصيب سواء كان زوجها غنياً أو فقيراً قادراً على النفقة أم لا لأن نفقتها واجبة عليه أو تعطاه بشرط ، وإذا كانت خالية الأزواج ولها أب أو ابن تجب النفقة عليه شرعاً ، هل تدخل في الاستحقاق أم لا ؟ وإذا تحقق شرط الصرف لعدد وكان الجزء المستحق صرفه بالغاً قلداً يصيب الواحد من أهل الاستحقاق ما يبلغ نصاب الزكاة أو يزيد عليه يعطى ذلك النصيب بالغاً ما بلغ ، أو يعطى أقل من النصاب حيث شرط فيه وصف الفقر ، وإذا تحقق إعطائه أقل من النصاب وكان الجزء المستحق صرفه يزيد منه شئ بعد الصرف على من ذكر يصرف للفقراء من الدرجة التى بعدهم أم كيف ؟ أفئونا بالجواب ولكم الأجر والثواب .

اطلعنا على هذا السؤال وعلى كتاب التغير - ونفقه . أن من يملك من ذوى الأرحام والأقارب منزلاً زائداً عن مسكنه أو له أرض يؤجرها سواء كان ليجارها يكفيه أم لا فهو غنى . فلا يستحق في الجزء الزائد من الربح الذى جعله الواقف للفقراء من ذوى أرحامه وذوى قرابته . كما نص على ذلك بصحيفة ٣٨٥ من الجزء الثانى من الهندية حيث قال : وإن كان له مسكنان وخادمان والمسكن الفاضل والخادم الفاضل يساوى مائتى درهم فهو غنى في حق حرمة أخذ الزكاة والوقف ، وإن لم يكن غنياً في حق وجوب الزكاة وقال فيها أيضاً ما نصه : وإن كانت له أرض تساوى مائتى درهم ولا تخرج عنها ما يكفيه فهو غنى على المختار ١ هـ . وقال في الإسعاف ثم الفقير الذى يجوز له الدخول في الوقف على الفقراء هو الذى يجوز له أخذ الزكاة ١ هـ وفي الهندية بصحيفة ٣٨٥ جزء ثان - وإن كان له مائتا درهم أو عشرون مثقال ذهب فلا حظ له من الوقف ١ هـ ويستوى الذكر والأنثى في الوقف على ذوى الأرحام والقرابة ، ففي الأقروية بصحيفة ٢١٣ ج أول ما نصه : رجل قال أرضى هذه صدقة موقوفة على أقاربي أو على قرابتي أو ذى قرابتي قال هلال : يصح الوقف ولا يفضل الذكر على الأنثى ١ هـ . ويعتبر في الوقف على الأقارب وذوى الرحم والوصية لهم عند أبي حنيفة وهو الصحيح المحرمة والأقرب فالأقرب للاستحقاق ، ويعطى للثنتين فصاعداً حيث كان التعبير بلفظ الجمع كما هنا ، وبناء على ذلك تمنع ذرية الأخت الشقيقة ذرية غيرها من الأخت لأب والأخت لأم . وفي رد المحتار وفي البرازية وقف على فقراء قرابته فجاء رجل وادعى أنه من أقرباء الواقف وهو فقير كلف أن يبرهن على الفقر ، وأنه من أقارب الواقف ، وأنه لا أحد نجب عليه نفقته وينفق عليه والفقر وإن كان أمراً أصلياً يثبت بظاهر الحال لكن الظاهر يكفى للدفع لا للاستحقاق . وإنما شرط عدم المتفق لأنه بالاتفاق عليه يعد غنياً في باب الوقف وشرط لزومه ، لأنه لو لم يكن واجباً عليه فالظاهر ترك الإنفاق فيكون فقيراً . وفي الهندية بصحيفة ٣٨٦ جزء ثان ما نصه : كل من وجبت نفقته في

مال إنسان وله ابن يأخذ ذلك من غير قضاء ولا رضا، ويقضى القاضي بالنفقة في ماله حال غيبته، ومنافع الأملاك متصلة بينهما حتى لا تقبل شهادة أحدهما لصاحبه بعد غنيا بغنى المنفق، وذلك كالوالدين والمولودين والأجداد، وكل من وجبت نفقته في مال غيره بفرض القاضي ولا يأخذ النفقة من ماله إلا بقضاء أو رضا، والقاضي لا يقضى بالنفقة في ماله حال غيبته ومنافع الأملاك متميزة حتى تقبل شهادة أحدهما لصاحبه لا بعد غنيا بغنى المنفق في حكم الوقف. وذلك كالإخوة والأخوات ومائر المحارم، وعلى هذا الأصل تلور المسائل. كذا في المحيط. وإذا وقف أرضه على فقراء قرابته وله قريب غنى ولهذا الغنى أولاد فقراء فإن كانوا صغارا ذكورا وإناثا أو كانوا كبارا إناثا لا أزواج لمن أو ذكورا زمنى أو مجانين فلاحظ لهم في هذا الوقف وإن كان لهذا الغنى إخوة أو أخوات فقراء أو ولد له كبير فقير مكتسب فله حظ في هذا الوقف، كذا في محيط السرخسى. وإذا كانت امرأة فقيرة ولها زوج غنى لا تعطى من الوقف. والزوج إذا كان فقيرا يعطى من الوقف وإن كانت امرأته غنية. وإذا كان لقربيه ولد كبير لازمانة به وهو فقير ولهذا الولد أولاد صغار فقراء فإنه لا يعطى أولاد الوالدين من الوقف لأن فرض نفقتهم من مال جدهم، وأما أبوهم وهو ولده القريب لصلبه فله حظ في الوقف، لأنه لا نفقة له على الأب لأنه كبير لا زمانة به، وإذا كان للرجل ابن غنى وهو فقير لا يعطى من الوقف، كذا في الذخيرة ١٠١. وفي شرح الدر ما نصه: يكره إعطاء نصاب لفقير من وقف الفقراء إلا إذا وقف على فقراء قرابته. قال في رد المختار أى فلا يكره لأنه كالوصية ولأنه وقف على معينين لا حق لغيرهم فيه فأدخلونه قل أو كثر ١٠١.

ومن ذلك كله يعلم الجواب عما ذكر في هذا السؤال. والله أعلم.

## الموضوع

### (٥٨٦) وقف خيرى واستحقاقى فى مرض الموت

#### المبادئ

- ١ - وقف عقار التركة فى مرض الموت ولا يوجد سواه نافذ من الثلث فقط مناصفة بين الخيرات وبنت الواقعة وأولادها من بعدها والباقي يكون تركة موروثه عنها شرعاً لورثتها حسب الفريضة الشرعية
- ٢ - الوقف فى مرض الموت بمنزلة الوصية ، ووقفها أو وصيتها لينها غير نافذ إلا بإجازة الورثة . وحيث أجازت الأخت الشقيقة فقط من الورثة تنفذ الوصية فى نصيبها فقط .

مثل :

من الشيخ أمين عبد الواحد بما صورته : السيدة جليلة بنت حسن نور من الحيزة . فى حال مرضها مرض الموت وقبل وفاتها ( بستة أيام ) وقفت نصف منزل كان بالحيزة ، نصفه من بعدها على الخيرات ، والنصف الآخر يكون من بعدها أيضاً على بنتها عنزة ، ثم على أولادها وأولاد أولادها إلى حين انقراضهم بالصيغة التى يبينها بكتاب الوقف ، وجعلت آخره لجهة بر لا تقطع ، وتوفيت الواقعة المذكورة عن ورثتها شقيقتها عزيزة وبنتها عنزة وزوجها أمين عبد الواحد ، وقد أجازت أخت الواقعة عزيزة المذكورة هذا الوقف بعد موت الواقعة حيث قبلت النظر عليه بعد طلبها تمكينها من النظر على هذا الوقف أى وقف أختها من القاضى الشرعى ، ولم تترك الواقعة مالا غير الموقوف ولم يجز باقى الورثة

(\*) الفتى : فضيلة الشيخ عبد الرحمن ترامة - من ٢٧ م ٨٢ - من ١٦ - ١ من صفر ١٣٤٤ هـ - ٢٩ أغسطس ١٩٢٥ م .

هذا الوقف ، فما مقدار ما يكون وفقاً مما وقفته جليلة المذكورة ، وما يبطل وقفه منه ، وما مقدار نصيب كل واحد من الورثة فيما يبطل من الوقف الخيري والأهلي ، وهل ما أجازته الأخت يحسب تبعاً للوقف الخيري أو يكون أهلياً أو ما الكيفية ؟ أرجو الإفادة عن ذلك ولكم الثواب .

أجاب :

حيث وقفت الواقعة المذكورة في حال مرض موتها الإثني عشر قيراطاً في المنزل المذكور وماتت ولم تترك غير الإثني عشر قيراطاً المذكورة التي وقفت نصفها من بعدها على الخيرات الميينة بكتاب وقفها والنصف الآخر من بعدها على بنتها ، ثم على أولادها وأولاد أولادها إلى آخر ما يبيته بكتاب الوقف المذكور ، فينفذ ذلك الوقف من الثلث وهو أربعة قرايط في المنزل المذكور . قيراطان للخيرات وقيراطان لبنتها وأولادها بعدها ، والباقي وهو ثمانية قرايط يكون تركته عن الواقعة لورثتها وهم زوجها وبنتها وأختها الشقيقة ، فيكون للزوج منها الربع وهو قيراطان واللبنت النصف أربعة قرايط وللأخت الشقيقة قيراطان . وحيث إن الوقف في مرض الموت بمنزلة الوصية وحيث إن الواقعة وقفت على بنتها وهي وارثه ، والوصية لو ارث لا تجوز إلا إذا أجازها بقية الورثة . وإذا أجاز البعض جاز على المحيز بقدر حصته ومتى ثبت أن الأخت الشقيقة أجازت هذا الوقف الذي هو بمنزلة الوصية فينفذ في نصيبها فقط وهو القيراطان ، وعلى ذلك يضم هذان القيراطان إلى الأربعة قرايط التي نفذ فيها الوقف ، فيكون المجموع ستة قرايط ، ثلاثة منها تكون وقفاً على بنت الواقعة ، وثلاثة منها للخيرات ، فما خص الخيرات يصرف ريعه إليها كاملاً ، وأما ريع الثلاثة القرايط التي خصت بنت الواقعة فيصرف ريعها لباقي الورثة وهم الزوج واللبنت حسب الفريضة الشرعية . الربع للزوج والباقي لللبنت ، وهذا ما دامت بنت الواقعة موجودة على قيد الحياة ، فإذا توفيت وانتقل الاستحقاق لأولادها من بعدها فلأنهم يأخذون ريع الثلاثة قرايط كاملاً حسب شرط الواقعة ، والله أعلم .

## الموضوع

(٥٨٧) وقف خيرى لم إرصاد

### المبادئ

- ١ - للقاضي أن ينصب ناظراً على الوقف الذى ليس فى ولايته متى كان الموقوف عليهم فى ولايته وهذا فى الوقف الحقيقى .
  - ٢ - إذا كان الوقف من السلطان لم يكن وفقاً حقيقياً لعدم ملكه الموقوف ملكاً حقيقياً وقت الوقف ، بل يكون من قبيل الإرصاد الذى هو تعيين شئ من بيت المال على بعض مستحقه . وهو ثابت ولازم ولا يجوز تحويله عن مستحقه إلى جهة أخرى .
  - ٣ - تصرف ولى الأمر أو نائبه منوط بالمصلحة ، ولا مصلحة فى قطع أرزاق المستحقين من بيت المال .
  - ٤ - أوقاف الملوك والأمراء لا يراعى شرطها ، لأنها من بيت المال أو ترجع إليه ويجوز مخالفة شروطهم .
  - ٥ - معنى لزوم الإرصاد هو تأييد صرفه على الجهة التى عينها ولى الأمر ليصل الحق إلى مستحقه .
  - ٦ - لا يجوز للقاضي التدخل فى شئون الناظر على الإرصاد اللازم لأنه ليس ناظراً فى الحقيقة على وقف ، بل هو عامل من عمال بيت المال الذى يرجع الأمر فيه إلى ولى الأمر ، فإن شاء أبقاه وإن شاء استبدل به غيره ، وإن شاء أشرك معه آخر .
- سئل :

نخاطب وكيل وزارة الداخلية رقم ٣٠ يونية سنة ١٩٢٨ نمرة ١٩٢  
بما صورته - نبعث فى ٢٣ يونية الجارى رقم ٣٣٠٩ والإنذار المقدم

(ج) الفتى : فضيلة الشيخ عبد المجيد مسلم - م ٣١ م ١٦٥ - م ٥٠ -  
٢٢ ربيع اول ١٣٤٧ هـ - ٦ سبتمبر ١٩٢٨ م .

من السيد محي الدين أفندي طرابزونى ناظر وقف خيرات المرحوم عباس  
باشا الأول بالمدينة المنورة ، وكذا العريضة المؤرخة في ٢٢ يولية الحارثى  
المقدمة من أخيه الشيخ محمد أمين طرابزونى الذى تعين ناظراً على هذا  
الوقف مع أخيه المذكور بموجب الإعلام الشرعى الصادر من محكمة  
المدينة المنورة بتاريخ ٣ جماد الآخر سنة ١٣٤٦ مرفقة بمذكرة تفصيلية  
عن هذا الموضوع والملف نمرة ٢٠٩-٤-٧٧ اخص بهذه المسألة برجاه  
بعد فحصه التكرم بإفادتنا عن رأى فضيلتكم عما إذا كانت وزارة  
الداخلية تعتمد تعيين الشيخ محمد أمين طرابزونى ناظراً مشتركاً مع  
أخيه الشيخ محي الدين طرابزونى كما أشارت بذلك وزارة الحفانية  
في كتابها المؤرخ في ٢١ مايو سنة ١٩٢٨ رقم ٤٩٢٥ والتكرم بإعادة  
الأوراق .

أجاب :

اطلعتنا على خطاب سعادتك المؤرخ في ٣٠ يولية سنة ١٩٢٨ رقم ١٩٢  
إدارة ، المطلوب به إفادتكم عن رأينا فيما إذا كانت وزارة الداخلية تعتمد  
تعيين الشيخ محمد أمين طرابزونى ناظراً مشتركاً مع أخيه الشيخ محي الدين  
طرابزونى كما أشارت بذلك وزارة الحفانية في كتابها المؤرخ في ٢١ مايو  
سنة ١٩٢٨ رقم ٤٩٢٥ كما اطلعنا على الأوراق المرافقة له - وبناء عليه  
نفيد. بأن ما أشارت به وزارة الحفانية في كتابها المذكور مبنى على أن للقاضى  
أن ينصب ناظراً على وقف ليس في ولايته متى كان الموقوف عليهم في  
ولايته ، على ما نص عليه بعض الفقهاء . فيكون له بناء على هذا حق إشراك  
آخر مع الناظر ، وظاهر أن ما قاله الفقهاء إنما هو في الوقف الحقيقى - وما  
معنا ليس بوقف حقيقى كما صرح به الفقهاء لعدم ملك الواقف للموقوف  
ولغير ذلك هنا كما هو ظاهر ، بل هو من قبيل الإرصاء الذى هو تعيين شئ  
من بيت المال على بعض مستحقه . وقد نصوا على أنه لا يجوز نقضه بمعنى  
تحويله عن مستحقه إلى جهة أخرى . وعلاه الحموى في رسالته في الإرصاء  
بأن تصرف ولى الأمر أو نائبه منوط بالمصلحة . وظاهر أنه لا مصلحة في قطع  
أرزاق المستحقين من بيت المال ا هـ . وهذا كما قال ابن عابدين معنى



كون الإرصاء وقفاً . فعنى كونه وفقاً تأييد صرفه على الجهة التى عينها السلطان . وقد نصوا على أن السلطان يجوز له مخالفة الشرط فى هذا النوع من الوقف ، لأن أصله لبيت المال . فقد نقل صاحب الدر عن المنظومة المحمية عن خواهر زاده فى مبسوطه أن السلطان يجوز له مخالفة الشرط إذا كان غالب جهات الوقف قرى ومزارع فيعمل بأمره وإن غاير شرط الواقف لأن أصلها لبيت المال ١ هـ . ونقل عن أبى السعود أن أوقاف الملوك والأمراء لا يراعى شرطها . لأنها من بيت المال أو ترجع إليه ١ هـ . فتجوز مخالفة شروطهم كما قال ابن عابدين لأن المقصود وصول الحق إلى مستحقه . والمراد من ذلك أن لولى الأمر أو نائبه أن يزيد فيها وينقص ونحو ذلك ، وليس المراد أن يصرفها عن الجهة المعينة ١ هـ ، وإذا كان هذا النوع من التصرف ليس وقفاً حقيقة وأن معنى لزومه هو تأييد صرفه على الجهة التى عينها لولى الأمر ليصل المستحق إلى حقه - وأنه لا تراعى شروط الواقف لعدم كونه وفقاً صحيحاً . إذ كان الأمر كذلك ، فشرط النظر فى هذه الوقفية لا يلزم مراعاته . بل يجوز لولى الأمر أو نائبه مخالفته بتعيين طريقة أخرى لإيصال الحق إلى مستحقه ومن عينه الواقف حينئذ ليس له حق لازم بمقتضى شرطه قبل بيت المال كما أنه لاحق للقاضى فى التدخل فى شئون هذا الناظر إذ هو فى الحقيقة ليس ناظر وقف بل عامل من عمال بيت المال يرجع الأمر فيه لولى الأمر فى بيت المال فإن شاء أبقاءه وإن شاء استبدل به غيره ، وإن شاء أشرك معه آخر ، وذلك لأن من الظاهر أن إيصال الحقوق من بيت المال إلى مستحقها منوط بولى الأمر أو من يعينه لذلك وهو حق له لا تأثير لهذا الإرصاء فى سلبه عنه ، إذ لا أثر له إلا فى تأييد صرف ما أرسد فى الجهة المعينة على ما هو ظاهر من كلام الفقهاء . هذا إذا اعتبرنا أن النظر فى حادثتنا . قد آل إلى الشيخ محيى الدين طرازونى بمقتضى الشرط ولكن مقتضى قواعد الفقهاء أن النظر لم يؤل إليه بل قد بطل شرط النظر بالنسبة إليه ، وبيان هذا أن الفقهاء قد نصوا على أنه يصح تعليق التقرير فى الوظائف وأنه إذا مات المعلق قبل حصول الشرط المعلق عليه يبطل التعليق لزوال ولايته . فمثلاً إذا قال لولى الأمر لشخص إذا خلعت وظيفة كذا فقد قررتك فيها فأت قبيل

أن تخلو بطل هذا التعليق ، بحيث إذا خلت بعد وفاته لم يكن لهذا الشخص من حق في هذه الوظيفة. ومثله التعليق معنى ، فقد فرع صاحب الدر على أن التعليق يبطل بموت المعلق ما لو أقطع السلطان لشخص أرضاً ولأولاده ولتسله وعقبه على أن من مات منهم انتقل نصيبه إلى أخيه فأت السلطان ثم مات المقطع له فقال إن مقتضى قواعدهم إلغاء التعليق ، ومراده كما قال ابن عابدين أنها لا تكون لأولاده لبطان التعليق بموت السلطان المعلق ، لأن معنى قوله ولأولاده أنه إن مات عن أولاد فلأولاده من بعده ، فهو تعليق معنى وعلى هذا يكون شرط النظر في حادثتنا قد بطل ب وفاة المغفور له عباس باشا الأول بالنسبة لمن لم يؤل إليه النظر حال حياته ، إذ النظر بالنسبة إلى هذا معلق معنى على موت من له النظر قبله إذ معنى قول الواقف ( ثم من بعد انتقال محمد أفندي المنتظر النقشبندى يكون النظر على ذلك لنجله السيد محمد خير الدين ثم من بعد انتقاله إلى دار الكرامة يكون النظر على ذلك للأرشد فالأرشد من أولاد السيد الشريف محمد المنتظر أنه إن مات محمد أفندي يكون النظر على ذلك لنجله محمد خير الدين ، فإذا مات كان النظر على ذلك للأرشد من أولاد السيد محمد المنتظر . وقد توفي المغفور له عباس باشا الأول في سنة ١٨٥٤ م أى قبل أيلولة النظر للسيد محمد خير الدين كما علم من الورقة رقم ٦٧ من أوراق الملف فبطل شرط النظر بالنسبة إليه وإلى من بعده وهو الشيخ محي الدين طرابزونى وليس هذا كشرط النظر في الوقف الحقيقي كما أسلفنا في عدم بطلان تعليقه بموت الواقف لأن النظر في الوقف الحقيقي بعد الوفاة من قبيل الوصاية التي تقبل التعليق ولا تبطل بموت المعلق - ومقتضى ذلك أن النظر لم يؤل إلى الشيخ محي الدين بشرط الواقف لبطلانه فلم يكن له حق فيه بناء على هذا أيضاً . وجملة القول أنه سواء أ قلنا إن النظر قد آل لمحبي الدين أو بطل فالأمر في إيصاء هذه المرتبات إلى الجهات المعنية بالوقفية يرجع إلى وزارة المالية بالنيابة عن حضرة صاحب الجلالة مولانا الملك ولي الأمر ، فلها أن تجعل الوساطة في الإيصال الشيخ محي الدين وحده أو منضماً إليه أخوه أو غيرها فتتخذ الطريقة التي تراها كفيلاً بإيصال هذه المرتبات إلى تلك الجهات وليس للشيخ محي الدين ولا لأخيه المضموم إليه حق في المطالبة بهذه المرتبات قبل وزارة المالية ، وهذا ما نراه مطبقاً لقواعد الفقهاء التي ذكرناها فيما طلبت الإفادة عنه .

والله سبحانه وتعالى أعلم . والأوراق عاتقة من طيه كما وردت .

## الموضوع

(٥٨٨) التنازل غير الإقرار

### المبدأ

إذا شرط الواقف حرمان المستحق من الوقف إذا أقر لأجنبي عنه بالاستحقاق فيه لتنازل أحد المستحقين عن استحقاقه لآخر لمدة معينة فإن هذا لا يقتضى الحرمان ، لأن الإقرار غير التنازل .

سئل :

رجل وقف أوقافاً على أناس مذكورين بكتاب وقفه . و شرط لاستحقاقهم شروطاً . منها أن كل مستحق من مستحقى وقفه يقر لأجنبي عن أهل الوقف باستحقاقه لشيء من ريع هذا الوقف يكون مخرجاً ومحروماً منه قبل إقراره بثلاثة أيام ، حتى لا يصادف فعله وجهاً شرعياً . ويكون استحقاقه من هذا الوقف لمن يستحقه من مستحقى الوقف المذكور على النص والترتيب المشروحين بكتاب وقفه — ثم احتج أحد المستحقين لمبلغ من المال لضرورة من ضرورات الحياة ولم يجد أمامه طريقاً يوصله للحصول على هذا المال إلا طريق تنازله مؤقتاً ولمدة معينة عن بعض استحقاقه بجهة من الجهات المالية نظير أن يقرضه المبلغ المذكور وبعد استيفائها مبلغها يرد ما تنازل عنه المستحق إليه . فهل هذا التنازل يتناول شرط الواقف المذكور بناء على هذا التنازل أو أن التنازل المذكور غير الإقرار المنصوص عليه في شرط الواقف . فلا يحرم المتنازل عن حقه بتنازله ؟

(\*) الفتى : مذيعة الشيخ عبد المجيد سليم — من ٢٢ م ١٢٨ — من ٤٧ —  
٤ من رمضان ١٣٤٧ هـ — ١٤ فبراير ١٩٢٦ م .

## أجابه :

اطلعنا على هذا السؤال . ونفيد : بأن هذا التنازل لا يتناوله شرط الواقف المذكور . لأن التنازل لا يعتبر في لسان الفقهاء ولا في العرف جزئيا من جزئيات الإقرار . إذ الإقرار من قبيل الإخبار بالشيء . وأما التنازل فهو إسقاط الشخص ما له من حق للغير . وهذا هو المعروف في لسان الفقهاء وفي العرف . وعلى ذلك فلا يحرم التنازل المذكور من حقه في الوقف بتنازله والله أعلم .



## الموضوع

### (٥٨٩) الوقف على قراءة القرآن وعمل الموالد

#### المبادئ

١ - الوقف على قراءة القرآن وعمل الموالد صحيح ، ويصرف الربيع على الفقراء والمساكين بعد إذن المحكمة المختصة بذلك .

٢ - ما جعلته الواقفة للقراء لا يصح صرفه إليهم ، لأنه يكون استجاراً على قراءة القرآن وهو غير جائز ، ولأن عمل المولد يستحضر فيه قراء أيضاً بالأجر وهو غير جائز شرعاً .

٣ - عمل الموالد بالصفة التي عليها الآن لم يفعله السلف الصالح ولو كان ذلك من القرب لفعلوه .

ستل :

من حسين أفندي حسن أيوب قال : إن الزوجة الست عريفة قادن بنت عبد الله معتوقة المرحوم الأمير محمد بك أبو الذهب وقفت حال حياتها ونفذت تصرفاتها أعياناً كاتبة بمصر ، وهو جميع المنزل الكائن بحارة شمس الدولة وعطفة الزنكلان قسم الدرب الأحمر بمقتضى حجة وقفها الصادرة من محكمة الباب العالي بتاريخ ٢٢ ذى الحجة سنة ١٢١٧ هـ وأنشأت وقفها هذا من تاريخه على أن يصرف من ريع ذلك لعشرة أنفار قراء من حفظة كتاب الله المبين يقرعون عشرة أجزاء من الربعة الشريفة بمنزل الواقفة المذكورة في كل يوم صبيحة بعد صلاة الصبح . ويقرعون عشرة أجزاء من الربعة الشريفة في كل يوم بعد صلاة العصر ويختتمون قراءتهم المذكورة بصورة الإخلاص والمعوذتين وفاتحة

(\*) المتن : فضيلة الشيخ عبد المجيد سليم - من ٥١ م ١٧ - أول ربيع الثاني ١٣٦١ هـ - ٢٧ أبريل ١٩٤٢ م .

الكتاب والتهليل والتكبير والصلاة على البشير النذير ويهلون ثواب قراءتهم إلى حضرة النبي - صلى الله عليه وسلم - والصحابة والقراءة والتابعين وأولياء الله الصالحين أجمعين وفي صحائف الواقفة في حياتها وإلى روحها بعد وفاتها ، ثم إلى روح المرحوم أيوب بك أمير الحج الشريف المصرى كان ، ثم إلى روح معتقها المرحوم الأمير محمد بك أبو الذهب ثم إلى روح عتقائها وعتقاء زوجها المذكور المرحوم أيوب بك وذريتهم ونسلهم وأموات المسلمين في ذلك من كل سنة من سني الأهلة نظير قراءتهم على الحكم المذكور أربعة آلاف نصف لكل نفر منهم في كل شهر أحد وثلاثون نصفاً فضة من ذلك ، ولئن يكون شيخاً عليهم ودعجياً ويقرض الأجزاء ويلمها ويصفها في صندوقها على العادة في ذلك زيادة عن معلومه في كل شهر أربعون نصفاً فضة باقى ذلك وما تفضل من ريع الوقف المذكور يصرف جميعه في عمل مولدين شريفين ، أحدهما في ليلة النصف من شهر شعبان والثاني في ليلة عيد الفطر في كل سنة ، وفي ثمن أطعمة وخبز قرصة وبن قهوة وطمع وقود وأجرة الفقهاء القراء ، وما يحتاج الحال بحسب ما يراه الناظر على ذلك ويؤدى إليه اجتجاده ، فإن تعذر الصرف لذلك صرف ريع ذلك للفقراء والمساكين من المسلمين أينما كانوا وحيثما وجدوا ، وشرطت شروطاً في وقفها منها أن يبدأ الناظر عليه بعمارة وممرته ولو صرف في ذلك جميع غلته .

فأرجو إلتئى ما يقتضيه المنهج الشرعى في هذا الوقف من صرف الخيرات المذكورة ، مع العلم بأن عين الوقف في غير حاجة إلى العمارة وتأتى برىع شهرى أكثر مما قدرته الواقفة فيها شرطته ولا يقل إيرادها الشهرى عن ثلاثين جنهاً . وهل لناظر هذا الوقف أن يصرف ريعه في غير ما اشترطته الواقفة في وقفها ، مع علم تلعلر الصرف على ما اشترطته الواقفة . أفنونا ولكم الأجر والثواب تحريراً في ١٢/٤/١٩٤١

## أجاب :

اطلعنا على هذا السؤال وعلى صورة رسمية من كتاب الوقف المذكور .  
ونفيد : بأن ما جعلته الواقعة للقراء لا يصح صرفه إليهم لأن هذا استئجار على  
قراءة القرآن والاستئجار على قراءة القرآن غير جائز ، كما حققه العلامة  
البركوى وابن عابدين وغيرهما وبيناه فى فتاوى كثيرة - ولأن عمل مولد  
يستحضر فيه القراء وتدفع لهم أجره ويعمل لهم أطعمة وخبز قرصة وبن  
قهوة وما يحتاج الحال إليه كما قالت الواقعة ليس بقربة لاشئاله على  
استئجار من يقرأ القرآن وهو غير جائز كما سبق . وثانيا - لأن عمل  
الموالد بالصفة التى يعملها العامة الآن لم يفعله أحد من السلف الصالح  
ولو كان ذلك من القرب لفعلوه . وعلى هذا فيصرف صافى ريع الوقف  
للفقراء والمساكين ، وإن كان المرحوم الشيخ المهلى أفتى بجواز الوصية  
والوقف على من يقرأ القرآن وعليه عمل الناس الآن . وينبغى للناظر إذا  
راى أن يعمل بما رأيناه أن يستأذن المحكمة المختصة فى صرف ريع الوقف  
للفقراء والمساكين .

وبما ذكر علم الجواب عن السؤال . والله تعالى أعلم .







من أحكام الأحكار



## الموضوع

(٥٩٠) تحكم وقف والزيادة فيه

### المبادئ

١ - دفع المستأجر لجهة الحكر مبلغاً كبيراً مقدماً من الإيجار وقبضه له مانع من طلب الزيادة مستقبلاً مادامت الأجرة الواردة بالعقد كانت أجرة المثل وقت تحريره .

٢ - تعجيل مبلغ كبير من الأجرة له مدخل في قيمة الأجرة وقد عمله صاحبه حذراً من طلب الزيادة مستقبلاً

٣ - ليس للناظر طلب الزيادة ولو فرض أن أجر المثل قد زاد في ذاته .

سئل :

رجل اشترى من ناظر وقف أنقاض بناء آيل للسقوط لا نفع فيه لجهة الوقف ، وأنقاضاً مطروحة على أرض الوقف بمبلغ دفعه للناظر ليصرفه فيما هو أنفع لجهة الوقف ، ثم استأجر هذا المشتري تلك الأرض التي بها الأنقاض القائمة والمطروحة من ذلك الناظر مدة بأجرة قدرها عن كل سنة سبعمائة قرش على أن يدفع هذا المستأجر مقدماً للناظر المذكور مائة ألف قرش بحسب في كل سنة خمسمائة قرش ويدفع في نهاية كل سنة مائتي قرش وقبض الناظر المأجر مقدماً من ذلك المستأجر مبلغ المائة ألف قرش المذكورة وآجره على ذلك وأذنه بالعارة والبناء والإنشاء والتجديد والتعلي بملك ، على أن كل شيء بناه وعمره

(ب) الفتى : فضيلة الشيخ محمد عبده - م ٢ م ٧٦ - ص ٢٤ - ٤ شعبان ١٣١٧ هـ .

وأنشأه وجدده بملك متى شاء كيفما يحب ويختار يكون له ملكاً طلقاً  
 وغلوا وانتفاعاً مستحق البقاء على الدوام والاستمرار ، وأن يكون له  
 حق القرار في ذلك نظير الأجرة المذكورة وقبل ذلك منه لنفسه قبولاً  
 شرعياً ، ويعتضى ذلك أنشأ هذا المستأجر وعمر وبني بالأرض المذكورة  
 وصار له حق القرار في ذلك ، ثم مات بعد ذلك . ونظراً لما طرأ على هذا  
 البناء من الخلل الذى أوجب عمارته قام ورقة المستأجر المذكور يريدون  
 عمارته وإعادةه كما كان ، فعارضهم المتولى الآن على هذا الوقف بطلب  
 زيادة الأجر على ما استأجر به مورثهم من الناظر سلفه مدعياً زيادة  
 أجر الأرض المذكورة على ما استأجر به المورث من الناظر الأول . فهل  
 لا يكون له معارضتهم بزيادة الأجرة أثناء المدة التى وقع فيها عقد الإيجار  
 عليها . حيث كانت أجرة المثل وقت العقد خصوصاً وقد عجل المستأجر  
 معظمها ، ودفع في نهاية كل سنة مضت منها مائتى قرش ، واستمر على  
 ذلك إلى أن مات وورثته من بعده كذلك ، ودفعوا في نهاية كل سنة بعد  
 موت مورثهم مبلغ المائتى قرش المذكورة أفيدوا الجواب ؟

أجاب :

إن طريقة هذا العقد هى بعينها طريقة التحكير وإعطاء حق القرار لمدة  
 طويلة . ومقتضى الشرط في أداء الأجرة ان الإجارة لما يقى سنة فإنه شرط  
 أن يدفع في كل سنة مائتى قرش ويحسب مما عجل خمسمائة وقد اعتبرت  
 الأجرة أجرة المثل ، ومن المعلوم أن تعجيل مبلغ مائة ألف قرش ينتفع  
 بها الوقف حين عقد الإيجار له مدخل في قيمة الأجرة . وإنما عجله المعجل  
 حلوا من الزيادة في مستقبل المدة لوزاد أجر المثل . وقد اعتبر ذلك عند العقد  
 مصلحة للوقف ورضى به المتعاقدان . فبقى صحيح هذا الاعتبار وصحت الإجارة  
 لأجله ولزمت وقد بنى المستأجر وعمر لم يكن للناظر الحال أن يطلب زيادة  
 الأجر ، ولو فرض أن أجر المثل زاد في ذاته . والله سبحانه وتعالى أعلم .

## الموضوع

(٥٩١) تحكيم الوقف

### المبادئ

- ١ - تعطل الانتفاع بالأرض الموقوفة مبيح لتحكيمها بأجر المثل
- ٢ - الاحتكار عقد إجارة يقصد به استبقاء الأرض الموقوفة مقررة للبناء والتعلّى أو للقراش ونحوهما .
- ٣ - ما يبنيه المحتكر يكون ملكاً له مادام بإذن القاضى أو الناظر
- ٤ - لا حق لمن يعين ناظراً على الوقف بعد ذلك فى معارضة المحتكر فى ذلك .

سئل :

من محمد أفندى رشدى رئيس قلم مدنى وتجارى محكمة الزقازيق الأهلية فى أماكن موقوفة كانت قائمة على أرض وقف ونخرت بمرور الزمان ، وصارت عديدة المنفعة ولا غلة ولا ريع لوقفها لكى يمكن أن تعمّر منه كلها أو بعضها . فناظرة الوقف التى هى إحدى مستحقيه أعطت إلى رجل بالإيجار إلى طول الزمان النصف فى أرض الأماكن المذكورة وعينت عليه دفع الإيجار سنوياً بقيمة معينة هى أجر المثل ، واستلمت منه قيمة أجرة أربعين سنة مقدماً ، وباعت له النصف فيها وجد من الأتقاضى على أرض الأماكن المذكورة ، وأذنته بالبناء والتعلّى على أن كل ما بناه وجدده يكون ملكاً طلقاً له مع حق القرار له فى ذلك ، وبناء على ذلك بنى هذا الرجل أماكن على الأرض المذكورة وصارت ذات غلة وريع ،

(ج) الملقى : فضيلة الشيخ محمد عبده - س ٢ م ٤٢٢ - ص ١٧٤ - ١٦ ذى القعدة ١٣١٧هـ .

ثم تولت ناظرة أخرى على الوقف قامت تعارض في ذلك بأن شرط  
الوقف لا يقتضى التأجير أزيد من سنة . فهل ما ذكر يعد تحكيرا ولناظرة  
الوقف ولاية هذا العمل بنفسها بدون إذن القاضى حيث إن حكم التحكير  
غير التأجير . وما بناه هذا الرجل بمقتضى ذلك الإذن يكون ملكاً له مع  
حق القرار يتصرف فيه بأنواع التصرفات مادام قائماً بأجر المثل ولاحق  
لهذه الناظرة الحالية في تلك المعارضة .

أجاب :

صرحوا بأنه إذا تعطل الانتفاع بالأرض الموقوفة جاز تحكيرها بأجر  
المثل ، وأن الاحتكار عقد إيجارة يقصد به استبقاء الأرض الموقوفة مقررة  
للبناء والتعلّى أو للفراش أو لأحدهما . وأن البناء الذى يبنيه المحتكر بإذن  
القاضى أو الناظر في الأرض المحتكرة يكون ملكاً له . وبه يثبت له حق  
القرار ، وعليه أجر المثل المقرر على الأرض . والطريقة التى جرت عليها  
الناظرة في جاذئة السؤال هى بعينها طريقة التحكير وإعطاء حق القرار لمدة  
طويلة بدلالة الإذن منها بالبناء والتعلّى على الطريقة المعروفة في الاحتكار .  
فما بناه هذا الرجل بإذن الناظرة صار حقه وملكه يتصرف فيه بالبيع ونحوه  
من التصرفات الجائزة ، وبه ثبت له حق القرار وعليه أجر المثل مادام ذلك  
البناء . ولا حق للناظرة الحالية في المعارضة في ذلك بناء على شرط الوقف  
المذكور ، لأن ما جرت عليه الناظرة الأولى هو بعينه طريقة التحكير كما  
قلنا . والله أعلم .



## الموضوع

### (٥٩٢) الزيادة في عقد التحكيم

#### المبادئ

١ - عقد التحكيم يكسب مالك البناء حق القرار في الأرض المحكرة بشرط دفع أجر مثلها خالية من البناء

٢ - المعتبر في زيادة التحكيم هو زيادة أجر مثل الأرض المحكرة في ذاتها ، وليس زيادة قيمتها فقط ، وإن كان يلزم من زيادة الأجر زيادة القيمة ، ومن زيادة القيمة زيادة الأجر غالباً .

سئل :

من الأستاذ عطية الخناني الخاضع الشرعي بالاسكتلندية قال : المرحوم محمد عثمان الشربل له وقف يشتمل على قطعة أرض فضاء حكرها إلى إبراهيم السيد حمادة في سنة ١٩٠٠ فأقام عليها إبراهيم السيد مبانى واكتسب حق القرار فيها بأجر المثل ، والاستحكار صحيح حسب شرط الواقف . والآن يطلب الناظر على الوقف زيادة أجرة الأرض المحكرة بنسبة زيادة قيمة ثمن الأرض ، والمستحكر لا يقبل زيادتها إلا بمقدار أجرة المثل بغض النظر عن زيادة ثمن الأرض . والطرفان اتفقا على أن يقبلا حكم الشريعة في ذلك طبقاً للمذهب الإمام الأعظم أبي حنيفة . فهل يتبع في زيادة الأجرة زيادة قيمة ثمن الأرض خالية وقد تزيد الأجرة حينئذ عن أجر المثل ، أو يتبع أجر المثل حتى ولو زاد ثمن الأرض . وإذا كان الحكم أن تزداد الأجرة بنسبة زيادة ثمن الأرض في

(\*) المتن : مشيلة الشيخ حسن بن محمد مخلوف - ص ٥٧ م ١٠٨ - ص ٢٢٩ - ٧ المص ١٣٦٨ - ٢٢ نوفمبر ١٩٤٨ م .

الأحوال العادية الطبيعية ، فهل زيادة ثمنها في الأحوال غير الطبيعية الحاصلة في هذه الأيام يقتضى زيادة قيمة المحكر مع أن القيمة التجارية لأمنائها لم تزد؟ هذا ما نلتبس الفتوى فيه .

أجاب :

اطلعنا على هذا السؤال . (والجواب) أن عقد التحكير قد أكسب مالك البناء حق البناء والقرار في الأرض الموقوفة المحكرة . ولكن ذلك مشروط بأن يدفع لجهة الوقف أجر مثل الأرض خالية من البناء رعاية لمصلحة الوقف بجانب رعاية مصلحة المحتكر ، ولأنه لا يجوز إجارة الوقف بأقل من أجر المثل وقد نصوا على أن زيادة أجر المثل للأرض المحكرة عما كانت عليه وقت إنشاء عقد التحكير زيادة فاحشة إذا كانت بسبب زيادة أجرة الأرض في نفسها لا بسبب العمارة والبناء تلزم المحتكر . فالمعتبر في زيادة التحكير هو زيادة أجر مثل الأرض في ذاتها لا مجرد زيادة قيمتها بدون زيادة الأجر وإن كان يلزم غالباً من زيادة القيمة زيادة الأجر ومن ارتفاع الأجر ارتفاع القيمة .

ومن ذلك يعلم الجواب عن السؤال . والله تعالى أعلم .





من أحكام المقابر ونقل الموتي



## الموضوع

(٥٩٣) جبانة ومقابر

### المبادئ

١ - إذا كان الشارع من المنافع العامة سواء كان في مقبرة أو غيرها فلا يسوغ لأحد البناء فيه متى أضر ذلك بالممارسة .

٢ - للسلطان أو نائبه أن يمنع من البناء فيه إذا اقتضت المصلحة ذلك .

سئل :

مقبرة معدة لدفن أموات المسلمين ، يوجد بها شوارع عامة للمرور فيها ، وبعض الناس بنى على جزء من هذه الشوارع . فهل يجوز اعتبار الشوارع المذكورة من المنافع العمومية ومنع التعدي عليها بالبناء فيها ؟ وهل يجوز وضع مواسير مياه بها لتوصيل المياه منها للشرب والرش بالمقبرة وبجهات مجاورة لها لكون المصلحة العامة تقتضى ذلك أم لا ؟

أجاب :

ذكر أن المقبرة المعدة للدفن أموات المسلمين بها شوارع عامة للمرور فيها ، وأن بعض الناس بنى على جزء منها فحصل ضيق بسبب ذلك البناء واستفهم هل يجوز شرعا اعتبار الشوارع المذكورة من المنافع العمومية ومنع التعدي عليها بالبناء فيها ، وهل يجوز أن توضع بها مواسير مياه للشرب وغيره لاقتضاء المصلحة العامة ذلك أم لا ؟ وحيث إن هذه الشوارع الموجودة

---

(\*) الفتى : لمصلحة الشيخ محمد عبده - م ٢ م ٤٩ - ص ٢٤ - ٢٠ بن جنادى الدقية  
١٢١٧ هـ

بتلك المقبرة عامة للمرور فيها وقد سلكها الناس ، فلا ريب تعد من المنافع  
العمومية ، ولا يسوغ لأحد البناء فيها متى أضر ذلك بالمارة ، وللسلطان أو نائبه  
أن يمنع من البناء فيها إن كان ذلك مصلحة للمسلمين ، كما أن له أن يأذن  
بوضع مواسير المياه المذكورة بها إذا اقتضت المصلحة ذلك . لما صرحوا به  
من أن للسلطان أو نائبه التصرف في حق الكافة بفعل ما فيه المصلحة لهم  
والله أعلم .



## الموضوع

(٥٩٤) هدم قبة على قبر

## المبدأ

بناء بيت أو قبة على القبر مكروه ، ولا بأس بهدم القبة التي على القبر ، بل هو الأولى إذا كانت تجتمع حولها القاذورات .

سئل :

ضريح قديم عليه قبة في شارع مطروق ليلاً ونهاراً معرضة للبول والأقذار . وبجوار هذا الضريح مسجد منسوب لصاحبه ، وفي هذا المسجد باب لذلك الضريح . فهل يجوز هدم القبة ونقل الضريح إلى داخل المسجد أو يبق في محله ؟

أجاب :

المروى عن الإمام أبي حنيفة أن بناء بيت أو قبة على القبر مكروه . وهو يدل على أن لا بأس بهدم القبة المذكورة ، بل إنه الأولى . فإذا كانت تجتمع حولها القاذورات واعترضت في الطريق تأكدت الأولوية . أما موضع القبة وهو الضريح فيسوى بأرض الشارع ، لأنه لو فرض أن تحته ميتا مدفوناً فقد بلى ، فيجوز استعمال أرضه في غير الدفن . والله أعلم .

## الموضوع

(٥٩٥) تسوية المقبرة وزراعتها

### المبادئ

- ١ - يجوز لمالك المقبرة القديمة تسويتها وتقصيبها وزراعتها بلون  
تبش متى تحقق أن من فيها قد صار تراباً .
- ٢ - لا يجوز كسر عظام الميت ولا تحويلها ولو كان ذمياً .

مثل :

من الدكتور عيسى حمدي في أرض زراعية بها مقبرة قديمة منعت الصحة  
الدفن بها من مدة تبلغ نحو الأربعين سنة . وفي هذا الزمان يغلب على الظن  
أن العظام قد بليت (عظام الموتى المدفونين فيها) فهل يجوز لمالك الأرض  
والمقبرة تقصيبها وزرعها بلون أن تبش القبور ونخرج عظامها ؟ أفيلوا الجواب  
ولكم الثواب .

أجاب :

في رد المحتار ما نصه : وقال الزيلعي ولو بلى الميت وصار تراباً جاز دفن  
غيره في قبره وزرعه والبناء عليه انتهى . وفي شرح مراق الفلاح ما نصه  
ولو بلى الميت وصار تراباً جاز دفن غيره في قبره . ولا يجوز كسر عظامه  
ولا تحويلها ولو كان ذمياً . ولا ينبش وإن طال الزمان انتهى . فعلى ذلك يجوز  
لمالك أرض المقبرة المذكورة تسويتها وزراعتها بلون أن تبش تلك القبور  
متى تحقق أن من فيها من الأموات صار تراباً على وجه ما ذكر . والله تعالى  
أعلم .

---

(\*) المتى : فضيلة الشيخ بكرى الصفد - س ١٠٥ م - ص ٢٠ - ٢٢ من ذى القعدة  
١٢٢٤ هـ .

## الموضوع

### (٥٩٦) نقل الموتي

#### المبادئ

١ - يجوز نقل الميت قبل دفنه بمقدار ميل أو ميلين على ما هو ظاهر من مذهب أبي حنيفة .

٢ - لا يجوز نقل الميت بعد دفنه مطلقاً إلا لموجب شرعى ، كأن تكون الأرض التى دفن فيها مغصوبة أو أخذت بالشفعة .  
مثل :

بخصوص نقل جثة من مقبرة إلى أخرى . فما الحكم الشرعى فى ذلك ؟  
أجاب :

علم ما تضمنته إفادة الحاقية الواردة لنا بتاريخ ٢٦ يولية سنة ٩٠٨  
نمرة ٢٣٤٧ بناء على ما ورد بهامن نظارة الداخلية بتاريخ ١٨ منه نمرة ٨٩  
من طلب الإفادة عما يقتضيه الحكم الشرعى فيمن له حق الأولوية فى طلب  
نقل جثث المتوفين المسلمين من الأقباط وغيرهم على الوجه الذى تضمنته  
إفادة الداخلية - والإفادة عن ذلك . أن نقل الميت قبل دفنه لا بأس به بقدر  
ميل أو ميلين على ما هو الظاهر من مذهب أبى حنيفة رحمه الله تعالى . وأما  
نقله بعد دفنه فلا يجوز مطلقاً إلا لموجب شرعى . مثل أن تكون الأرض  
التي دفن فيها مغصوبة أو أخذت بشفعة . فى شرح مرقى الفلاح ولا يجوز  
كسر عظامه ولا تحويلها ولو كان ذمياً . ولا يتبش وإن طال الزمان انتهى  
ومثله فى كثير من الكتب . ثم لا فرق فى عدم جواز نبش القبور ونقل من  
فيها من الموتي بين الأقباط وغيرهم . فإن الأقرب والأبعد فى ذلك سواء .  
والله سبحانه وتعالى أعلم .

## الموضوع (٥٩٧) عدم جواز البناء على القبور

### المبدأ

لا يجوز البناء على المقابر ولا نبشها متى كانت الأرض موقوفة على دفن الموتى وإن اندثرت ولم يبق فيها أثر الموتى .

مثل :

في مقابر المسلمين المسبلة والموقوفة إذا درست ودثرت ولم يبق بها عظم الأموات ولا لحمهم . هل يجوز البناء عليها ونبشها ؟ أم كيف الحال .

أجاب :

لا يجوز البناء على المقابر المذكورة ولا نبشها والحال ما ذكر ، ففي الاسعاف من فصل في ذكر أحكام تتعلق بالمقابر والربط ما نصه - مقبرة قديمة لمحة لم يبق فيها آثار المقبرة . هل يباح لأهل المحلة الانتفاع بها ؟ قال أبو نصر رحمه الله تعالى لا يباح . قيل له فإن كان فيها حشيش . قال يحتش منها ويخرج للدواب وهو أيسر من إرسال الدواب فيها انتهى - وفي الهندية من كتاب الوقف من الباب الثاني عشر في الرباطات والمقابر ما نصه - سئل القاضي الإمام شمس الأئمة محمود الأوزجندی في مسجد لم يبق له قوم وخراب ما حوله واستغنى الناس عنه ، هل يجوز جعله مقبرة ؟ قال لا .

وسئل هو أيضاً عن المقبرة في القرى إذا اندرست ولم يبق فيها أثر الموتى ولا العظم ولا غيره . هل يجوز زرعها واستغلالها ؟ قال لا . ولها حكم المقبرة كذا في المحيط انتهى .

وهذا لا يتأني ما قاله الزيلعي في باب الجنائز من أن الميت إذا بلى وصار تراباً جاز زرعه والبناء عليه . لأن المانع هنا كون الحبل موقوفاً على الدفن فلا يجوز استعماله في غيره . والله تعالى أعلم .



## الموضوع (٥٩٨) نقل الميت

### المبدأ

عدم جواز نبش القبور التي هي مسبلة للدفن الموقى ، ولا نقل من فيها وإن طال عليها الزمن ، متى كانت الأرض موقوفة للدفن الموقى .  
مثل :

يوجد بين قبور أموات المسلمين بقرايات صحراء المقطم أضرحة لبعض الأولياء وقباب على قبور بعض الأمراء بناؤها متقن الصناعة ويعتبر من الآثار العربية التي يجب التحفظ عليها وصيانتها . ولذلك قررت لجنة حفظ الآثار إخلاء جوانبها بعرض ٤٠ متراً ومجلس مدينة القاهرة جعلها عشرين متراً . وهذا يستدعى نقل القبور الموجودة في موضعها . وهذه القرايات أراض موقوفة للدفن موقى المسلمين . فما رأى الشريعة الفراء في ذلك ؟  
أجاب :

وردت لنا إفادة سيادتكم بتاريخ ١٢ يناير الجارى سنة ١٩١٠ نمرة ٢٦٥ تتضمن أنه يوجد بين قبور أموات المسلمين بقرايات صحراء المقطم أضرحة لبعض الأولياء . وقباب على قبور بعض الأمراء . بناؤها متقن الصناعة ومقبرة من الآثار العربية التي يجب التحفظ عليها . وتمهدها بأعمال الصيانة . ولذلك قررت لجنة حفظ الآثار العربية إخلاء جوانبها وترك مسافة خالية حول كل منها بعرض أربعين متراً من كل جهة فيكون بصفة ميادين عمومية . وأن مجلس تنظيم مدينة القاهرة قرر هذه الميادين ، ولكنه جعل عرض كل جهة منها عشرين متراً فقط . وبما أن إنشاء الميادين المذكورة يستدعى نقل

---

(نقل) الفتى : بمسيلة الشيخ بكى المصطفى - من ٥١١م - من ٢٤٠ - ٢٥ - ١٨ من المحرم ١٣٢٨ هـ .

القبور الموجودة فى موضعها . ومن المعلوم أن أراضى القرافات بتلك الصحراء وقف لدفن موتى المسلمين . ولكل مسلم الحق فى حفر القبور والدفن فيها ويراد قبل اعتماد هذا القرار الإفادة منا عما تقتضيه الشريعة الغراء فى ذلك والإفادة عن ذلك أن الذى تقتضيه أحكام الشريعة الغراء عدم جواز نبش القبور المذكورة التى هى مسبة لدفن الموتى . ولا نقل من فيها وإن طال عليها الزمن . وللإحاطة لزم تحريره أفنلسم .



## الموضوع

### (٥٩٩) الاختلاف على دفن الميت

#### المبادئ

١ - إذا اختلف أقارب الميت على دفنه في مقبرة معينة فإن اختلفت المسافة بين المقبرتين كان حق الأولوية في الاختيار لمن هو أقواهم قرابة بالمتوفى .

٢ - إذا اختلفت المسافة فتراعى في ذلك أقرب جهة .

مثل :

في بعض الأحيان يحصل اختلاف بين أقارب المتوفى على المحل الذي يدفن فيه . بمعنى أن كلا منهم يريد دفنه في المدافن المعتاد دفن موتاه فيها ويرتب على ذلك تأخير الدفن بضع ساعات وفي ذلك انتهاك حرمة الأموات وربما ينشأ عن تأخير الدفن ما يضر بالصحة خصوصاً إذا حصل في زمن اشتداد الحر .

فن له حق الأولوية من الأقارب وغيرهم في اختيار محل الدفن حسب ترتيبهم باعتبار جهة وقوة ودرجة القرابة والنسب ؟

أجاب :

علم ما تضمنته إفادة سعادتكم الواردة لنا بتاريخ ٢٠ مارس سنة ١٩١٢  
نمرة ٣١٩١ وصار الاطلاع على مكاتبة مصلحة الصحة المرفقة معها بخصوص :  
أخذ رأينا فيمن له حق الأولوية من الأقارب في اختيار محل دفن المتوفى عند حصول اختلاف بينهم على المحل الذي يدفن فيه بمعنى أن كلا منهم يريد دفنه

---

(\*) المتن : فضيلة الشيخ بكرى الصديق - ص ٧ م ٤٨ - ص ١٢ - ٩ من ربيع الثاني ١٣٣٠ هـ .

في المدفن أو الجبانة المعتاد دفن موتى عائلته فيها ، ويترتب على ذلك تأخير  
 الدفن بضع ساعات وفي ذلك انتهاك حرمة الأموات ما لا يخفى وربما يشأ  
 عنه ما يضر بالصحة خصوصا إذا حصل في زمن اشتداد الحر والإفادة عن  
 ذلك . أنه ينبغي إذا تنازع أقارب الميت في محل دفنه أن يكون من له حق  
 الأولوية في اختيار محل الدفن عند استواء المسافات هو أقواهم قرابة للمتوفى  
 فيقدم الأخ على العم مثلا . وأما إذا كانت المسافات مختلفة فيراعى في ذلك  
 جهة قرب المسافة . هذا ما ظهر لي أخذا من كلام العلماء في كتبهم في من  
 التنوير وشرحه ماملخصه : يندب دفن الميت في جهة موته وتعميله وأنه  
 يقدم في الصلاة عليه بعد السلطان ونائبه والقاضى وإمام الحى الولي بترتيب  
 عصبية الإنكاح إلا الأب فيقدم على الابن اتفاقا إلا أن يكون عالما والأب  
 جاهلا فالابن أولى فإن لم يكن له ولي فالزوج ا هـ . وفي الجوهرة على القدورى  
 ما نصه : ويكره نقل الموتي من بلد إلى بلد لقوله عليه السلام « عجلوا بموتاكم »  
 وفي نقله تأخير دفنه ا هـ وفي حواشى مراقى الفلاح ما نصه ( انظر حكم  
 ما إذا تعددت المقابر في محل وأبيح الدفن في كلها أو له في كل قبر ، هل  
 يكون الدفن في القرى أو يعتبر الجيران الصالحون بحرر ) ا هـ . وفي الدرر  
 عن الحانية : ما نصه : ويستحب في القتل والميت دفنه في المكان الذى مات  
 فيه في مقابر أولئك المسلمين ، وإن نقل قبل الدفن إلى قدر ميل أو ميلين  
 فلا بأس به انتهى . والله تعالى أعلم .

## الموضوع

### (١٠٠) زيارة القبور

#### المبادئ

١ - زيارة القبور في ذاتها منلووبة للرجال والنساء للتعظة والاعتبار والترحم ولكنها مكروهة للشابات من النساء .

٢ - يكره المبيت على القبور من الرجال والنساء أيام المواسم والأعياد والأكل والشرب إلخ ، كما يكره النباح وقضاء الحاجة عند القبر ، كما يكره وطؤه والخلوس والصلاة عليه .

٣ - اختلاط الرجال بالنساء في المقابر وما يحدث عندها من مفاسد ومنكرات لا يؤدي إلى ترك الزيارة لأن القربات لا تترك بالمنكرات وعلى الإنسان فعلها وإزالة البدع إن أمكنه ذلك .

٤ - يجب منع المنكرات على اختلاف أنواعها في المقابر وغيرها ، أما شرب الخمر وارتكاب جريمة الزنا في المقابر فهذا حرام ومنكر شنيع واجب منعه في المقابر وغيرها بالإجماع .

مثل :

هل يجوز للأمة أن تبيت على القبور أيام المواسم والأعياد وغير ذلك من النساء والرجال والأطفال والعائلات بأجمعها ، ويأكلون ويشربون ويصنعون المنكرات على اختلاف أنواعها ، ويصنعون المراحض في القبور ويتبولون وأغلبهم يشربون الخمر ويتركبون جريمة الزنا ولا يخافون الله . فهل هذا حرام أو حلال ؟

(ت) الفتى : فضيلة الشيخ محمد بنيت - من ١٧ م ٢٥٥ - من ٦٦ - ٢٧ من ذى الحجة ١٣٣٧ هـ - ٢٢ سبتمبر ١٩١٩ م .

نفيد : أن زيارة القبور في ذاتها مندوبة للرجال والنساء لقوله عليه الصلاة والسلام ( كنت نهيتكم عن زيارة القبور ألا فزوروها ) وأما قوله عليه الصلاة والسلام ( لمن الله زائرات القبور ) فهو إما منسوخ لحديث كنت نهيتكم أو محمول على ما إذا كانت زيارتهن للقبور لتجديد الحزن والبكاء والتندب على ما جرت به عادتهن ، وأما إن كانت زيارتهن للاعتبار والعظة والرحم من غير بكاء والتبرك بزيارة الصالحين فلا بأس بها من النساء إذا كن عجاثر ، ويكره إذا كن شواب لحضور الجماعة في المساجد ، قال ابن عابدين . وهو توفيق حسن . وأما المبيت على القبور أيام المواسم والأعياد من الرجال والنساء والأطفال والأكل والشرب فهو مكروه قال في الفتح ويكره الجلوس على القبر ووطؤه . وحينئذ فما يصنعه من دفن حول أقاربه خلق من وطء تلك القبور إلى أن يصل قبر قريبه مكروه . ويكره النوم عند القبر وقضاء الحاجة بل أولى . وكل ما لم يعهد من السنة ، والمعهود منها ليس إلا زيارتها والدعاء عندها قائما ١٥ . وفي الأحكام عن الخلاصة وغيرها لو وجد طريقا إن وقع في قلبه أنه محدث لا يمشي عليه وإلا فلا بأس . وفي خزائن الفتاوى عن أبي حنيفة لا يوطأ القبر إلا للضرورة ومن أرض بعيد ولا يقعد وإن فعل يكره . وقال بعضهم لا بأس بأن يطأ القبور وهو يقرأ أو يسبح ويدعولم ١٥ وقال في الخلية : ويكره الصلاة عليه ( أى القبر ) وإليه لورود التهي عن ذلك . ثم ذكر عن الإمام الطحاوى أنه حمل ما ورد من التهي عن الجلوس على القبر على الجلوس لقضاء الحاجة ، وأنه لا يكره الجلوس لغيره جمعا بين الآثار ، وأنه قال إن ذلك قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد ، ثم نازعه بما صرح به في النوادر والتحفة والبدائع والمحيط وغيره من أن أبا حنيفة كره وطء القبر والعود أو النوم أو قضاء الحاجة عليه لأنه ثبت التهي عن وطئه والمشي عليه وتماحه فيها . وقيد في نور الإيضاح كراهة القعود على القبر بما إذا كان لغير قراءة قلت : وتقدم أنه إذا بلى الميت وصار ترابا يجوز زرعه والبناء عليه ، ومقتضاه جواز المشي فوقه ثم

رأيت العيني في شرحه على صحيح البخاري ذكر كلام الطحاوي المار ثم  
 قال فعلى هذا ما ذكره أصحابنا في كتبهم من أن وطء القبور حرام وكذا  
 النوم عليها ليس كما ينبغي فإن الطحاوي هو أعلم الناس بمذاهب العلماء  
 ولا سيما بمذهب أبي حنيفة اه قلت : لكن قد علمت أن الواقعة في كلامهم  
 التعبير بلفظ الكراهة لا بلفظ الحرمة ، وحينئذ فقد يوفق بأن ما عزا للإمام  
 الطحاوي إلى أئمتنا الثلاثة من حمل النهي على الجلوس لقضاء الحاجة يراد  
 به نهى التحريم ، وما ذكره غيره من كراهة الوطء والقعود الخ يراد به كراهة  
 التنزيه في غير قضاء الحاجة وغاية ما فيه إطلاق الكراهة على ما يشمل المعنيين  
 وهذا كثير في كلامهم ، ومنه قولهم مكروهات الصلاة وتنتفي الكراهة  
 مطلقا إذا كان الجلوس للقراءة كما يأتي والله سبحانه أعلم اه من رد المحتار  
 بصحيفة ٩٤٥ جزء أول طبعة أميرية سنة ١٢٨٦ ، ونقل مثل هذا الخلاف  
 في الهندية بصحيفة ٣٥١ جزء خامس ، وزاد نقلا عن ابن مسعود رضي الله  
 عنه لأن أظا على جبر أحب إلى من أن أظا على قبر ، وعن علاء الدين الترمذاني  
 أنه قال يأثم بوطء القبور لأن سقف القبر حق الميت ، وعن شمس الأئمة  
 الحلواني أن بعض العلماء رخص المشي على القبور اه . ونقول : إن العلماء  
 قد اختلفوا في هذه المسألة كما ترى ، والأحوط كراهة وطء القبور لما تقدم  
 عن الفتح من أن كل ما لم يعهد من السنة مكروه ، وأن المعهود منها ليس  
 إلا زيارتها والدعاء عندها قائما ، وقد بين ذلك في الهندية فقال وإذا أراد  
 زيارة القبور يستحب له أن يصلي في بيته ركعتين يقرأ في كل ركعة الفاتحة  
 وآية الكرسي مرة واحدة والاختلاص ثلاث مرات ويحعل ثوابها للميت  
 يبعث الله تعالى إلى الميت في قبره نورا ، ويكتب للمصلي ثوابا كثيرا ثم  
 لا يشتغل بما لا يعنيه في الطريق ، فإذا بلغ المقبرة تخلع نعليه ثم يقف مستقبلا  
 القبلة مستقبلا لوجه الميت ويقول السلام عليكم يا أهل القبور يغفر الله لنا  
 ولكم أنتم لنا سلف ونحن بالأثر . كذا في الغرائب . وإذا أراد الدعاء يقوم  
 يستقبل القبلة كذا في خزنة الفتاوى . وإن كان شهيدا يقول سلام عليكم  
 بما صبرتم فنعم عقبى الدار ، وإذا كانت قبور المسلمين مختلطة بقبور الكفار  
 يقول السلام على من اتبع الهدى ، ثم يقرأ سورة الفاتحة وآية الكرسي ، ثم يقرأ

سورة إذا زلزلت وألهاكم التكاثر كذا في الغرائب ١ هـ من الهندية بصحيفة ٣٥٠ جزء خامس . فهذه هي كيفية الزيارة الشرعية للرجال والنساء . وأما اختلاط الرجال بالنساء فقد قال ابن حجر في فتاويه ولا تترك (أى الزيارة) لما يحصل عندها من منكرات ومفاسد كاختلاط الرجال بالنساء وغير ذلك لأن القربات لا تترك لمثل ذلك . بل على الإنسان فعلها وإنكار البدع بل وإزالتها إن أمكن ١ هـ قلت ويؤيده ما مر من عدم ترك اتباع الجنائز وإن كان معها النساء والناثحات ١ هـ من رد المختار بصحيفة ٩٤٢ جزء أول .

ومن ذلك يعلم أن الواجب منع المنكرات على اختلاف أنواعها مطلقا في المقابر وفي غيرها . كما أن الواجب منع اتخاذ المراحيض في القبور والتبول في المقابر ، وأما شرب الخمر وارتكاب جريمة الزنى فهذا حرام ومنكر شنيع ، ويجب منع كل ذلك في المقابر وفي غيرها بإجماع المسلمين . والله تعالى أعلم . . .





## الموضوع (٦٠١) ما يشترط في تلقين الميت المبدأ

مدار الاستحباب في تلقين الميت على كون الملقن غير منهم بالمرّة بموته  
وعلى اعتقاد الخير فيه .

سئل :

بخطاب وكيل وزارة الداخلية رقم ١٧ نوفمبر سنة ١٩٢٣ رقم ٥٤٦  
بما صورته لجنة جبهات المسلمين بمدينة القاهرة حضرت مشروعاً للأنحة  
الجبهات ووضعت مادة هذا نصها : يشترط فيمن يقوم بتلقين الموتى  
أن يكون حاصلًا على إجازة به من لجنة الجبهات إلا إذا كان حائزاً للشهادة  
العالمية أو الأهلية من أحد المعاهد الدينية ، ولما كان ذلك من الأمور الشرعية  
نرجو إفادتنا بما ترون فضيلتكم في هذه الحالة من الوجهة الشرعية ؟  
أجاب :

علم ما جاء بإفادة سعادتكم رقم ١٧ نوفمبر سنة ١٩٢٣ نمرة ٥٤٦  
وما يراد به من أخذ رأيًا في المادة التي وضعت في مشروع لأنحة الجبهات  
التي نصها (ويشترط فيمن يقوم بتلقين الموتى أن يكون حاصلًا على إجازة به من  
لجنة الجبهات إلا إذا كان حائزاً للشهادة العالمية أو الأهلية من أحد المعاهد  
الدينية ) والذي نص عليه الفقهاء أنه يستحب أن يكون الملقن غير منهم  
بالمرّة بموته وأن يكون ممن يعتقد فيه الخير . كذا في الهندية نقلًا عن السراج  
الوهاب ، ومعلوم أن الحائز للشهادة العالمية أو الأهلية أو الثانوية من أحد  
المعاهد الدينية ممن يعتقد فيه الخير ، وبالحملة فمدار الاستحباب في التلقين على  
كون الملقن غير منهم بالمرّة بموته وعلى اعتقاد الخير فيه . وهذا ما لزم  
به الإفادة .

(\*) الفتى : عشيلة الشيخ عبد الرحمن ترامة — من ٢٢ م ٢٦٠ — من ٧٦ — ١٩ ربيع آخر  
١٣٤٢ هـ — ٢٨ نوفمبر ١٩٢٣ م .

## الموضوع

(٦٠٢) الترخيص بالبناء على أرض موقوفة لدفن موتى المسلمين

لا يفيد ملكا

## المبادئ

- ١ - أرض القرافة التي بسفح جبل المقطم موقوفة من قبل أمير المؤمنين عمر بن الخطاب على أن تكون مقبرة لدفن موتى المسلمين .
- ٢ - عدم جواز تملكها أو تملكها للغير .
- ٣ - من رخص له بالبناء عليها لا يملكها بذلك وإنما يملك البناء فقط .

سئل :

من رجل . في أن أرض القرافة الكاتبة بسفح جبل المقطم بمصر كالقرافة الصغرى ، وقرافة الإمام الشافعى ، وقرافة باب النصر ، التي هي موقوفة على دفن الموتى من المسلمين . هل لو تحصل أحد على رخصة من التنظيم ببناء حوش في أرض فضاء ، فهل تنقلب من وقف إلى ملك بسبب هذه الرخصة ؟

أجاب :

صرح العلماء بأن أرض القرافة التي بسفح جبل المقطم بمصر موقوفة من قبل أمير المؤمنين سيدنا عمر بن الخطاب رضى الله عنه على أن تكون مقبرة لدفن موتى المسلمين ، وجرى العمل على ذلك من عهده للآن . وحيث كانت وقفا فلا يجوز تملكها ولا تملكها للغير . وبناء على ذلك لا تعتبر ملكا لحامل رخصة البناء ، وإنما يملك الباقي البناء .

(\*) الفتى : فضيلة الشيخ عبد الرحمن مرامنة - س ٢٤ م ١٢٦ - ص ٣٣ - ٢٢ شوال ١٣٤٢ هـ - ٢٧ مايو ١٩٢٤ م .

## الموسوع

(١٠٣) زيارة القبور ، وحكم الموسيقى ، وشرب الدخان

### المبادئ

- ١ - زيارة القبور مندوب إليها دون مس ولا تقبيل ولا طواف .
- ٢ - شرب الدخان لم يكن موجوداً في عهد النبي - صلى الله عليه وسلم - ولا في عهد خلفائه الراشدين ولا الصحابة والتابعين لهم بإحسان وإنما حدث في القرون الأخيرة .
- ٣ - اختلف فيه العلماء اختلافاً كثيراً فمنهم من قال بحرمته . ومنهم من ذهب إلى أنه مكروه . ومنهم من قال بإباحته . وأعدل الأقوال هو القول بكراهته . فينبغي تركه وعدم الإصرار على تعاطيه ، فإن الإصرار على الصغائر يقلبها كبائر .
- ٤ - أما الموسيقى فحكمها من جهة الإيقاع والاستماع حكم اللهو والالعاب والعبث ، وهو الكراهة التحريمية . ولم يستثن إلا ضرب الدف في الأعراس ، والأعياد الدينية ، وإلا ملاعبة الرجل زوجته ، وتأديبه لغرسه ومناضلته بقوسه .

سئل :

بخطاب معادة وكيل الداخلية الرقم ٢٧ شوال سنة ١٣٤٤ - ١٠ مايو سنة ١٩٢٦ صورته . نلتشرف بأن نبث لفضيلتكم برفق هذا صورة من التلغراف المرسل من حضرة صاحب الجلالة ملك الحجاز وسلطان نجد لحضرة صاحب النولة وزير الداخلية . رجاء الاطلاع عليه والتكرم بالإفادة

---

(\*) المتى : فضيلة الشيخ عبد الرحمن فرامة - س ٢٨ م ٢٩ - ص ١١ - ٢٩ شوال ١٣٤٤ - ١٢ مايو ١٩٢٦ م .

عما تلقى به الشريعة الغراء نحو ما جاء به وتفضلوا فضيلتكم بقبول.  
فاتقوا احترامنا . والمرجو التكرم أيضاً بالإفادة عما إذا كان مع ما ذكره  
جلالة الملك ابن سعود فيما يتعلق بالموسيقى وشرب الدخان وزيارة القبور  
بياح الحج أولاً ؟ وتفضلوا فضيلتكم بقبول وافر احترامى .

« صورة الطغراف » حضرة صاحب الدولة وزير الداخلية بمصر :  
استلمت البرقيتين بشأن المحمل المصرى هذا العام . قابلت جلالة ابن  
السعود وقرأت على مسمعه بحضور وزيريه كل رغبات الحكومة المصرية  
وسلمته كتاباً حاوياً كل ما جاء بالبرقية وصلنى الرد الآتى : حضرة  
صاحب العزة القائم بأعمال القنصلية المصرية بحجة السلام عليكم  
ورحمة الله وبركاته . وبعد لقد تناولت كتابكم المؤرخ ١٩ شوال وإجابة  
لرغبة حكومة صاحب الجلالة ملك مصر . نوضح لكم الحالة توضحاً  
تاماً فيما يلى : أولاً : أقدم شكرى الجزيل لحكومة مصر ومليكيها لحسن  
تمطقاتها وتقديرها حسن مساعينا التى نبذلها لخدمة الحجاج والزوار  
واننا لا نحمل لمصر ومليكيها إلا كل محبة وإجلال واحترام لما له من  
الأيادى البيضاء على الإسلام والعرب ، ولقد سررت جداً لمقابلة حكومته  
قول أهل الإلفك والبهتان بالاحتراس والحيل . ثانياً : إننا لم نقبل القيام بأعباء  
إدارة هذه البلاد إلا لإعلاء كلمة الله ، والقضاء على البدع الباطلة ، وتطهير  
بلد الله الحرام من كل أمر يخل بمركزها الدينى ، وأن البلاد التى كانت  
مهبط الوحى ومبعث النور الإسلامى يجب أن ترجع لعهدا الأول ، وأن  
مصر ذات المركز الممتاز فى العالم الإسلامى ، والتى يدين لها المسلمون والعرب  
بالأفكار الناضجة والرغبة إلى الإصلاح إلى أعظم أنها تكون أكبر مساعد  
وعضد فيما نريد من الإصلاح ثالثاً : إن الأمن والله الحمد مستتب فى  
الحجاز كله ، وأن الحجاج بفضل الله لم تتمتع بالأمن فى جميع حياتنا مثل  
تمتعها الحالى ، ولا بد أن مساعد أمير الحج المصرى البكباشى عبدالرحمن بك  
إبراهيم محدث حكومة مصر بما شاهد وسمع - رابعاً : إن القوة المعتاد  
لإرسالها مع المحمل والتى يبتتموها فى كتابكم وما يتبعها من البعثات الطبية  
لا اعتراض لنا عليه ، وسنقوم بواجبنا إزاءه من توفير وسائل الراحة له

والمحافظة عليهم أتم محافظة ، وإجلالهم واحترامهم في كل مكان يحلون فيه وكذلك لا ترى حكومة الحجاز مانعاً من اشتراك مندوبيها مع أمير الحج المصري في توزيع القمح والمقاييس على الفقراء والمستحقين ، ونحن لا قصد لنا إلا إيصال الخير لأهله خامساً : إننا لا نتدخل في عقائد الناس فهم موكلون إلى مخالفتهم ، ولكن ما يظهر من الأعمال التي تخالف أصول الشريعة ، ولا تتفق مع تعاليم الأئمة المجتهدين وعمل السلف الصالح ندعو المخالف إلى الطريق القويم ، ونرى أنفسنا مسئولين أمام الله عن سكوتنا على المعاصي وانهاك الحرمات ، وهذا بلا شك سيقابل من حكومة مصر وعلماء مصر ذوى الغيرة الدينية بكل ارتياح . سادساً : إننا لا نمنع أحداً من زيارة القبور على الوجه المعروف في كتب السنة ، ولكن الغلو في التمسح بالقبور والصلاة عندها والطواف عليها وغير ذلك مما يأتيه الجهلة وينكره عوام العلماء وعلى الأخص علماء مصر لا يسعنا إلا تنبيه الجهلة وإيقافهم عند حد الشريعة ، وذلك قياماً بما يفرضه علينا الدين من إبداء النصيحة لإخواننا المسلمين — سابعاً : أما مسألة الموسيقى والدخان فهي من المسائل التي أحب أن ألفت نظر حكومة صاحب الجلالة ملك مصر إليها والتي أود من صميم فؤادي أن تقابل بالموافقة والارتياح حفظاً لأواصر الصداقة التي أحرص عليها كل الحرص وأن الآمال الكبيرة التي لنا في مصر والغاية السامية التي يسعى إليها الجميع لا يصح أن تكون أمثال هذه المسائل عتبة في طريقها ، وعهدى بمصر وحكومتها الحكيمة ، وبعد النظر وتقدير الظروف والزمن بما يناسبه أن الموسيقى يعتبرها فريق كبير من أهل نجد وغيرهم من الملاحى التي إن صح أن تكون مسلية للفند ومكملة لنظامهم في السبر ، فلا يليق أن تستعمل في أماكن العبادة مثل مكة ومنى وعرفات الأماكن التي يكثر فيها التلبية والذكر والنسك وأنا لا أحب أن تظهر حكومة مصر المحبوبة إلا بالمظاهر المتفقة مع مكانتها في العالم الإسلامي ، وليس لدى من مانع من استصحاب الموسيقى إلى جدة ، وإنى لا أشك أن حكومة مصر التي نحرص كل الحرص على رضاها ، والتي ينظر إليها العرب نظراً إلى الزعيم البعيد النظر لا نلاحظ شعور

فريق من المسلمين بما يحس شرفها وكرامتها ، بل بالعكس إن هذا الأمر مما يزيدنا حجة في مصر ويقوى مركزها ، لا في قلوب العرب فقط بل في قلوب المسلمين أجمعين . أما مسألة الدخان فهو من الشجر الخبيث الذي يجب أن تطهر منه البلاد المقلمة التي يجب أن يحرق فيها العود والصندل والسند . ولذا فاحتراماً لحرمه هذه البقاع منعنا شرب الدخان جهراً ، وما ابتلى بشئ منه وتستر في بليته فلا سبيل لنا عليه . إن مصر أحرص منا على تطهير البلاد المقدمة من كل ما يندسها ، ولئن فات العامة بعض المصالح فالعلماء والحكومات الرشيدة لا يفوتها شئ من ذلك ، إني من أحرص الناس على المحافظة على العادات والتقاليد إلا ما خالف الشريعة منها ، وإني لعل ثقة تامة من أن حكومة مصر التي أظهرت لها في فرص مختلفة عظيم احترامى لها وشدة عناية لأهلها وسعي في اتحادى معها مما يرفع شأن الإسلام والمسلمين ستقابل ذلك بمثله . والله يوفق الجميع لما فيه رضاه . هذا وتقبلوا فائق احتراماتى ، ملك الحجاز وسلطان نجد - ختم جلالته - إني يا صاحب الدولة ننتظر التعليمات بالبرق لنهو هذه المسألة بما يرضى حكومتنا بعد فحصها هذا البيان من حكومة الحجاز .

أجاب :

علم ما جاء بخطاب سعادتك رقم ١٠ مايو سنة ١٩٢٦ نمرة ٩١ إدارة المرافق له صورة من التلغراف المرسل من حضرة صاحب الجلالة ملك الحجاز وسلطان نجد لحضرة صاحب الدولة وزير الداخلية بمصر المطلوب به الإفادة منا عما تقضى به الشريعة الغراء فيما اشتملت عليه صورة التلغراف من الموضوعات والإفادة أيضاً عما يتبع في إقامة الحج أولاً في هذا العام مع ما ذكره صاحب الجلالة الملك ابن السعود - وبالنظر فيه وجدنا أن ما يصلح موضعاً للاستفتاء هو ما جاء بالوجهين السادس والسابع مما يتعلق بزيارة القبور والموسيقى والدخان على الوجه المذكور بتلك الصورة . فأما ما يتعلق بزيارة القبور فتقول إنها مندوب إليها شرعاً بقوله صلى الله عليه وسلم ( كنت نهيتكم عن زيارة القبور ألا فزوروها ) . وكان النبي

صلى الله عليه وسلم يزور قبور المسلمين بيقع الفرقه ويقول ( السلام عليكم  
 دار قوم مؤمنين وإننا إن شاء الله لكم لاحقون . اسأل الله لى ولكم العافيه )  
 وكان يزور شهداء أحد على رأس كل حول ويقول ( السلام عليكم بما  
 صبرتم فنعم عقبى الدار ) — ونقل عثى إمداد الفتاح عن القهستاني ما نصه :  
 قال فى الإحياء ( والمستحب فى زيارة القبور أن يقف مستدبر القبلة مستقبلا  
 وجه الميت وأن يسلّم ولا يمسح القبر ولا يقبله ولا يمسه ) وبين الفقهاء  
 جملة مما يكره عند زيارة القبور ثم أجملوا ذلك بقولهم ( وكذا كل ما لم  
 يعهد من غير فعل السنة ) وهى قاعدة كلية ينبغى تطبيقها على أى فصل  
 لم يعهد فى السنة وقد مثلوا له بالمس والتقبيل . ومعلوم أنه لم يعهد من فعل  
 السنة الطواف بغير الكعبة — وأما ما يتعلق بشرب الدخان فنقول إنه لم  
 يكن موجودا فى عهد النبى صلى الله عليه وسلم ولا فى عهد خلفائه الراشدين  
 ولا الصحابة والتابعين لم بإحسان ولا فى زمن الأئمة المجتهدين . وإنما حدث  
 فى القرون الأخيرة ، واختلف العلماء فيه اختلافا كثيرا ، فهم من قال بحرمته  
 عملا بحديث أحمد المروى عن أم سلمة رضى الله تعالى عنها — ( نهى رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم عن كل مسكر ومفتر وقال إنه إن لم يكن مسكرا  
 كان مفترا ) وجنحوا مع هذا إلى نهى ولى الأمر عنه ، والقواعد الفقهية تقضى  
 أن ولى الأمر لو نهى عن مباح لمصلحة دينية حرم . ومنهم من ذهب إلى أنه  
 مكروه نظرا لما فيه من الضرر الظاهر للأبدان وإضاعة الأموال — ومنهم  
 من لا يرى أنه مفتر فقال بإباحته أخذا بالقاعدة العامة ، وهى أن الأصل فى  
 الأشياء الإباحة أو التوقف . ورد على من قال بالحرمه أو الكراهة بأنهما  
 حكمان شرعيان لا يثبتان إلا بدليل ولم يوجد . والذى يظهر أن أعدل الأقوال  
 هو القول بالكراهة ، فينبغى تركه وعدم الإصرار على تعاطيه . فإن الإصرار  
 على الصغائر يقلبها كبائر — وأما الموسيقى فحكما من جهة الإيقاع والاستماع

حكم اللهو واللعب والعبث وهو الكرامة التحريمية. فلإن فقهاءنا نصوا على  
كراهة كل لهو كالرقص والسخرية والتصفيق وضرب الأوتار من الطنبور  
والبربط والرباب والقانون والمزمار والصنج والبوق . فإنها كلها مكروهة  
تحريماً . ولم يستثن من ذلك إلا ضرب الدف في الأعراس والأعياد الدينية  
وإلا ملاعبة الرجل زوجته وتأديبه لفرسه ومناضلته بقوسه . هذا ونرى أن  
تأخذ حكومتنا السنية حرسها الله تعالى بنفسهيل أمر الحج عن المسلمين .  
والسلام عليكم ورحمة الله . . .





## الموضوع

(٦٠٤) التركية والبناء على القبر غير جائز شرعا

### المبلىء

١ - يحرم رفع البناء بتركية أو غيرها على القبر إذا كان ذلك للزينة ويكره إذا كان للإحكام بعد الدفن ، كما تكره الزيادة العظيمة من التراب على القبر لأن ذلك بمنزلة البناء .

٢ - الوصية بأن يطين القبر أو يوضع عليه قبة باطلة إلا في حالة ما إذا كان يخشى على الميت من سيع ونحوه فإن التطين في هذه الحالة يكون مباحا ولا شيء فيه .

٣ - الوصية بمبلغ لشراء تركية ووضعها على القبر باطلة ويصرف المبلغ على الفقراء والمساكين إلا إذا كان بالوصية نص يقتضي الصرف إلى غيرهم .

سئل :

من أحد أفندي حمدي الداني الحاضر عنه محمد أفندي الحبري في أن الست عائشة والدتنا بنت عبد الرحمن وقفت وقفاً وقررت فيه أنه بعد وفاتها يعمل تركيتين رخام من إيراد الوقف توضع إحداها فوق قبرها والأخرى فوق قبر المرحوم علي أفندي الداني زوجها المتوفى قبلها وهو والدنا بمبلغ من ٣٠ جنية إلى أربعين جنية للتركييتين الرخام ، ويصفى ناظرا للوقف ومكلفاً بالقيام بتنفيذ هذه الوصية سمعت همسا من أحد حضرات القضاة الشرعيين بأن هذا محرم وغير جائز شرعا وكيف يحصل التصرف في المبلغ الذي تقرر لهذا العمل ؟

(\*) الفتى : فضيلة الشيخ عبد المجيد سليم - من ٣١ م ٨٢ - ص ١٧ - ١٤ الحرم ١٢٤٧ هـ - ٢ يوليو ١٩٢٨ م .

## أجاب :

اعلم أنه يحرم رفع البناء على القبر لو للزينة ، ويكره للإحكام بعد الدفن ، بل تكروه الزيادة العظيمة من التراب على القبر ، لأنه بمنزلة البناء وهو منهي عنه ، لما في صحيح مسلم عن جابر قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يخصص القبر وأن يبنى عليه . اهـ من الدر المختار وحاشيته رد المحتار . وفي الفتاوى الهندية . وإذا أوصى بأن يطين قبره أو توضع على قبره قبة فالوصية باطلة إلا أن يكون في موضع يحتاج إلى التطين لخوف سبع أو نحوه اهـ - وبناء على ذلك فوضع التركيتين لا يجوز شرعا ، ومتى كان الأمر كذلك بطل شرط الواقفة شراءهما بالمبلغ الذي عينته ، ووجب صرف هذا المبلغ إلى الفقراء . لأن ما بطل صرفه إلى الجهة التي عينها الواقف صرف إلى الفقراء ، وهذا إذا لم يكن في حجة الوقف التي لم يرسلها المستفتى إلينا ما يقضى بصرفه في جهة أخرى غير الفقراء والله أعلم .



## الموضوع

(٦٠٥) ادعاء ملكية لجهة وقف دون سند لأرض بها جبالة للمسلمين

## المبادئ

١- وضع اليد على عقار أو بعضه بصفة النظارة على وقف وضعا ظاهرا بنية الملك للوقف يجعل موضوع اليد وقفاً على الجهة التي عينها الناظر

٢- ليس للامام أن يخرج شيئاً من يد أحد إلا بحق ثابت معروف .

٣- إقرار الرجل بأن الأرض كانت ملكاً لرجل عينه وأنه وقفها لجهة معينة وجعله الناظر عليها فإن صدقه من قال إنه الواقف في ذلك كان القول قوله وظلت الأرض في يده ، وإن أنكر ذلك كان القول قوله أيضاً وللمنكر أخذها من يده وبخل وورثته في ذلك عمله إن كان ميتاً ، فإن لم يكن له ورثة كانت في يد المقر ولا تخرج من يده حيث يقبل قوله فيها في يده حتى يقوم خلافه .

٤- إقرار واضع اليد بأن الأرض ملك لرجل مجهول ، وأنه وقفها على جهة معينة يكون القول قوله أيضاً ولا تخرج من يده .

٥ - تعتبر الأرض وقفاً بإقراره هو بالنسبة لما في يده منها وتكون وقفاً على الجهة التي عينها بإقراره .

٦- إقراره بأنها موقوفة للنفن الناس عامة تكون كما ذكر ، ولا يجوز له الرجوع فيه بأنها قاصرة على دفن طائفة خاصة من الموتى ، لما في ذلك من إبطال حق العامة الثابت بإقراره ، ولما فيه أيضاً من أن رجوعه من باب الإنكار بعد الإقرار وهو غير جائز ، وإقراره ابتداء بأنها للنفن طائفة

(هـ) الملقى : مضيلة الشيخ عبد المجيد سليم - س ٣٤ م ٥٦ - ص ٤٤ - ١٥ جلد الثانية  
١٣٤٨ هـ - ١٦ نوفمبر ١٩٢٦ م .

خاصة من الموقى يكون صحيحا ويعتد به ، وتكون الأرض جبانة خاصة بالطائفة المذكورة .

٧ - يجوز تعيين ناظر على المقبرة ممن تكون له ولاية ذلك من واقف أو قاض غير أن ولايته تكون محدودة بالمحافظة على المقبرة وتنفيذ شرط الواقف فقط .

٨ - إبطال الدفن في هذه الأرض للاستثناء عنها بأخرى لا يجوز نبشها شرعاً إذا كان بها عظام موقى وتبقى على ما هي عليه لبقاء المنفعة التي وقفت من أجلها .

٩ - إذا اندثرت ، ولم يبق بها عظام ، ولم يدفن فيها من مدة ، ولا يرجى الدفن فيها في وقت من الأوقات . يبطل وقفها على ذلك ، وتعود إلى ملك الواقف إن كان حيا ولورثته إن كان ميتاً عند محمد رحمه الله تعالى ، فإن لم يكن له وريثة تصرف مصرف اللقطة تصرف إلى العاجز من الفقراء فقط على رأى ، أو إلى المصالح العامة مطلقا على رأى آخر - وتبقى وقفاً مؤبدا كالمسجد عند الإمام أبى يوسف رحمه الله تعالى .

١٠ - إذا لم يثبت أن هناك وارثا للواقف ، وقال صاحب اليد إن هذا وارث له ، فإنها تكون لمن ذكره لأن القول في بيان الورثة لقول صاحب اليد أيضاً .

١١ - احتياج ولى الأمر إلى جزء منها للمنافع العامة يجوز له أخذ ذلك الجزء ما لم يترتب عليه نبش القبر ، ولا يدفع عوضاً عن ذلك سواء كانت الجبانة عامة أو خاصة ، فإذا استغنى ولى الأمر عما أخذ منها رجع ذلك إلى ما كان عليه من جبانة أو مسجد .

١٢ - لو ضاق المسجد بأهله وبمجاوره ملك لأحد ، وأريد توسيع المسجد يؤخذ ذلك الملك بقيمته ولو كرها . أما إذا كانت الأرض المجاورة موقوفة فإنها تؤخذ بلا عوض إلا إذا فوت ذلك منفعة خاصة على الموقوف عليهم

كانت موقوفة للسكنى أو الاستغلال على أناس معينين فتدفع القيمة في هذه الحالة على أن يشتري بها عيناً أخرى بدل الأولى .

١٣- العبرة فيما ذكر باليد القديمة، ولا عبرة باليد الحديثة فإن لم تكن في وضع يده قديماً كانت لبيت المال .

١٤- لولى الأمر أن يرصد أرضاً من بيت مال المسلمين على جهة عامة كقبرة ومسجد وسقاية أو أرضاً يقطع بها من يستحق في بيت المال وهذا ليس وقفاً حقيقة لعدم ملك ولى الأمر للموقوف، ومع ذلك يلزم تأييده على الجهة المرصدة عليها .

١٥- ما جاء بالسجلات من تأشيرات عمال فك الزمام وما جاء من تنازل الحكومة للناظر عن كل أو بعض هذه الأرض لا يعتبر حجة على أنها ليست لبيت المال، أو على أنها خرجت بالتنازل عن ملكية بيت المال لها لأن الحكومة لا تملك التنازل عنها لبيت المال لغير من هو مستحق فيه .

١٦- مجرد التأشير بالسجلات ومجرد التنازل لا يعتبر إرصداً من الحكومة لهذه الأرض للدفن فيها . لأن القصد من كل منهما هو الاعتراف بكونها تابعة لوقف معين وليس المقصود به إرصداً جديداً .

١٧- مجرد الدفن في أرض ووجود مقابر بها ، لا يدل بذاته على بيعها لوقف خاص ، ولا يدل أيضاً على أنها ليست لبيت المال .

مسئل :

من حضرة صاحب السعادة رئيس لجنة قضايا الحكومة السؤال الآتى بكتابه رقم ٣٥٦ المؤرخ أبريل سنة ١٩٢٩ .

موضوع الفتوى

أرض ليس لها أسانيد ملك ولا كتاب وقف بها جبانات للمسلمين .

(أ) منها مقدار نحو الأحد عشر فدناً فيه جبانات وطريق موصل لها حصرت في أعمال فك الزمام بوصف أنها منافع عامة .

(ب) ومنها مقدار نحو الستة عشر فدانا حصرت بأنها وقف فلان وأخوته .

(ج) ومنها مقدار نحو الإثني عشر فدانا حصرت باسم الحكومة على أنها قضاء ومال فساد يتخلله جبانات وطرق .

مع العلم بأن الأراضي ب ، ج واردة في خروط المساحة بلا حدود معينة ، وكل ما فيها من التحديد أنها واقعة مع الأرض (أ) في حوض معين معروف الخلود ومع العلم بأن الإشارات التي ترد في أعمال فك الزمام أساسها أن عمال فك الزمام يقبلون ما يتلقونه من أقوال أصحاب الشأن وبأنه يغلب أن تكون هذه الأرض بأقسامها الثلاث أرض جبانات .

تظلم فلان بوصف أنه ناظر وقف من حصر الجبانات (أ) في المنافع العامة ومن حصر ال ١٢ فدانا (ج) باسم الحكومة محتجا بأن كلا المقدارين تابع للوقف الذي هو ناظره . وبناء على اعتراضه عدل قيد السجلات فقيد أرض الجبانات (أ) بأنها جبانات خصوصية لوقف فلان كما أضيفت الإثني عشر فدانا (ج) إلى اسم « وقف فلان » .

(د) وقبل ذلك وإلى جانب هذا الحوض أراض همت الحكومة بتقسيمها قطعا معدة للبناء وبيعها . فاعترض فلان المتقدم ذكره مدعيا بأن بعض القطع التي همها التقسيم هي من أعيان الوقف المشمول بنظره الموقوفة على المقابر ، وأن كتاب الوقف قد ضاع ومستدلا على دعواه بوجود مقابر تحت الأرض وبناء على ذلك اتفقت الحكومة معه على التنازل عن اعتبار القطع موضوع الشكوى من أملاكها محظطة بالحق في إنشاء شارع يخرقها دون دفع تعويض عنه على أن ترد أرضه إلى الوقف في حالة الاستغناء عنه .

١- فهل ثمة مانع شرعا من أن الحكومة تعتبر التنازل المتقدم ذكره وإشارات السجلات مجرد تخصيص أرض من جانبها ليست ملكا ولا وقفا

لأحد لأغراض الدفن شعورا منها بالحاجة إلى جبانة في هذه الجهة واحتراما  
لما أُلِّفه الأهلالي من الدفن في تلك الأرض . وهل ثمة مانع أيضاً من أن  
الحكومة بالرغم من استعمال وصف الوقف في التنازل والسجلات المتقدم  
ذكرها تعتبر هذا التخصيص من نوع أعمال المنافع العامة مما تملك التصرف  
فيه وتحويله عن وجهه بحسب ما تولى عليها أسباب المصلحة العامة ؟

٢ - فإن لم يستقم ذلك شرعاً . فهل تعتبر هذه الأرض جميعها المشار  
إليها في أ ، ب ، ج ، هـ ، د وقفاً على الجبانات ؟

٣ - فإن اعتبرت وقفاً فما هو الضابط لهذه الصفة ، وليس هناك كتاب  
وقف ، أم إقرار الحكومة وإشارات السجلات ، أم هو طبيعة الأرض من  
حيث احتواؤها على آثار الدفن ، أم هو دعوى من يوصف بأنه ناظر ذلك  
الوقف ؟ مع العلم بتداخل الجبانات في الأراضي الفضاء .

٤ - فإذا كانت وقفاً على الجبانات . فهل يمكن مع المساحة المتقدم  
ذكرها ومع أن الدفن فيها عام أن تكون جبانات خصوصية كما ورد في  
بعض إشارات السجلات بمعنى أن يكون نفعها قاصراً على أسرة الواقف  
أو من يحملون اسمه أو هل هي جبانات عامة ؟

٥ - وهل يكون مثل ذلك الوقف ناظر وكيف يعين . فإذا وصف أحد  
الناس بأنه ناظر ذلك الوقف ، فما هي حقوقه وحدود ولايته والدفن في  
الأرض حاصل ؟

٦ - فإذا بطل الدفن في بعض هذه الأرض بالفعل منذ زمن طويل  
وفي بعضها الآخر بأمر الحاكم ، فإذا يكون حكم تلك الأرض أستمروا وقفاً  
أم تعود ملكاً ؟

(أ) فإذا استمرت وقفاً فما هو حكمها من حيث الانتفاع بها أو  
التصرف فيها . وماذا تكون حقوق الناظر وحدود ولايته ؟  
وإذا احتاج الحاكم لبعض هذه الأرض ( سواء كان ما يحتاج إليه  
مما ورد ذكره في أ . أو ب أو ج أو د ) لتوسيع الطريق أو لغير

ذلك من أغراض المنافع العامة . فهل يجب أن يدفع عن ذلك عوضا . هو ثمن الأرض . ولمن يدفع . وفيه يستعمل ؟ مع العلم بأن الحاكم يأخذ على نفسه عرفا وفعلا أن يوفر للناس حاجاتهم فيما يتعلق بأراضي الدفن ، وأنه حين أبطل الدفن في تلك الأرض أوجد تسهيلات لمن كانوا يدفنون فيها ليستعضوا عنها بغيرها ومع العلم كذلك بأن تخصيص الأراضي للدفن أصبح يلحظ فيه اعتبارات صحية وعمرانية لا يترجم عنها غير الحاكم ، فهو الذي يحدد مناطق الدفن ، وهو الذي شرع السبيل اللازم لإيجاد الأراضي اللازمة لذلك ، وأنشأ لجانا للقيام على أعمال الجبانات . وبعبارة أخص هل يكون لناظر الوقف المشار إليه حق في طلب ثمن الأرض التي تؤخذ للطريق العام . وإذا كان له حق في ذلك ففيه يستعمل ثمن البديل ، ومن هو القيم على هذا الاستعمال إذا كان الخشيق أنه لا محل لأن يستبدل بتلك الأرض أرضا غيرها للدفن . وإذا كان يجب دفع ثمن البديل وتخصيصه لمنفعة عامة ففيه الدفع من جانب الحكومة إلى فرد من الأفراد . أو ليست هي الأولى بأن تحبس الثمن بيدها ليكون شأنه شأن سائر الأموال العامة ما دامت وظيفة الحكومة اتفاق الأموال العامة في أغراض المنافع العامة . فإذا كان لا يجب أن يدفع تعويض عما يأخذه الحاكم . فهل ثمة مانع شرعا من أن يصدر الحاكم قرارا بجمع العظام في هذه الأرض جميعها ونقلها إلى مكان آخر وتخصيص الأرض للسكنى إذا كانت قد أصبحت متداخلة في أجزاء مدينة عامرة . وهل ثمة مانع مع وجود الناظر من أن يتولى الحاكم تقسيم الأرض ويبيعها ، وصرف ثمنها في أغراض المنافع العامة .

(ب) فإذا كان إبطال الدفن وزوال معاملته يعيدها ملكا ، ففي ملك من تدخل هذه الأرض . أفي ملك من يصفون أنفسهم بأنهم المستحقون ( يلاحظ أنه لا يوجد كتاب وقف يحدد المستحقين ) أو في ملك ذرية وورثة من يقال إنه واقف هذه الأرض . وهلا يجب



في الحالين أن يثبت أصل الوقف وصحة نسبه إلى الواقف . وأن  
يثبت الاستحقاق في الحالة الأولى . وفي الحالة الثانية أن يثبت  
تسلسل الإرث بلا انقطاع حتى الورثة الحالين . وما هو الطريق  
شرعا إلى إثبات هذه المسائل المختلفة ؟

٧- وهل يمكن أن تكون أرض مخصصة للدفن ، أو حصل فيها الدفن  
ملكاً للمالك أو أن الدفن يجعلها بطبيعة الحال وقفاً ، وماذا تكون أحكام ذلك  
الوقف الخاص .

أجاب :

نفيد سعادتكم بأن هذه الأراضي المذكورة بالسؤال - إما أن تكون  
كلها أو بعضها في يد فلان المذكور أولاً ( والمراد بكونها في يده أن تكون  
اليد ظاهرة في الدلالة على أنها له بأن لا تكون طارئة لما نص عليه الفقهاء  
من أنه لا اعتبار شرعاً لليد الحادثة ) فإن لم تكن هذه الأرض في يده بهذا  
المعنى كانت لبيت المال ، وحينئذ فللحكومة أن تقفها وترصدها على جهة  
عامة يستوى في الانتفاع بها عامة الناس . فقد نص الفقهاء على أن لولى الأمر  
أن يرصد أرضاً من بيت المال على جهة عامة كمسجد ومقبرة وسقاية  
أو يرصد أرضاً لينتفع بها من يستحق في بيت المال كالمدرسين والغازاة  
وغيرهم ، وقالوا إن هذا النوع من الوقف والإرصاد ليس بوقف حقيقة لعدم  
ملك ولى الأمر للموقوف ، ومن أجل ذلك لا يجب مراعاة شروطه وإنما  
يلزم تأييده على الجهة المرصد عليها . وعللوا وجوب التأييد بأن في تأييده  
عوناً للمستحق للوصول إلى حقه ، وعلى هذا فالظاهر جواز تحويله إلى جهة  
أخرى إذا كانت الجهة المرصد عليها تستغنى بأرض أخرى أو بمال يعينه  
ولى الأمر لأن المقصود هو وصول المستحق إلى حقه أو توفير المصلحة  
على العامة . وعلى هذا فإذا كانت هذه الأرض لم تكن تحت يد أحد من  
الناس لا فلان المذكور ولا غيره ، كان لولى الأمر حينئذ أن يقفها للدفن  
فيها وله أن يحولها عن هذه الجهة إلى جهة أخرى من جهات المال العامة  
إذا استغنى الناس عنها بما أنشأه لهم من الجبانات الأخرى وهذا ما لم يترتب  
على تحويلها نبش القبور وإخراج العظام منها ، فإن هذا لا يجوز شرعاً كما

سيأتي بيانه ولا يمنع من كون هذه الأرض لبيت المال ما جاء في السجلات من تأشيرات عمال فك الزمام، ولا تنازل الحكومة للتأشير المذكور ، لأن هذه التأشيرات لا تعتبر حجة شرعاً على أن هذه الأرض كلها أو بعضها ليست لبيت المال . كما أنه لا يعتبر تنازل الحكومة للتأشير المذكور مغرماً لها عن تبعيةها لجهة بيت المال ، لأن الحكومة لا تملك شرعاً التنازل عما لبيت المال لغير من يستحق فيه ، لأن هذا تصرف أو إقرار مبطل لحق العامة وهي لا تملكه كما أنه لا يعتبر مجرد التأشيرات ولا التنازل لإرصاداً منها لهذه الأرض للدفن فيها، لما هو ظاهر من أن قصدها الاعتراف بأنها تابعة للوقف المذكور لا لإرصاد ابتداء منها . وخلاصة ما قلنا أن التأشير المذكور إذا لم يكن واضحاً يده على جزء من هذه الأرض أو وضع يده عليها أو على بعضها وضعاً حادثاً كانت هذه الأرض لجهة بيت المال . فللحكومة أن تتصرف فيها التصرفات السائفة لها في أموال بيت المال. ولا يفوتنا أن نذكر أن مجرد الدفن في هذه الأرض ووجود المقابر بها لا يدل على أنها تابعة لوقف خاص ولا على أنها ليست لبيت المال لأن الدفن كما يكون في الأرض الموقوفة يكون في غيرها كما سيأتي ذكره ، هنا كله إذا لم يكن من يزعم أنه ناظر واضحاً يده على جزء منها . أما إذا كان واضحاً يده عليها كلها أو بعضها بالمعنى الذي قلناه سابقاً كان ما هو واضح يده عليه منها وقفاً على الجهة التي عينها، وذلك لأن اليد مقبول القول فيما في يده شرعاً فيقبل قوله في أنها لغيره ملكاً أو وقفاً . ومن أجل ذلك قال الإمام أبو يوسف في كتاب الخراج ليس للإمام أن يخرج شيئاً من يد أحد إلا بحق ثابت معروف . وقال الخصاص في كتابه أحكام الأوقاف ما نصه : ( قلت فإن أقر بأن هذه الأرض كانت لفلان رجل سماه معروف وأن ذلك الرجل وقفها في وجوه سماها وجعله القيم بأمره المرفق لغلتها في الوجوه المسبلة فيها ، قال إن كان الرجل الذي أقر بأنه وقفها حياً كان القول قوله إن أقر بمثل ما أقر به هذا الذي هي في يديه ، وإن أنكر ذلك كان القول قوله وكان له أن يأخذها من يدي المقر ، وإن كان الرجل ميتاً وله ورثة فالقول قول الورثة في ذلك ، وإن لم يكن له ورثة لم أخرج

الأرض من يدى المقر . قلت فلم لا يجعلها لبيت المسال ويطل لإقراره لأنه قد نسبها إلى مالك لها فلما لم نجد لذلك المسالك وارثا جعلناها لبيت المسال . قال لأن القياس أن يقبل قوله فيما فى يديه حتى يصح خلاف ذلك، وكذلك لو سمي رجلا مجهولا لا يعرف فقال كانت هذه الأرض له فوقها على هذه الوجوه فإن القول قوله إلى آخر ما قاله فى صفحة ١٨٧ وما بعدها ) وعلى ذلك فالمفيد لكونها وقفاً فى هذه الحالة هو إقراره لأنه ذو اليد عليها، ولذلك لا يعتبر هذا الإقرار إلا بالنسبة لما فى يده منها ، وتكون وقفاً للدفن فيها إذا أقر بذلك بحسب إقراره . فإن أقر بأنها لدفن الناس عامة كانت كذلك ولا يصح رجوعه بعد ذلك عن هذا الإقرار يجعلها قاصرة على دفن طائفة خاصة ، لأن فى ذلك ابطالا لحق العامة الثابت بإقراره أولاً . أما إذا أقر ابتداء بأنها وقف لدفن طائفة خاصة غير عامة الناس فهو صحيح . فقد جاء فى البحر ما نصه ( وقف أرضاً على أن يدفن فيها أقرباؤه فإذا انقطعوا فأخروه للفقراء ودفن فيها من أقربائه حال حياته صح الوقف ) ١٨٠ .

والظاهر من قول صاحب البحر صحة الوقف على هذه الجهة، وإنما اشترط أن يدفن فيها من أقربائه حال حياته ليتحقق شرط التسليم على مذهب محمد الذى يشترط فى لزوم الوقف التسليم وهو فى كل شيء بحسبه وهو فى المقبرة بالدفن فيها .

ومن هذا يعلم أنه يصح أن تكون جبانات خصوصية إذا أقر بذلك ولم يسبق منه إقرار بأنها جبانات عامة، ويصح أن يكون لهذا الوقف ناظر فقد جاء فى الهداية فى مبحث تسليم المسجد والخان من كتاب الوقف مانصه ( والمقبرة فى هذا بمنزلة المسجد على ما قيل لأنه لا متولى له عرفاً، وقيل هى بمنزلة السقاية والخان فيصح التسليم إلى المتولى لأنه لو نصب المتولى يصح وإن كان بخلاف المادة ) ١٨١ . وقال فى الفتاوى الظهيرية ( مقبرة فيها أشجار هل يجوز صرفها إلى عمارة المسجد ؟ قال نعم إن لم تكن وقفاً على وجه آخر قيل له . إن تداعت حيطان المقبرة إلى الخراب يصرف إليها أو إلى المسجد .

قال إلى ماهى وقف عليه إن عرف ، وإن لم يكن للمسجد متول ولا للمقبرة فليس للعامة تصرف فيها بغير إذن القاضى ( ١ هـ . فلم من هذا أنه يصح نصب ناظر على المقبرة ، وتعيينه يكون بمن لولاية التعيين من واقف أو قاض وحدود ولايته لا تتعدى المحافظة على المقبرة ، وتنفيذ ما يكون قد شرطه الواقف فيها . فليس له حق إبدال جزء منها أو إخراجها عن كونها مقبرة . وإذا بطل الدفن فى هذه الأرض بالاستغناء عنها بأرض أخرى أو بأى سبب آخر فإن كان لا يزال بها عظام فهى على ماهى عليه لبقاء المنفعة التى من أجلها وقفت إذ لا يجوز نبشها شرعاً فى هذه الحالة . وإن اندثرت بحيث لم يبق فيها عظام أو لم يدفن فى بعضها ، ولا يرجى أن يعود الدفن فيها فى وقت من الأوقات فقد حصل خلاف فى هذه الحالة بين أبى يوسف ومحمد . فمحمد يقول ببطلان وقفها حينئذ وعودها إلى ملك الواقف إن كان حياً أو إلى ورثته إن كان ميتاً كما جاء بكتاب المنتقى ، وإن لم يكن له ورثة فهى كاللقطة عنده تصرف بمصرف اللقطة فتصرف للعاجزين الفقراء فقط على رأى ، أو إلى المصالح العامة مطلقاً على رأى آخر . وأما عند أبى يوسف فتبقى وقفاً أبداً على هذه الجهة كما فى المسجد إذا تحرب . واستغنى الناس عنه والسقاية والرباط وغير ذلك عنده . وقد قالوا إن الفتوى على مذهب أبى يوسف وأنه الأوجه وعليه أكثر العلماء ، وقد صحح قوم مذهب محمد على ما فى الفتاوى الخيرية . فعلى مذهب أبى يوسف تبقى هذه الأرض وقفاً على الجهة التى عينها الواقف وإن استغنى الناس عنها وعلى مذهب محمد تعود هذه الأرض إلى مالكيها أو إلى ورثته ، والقول فى ورثته لو اضع اليد إن لم يثبت وارث بيينة أنه وارث له فتكون له . قال فى المبسوط فى صفحة ٨٣ من الجزء الثلاثين مانصه ( ولو أن رجلاً فى يده ألف درهم ورثها عن أبيه وهو مجهول النسب فأقر بأخ له من أبيه فقال المقر به أقررت أن هذا الألف تركها أبى وإنك تزعم أنك ابنه ولست ابنه فادفعها إلى . فالقول قول الذى فى يده الألف ، والمقر به بنصفها لأنه كان مستحقاً لما بيده وإنما أقر للمقر به بنصفها ولا يأخذ أكثر من ذلك إلا أن يقيم البيينة على نسبه ، فحينئذ يأخذ الجميع لأنه أثبت سبب استحقاقه بالبيينة وليس للآخر سبب مثله فلا يزاحمه ، وفى الأول سبب استحقاقه بإقرار

ذى اليد وهو ما أقر له إلا بالنصف ، وصحة إقرار ذى اليد باعتبار كونه وارثاً  
 للميت ( إلى آخر مقال ) ١٠١ . والظاهر من كلام الفقهاء أنه على منذهب  
 أبى يوسف لا يجوز الانتفاع بها بغير المنفعة التى حبست من أجلها . فقد جاء  
 فى الإسعاف مانصه ( مقبرة قديمة لحلة لم يبق فيها آثار المقبرة . هل يباح لأهل  
 الحلة الانتفاع بها ؟ قال أبو نصر رحمه الله لا يباح . قيل له فإن كان فيها حشيش  
 قال يحش منها ويخرج للذواب وهو أيسر من إرسال الذواب فيها ) وفى  
 كتاب أحكام الجنائز للشيخ إبراهيم بن يوسف البولوى الموجود بدار الكتب  
 الملكية سنة ١٩٧ وسئل هو أيضاً ( يعنى القاضى الإمام محمود الأوزجندى )  
 عن المقبرة فى القرى إذا اندثرت ولم يبق فيها أثر الموتى لا العظم واللحم :  
 هل يجوز زراعتها واستغلالها ؟ قال لا ولها حكم المقبرة نعم فى الزيلعى صفحة  
 ٢٤٦ من الجزء الأول مانصه ( ولو بلى الميت وصار تراباً جاز دفن غيره  
 فى قبره وزرعه والبناء عليه ) ١٠١ . وقد وفق بعضهم على ما جاء فى كتاب  
 أحكام الجنائز المذكور بأن مافى الزيلعى محمول على الأرض المضمومة  
 أو المملوكة مطلقاً لا المقبرة الموقوفة ، إذ لا يجوز زرعها ولا البناء عليها . وبمثل  
 هذا التوفيق وفق المرحوم الشيخ البحرأوى فيما كتبه على الفتاوى الهندية . فعلم  
 من هذا كله أنه على منذهب أبى يوسف تبقى المقبرة الموقوفة وقفاً ولا ينتفع بها  
 بالزرع ولا بالبناء ولا بغيره ، ولأريب أنه يلزم على منذهب أبى يوسف تعطيل  
 هذه الأرض وتركها مهملة إذا لم يجر عود الدفن إليها وكان منذهب محمد أظهر  
 من حيث المصلحة قول للملك مال إليه خير الدين الرملى فيها إذا تعينت المصلحة ومضى  
 عليه الخصاف فى كتابه فى المسجد الذى تخرب واستغنى الناس عنه فقال إنه يعود  
 إلى بانيه صفحة ٣٢٢ ولأن أبى يوسف أجاز الانتفاع بهذه الأرض إذا لم يترتب  
 عليه نبش القبور التى يكون بها عظام باستغلالها وصرف غلتها إلى الفقراء  
 كما أجاز الفقهاء على مافى الخصاف استغلال الخان والرباط والدور الموقوفة  
 بمكة لسكنى الحاج عند استغناء من وقفت عليهم للسكنى وصرف غلتها  
 لمرمة الموقوف وصرف ما يفضل بعد ذلك للفقراء ، أو أجاز إبدال هذه الأرض  
 بأرض أخرى يتيسر الانتفاع بها بالمنفعة التى عينها الواقف لو أنه أجاز هذا  
 أو ذاك لكان منذهب أقوى دليلاً وملائماً تمام الملازمة لقواعد الدين الإسلامى التى  
 كلها يسر ورحمة ، والتى ما شرعت إلا لجلب المصالح أو تكميلها أو درء المفاسد

أو تغليبها ولكن مذهب أقرب إلى غرض الواقف إذ لا يقصد الواقف بقاء ما وقفه مهملاً بدون أن ينتفع به أية منفعة أخرى عند تملو المنفعة التي عنها ألا يرى أن أبا يوسف أجاز إبدال الموقوف للاستغلال ، وإن لم يشرط الواقف الإبدال ، إذا كان في الإبدال منفعة ومصلحة للموقوف عليهم ، بل لو شرط الواقف ألا يبدل وقفه لم يعتبر شرطه على ماقاله الطرسوسي في أنفع الوسائل . وأرى أنه لا يبعد القول بجواز الإبدال في هذه الحالة على مذهب أبي يوسف قياساً على الموقوف لليلة أو للسكنى لكن لا أستطيع الجزم بجواز ذلك عنده ، إذ لم أجد أحداً من الفقهاء صرح به أو أشار إليه بل ظاهر كلامهم هنا أن مذهب بقاء الموقوف عند الاستغناء على حاله وعدم جواز إبداله كالمسجد الذي تخرب واستغنى الناس عنه على مذهب وخلاصة القول أن مذهب أبي يوسف ليس في الأخذ به مصلحة ، إذا لم يجوز أحد الأمرين اللذين قلناهما . ويكون الأخذ بقول محمد هو الأظهر ، وأرى أن يرفع الأمر إلى القاضي الشرعي الذي جعل له في الأوقاف التصرف فيها بحسب ما يراه من المصلحة ليتصرف بما يراه محققاً لها . وهذا وحقوق الناظر في هذه الحالة لا تزيد على ما أسلفناه من المحافظة على العين ، فليس له حق إبدالها وإذا جرينا على مذهب أبي يوسف من بقائها وقفاً ، واحتاج إلى الأمر لبعض هذه الأرض لتوسيع الطريق ، أو لغير ذلك لأغراض المنافع العامة فلذلك جائر ما لم يترتب عليه نبش القبور . والظاهر لنا أنه لا يدفع عن ذلك عوضاً سواء أكانت خاصة أم عامة . أما إذا كانت عامة فالأمر ظاهر للمانص عليه الفقهاء من أن لولى الأمر أن يوسع الطريق العام من المسجد ، والمسجد من الطريق لأن الكل للعامة . غاية الأمر أنه إذا استغنى عما أخذ رجع إلى ما كان عليه من طريق أو مسجد . كما يؤخذ من جامع الفصولين . وأما إذا كانت خاصة فكل ذلك لأنه إنما يستعاض عن المأخوذ بما وقف للسكنى أو للاستغلال ليشتري بالعوض عين أخرى ينتفع بها الموقوف عليهم كالانتفاع الذي فات بأخذ العين الموقوفة . وهنا لم تفت منفعة على من أبيح لهم الدفن في هذه الأرض لبطان المنفعة قبل الأخذ والاستغناء عنها بما جعلته الحكومة من الجبانات العامة . ويؤيد ذلك ماقاله في جامع الفصولين ونصه ( جعل شيئاً من المسجد

طريقاً ومن الطريق مسجداً جاز وأرض الوقف لو كان يجنب مسجد يجوز أن يزيلوا بها في المسجد بإذن القاضي ، وكلنا من النور والحانوت. ولو كان ملك رجل وضاق المسجد على أهله تؤخذ أرضه بقيمته كرهاً ( ١٨٠ هـ ) . فقد نص على أخذ القيمة في الأرض المملوكة ، أما في أرض الوقف فلم ينص على ذلك. فهذه المقابلة بين الملك والوقف تفيد أن الوقف يؤخذ ببلون قيمة . نعم هذا ظاهر في أرض وقف لم تفت بأخذها منفعة على الموقف عليه كما هنا أما إذا فاتت منفعة كالموقوف للسكنى أو للاستغلال فالظاهر أخذ القيمة كما في الملك ليشترى بهذه القيمة عين ينتفع بها بدل العين التي أخذت . وهذا مانستظهره وإن كنا لم نجد للفقهاء فيه نصاً صريحاً بعد البحث الدقيق كما أننا نستظهر أن ما يؤخذ من هذه الجبابة يبقى وفقاً على حاله ، وغاية ما في الأمر أنه ينتفع به العامة إلى أن يستغنوا عنه فيعود إلى جهة الوقف كما كانت . ومما قلناه يعلم الجواب عن الفقرة الأخيرة تحت « أ » فلا يجوز نبش القبور وجمع العظام منها ولا إخراج تلك الأرض عما جعلت له في هذه الحالة . نعم إذا بليت العظام فلم يبق لها أثر فلها تعود ملكاً على مذهب محمد كما قدمنا . وإذن تكون للواقف أو لورثته إن كان له ورثة وإلا فنصرف مصرف اللقطة كما قدمنا . هذا ماظهر لنا . ومما قلناه يظهر الجواب عن جميع ماسئلنا عنه والله أعلم .



## الموضوع

(٦٠٦) يجوز اتخاذ التابوت للنساء مطلقاً وللرجال عند الضرورة

### المبدأ

يجوز اتخاذ التابوت للنساء عند الدفن تحرزاً عن مسها، ويكره اتخاذها للرجل إلا إذا كانت الأرض رخوة أو ندية .

مثل :

امرأة تريد بعد وفاتها أن توضع في صندوق وتدفن فيه فهل هذا يجوز شرعاً أم لا ؟

أجاب :

نص الفقهاء على كراهة اتخاذ التابوت أى الصندوق للميت إلا إذا كانت الأرض رخوة أو ندية يسرع فيها بلى الميت فلا بأس باتخاذها حينئذ، ويكون من رأس المال. وينبغي (أى يسن) أن يفرش فيه التراب وتطين الطبقة العليا مما يلى الميت ويحمل اللبن الخفيف على يمينه ويساره ليصير بمنزلة المهد، وهذا التفصيل فيما إذا كان الميت رجلاً. قال ابن عابدين فى رد المحتار ما نصه « مفهومه أنه لا بأس به أى باتخاذ التابوت للمرأة مطلقاً، وبه صرح فى شرح المنية فقال: وفى المحيط استحسنت مشايخنا اتخاذ التابوت للنساء يعنى ولو لم تكن الأرض رخوة فإنه أقرب إلى السر والتحرز عن مسها عند الوضع فى القبر » ١ هـ . وبهذا علم أنه على مجاء فى المحيط من استحسان المشايخ لاتخاذ التابوت للنساء مطلقاً يجوز ما تريده المرأة المذكورة بالسؤال . هذا ماظهر لنا والله سبحانه وتعالى أعلم .

(\*) المتن : فضيلة الشيخ عبد المجيد سليم - م ٤٢ م ١٢٦ - م ٤٨ - ٢ ربيع اول ١٣٥٥ هـ - ٢٢ محرم ١٣٦٦ م .



## الموضوع

(٦٠٧) تلقين الميت

### المبادئ

١ - لا مانع من تلقين الميت عقب دفنه . ولا تشترط شروط فيمن يلقيه غير أنه ينبغي أن يكون ممن يحسن صيغته ، وهذا بالنسبة للكبير أما الصبي فلا يلحق لعدم التكليف .

٢ - تلقين الميت مستحب عند الشافعية والحنابلة . ومكروه عند الإمام مالك رضي الله عنه .

مثل :

جاء من محافظة مصر الكتاب الآتي : نحيط فضيلتكم علماً أن لائحة جبهات المسلمين بمدينة القاهرة المصدق عليها من وزارة الداخلية في ٤ مارس سنة ١٩٣٦ نصت بما يأتي ( يشترط فيمن يقوم بتلقين الموتى أن يكون حاصلاً على إجازة به من لجنة الجبهات إلا إذا كان حائزاً لشهادة العالمية أو الأهلية أو الثانوية من أحد المعاهد الدينية ) ورأت اللجنة قبل النظر في تنفيذ ما تقضى به هذه المادة إحالة نظر موضوع التلقين والملقنين على دار الإفتاء لتفتي بما تراه في هذا الموضوع من الوجهة الشرعية . فترجو التكرم بالنظر والإفادة بما يرى .

أجاب :

اطلعنا على كتاب المحافظة رقم ٣٥٨ المؤرخ ١٨ يوليو سنة ١٩٣٦ المطلوب به أن نظر موضوع التلقين والملقنين لتفتي بما تراه فيه من الوجهة

---

(\*) الفتى : بسيلة الشيخ عبد المجيد سليم - س ٤٢ م ٢٤١ - ٢٩ جلدى النجدة  
١٢٥٥ هـ - ١٦ سبتمبر ١٩٣٦ م .

الشرعية . ونفيد بأن موضوع الاستفتاء هو التلقين عقب الدفن—وقد أفادت دار الإفتاء بمحاضرة مصر بتاريخ ٢٦-١١-١٩٢٢ بما قاله علماء الحنفية في هذا الموضوع، وذلك في عهد حضرة صاحب الفضيلة المفتي السابق الشيخ عبدالرحمن قراعة، وقد جنح فضيلته إلى عدم المنع من هذا التلقين—تراجع فتواه المذكورة، ونحن نوافق على ما جنح إليه . وذهب جماعات من الشافعية إلى استحباب هذا التلقين، فقد جاء في المجموع للإمام النووي صفحة ٣٠٣ من الجزء الخامس مانصه « الرابعة قال جماعات من أصحابنا ( يعنى الشافعية ) يستحب تلقين الميت عقب دفنه، فيجلس عند رأسه إنسان ويقول يا فلان ابن فلان ويا عبد الله ابن أمة الله اذكر العهد الذى خرجت عليه من الدنيا، شهادة أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأن محمداً عبده ورسوله ، وأن الجنة حق وأن النار حق وأن البعث حق وأن الساعة آتية لا ريب فيها وأن الله يبعث من فى القبور ، وأنت رضىت بالله رباً وبالإسلام ديناً . وبمحمد صلى الله عليه وسلم نبياً وبالقرآن إماماً وبالكعبة قبلة وبالمؤمنين إخواناً » إلى أن قال مانصه « وسئل الشيخ عمرو ابن الصلاح رحمه الله . عنه فقال التلقين هو الذى تختاره ونعمل به، قال رويانا فيه حديثاً من حديث أبى أمامة ليس إسناده بالقائم لكن اعتضد بشواهد وبعمل أهل الشام قديماً . هذا كلام أبى عمرو . قلت حديث أبى أمامة رواه أبو القاسم الطبراني فى معجمه بإسناد ضعيف ثم ذكره النووي وقال بعد ذلك قلت، وهذا الحديث وإن كان ضعيفاً فيستأنس به. وقد اتفق علماء المحدثين وغيرهم على المسامحة فى أحاديث الفضائل والترغيب والترهيب وقد اعتضد بشواهد من الأحاديث كحديث : واسألوا له التثبيت ، ووصية عمرو بن العاص وهما صحبان سبق بيانهما قريباً ولم يزل أهل الشام على العمل بهذا فى زمن من يقتدى به وإلى الآن ، وهذا التلقين إنما هو فى حق المكلف الميت . أما الصبي فلا يلحق والله أعلم » انتهت عبارة المجموع ملخصة : وقد جاء فى الجزء الخامس من كتاب فتح التبريز شرح الوجيز للإمام الراهق من الشافعية صفحة ٢٤٢ مانصه : ويستحب أن يلحق الميت بعد الدفن، فيقال يا عبد الله ابن أمة الله ... الخ وقد استحبه أيضاً بعض الحنابلة ، كما يتبين هذا من المغنى والشرح الكبير من كتب الحنابلة . أما مذهب

الإمام مالك . فقد جاء في شرح الرسالة لأبي الحسن مانعه و وكلنا يكره  
عنده - أى عند مالك - تلقينه بعد وضعه في قبره . ١ هـ - وبما ذكرنا يعلم حكم  
التلقين عقب الدفن على المذاهب الأربعة . هذا ولم نجد في كتب الحنفية  
ولا في غيرها اشتراط شيء فيمن يلقي الميت بعد الدفن - لكن الذى يظهر لنا  
أنه ينبغي أن يكون الملقن ممن يحسن صيغة التلقين . وبما ذكرنا علم الجواب  
عما هو مطلوب الإجابة عنه . وكتاب المحافظة مرافق لهذا .



## الموضوع

(١٠٨) حكم مصاريف التحنيط والدفن

### المبدأ

لا يلزم تركه المتوفى شيء من مصاريف تحنيطه ونقله .

سئل :

توفي شخص عن غير عقب عن ورثته وهم زوجته وأمه وأخوه شقيقه وأخته لأمه في مركب تجارية، وأنزلت جثته في ميناء تابعة للدولة غير إسلامية ، ولكن فيها مسلمين ومقابر للمسلمين. فهل هناك وجه شرعى لضرورة تحنيط الجثة واستحضارها للدفن هنا على غير إرادة أخته لأمه وفي حالة التحنيط والإرسال على غير إرادة أخته لأمه هل يلزمها ما يوازي نصيبها في مصاريف التحنيط والإرسال بقدر نصيبها في التركة ؟

أجاب :

اطلعنا على هذا السؤال . ونفيد: أن نصوص الفقهاء تقضى بأنه لا يلزم تركه المتوفى شيء من مصاريف تحنيطه ونقله. وعلى ذلك فلا يلزم أخت المتوفى لأمه شيء من هذه المصاريف في نصيبها من التركة: وهما إذا كان الحال كما ذكر بالسؤال والله أعلم .

١ / (\*) الفتى : فضيلة الشيخ عبد المجيد سليم - س ٤٥ م ٧٦ - ٢٥ المحرم ١٣٥٧ هـ -  
٢٧١ مارس ١٩٣٨ م .

## الموضوع

(٦٠٩) عدم جواز دفن موتى البهائين في مقابر المسلمين لانهم مرتدون

## المبادئ

- ١ - البهائيون بمعتقداتهم ليسوا بمسلمين . ومن كان منهم في الأصل مسلماً أصبح باعتقاده لمزاعمهم مرتدلاً ويجرى عليه أحكام المرتد .
- ٢ - لا يجوز شرعاً دفن موتاهم في مقابر المسلمين .

سئل :

كتبت وزارة العدل ما نصه : أرسلت إلينا وزارة الداخلية مع كتابها رقم ٣٩-٥٥٩ المرسلة صورته مع هذا كراسة تشتمل على قانون الأحوال الشخصية لجماعة البهائين ، وصورة من كتابها رقم ٣٢ إدارة السابق أرسله منها هذه الوزارة بتاريخ ٣٠ يونية سنة ١٩٣٩ طالبة فتوى فضيلتكم بشأن التماس هذه الجماعة تخصيص قطع من الأراضي للدفن موتاهم بها بمصر والاسكندرية وبورسعيد والإسماعيلية فترسل الأوراق رجاء التفضل بموافاتنا بالفتوى اللازمة لهذا الموضوع نبعث بها إلى وزارة الداخلية .

أجاب :

اطلعنا على كتاب سعادتكم رقم ٦٤٧ المؤرخ ٢١ فبراير سنة ١٩٣٩ وعلى الأوراق المرافقة له التي منها كتاب وزارة الداخلية رقم ٣٩-٥٥٩ المؤرخ ٢٤ يناير سنة ١٩٣٩ المتضمن طلب الإجابة عما إذا كان يجوز شرعاً دفن موتى البهائين في جبانات المسلمين أم لا . ونفيد : أن هذه الطائفة ليست من

(\*) المتى : فضيلة الشيخ عبد المجيد سليم - س ٤٦ م ٤١٩ - ٢٠ المحرم ١٣٥٨ هـ -

١١ مارس ١٩٣٩ م .

المسلمين- كما يعلم هنا من عرف معتقاداتهم، ويكفي في ذلك الاطلاع على ماسمونه « قانون الأحوال الشخصية على مقتضى الشريعة البهائية » المرافق للأوراق . ومن كان منهم في الأصل مسلماً أصبح باعتقاده لمزاعم هذه الطائفة مرتدّاً عن دين الإسلام وخارجاً عنه، تجرى عليه أحكام المرتد المقررة في الدين الإسلامي القويم . وإذا كانت هذه الطائفة ليست من المسلمين لا يجوز شرعاً دفن موتاهم في مقابر المسلمين سواء منهم من كان في الأصل مسلماً ومن لم يكن كذلك « يراجع صفحة ١٩٦ وما بعدها من الجزء العاشر من كتاب المبسوط السرخسي » وبما ذكرنا علم الجواب عما طلب الإجابة عنه .



## الموضوع

(٦١٠) ذات المقبرة وقف وما عليها من مبان ملك

### المبادئ

١ - مباني حوائط الحوش وما بها من أحشاب وجميع مباني وأحشاب الحجرات التي تبنى في الحوش للجلوس ملك لا وقف، وتكون تركة عن بانها بعد وفاته وكذلك التركبة .

٢ - المباني التي في جوف الأرض الخاصة بالمقبر نفسه تعتبر وقفاً ظاهراً للدلالة بنائها عرفاً على وقفها ، وإن لم يوجد لفظ يدل على وقفها كالمسجد إذا بناه صاحبه فإنه يصير وقفاً بالبناء وإن لم يتلفظ بوقفه .

٣ - ما دفع تعويضاً للمباني المعتبرة وقفاً تبنى به قبور أخرى ، أما ما دفع تعويضاً للملك فإنه يكون تركة .

مثل :

من عباس حسين قال : المرحوم عثمان باشا فهمي الورداني - وكان مديراً لاسيوط أقام مدفناً بجبانة باب النصر استدعت أعمال المنفعة العامة إدخال أرض هذا المدفن للتخلية حول سور مصر القديم وقدر التعويض عن مبانیه بمبلغ ١٧٢ جنباً تقريباً . فما هو الحكم الشرعي في هذا المبلغ هل يبنى به مدفناً بدل المنتزع ملكيته لنقل الرفات به ولدفن من يموتون من الورثة ، وما هو الحكم الشرعي إذا رفض أحد الورثة الاشتراك في عمل مدفن جديد ، فهل يعتبر هذا المبلغ كأنه جزء من التركة يصح توزيعه على الورثة الشرعيين ، وفي هذه الحالة أين تنقل الرفات ؟

(ج) المبنى : لمصلحة الشيخ عبدالجديد سليم - من ٥٤ م ٤٢١ من ١٩٦ - ١٥ رجب ١٣٦٣ هـ - ٦ يوليو ١٩٤٤ م -

## أجاب :

اطلعنا على هذا السؤال. ونفيد: أن مباني حيطان الحوش والأخشاب التي فيها وجميع مباني وأخشاب الحجر التي تبنى في الحوش للجلوس ملك لا وقف، فتعتبر تركة عن بانيها بعد وفاته وتقسم قسمة تركته، وكذلك التركيبة التي يستعملها أهل مصرفوق القبور تعتبر تركة كذلك. أما المباني التي في جوف الأرض الخاصة بالقبور نفسها فالظاهر أنها تعتبر وقفاً للدلالة بنائها عرفاً على وقفها عرفاً وإن لم يوجد لفظ يدل على وقفها كالمسجد إذا بناه صاحبه فإنه يصير وقفاً بالبناء وإن لم يتلفظ بوقفه، هذا وما دفع تعويضاً للمباني التي اعتبرت وقفاً يبنى به قبور أخرى، أما ما دفع ثمناً لما قلنا أنه ملك وتركة فيوزع على الورثة على حسب أنصبتهم الشرعية في تركة الباني المالك لها. وبهذا علم الجواب عن السؤال والله أعلم.





## الموضوع

(٦١١) جواز نقل الميت من بلد غير إسلامي إلى بلد إسلامي

## البدء

يجوز إخراج الميت من قبره بعد دفنه لعذر شرعي . كما إذا كان مدفوناً في أرض مفسوبة ولم يرض مالكها بدفنه فيها . كما يجوز نقل الميت لمصلحة تتعلق بالحى كتطيب نفسه . أو بالحى والميت كجريان الماء على القبر . وبالأولى يرخص في النقل إذا دفن في بلد غير إسلامي بين قوم غير مسلمين إلى مقابر المسلمين في بلد إسلامي .

سئل :

من صاحب السعادة أحمد باشا ذو الكفل قال : تعلمون فضيلتكم أن أمراء الدولة العثمانية هاجروا بعد الانقلاب الأخير في تركيا ، ونزح كل منهم إلى جهة ، والسلطان عبد المجيد الثانى آخر خلفاء الدولة العثمانية هو وزوجته السلطانة شاه سوار أقاموا في الأراضى الفرنسية وتوفوا إلى رحمة الله هناك ، وحيث إننا نحصلنا على أمر كريم من الحكومة المصرية الموقرة بدفن جثمان الخليفة في الأراضى المصرية حيث إن جثمانه محتط ولم يدفن للآن تراءى لنا أن تنقل جثمان زوجته السلطانة المغفور لها شاه سوار بعد استخراجها من التراب الذى دفنت فيه . وحيث إنها كانت على مذهب الإمام أبى حنيفة النعمان رضى الله عنه . فترجو التكرم بصلور فتوى شرعية عن جواز نقلها لدفنها معه بجواره في الأراضى المصرية .

(\*) الفتوى : فضيلة الشيخ حسين مخلوف - س ٥٩ م ٢١١ - ٢٢ جماد آخر ١٣٦٧ هـ -  
١ مايو ١٩٤٨ م .

## أجاب :

اطلعنا على هذا السؤال . والجواب : -

إن الحنفية قد نصوا: على أن إخراج الميت من قبره بعد دفنه يجوز لعذر شرعى وهو رعاية حق آدمى ، مثل ما إذا دفن فى أرض مغصوبة ولم يرض مالكةا بدفنه فيها . وأجازوا نقله إذا تطرقت إلى القبر رطوبة أو مياه كما فى الفتاوى الهندية آخر كتاب الوقف، وفى حديث جابر الذى أخرجه البخارى فى باب الجنائز دليل على جواز نقل الميت لمصلحة تتعلق بالحى كتطبيب نفسه، أو بالحى والميت كجريان الماء على القبر. وإذا كان مثل هذه الأعداء قد رخص فيها بنقل الميت من قبره، فبالأولى يرخص فى نقله إذا دفن حين الموت فى بلد غير إسلامى بين قوم غير مسلمين إلى مقابر المسلمين فى بلد إسلامى لما فى ذلك من المصلحة له وللأحياء .

ومن هذا يعلم جواز نقل المغفور لها السلطانة شاه سوار من مقابر فرنسا إلى المقابر الإسلامية بمصر . والله سبحانه وتعالى أعلم .



من أحكام المنوعات والمباحات



## الموضوع

### (٦١٢) حكم الاستمنا

#### المبادئ

١ - الاستمنا بالكف حرام ويعزر فاعله شرعاً .

٢ - لا يحل الاستمتاع بغير الزوجة والأمة

مثل :

إن عادة الاستمنا باليد قد فشت في القطر المصري بين الشبان، فقام بعض الأطباء يهونهم عنها ويبينون أخطارها العظيمة لكي يردع كل عنها . وقد قال بعض الناس إنها من ضروب الزنا أى أنها محرمة . وقام فريق آخر يناقشهم في ذلك بدعوى أن الله سبحانه وتعالى إنما حرم الزنا منعاً لا اختلاط النسل ومن ذلك ينشأ ضرر المجموع . ولما كانت عادة الاستمنا تضر بصاحبها جسيماً إلا أنها لا تحدث نسلاً فلا تكون إذن من الزنا . فترجو حل هذه المشكلة ؟

أجاب :

اطلعنا على هذا السؤال . ونفيد : أنه قال في شرح الدر مانصه ( في الجوهرة الاستمنا حرام وفيه التعزير ) ١ هـ . كما أنه صرح في رد المختار على الدر المختار بأنه لو أدخل ذكره في حائط ونحوه حتى أمني أو استمنى بكفه بمائل يمنع الحرارة يآثم أيضاً ١ هـ . وقد استدلل الزيلعي على عدم حل الاستمنا بالكف بقوله تعالى ( والذين هم لفروجهم حافظون إلا على أزواجهم أو

(\*) الفتى : رسالة للشيخ محمد بن عبد بنيت - م ١٤ - م ٩٤ - ص ٣٦ - ١١ جلد الثانية  
١٣٢٥ هـ - ٢ أبريل ١٩١٧ م .

ماملكتم إيمانهم فإنهم غير ملومين. فن ابنتي وراء ذلك فأولئك هم العادون<sup>(١)</sup>  
 وقال فلم يبيح الاستمتاع إلا بهما أى الزوجة والأمة . فأفاد عدم حل الاستمتاع  
 أى قضاء الشهوة بغيرهما . وقد استدل صاحب الدر على ذلك بحديث ( ناكح  
 اليد ملعون ) ومن ذلك يعلم أن الاستمتاع بالكف على وجه ما جاء بالسؤال  
 حرام يعزر فاعله شرعاً .




---

(١) الايتان • ٦ • الملعون •

## الموضوع

### (١١٣) الصور الفوتوغرافية

#### المبادئ

- ١ - تصوير ذى الروح حرام كبرت الصور أو صغرت ، في ثوب كانت أو على بساط أو درهم أو دينار ، على حائط كانت أو غيرها .
  - ٢ - اقتناء الصورة الكبيرة التى تبدو للنظر بدون تأمل وهى كاملة الأعضاء التى لا تعيش بدونها مكروه تحريماً إذا كانت لذى روح .
- مثل :

بإفادة واردة من وزارة الحفانية بتاريخ ٢١ يوليو سنة ١٩٢١  
٤٢٤٥ صورتها . نرسل لفبيلتكم صورة من كتاب وزارة الداخلية  
٢-٢٧ بشأن شكوى بعض الحجاج المسافرين إلى الأقطار الحجازية من  
إلزامهم بتقديم صورهم الفوتوغرافية . والمرجو بعد الاطلاع عليه التكرم  
بالإفادة عن رأيكم في الموضوع . وصورة كتاب وزارة الداخلية . رفع  
بعض الحجاج المسافرين إلى الأقطار الحجازية شكوى بتضررون فيها  
من إلزامهم بتقديم صورهم الفوتوغرافية لتلصق على جوازات السفر ويقولون  
إن ذلك محرم شرعاً . وبما أن القوانين المعمول بها الآن تقضى بوضع الصور  
الفوتوغرافية على الجوازات . نرجو التكرم بإفادتنا عما إذا كان الشرع يحرم  
الأمر كى نخابر فخامة نائب جلالة الملك بخابرة الجهة المختصة فى الحجاز  
لإعفاء الحجاج فى المستقبل من وضع صورهم على الجوازات وتفضلوا  
بقبول فائق الاحترام .

---

(\*) الملقى : مفيلة الشيخ عبد الرحمن ترامة - ص ٢١ هـ - ص ٢ - ١٨ من ذى القعدة  
١٣٣٩ هـ - ٢٤ يوليو ١٩٢١ م .

## أجابه :

علم ماجاء بإفادة الوزارة رقم ٢١ يوليو سنة ١٩٢١ نمرة ٤٢٤٥ وبصورة كتاب وزارة الداخلية المرافق لها المطلوب به بيان الحكم الشرعى بشأن الصور الفتوغرافية المنوه عنها بذلك الكتاب . والذي تلخص من كلام الفقهاء أن تصوير ذى الروح حرام سواء كانت الصورة كبيرة أو صغيرة فى ثوب أو بساط أو درهم أو دينار أو حائط أو غيرها . لما ورد فيه من الوعيد الذى اشتملت عليه الأحاديث النبوية ومنها ماجاء فى الصحيحين ( إن أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصورون ) وذلك لما فيه من مضاهاة خلق الله تعالى - وأما اقتناء الصورة فقد بين حكمه شيخنا العلامة الشيخ محمد العباسى المهدي مفتى الديار المصرية سابقاً فى جواب تضمنته فتاواه المطبوعة بصحيفة ٢٩٩ والى تلبها جزء خامس حيث قال مانصه ( صرح علماؤنا بأن اقتناء صورة ذى الروح الكبيرة التى تبدو للناظر بلون تأمل وهى كاملة الأعضاء التى لا تعيش بلونها مكروه تحريماً ) ومنه يعلم أن الصورة الفتوغرافية إن كانت لذى روح وكانت كبيرة كاملة الأعضاء بحيث تبدو للناظر من غير تأمل كان اتخاذها مكروهاً تحريماً ، وإن كانت صغيرة لاتبين تفاصيل أعضائها إلا بإمعان النظر وتلقيه ، أو كانت كبيرة نقص من أعضائها مالا يعيش صاحبها إلا به لم يكره اقتناؤها . وهنا مالزمت الإفادة به . والأوراق عائدة من طيه كما وردت . وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .





## الموضوع

(٦١٤) مواضع استئصال الدف والطبول والمزمار

### المبدأ

الضرب على الدف وضرب الطبول والمزمار لا يجوز شرعاً . بل ذلك حرام عند فقهاء الحنفية . واستثنوا من ذلك الدف بلا جلاجل في ليلة العرس وطبل الغزاة والحجاج والقافلة .

مسئل :

هل من الجائز شرعاً النقر على الدفوف وضرب الطبول والمزمار أثناء الصلوات في الجوامع .

أجاب :

اطلعنا على هذا السؤال . ونفيد : بأنه لا يجوز شرعاً عند فقهاء الحنفية الضرب على الدف وسائر آلات اللهو إلا ما استثنوه من الدف بلا جلاجل في ليلة العرس وطبل الغزاة والحجاج والقافلة على ما جاء بكتاب الطريقة المحمدية وقال الزيلعي عند قول المصنف ( ومن دعى إلى وليمة وثمة لعب وغناء يقعد ويأكل ) مانعه ( ودلت المسألة على أن الملامى كلها حرام حتى التنفي بضرب القضيب ا هـ . ومن هنا يعلم أن النقر على الدف وضرب الطبول والمزمار مما لا يجوز شرعاً عند فقهاء الحنفية بل ذلك كله حرام عندهم ، وهو أشد حرمة إذا كان في الحالة المذكورة بالسؤال . ويظهر أن من أجاز الضرب على آلات اللهو من الفقهاء لا يبيحه في هذه الحالة لما يترتب عليه من الضرر البين والمفسدة الظاهرة ، فكيف يقول بجوازه مع ترتب هذا عليه — هذا كله إذا كان الأمر كما ذكر بالسؤال والله أعلم .

(\*) المتى : فضيلة الشيخ عبد المجيد سليم — ص ٢٢ م ١٢٢ — ص ٢٤ — ٧ ربيع أول ١٢٤٨ هـ — ١٢ أغسطس ١٩٢٩ م .

## الموضوع

(٦١٥) الدين بفائدة محرم شرعاً

### المبادئ

١ - شراء المورث لبعض ورثته عقاراً بثمن مقسط بفائدة معينة على أقساط معينة ، ثم إيداعه لبعض ورثته المذكورين مبالغاً بأحد البنوك بفائدة معينة ، ثم مات فالعقد الأول فاسد شرعاً ، ويجب إزالة المفسد شرعاً خروجاً من معصية الربا بقضاء الدين المقسط من الأموال المودعة بأحد البنوك .

٢ - يحرم شرعاً استثمار المال المودع بفائدة معينة بأحد البنوك مادام الاستثمار المذكور بطريق الربا المحرم شرعاً .

سئل :

رجل توفي وكان قد اشترى في حياته لبنى ابنه المتوفى قبله عشرين قدانا وعليها سبعة جنيه دين ، أمن على هذه الأقطان بفوائد سبعة في المائة مقسطة إلى أربع عشرة سنة وظهر بعد وفاة جدما أنه أودع لهما في بنك آخر مبلغ ألفي جنيه بفوائد المائة أربعة ونصف وقد تعين عهما وصياً عليهما . فهل يموت الحد تحمل الأقساط المؤجلة ويدفع الدين كله من الألفي جنيه المودعة على ذمتها في البنك تفادياً من الربا المحرم شرعاً ، أم يبقى الدين المقسط على حاله ليدفع في مواعيده مع فوائد كذا يبقى المبلغ المودع في البنك باسمهما على حاله بفوائده أيضاً ؟

(ج) الفتى : فضيلة الشيخ عبد المجيد سليم - من ٢٤ م ١٩٤ - من ١٤٢ -  
٢٧ شبان ١٣٤٨ هـ - ٢٧ يناير ١٩٢٠ م .

أجاب :

اطلعنا على هذا السؤال . ونفيد بأنه متى كان الدين المذكور على القاصرتين فإنه يجب شرعاً قضاؤه من الألفى جنبه خروجاً من معصية الربا الذى هو من العقود الفاسدة التى يجب فسخها شرعاً، ويحرم التمادى والإصرار عليها، كما يحرم استثمار ما للقاصرتين من المال بطريق الربا المحرم . هذا والله تعالى أعلم .



## الموضوع

### (١١٦) القمار والرهان محرم شرعاً

#### المبادئ

- ١ - كل عقد معلق على خطر الخلوث من علمه غير جائز شرعاً .
- ٢ - القمار محرم شرعاً بشقئ صورته ومنه الرهان إذا كان بين طرفين وسباق الخيل .

سئل :

من وكيل وزارة الداخلية أن اللجنة الفرعية بلجنة الخلقانية بمجلس النواب المشكلة للنساسة لمشروع قانون ألعاب القمار ترغب معرفة إن كانت هناك نصوص شرعية تبيح الرهان ، كالرهان على سباق الخيل مثلاً وغيره من أنواع الرهان المنصوص عليها بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٢٢ كما ترى أيضاً الاطلاع على نص فتوى المرحوم الشيخ محمد عبده بخصوص يانصيب الجمعيات والملاحي الخيرية إن كانت . فأرجو التكرم بالتعليق بموافاتي بصفة عاجلة بما تطلبه اللجنة المشار إليها .

أجاب :

اطلعنا على كتاب الوزارة رقم ٤٧ - ١٤ - ٧ الوارد إلينا في ١٧ يناير سنة ١٩٣٩ ونفيد: أن القمار حرام بقوله تعالى « يا أيها الذين آمنوا إنما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون إنما يريد الشيطان أن يوقع بينكم العداوة والبغضاء في الخمر والميسر ويصدكم

(الله المتي : فضيلة الشيخ عبد المجيد سليم - س ٤٦١ م ٢٢١ - ٢ من ذي الحجة ١٣٥٧ هـ - ٢٣ أبريل ١٩٣٩ م .

عن ذكر الله وعن الصلاة فهل أنتم منتهون»<sup>(١)</sup> فقد قال ابن عباس وقتادة ومعاوية بن صالح وعطاء وطاوس ومجاهد . الميسر القمار . فكل ما كان قماراً فهو ميسر محرم بالآية الكريمة إلا ما رخص فيه بدليل آخر كما سيأتي ومحرم أيضاً بقوله تعالى « يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم ولا تقتلوا أنفسكم إن الله كان بكم رحيماً - ومن يفعل ذلك عدواناً وظلماً فسوف نصليه ناراً وكان ذلك على الله يسيراً »<sup>(٢)</sup> . وبقوله تعالى : « ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وتدلوا بها إلى الحكام لتأكلوا فريقاً من أموال الناس بالإثم وأنتم تعلمون »<sup>(٣)</sup> . وذلك لأن أكل المال بالباطل على وجهين : أحدهما أخذ المال بغير رضا صاحبه بل على وجه الظلم والسرقة والخيانة والغصب وما جرى مجرى ذلك . والآخر أخذه برضا صاحبه من جهة محظورة نحو القمار والربا ، وقد أجمع المسلمون على حرمة القمار . هذا ولا نعلم خلافاً في أن ما كان على سبيل المخاطرة بين شخصين بحيث يغم كل منهما على تقدير ويغرم من ماله على تقدير آخر قمار . وذهب الحنفية إلى أن كل ما كان فيه تعليق المال على الخطر فهو من القمار ، أخذنا مما روى أن رجلاً قال لرجل إن أكلت كذا وكذا يرضه فلك كذا وكذا ، فارتفعوا إلى على رضى الله عنه فقال هذا قمار ولم يجزه ، ومن أجل ذلك أبطل الحنفية عقود التمليكات المعلقة على الأخطار من الهبات والصدقات وعقود البياعات ، فإذا قال وهبتك هذا المال إذا خرج عمرك كانت هذه الهبة باطلة غير مقيدة للملك بالتبض ، ومثل ذلك إذا قال له بعتك هذه السلعة إذا قدم عمرو كان ذلك البيع باطلاً ، وجملة القول أن الحنفية ذهبوا إلى أن كل تملك معاقى على الخطر فهو باطل غير مقيد للملك كما يؤخذ من كلام الخصاص في كتابه - أحكام القرآن - عند الكلام على قوله تعالى : « يسألونك عن الخمر والميسر قل فيها إثم كبير ومنافع للناس وإثمهما أكبر من نفعهما »<sup>(٤)</sup> وعند الكلام على قوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا إنما

(١) الإيفان ٨٩ ، ٩٠ - المائدة .

(٢) الإيفان ٢٩ ، ٣٠ - النساء .

(٣) الآية ١٨٨ البقرة .

(٤) من الآية ٢١٩ البقرة .

الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم  
تفلحون » قال الجصاص وهو إمام الحنفية في عصره : ولا خلاف في حظر  
القمار إلا ما رخص فيه من الرهان في السبق في الدواب والإبل والنضال .  
وساق بعض الأدلة من السنة على ذلك . وحاصل ما قاله الحنفية في هذا  
الموضوع أن الرهان بمال إنما يجوز فيما دل الدليل على الإذن به من المسابقة  
بالخيل والإبل والرمي والإقدام والفقه . وحكمة مشروعية هذا الإذن أن الحاجة  
ماسة إلى تعلم الفروسية وإعداد الخيل والخبرة بالرمي والتفقه لتقوية الدين  
وعلاء كلمة الله والمسابقة في هذه الأشياء وسيلة إلى ذلك وقالوا إن المسابقة  
فيها ذكر إنما يجوز يجعل في الصور الثلاث الآتية : —

الأولى : أن يكون المال المعين للسابق من غير المتسابقين بأن يكون  
من ولي الأمر سواء أكان من ماله الخاص أم من بيت المال — أو من أجنبي  
متبرع وهو المسمى الآن بالجوائز .

الثانية : أن يكون المال من أحد المتسابقين دون الآخر بأن يتسابق اثنان  
ويقول أحدهما لصاحبه إن سبق فرسك فرسى مثلاً كان لك كذا منى ، وإن  
سبق فرسى فرسك فلا شيء لي عليك .

الثالثة : أن يكون المال من كل من المتسابقين ويدخلا ثالثاً بينهما  
ويقول الثالث إن سبقتنا فالمال لك وإن سبقناك فلا شيء لنا عليك — والشروط  
اللى شرطاه بينهما وهو أيهما سبق كان له الجعل على صاحبه — باق على حاله —  
فإن غلبهما الثالث أخذ المالين وإن غلباه فلا شيء لهما عليه ويأخذ أيهما غلب  
المشروط له من صاحبه . أما إذا كان المال مشروطاً من كل منهما ولم يدخلا  
هذا الثالث فهو من القمار المحرم . هذا خلاصة مذهب الحنفية ، وقد أجاز بعض  
العلماء من غير الحنفية أن يكون الجعل من كل منهما بدون إدخال الثالث  
بينهما كما يعلم من صفحة ٣١٣ من الجزء الثالث من كتاب أعلام الموقعين .  
ولكن المعروف عن الأئمة الأربعة عدم حل هذه الصورة . وما قلناه هو  
الجائز شرعاً على النحو الذى بينا . ومنه يعلم أن الرهان المعروف الآن سواء

كان رهاناً على سباق الخيل أم غيره من أنواع الرهان من القمار المحرم شرعاً  
الذى ليس هناك نصوص تبيحه، بل قد دلت النصوص التى ذكرناها على  
حرمته : وإنما حرم الشارع اليسر الشامل لأنواع الرهان الموجودة الآن  
لما يترتب عليه من المفسد العظيمة التى نشاهدها كل يوم . فقد أفضى إلى  
ضياع أموال كثيرة من المترهنتين وخراب بيوت لأسر كريمة ، كما حمل  
الكثير من المقامرين على ارتكاب شتى الجرائم من السرقة والاختلاس  
بل والانتحار أيضاً . فالمطلع على ذلك وغيره مما أدى ويؤدى إليه القمار  
يزداد إيماناً بأن من رحمة الله وفضله وباهر حكته أن حرمه على عباده  
! كما حرم عليهم كثيراً من الأشياء لما يترتب عليها من المفسد والمضار . هذا  
ولانعلم أن للمرحوم الشيخ محمد عبده فتوى بخصوص يانصيب الجمعيات  
والملاعى الخيرية .



## الموضوع

(١١٧) فوائد السندات محرمة

### المبدأ

فوائد السندات حرام لأنها من الربا

سئل :

ورث شخص عن والده بعض سندات قرض القطن التي تدفع عنها الحكومة فوائد . فهل هذه الفوائد تعتبر من أنواع الربا التي حرمها المولى عز وجل في كتابه الحكيم ؟

أجاب :

اطلعنا على هذا السؤال . ونفيد : أن هذه الفوائد من الربا الذي حرمه الله سبحانه وتعالى في كتابه العزيز . وبهذا علم الجواب عن السؤال . والله تعالى أعلم .



## الموضوع

(٦١٨) التصدق بالفوائد المحرمة غير جائز ويأثم صاحبها بذلك

### المبادئ

١ - أخذ الفوائد على الأموال المودعة في البنوك حرام لأنه من قبيل أخذ الربا .

٢ - التصدق بفوائد الأموال المودعة بالبنوك لا يقبلها الله تعالى ويأثم صاحبها .

مثل :

في مبلغ من النقود أودعته في بنك بدون فائدة لأنني أعتمد أن الفائدة حرام مهما كانت قليلة وأعلم أن الله تعالى يحق الربا . وقد من الله على بحب التصدق على الفقراء والمساكين . وقد أشار على بعض الناس بأني أخذ الفائدة من البنك وأنصدق بها كلها على الفقراء ولا حرمة في ذلك . فأرجو التكرم بإفتائي عما إذا كان أخذ الفائدة من البنك لمحض التصدق بها فيه إثم وحرمة أم لا . وهل وضعها في جيبى أو في بيتى إلى أن يتم توزيعها على الفقراء فيه إثم وحرمة أم لا . أرجو الإفادة . ؟

أجاب :

اطلعنا على هذا السؤال . ونفيد أن أخذ فوائد على الأموال المودعة بالبنوك من قبيل أخذ الربا المحرم شرعاً ، ولا يبيح أخذه قصد التصدق به لإطلاق الآيات والأحاديث الدالة على تحريم الربا . ولانعلم خلافاً بين علماء المسلمين في أن الربا محرم شرعاً على أى وجه كان . هذا ولا يقبل الله تعالى هذه

(هـ) الفتاوى : فضيلة الشيخ عبد المجيد سليم - من ٢٢٠٥٦ - ١٦ جمادى الأولى ١٣٦٢ هـ - ٢٠ مايو ١٩٤٣ م .

الصدقة بل يأثم صاحبها. كما تدل على ذلك أحاديث كثيرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم . فقد جاء في كتاب جامع العلوم والحكم لابن رجب مانصه ( وأما الصدقة بالمال الحرام فغير مقبولة . كما في صحيح مسلم عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم . لا يقبل الله صلاة بغير طهور ولا صدقة من غلول ) وفي الصحيحين عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ما تصدق عبد بصدقة من مال طيب - ولا يقبل الله إلا الطيب - إلا أدخلها الرحمن بيمينه إلى آخر الحديث . وفي مسند الإمام أحمد رحمه الله عن ابن مسعود رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا يكتسب عبد مالا من حرام فينفق منه فيبارك فيه ولا يتصدق به فيقبل منه ولا يتركه خلف ظهره إلا كان زاده إلى النار . إن الله لا يمحو السيء بالسيء ولكن يمحو السيء بالحسن إن الخبيث لا يمحو الخبيث » . ويروى من حديث رواح عن ابن حجريرة عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : من كسب مالا حراماً فتصدق به لم يكن له فيه أجر وكان إصره (لأثمه وعقوبته) عليه . أخرجه ابن حبان في صحيحه ورواه بعضهم موقوفاً على أبي هريرة وفي مراسيل القاسم ابن غنيمرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ( من أصاب مالا من مآثم فوصل به رحمه وتصدق به ( لعلها أو تصدق به ) أو أنفقه في سبيل الله جمع ذلك جميعاً ثم قذف به في نار جهنم ) . وروى عن أبي الدرداء ويزيد بن ميسرة أنهما جعلتا مثل من أصاب مالا من غير حله فتصدق به مثل من أخذ مال يتيم وكسا به أرملة « وسئل ابن عباس رضي الله عنهما عن كان على عمل فكان يظلم ويأخذ الحرام ثم تاب فهو يحج ويعتق ، ويتصدق منه فقال إن الخبيث لا يكفر الخبيث . وكذا قال ابن مسعود رضي الله عنه إن الخبيث لا يكفر الخبيث ولكن الطيب يكفر الخبيث . وقال الحسن أيها المتصدق على المسكين ترحمه . ارحم من قد ظلمت .

وبما ذكرنا يعلم الجواب عن السؤال . والله سبحانه وتعالى أعلم . . .

## الموضوع

(٦١٩) حكم الرقص

### المبادئ

- ١ - الرقص الإفرنجى الذى يرقص فيه الرجل والمرأة محرم شرعاً .
- ٢ - الرجل الذى يرقص مع أجنبية ، والمرأة التى ترقص مع أجنبى وكذلك الرجل الذى يرقص مع امرأته على مرأى من الناس كل هؤلاء آمنون بارتكابهم لهذا الفعل ، مستحقون لما أعده الله للفاسقين الظالمين لأنفسهم من العقوبة فى الدنيا والآخرة .
- ٣ - من رضى بذلك سواء أكان حاضراً وقت ارتكابه أم غائباً فهو آثم . لأن الرضا بالمعصية معصية .

مثل :

من الأستاذ محمد نزيه المحرر بمجلة آخر ساعة قال : هل الرقص الإفرنجى الذى يشترك فيه الرجل والمرأة يخالف الدين الإسلامى وما حكم الشرع الشريف فى المرأة التى ترقص مع أجنبى عنها ، وفى الرجل الذى يرقص مع أجنبية عنه . وما حكم الدين الإسلامى فى الرجل الذى يرقص مع امرأته على مرأى من الناس ؟

أجاب :

اطلعنا على هذا السؤال ، ونفيد . أنه لا يشتهيه مسلم فى دار الإسلام فى أن الرقص الإفرنجى المعروف الذى يشترك فيه الرجل والمرأة محرم شرعاً ، معلومة حرمة من الدين بالضرورة والبداية ، وأن كلا من المرأة التى ترقص

---

(ج) المتن : فضيلة الشيخ عبد المجيد سليم - من ٥٢ م ١٠٨ - ٤ رمضان ١٣٦٢ هـ .

مع أجنبي عنها والرجل الذى يرقص مع أجنبية عنه آثم بارتكابه لهذا الفعل ، ومستحق لما أعدّه الله للفاسقين الظالمين لأنفسهم المحترئين على ربهم فى العقوبة فى الدنيا والآخرة . كما أن الرجل الذى يرقص مع امرأته على مرأى من الناس مرتكب لهذا الأثم ولهذا المعصية وفاسق بذلك ظالم لنفسه مجترئ على ربه مستحق للعقوبة المذكورة . وهذه قضايا معلومة بداهة من الدين لا تحتاج إلى إقامة برهان عليها ومن يرضى بها سواء أكان حاضراً وقت ارتكابها أم لم يكن حاضراً آثم كذلك . لأن الرضا بالمعصية معصية كما أن الرضا بالكفر كفر . ومن قدر على تغيير هذا المنكر وإزالته ولم يغيره فهو آثم . وقد حرم الله سبحانه وتعالى ما هو أقل من ذلك فساداً وأقل منه فحشاً وقبحاً فكيف لا يحرم هذه المنكرات ولا ينهى عنها .

والعقل الراجح والقطرة السليمة التى لم تفسد بالشهوات ولا باتباع الهوى يستبجحان هذا الفعل الشنيع وينفران منه ومن مرتكبه سواء أكان ذلك مع أجنبية أم مع غير أجنبية . وقد جاء فى السنة أن المرأة إذا خرجت من بيتها متعطرة فهى زانية . فكيف بامرأة تخرج متعطرة متبرجة تختلط بأجنبي عنها هذا الاختلاط أو تعمل هذا مع زوجها على مرأى من الناس ويرضى لها زوجها أن يروها وهى تتحرك معه هذه الحركات المثيرة لقوى الشر فى النفوس . لا شك أن هذا من الديانة التى لا يدخل صاحبها الجنة وفى الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : أن الله سبحانه لما خلق الجنة قال وعزنى وجلالى لا يدخلك بخيل ولا كذاب ولاديوث . وقد فسر الديوث بأنه من لا غيره له . هذا وقد ذكر العلامة ابن القيم فى كتابه « الطرق الحكيمة فى السياسة الشرعية » فصلاً بين فيه أنه يجب على أولى الأمر أن يمنع اختلاط الرجال بالنساء فى الأسواق ومجامع الرجال . وذكر فيه أن تمكين النساء من اختلاطهن بالرجال أصل كل بلية وشر . ومن أعظم أسباب نزول العقوبة العامة . كما أنه من أسباب فساد الأمور العامة والخاصة ، وسبب لكثرة الفواحش والزنا . انتهى .

هذا وقد ذكرنا ما يكفى فى هذا الموضوع . والمقام لا يتسع لأكثر من ذلك . والله أسأل أن يوفقنا وسائر المسلمين المؤمنين إلى ما يحبه ويرضاه وإلى الاعتصام بحبله إنه سميع مجيب .

## الموضوع

(١٢٠) الاعانة في عمل الربا محرمة شرعاً

### المبدأ

مباشرة الأعمال التي تتعلق بالربا من كتابة وغيرها إعانة على ارتكاب المحرم . وكل ما كان كذلك فهو محرم شرعاً .

سئل :

شخص يعمل كاتباً بينك التسليف الزراعى . فهل عليه حرمة في هذا ، أو الدين يحرم عليه الاشتغال ، علماً بأنه محتاج إليه في معيشته وأن جميع أعمال البنك تقوم على الفوائد والربا وذلك مما حرمه الشرع .

أجاب :

اطلعنا على هذا السؤال . ونفيد: أن الربا محرم شرعاً بنص الكتاب والسنة وإجماع المسلمين . ومباشرة الأعمال التي تتعلق بالربا من كتابة وغيرها إعانة على ارتكاب المحرم ، وكل ما كان كذلك فهو محرم شرعاً . وروى مسلم عن جابر رضى الله عنه والبخارى من حديث أبى جحيفة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لعن آكل الربا ومؤكله وكاتبه وشاهديه . واللعن دليل على إثم من ذكر في الحديث الشريف .

وبهذا علم الجواب عن السؤال . والله تعالى أعلم . . .

---

(ج) الخ : فضيلة الشيخ عبد المجيد سليم - من ٥٤ م ٥٧٤ - ٢٨ رمضان ١٣٦٢ هـ -  
١٦ منبجبر ١٩٤٤ م .

## الموضوع

### (٦٢١) استثمار المال في المصارف من قبيل الربا المحرم

#### المبادئ

- ١ - استثمار المال في المصارف من الربا المحرم شرعاً
- ٢ - استثمار مال يتأى في المصارف من الربا كلكل .

سئل :

من عمر البعلبكي من عمان شرق الأردن صنفوق البوستة رقم ٥٣ قال : تأسست في مدينة عمان جمعية باسم ( جمعية الثقافة الإسلامية ) غايتها إنشاء جامعة لتدريس العلوم العربية والشرعية ، وقد جمعت مبلغاً من المال أودعته في أحد البنوك المحلية ولما لم يتيسر لها البدء في العمل حتى الآن وكانت أموالها معطلة بلا فائدة وكان من الممكن الحصول على فائدة من المصرف الموجودة به الأموال بحيث ينمو هذا المال إلى أن يتيسر إنفاقه في سبيله لذلك رأت الجمعية أن تسترشد رأي سماحتكم مستعلمة عما إذا كان يجوز لها تنمية المال المذكور بالصورة المذكورة أسوة بأموال الأيتام التي تنمو بمعرفة الموظف المخصوص لدى المحكمة الشرعية .

أجاب :

اطلعنا على هذا السؤال . ونفيد : بأن استثمار المال بالصورة المذكورة غير جائز لأنه من قبيل الربا المحرم شرعاً كما لا يجوز استثمار أموال يتأى بالطريق المذكورة . هذا وأن فيما شرعه الله تعالى من الطرق لاستثمار المال المتسعاً لاستثمار هذا المال كدفعه لمن يستعمله بطريق المضاربة الجائزة شرعاً أو شراء ما يستغل من الأعيان إلى أن يحين الوقت لاستعماله فيما جمع من أجله فيباع حينئذ . وبهذا علم الجواب . والله أعلم .

(٥) الفتاوى : فضيلة الشيخ عبد المجيد سليم - م ٥٥ م ١٨٢ - ٢٧ ربيع اول ١٣٦٤ هـ - ١٢ مارس ١٩٤٥ م .

## الموضوع (١٢٢) لعب الكوتشينة

### المبادئ

١ - لعب الكوتشينة بالنقود من الميسر المحرم شرعاً .

٢ - ما يقال من أنه لا بد من استرواح النفس وقت الفراغ من العمل لا وزن له لأنه فيما أحله الله من الألعاب الرياضية وغيرها مما ينفع الجسم والنفس مما يجعل استرواح النفس بلعب الكوتشينة لا وزن له بجواره .

مثل :

من حرم فؤاد حسن حمزة قالت : أود أن أستفتي في أمر يهني ويهم المجتمع المصرى وهو هل لعب الورق « الكوتشينة » بالنقود محرم مثل الكونكان . إني أعتقد أنه ميسر محرم ، ولكنهم يقولون إنه مادام اللعب بين أفراد العائلة وفي المنزل ليس محرماً ولا يسمى ميسراً . أفيلونا بالحكم الشرعى .

أجاب :

اطلعنا على الخطاب الذى أرسل إلينا بشأن بيان الحكم الشرعى في لعب ورق الكوتشينة بالنقود وسرفى منك الحرص على معرفة حكم الله فيها بعمله الناس التماساً للنجاة من العقاب فى الآخرة . ونفيد بأن ذلك من الميسر المحرم شرعاً ، سواء أكان بين أفراد العائلة بعضهم مع بعض أم بين غيرهم ، والقول بغير ذلك قول فى الدين بغير علم أو التماساً لأعذار لا يقيم لها الشارع ميزاناً . وإذا كان لابد للنفس من استرواح فى وقت الفراغ من العمل ففيا أحله الله من العمل متسع فسيح ، وكفى من الأعمال الرياضية من نفع الجسم والنفس ما لا يقام بهله الألعاب وزن يجانبه . والله يهذى من يشاء إلى صراط مستقيم .

(\*) الفتى : فضيلة الشيخ حسين مخلوف - م ٥٦ م ٣٩٧ - ٢٥ جادى النقيمة ١٣٦٥ هـ -  
٢٨ مايو ١٩٤٦ م .

## الموضوع (١٢٣) وجوب ترك المصافحة أثناء تفشى الوباء في البلاد المبداى

- ١ - يجب ترك المصافحة بالأيدي عند اللقاء وعقب التسليم من الصلاة عند تفشى الوباء . لأن دفع الضرر ودرء الخطر عن الأنفس واجب .
- ٢ - يجب التبليغ فوراً عن أصيب بهذا المرض فهو من أكبر الواجبات الشرعية ، والتقصير فيه من كبائر الذنوب .

مثل :

ما حكم الشرع في ترك المصافحة باليد أثناء تفشى وباء الكوليرا في البلاد ؟  
أجاب :

سألني كثير من الناس بمناسبة تفشى وباء الهیضة ( الكوليرا ) في البلاد عن الحكم الشرعی في ترك المصافحة باليد عند اللقاء - فأجبتهم بأن دفع الضرر ودرء الخطر عن الأنفس واجب لقوله تعالى « ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة »<sup>(١)</sup> ، وكل ما كان وسيلة إلى ذلك فهو واجب شرعاً ومن ذلك ترك المصافحة بالأيدي عند اللقاء وعقب التسليم من الصلاة كما يفعل كثير من المصلين ، فقد تكون اليد ملوثة وقد تنقل العدوى وينتشر الوباء بواسطتها ، فمن الواجب شرعاً اتقاء ذلك بترك المصافحة صيانة للأرواح وأخذها بأحد أسباب السلامة والنجاة . ومن ذلك التبليغ فوراً عن أصيبوا بهذا المرض فهو من أكبر الواجبات الشرعية ، والتقصير فيه من كبائر الذنوب ، والمقصر فيه مع التمكن منه أشبه بالمتسبب في قتل النفس التي حرم الله إلا بالحق ومن ذلك التداوى والعلاج واتباع ما يشير به الأطباء للوقاية والعلاج وإهمال ذلك إثم كبير . نسأل الله العفو والعافية والسلامة .

(هـ) المتن : فضيلة الشيخ حسين مخلوف - س ٥٨ م ٥٨٥ - ١٤ ذى الحجة ١٣٦٦ هـ - ٢٨ أكتوبر ١٩٤٧ م .  
(١) من الآية ١٦٥ من سورة البقرة .



## الموضوع

(٦٢٤) عدم التعرض لشخصية الرسول وآله وخلفائه الراشدين  
في الأفلام السينمائية

## المبدأ

عدم التعرض لشخص الرسول ولا لأحد من آله الطاهرين وخلفائه  
الراشدين لأي موقف عند إخراج الفيلم واجب.

مثل :

ما هو الحكم الشرعي في موضوع الفيلم السينمائي المقتبس من كتاب  
(الوعد الحق) ؟

أجاب :

اطلعنا على ملخص موضوع الفيلم السينمائي الذي اقتبسناه من كتاب  
(الوعد الحق) والذي اعتزمتم إخراجة دون تعرض لأي موقف للرسول  
الأكرم صلوات الله عليه ولا لأي أحد من آله الطاهرين وخلفائه الراشدين  
بحيث لا يظهر فيه صورة أو يسمع فيه صوت لأي واحد من هؤلاء البررة  
الأكرمين . فلم أجد بعد هذا البيان ما يمنع من إخراج هذا الفيلم من الوجهة  
الشرعية بل في إخراجة نشر للدعوة الحق وإيقاظ للتمسك به في وقت  
أحوج ما يكون للناس فيه إلى ذلك . وقد قرأت في هذه الفترة كتاب :  
(الوعد الحق) للدكتور طه حسين بك ، والحق أنه آية في الإبداع والتصوير  
والأسلوب والتعبير . وأسأل الله تعالى أن يوفق مؤلفه العلامة لإخراج  
أمثاله تبياناً للحق وهداية للناس . فسر على بركة الله مأجورا فيما تعمل إن  
شاء الله .

(\*) الفتى : لمجلة الشيخ حسين مخلوف - س ٦٢ م ٢٦٦ - ٢٠ رجب ١٣٦٩ -  
٧ محرم ١٣٧٠ م .

## الموضوع

(١٢٥) لبس البرانيط ونبیحة أهل الكتاب ، وصلاة الشافعی خلف الحنفی

### المبادئ

١ - لبس البرانيط إذا لم يقصد به فاعله الخروج من الإسلام والدخول في دين غيره فلا يعد مكفراً . وإذا كان للدفع شمس أو دفع مكروه أو تيسير مصلحة فلا كراهة فيه .

٢ - المدار في ذبیحة أهل الكتاب بأی طريقة أن يأكل منها بعد الذبح رؤساء دينهم فإذا كان ذلك يساغ للمسلم الأكل منها .

٣ - لا ريب في صحة صلاة الشافعی خلف الحنفی مادامت صلاة الحنفی صحيحة على مذهبه .

مثل :

أولاً : يوجد أفراد في بلاد الترنسفال تلبس البرانيط لقضاء مصالحهم وعودة الفوائد عليهم هل يجوز ذلك ؟

ثانياً : إن ذبحهم مخالف لأنهم يضربون البقر بالباط وبعده ذلك يذبحون بغير تسمية . والغنم يذبحونها من غير تسمية هل يجوز ذلك ؟

ثالثاً : إن الشافعية يصلون خلف الحنفية بلون تسمية ويصلون خلفهم العيدين ، ومن المعلوم أن هناك خلافاً بين الشافعية والحنفية في فرضية التسمية وفي تكبيرات العيدين . فهل تجوز صلاة كل خلف الآخر ؟

أجاب :

أما لبس البرنيطة إذا لم يقصد فاعله الخروج من الإسلام والدخول في دين غيره فلا يعد مكفراً . وإذا كان اللبس لحاجة من حجب شمس أو دفع مكروه أو تيسير مصلحة لم يكره كذلك لزوال معنى التشبه بالمرة .

(هـ) الفتاوى : مشيئة الشيخ محمد مبيد - س ٣ م ١٦٠ - ص ٢١ - ٦ شمس ١٢٢١ هـ .

وأما الذبائح فالذى أراه أن يأخذ المسلمون في تلك الأطراف بنص كتاب الله تعالى في قوله (وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم) وأن يعملوا على ما قاله الإمام الجليل أبو بكرى العربى المالكى من أن المدار على أن يكون ما يذبح مأكول أهل الكتاب قسيسهم وعامتهم وبعد طعاما لهم كافة . ففى كانت العادة عندهم إزهاق روح الحيوان بأى طريقة كانت وكان يأكل منه بعد الذبح رؤساء دينهم ساغ للمسلم أكله لأنه يقال له طعام أهل الكتاب . ولقد كان النصارى في زمن النبو عليه الصلاة والسلام على مثل حالهم اليوم ، خصوصا ونصارى الترنسفال من أشد النصارى تعصبا في دينهم وتمسكهم بكتبهم الدينية ، فكل ما يكون من الذبيحة يعد طعام أهل الكتاب متى كان الذبح جاريا على عادتهم المسلمة عند رؤساء دينهم وعجىء الآية الكريمة (اليوم أحل لكم الطيبات وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم الخ . . .) بعد آية تحريم الميتة وما أهل لغير الله به بمزلة دفع ما يتوهم من تحريم طعام أهل الكتاب ، لأنهم يعتقدون بألوهية عيسى وكانوا كذلك كافة في عهده عليه الصلاة والسلام إلا من أسلم منهم . ولفظ أهل الكتاب مطلق لا يصح أن يحمل على هذا القليل النادر . فإذا تكون الآية كالصريحة في حل طعامهم مطلقا ، متى كانوا يعتقدونه حلا في دينهم دفعا للرج في معاشرتهم ومعاملتهم .

وأما صلاة الشافعى خلف الحنفى فلا ريب عندى في صحتها ، مادامت صلاة الحنفى صحيحة على مذهبه . فإن دين الإسلام واحد . وعلى الشافعى المأموم أن يعرف أن أمامه مسلم صحيح الصلاة بدون تعصب منه لإمامه . ومن طلب غير ذلك فقد عد الإسلام أديانا لادينا واحداً ، وهو بما لا يسوغ لعاقل أن يرى إليه بين مسلمين قليل العدد في أرض كل أهلها من غير المسلمين . والله أعلم .

## الموضوع

(١٣٦) استعمال لبن نستله

### المبدأ

يجوز استعمال هذا اللبن شرعاً كغذاء للأطفال مادام مغلياً لهم  
ومناعاً من الأمراض عنهم إذا شهد بذلك جمع غفير من الأطباء .

سئل :

من إمام صروف في أن شركة نستله الإنكليزية السويسرية التي  
تصنع لبن نستله المركز المتجمد والخلط من الميكروبات والمؤسسة منذ  
خمس سنين منة والتي ألبانها وطعامها منتشرة في جميع ممالك العالم نسأل في  
أنه هل يوجد مانع شرعي من استعمال ألبانها وطعامها في القطر المصري  
وقد شهد جمهور من مشاهير الأطباء بأن لبن وطعام نستله يغذيان الأطفال  
ويسمنانهم ويقويانهم ويمنعان الأمراض عنهم . فهل فضيلتكم توصون  
باستعمالها وقد قلعت لفضيلتكم كتبها الناطقة بصدق أقوالها وهل اطلعتم  
فضيلتكم على الشهادات والمداليات التي نالتها وهذا اللبن هو لبن البقر  
ومضاف عليه شيء من قصب السكر فقط .

أجاب :

حيث كان الحال كما ذكر في السؤال . فاستعمال هذا اللبن جائز شرعاً  
ولا مانع من استعماله . والله أعلم .

(م) الفتى : فضيلة الشيخ محمد اسماعيل البرديسي - من ٢٠ م ١٦ - من ٤ -  
٨ من ذي القعدة ١٣٢٨ هـ - ٢٤ يولييه ١٩٢٠ م .

## الموضوع

### (١٢٧) الجمعية الخيرية وبناء فندق

#### المبدأ

يجوز للجمعية الخيرية الإسلامية بناء قطعة الأرض التي تملكها فندقاً على الطراز الحديث ، وتأجيرها بالطريق الشرعي لاستغلاله في المقاصد الإسلامية .

مثل :

بالخطاب الوارد من بيروت رقم ١٣ يناير سنة ١٩٢٧ صورته السلام عليكم وبعد . فإن جمعية المقاصد الخيرية الإسلامية في بيروت التي أخذت على عاتقها تعليم وتربية أولاد الفقهاء المسلمين تربية إسلامية صحيحة خالصة من دخولهم في المدارس المسيحية وتضييد عقيدتهم تملك قطعة أرض وقد طلب منها أن تنشئ في الأرض المذكورة فندق (أوفال) على الطراز الحديث لاستئجاره كما هو جار في فنادق القطر المصري الكونتانتال (الشيبار) مينا هوس بالاس أو فال على أن يصرف ريع الفندق المذكور على المشروع المتقدم الذكر . فما قولكم دام فضلكم . هل من تأجير الفندق محلور شرعي ؟ تكرموا بالإفادة .

أجاب :

متى كانت قطعة الأرض المذكورة ملكاً للجمعية الخيرية الإسلامية المرقومة فيجوز للملاكها بناؤها فندقاً على الطراز الحديث وتأجيرها بالطريق الشرعي . والله أعلم .

(\*) المتى : فضيلة الشيخ عبد الرحمن قراعة - من ٢٩ م ٢٤٩ - ص ٥٩ - ٢١ رجب ١٣٤٥ هـ - ٢٦ يناير ١٩٢٧ م .

## الموضوع

(١٢٨) حشو الأسنان بالذهب جائز

### المبادئ

- ١ - حشو الأسنان وشدها وغطاؤها بالأسلاك من الذهب والفضة جائز . وغيرها من البلاتين والمعادن لم يرد فيها ما يمنع جوازها .
- ٢ - لا يجب غسل ما تحت هذه الأشياء في الوضوء أو الغسل منعاً للخرج .

سئل :

هل يجوز حشو الأسنان المسوسة بأي شيء أو تركيب غطاء لها بمعدن من المعادن كالذهب والفضة والبلاتين .  
وما حكم المضمضة في الوضوء والاغتسال مع عدم وصول الماء تحت سن ذهب أو فضة أو بلاتين من الفم ؟

أجاب :

إن المضمضة كما عرفها العلامة الشوكاني في نيل الأوطار : ( هي أن يجعل الماء في فمه ثم يديره ثم يمجعه ) وقال النووي وأقلها أن يجعل الماء في فمه ، ولا يشترط إدارته على المشهور عند الجمهور وعرفها العلامة الشرنبلالي من الخفية بأنها استيعاب الماء جميع الفم . وقال محشي الطهطاوى - والإدارة والمج ليسا بشرط - فلو شرب الماء غباً أجزأه ولو مصاً لا يجزئه - والأفضل أن يمجعه ، لأنه ماء مستعمل - والسنة المبالغة فيها لغير الصائم . وقد اختلف الفقهاء في حكمها في الوضوء والغسل فذهب أحمد

---

\* الفتى : نقيلة الشيخ حسن بن مخلوف - م ٥٦ م ٨٢٥ - م ٤ - المحرم ١٣٦٦ هـ -  
١٨ نوفمبر ١٩٤٦ م .

وإسحاق وأبو عبيدة وأبو ثور وأبو بكر بن المنذر إلى وجوبها فيهما وبه  
 قال ابن أبي ليلى وحامد بن سليمان لحديث أبي هريرة رضى الله عنه  
 ( أمر رسول الله بالمضمضة والاستنشاق ) وذهب مالك والشافعى والأوزاعى  
 فقيه الشام والليث بن سعد فقيه مصر والحسن البصرى والزهرى وربيعة  
 وقتادة ويحيى بن سعيد وابن جرير إلى عدم وجوبها فيهما . وذهب أبو  
 حنيفة وأصحابه والثورى وزيد بن على إلى أنها فرض فى غسل الجنابة ، وسنة  
 فى الوضوء . ورجح العلامة الشوكانى القول بالوجوب فيهما . فعلى القول  
 بعدم وجوبها يصح الوضوء أو الغسل بدونها وهو ظاهر . وعلى القول  
 بوجوبها لا يصح ما وجبت فيه من وضوء أو غسل إلا بها . ويلزم أن  
 يصل الماء إلى الأسنان والأضراس فى الفم حتى يتحقق استيعاب الماء  
 جميع الفم . فإن كانت الأسنان والأضراس بمجالها الطبيعية فالأمر ظاهر . وإن  
 كان فيها تجويف يبقى فيه شيء من الطعام . ففى فتح القدير فى فصل الغسل  
 ( ولو كان سنه مجوفاً أو بين أسنانه طعام أو درن رطب أى فى أنفه يجرئه  
 لأن الماء لطيف يصل إلى كل موضع غالباً كذا فى التجنيس وذكر الصدر  
 الشهيد فى موضع آخر ، وإذا كانت فى أسنانه تجويف يبقى فيها الطعام  
 لا يجرئه ما لم يخرج به ويجرى عليها الماء . وفى فتاوى الفضلى والفقهاء أبى الليث  
 خلاف هذا ، فالاحتياط أن يفعل اه — والدرن اليابس فى الأنف كالتحيز  
 المضغوط والعجين يمنع ) اه فتح . وفى الفتاوى الهندية ( والعجين فى الظفر يمنع  
 تمام الغسل ، والوسخ والدرن لا يمنع ، والقروى والمدنى سواء والتراب والطين  
 فى الظفر لا يمنع . والصرام والصباغ ما فى ظفرهما يمنع تمام الغسل وقيل . كل  
 ذلك يجرئهم للخرج والضرورة ومواضع الضرورة مستثناة من قواعد الشرع  
 كذا فى الظهيرية ) اه ويعلم من ذلك أن هناك خلافاً فى صحة الغسل مع وجود  
 بعض الطعام فى تجويف الأسنان والأضراس وأن الاحتياط فى إخراجها  
 وإبصال الماء فى التجويف ، وهذا ظاهر فى المواد الغريبة التى تبقى فى تجاويف  
 الأسنان ويمكن إخراجها بالمضمضة أو معها ، أما حشو الأسنان والأضراس  
 بما يسد فجواتها فى الصناعة أو تغطيتها بمعدن كالذهب أو الفضة أو البلاتين  
 أو نحوها أو شد بعضها إلى بعض بالأسلاك المعدنية بحيث أصبح الحشو

والغطاء كأنه جزء من الأصل متصل به اقصالاً ثابتاً مستقراً وكذلك السلك المشدود به . فالظاهر من القواعد العامة أنه لا يجب في الوضوء والغسل إزالتها بل يجري عليها الماء بمجالها الراهنة ولا يجب غسل ما تحت الحشو والغطاء أو الأسلاك لما في ذلك من بالغ الحرج والمشقة وهما مندفعان في التشريع قال تعالى ( يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر<sup>(١)</sup> ) وقال تعالى ( وما جعل عليكم في الدين من حرج<sup>(٢)</sup> ) وأى حرج أشد من إلزام المتوضىء والمغتسل لإزالة ذلك وهو لم يلجأ إليه إلا للضرورة الصحية ودفعاً لألم شديد . وقد أباحوا للمرأة في الغسل دفعا للحرج أن لا تنقص ضفافها إذا بلغ الماء أصول الشعر وأن لا تبيل ذوائبها ولم يوجبوا غسل داخل العينين ، وقالوا إن مواضع الضرورة مستثناة من قوله تعالى فاطهروا ( واجمع العناية والفتح في باب الغسل ) فلا يجب إيصال الماء لما تحت الحشو أو الغطاء أو السلك على القول بوجوب المضمضة في الوضوء والغسل أو في الثاني فقط - أما استعمال الذهب والفضة والبلاطين ونحو ذلك في حشو الأسنان والأضراس أو غطائها فجائز للضرورة ، فقد ثبت أن عرفة بن سعد الكنانى أصيب أنفه يوم الكلاب فاتخذ أنفا من فضة فأنتن فأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم بأن يتخذ أنفا من ذهب . وأن كثيراً من الأئمة قد شد أسنانه بالذهب مثل موسى بن طلحة وأبى رافع وثابت التبانى وإسماعيل بن زيد بن ثابت والمغيرة بن عبد الله ورخص فيه الحسن البصرى والزهرى والنخعى وأئمة الحنفية ، وفى التارخانية (إذا جدد أنفه أو أذنه أو سقط سنه فأراد أن يتخذ سناً أخرى ، فعند الإمام يتخذ ذلك من الفضة فقط ، وعند محمد من الذهب أيضاً ) اهـ . فقد أبيح من الذهب والفضة ما دعت الضرورة إليه بل روى العلامة ابن قدامة عن أصحاب الإمام أحمد إباحة يسير الذهب ويقاس الذهب على الفضة ، وأنه يباح من الفضة للرجل الخاتم وحلية السيف والمنطقة ومثلها الخوذة والحمايل وما أشبهها للحاجة . وفى البخارى . أن قلدح النبي صلى الله عليه وسلم انكسر فاتخذ مكان الشعب

(١) من الآية ١٨٥ من سورة البقرة .

(٢) من الآية ٧٨ من سورة الحج .



منه سلسلة من فضة، وأنه أباح من الذهب للرجل ما دعت إليه الضرورة كالأنف في حق من قطع أنفه وربط الأسنان التي يخشى سقوطها ورخص الإمام أحمد في حلية السيف اه بتصرف ، وفي فتح القدير والزيلعي ما يفيد الترخيص في استعمال قليل الذهب والفضة إذا كان تابعا لغيره فأجازوا الشرب في الإناء المفضض والركوب على السرج المفضض والجلوس على الكرسي المفضض والسرير المفضض إذا كان يتقى موضع الفضة في الاستعمال ، وكره ذلك أبو يوسف ، وعلى هذا الخلاف الإناء المصنوب بالذهب والفضة والكرسي المصنوب بهما ، وكذلك إذا جعل ذلك في السيف والمشعل وضلقة المرأة أو جعل المصحف مذهباً أو مفضضاً أو كتب على الثوب بذهب أو فضة اه ملخصاً . فالحشو والغطاء والسلك من الذهب أو الفضة جائز سواء أخذنا بما روى عن الإمام أحمد من إجازة السير منهما أو على مذهب الإمام محمد من الحنفية - وأخذنا بوجه الضرورة المبيحة لاستعمالهما والبلاطين ونحوه من المعادن غير الذهب والفضة لم يرد فيها ما يمنع جواز استعمالها .

ومن هنا يعلم الجواب عن السؤال . والله تعالى أعلم .



## الموضوع

(٦٢٩) حكم تجارة الدخان والكسب الناتج منها

### المبادئ

١ - الدخان مكروه كراهة تنزيه إلا لعارض ، والكراهة التنزيهية  
تجامع الإباحة

٢ - التجارة في الدخان مباحة على الراجح والربح الناتج منها حلال  
طيب .

سئل :

شخص قال : أرجو الإفادة عن حكم الله في تجارة الدخان وعما  
يتبع ذلك من الكسب الناتج عن هذه التجارة . حيث إن الحاجة ماسة  
جداً إلى معرفة ذلك .

أجاب :

الحمد لله وحده . والصلاة والسلام على من لا نبي بعده . اطلعنا على  
هذا السؤال المؤرخ في الثاني من شهر ديسمبر سنة ١٩٤٧ والمتضمن الاستفتاء  
عن حكم الشريعة الغراء في تجارة الدخان والكسب الناتج منها ونقول :  
اعلم أن حكم تعاطي الدخان حكم اجتهادي . وقد اختلفت فيه  
آراء الفقهاء . والحق عندنا . كما في رد المختار أنه الإباحة ، وقد أفتى بحله  
من يعتمد عليه من أئمة المذاهب الأربعة . كما نقله العلامة الأجهوري  
المالكي في رسالته . وقال العلامة عبد الغني النابلسي في رسالته التي ألفها في  
حله . إنه لم يقم دليل شرعي على حرمة أو كراهته . ولم يثبت إسكاره أو

(\*) المتن : فبطلت الشيخ حسين مخلوف - س ٥٨ م ٦٦١ - ٢٥ المحرم ١٣٦٧ هـ -  
٨ ديسمبر ١٩٤٧ م .

تفتيره أو إضراره بعامة الشارين حتى يكون حراماً أو مكروهاً تحريماً  
 فيدخل في قاعدة الأصل في الأشياء الإباحة . بل قد ثبت خلاف ذلك .  
 وفي الأشياء عند الكلام على قاعدة الأصل في الأشياء الإباحة أو التوقف ،  
 أن أثر ذلك يظهر فيما أشكل أمره ومنه الدخان . وفي رد المختار أن إدخاله  
 تحت هذه القاعدة إشارة إلى عدم تسليم إسكاره وتفتيره وإضراره كما قيل  
 وإلى أن حكمه دائر بين الإباحة والتوقف ، والمختار الأول لأن الراجح عند  
 جمهور الحنفية والشافعية كما في التحرير أن الأصل الإباحة إلا أنه كما قال  
 العلامة الطحطاوى يكره تعاطيه كراهة التحريم لعارض ، ككونه في المسجد  
 للنهي الوارد في الثوم والبصل . وهو ملحق بهما وكونه حال القراءة لما فيه  
 من الإخلال بتعظيم كتاب الله تعالى ١ هـ موضعاً وأشار بالنهي المذكور إلى  
 ما في صحيح البخارى عن ابن عمر رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه  
 وسلم قال في غزوة خيبر من أكل من هذه الشجرة يعنى الثوم فلا يقرين  
 مسجدنا . وعن جابر بن عبد الله أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : من  
 أكل ثوماً أو بصلاً فليعزل مسجدنا وليقعد في بيته . ١ هـ . والعلة في النهي  
 كراهة الرائحة وإيذاء المسلمين بها في المساجد . ولا شك أن للدخان أيضاً  
 رائحة مستكرهة عند من لا يستعمله ، فيكره تعاطيه في المسجد للعلة المذكورة  
 كما يكره لأجلها غشيان المساجد لمن أكل الثوم والبصل ونحوهما من  
 المأكولات ذات الرائحة الكريهة التى تبدو بالتنفس والجشأ ما دامت  
 في العلة . ويكره تعاطيه أثناء القراءة لكل من التالى والسامع لتحقيق العلة  
 المذكورة فيها . والكراهة لعارض لا تنافى حكم الإباحة في عامة الأحوال .  
 وقول العمادى بكراهة استعمال الدخان محمول كما ذكره أبو السعود على  
 الكراهة التنزيهية وقول الفزى الشافعى بحرمته قد ضعفه الشافعية أنفسهم  
 ومنهم أنه مكروه كراهة تنزيهية لإلعارض ، والكراهة التنزيهية تنجام  
 الإباحة ، ومن ذلك يعلم أن الاتجار فيه اتجار فى مباح على الراجح وأن الربح  
 الناتج عنه حلال طيب . والله سبحانه وتعالى أعلم .

## الموضوع

(٦٣٠) حكم شرب الدخان

## المبدأ

حكم تعاطي الدخان الإباحة ، إلا لعارض يوجب تحرمة أو كراهته التحريمية لضرره الشديد بالنفس، أو بالمال أو بهما معاً ، أو تعاطيه في المسجد ، أو في أثناء سماع القرآن . لما فيه من المنافاة لتعظيم كلام الله تعالى . ولا فرق في ذلك بين أن يكون القارئ قريباً أو بعيداً .

مثل :

من الأستاذ الشيخ السعدى محمد أبو شعلة وآخرين قالوا : ما حكم شرب الدخان عموماً ؟ وما حكم شرب الدخان حين تلاوة القرآن الكريم والشارب بعيد عن القارئ بضعة أمتار ولكنه في مجلسه يسمع القرآن بوضوح .

أجاب :

اطلعنا على السؤال عن حكم شرب الدخان وخاصة حين تلاوة القرآن الكريم ومماحه . والجواب قد سبق أن أصلدنا فتوى في ٢٥ المحرم سنة ١٣٦٧ الموافق ٨-١٢-١٩٤٧ في حكم تجارة الدخان والكسب الناتج منها ونصها : اطلعنا على السؤال المتضمن الاستفتاء عن حكم الشريعة الغراء في تجارة الدخان والكسب الناتج منها ونقول : اعلم أن حكم تعاطي الدخان حكم اجتهادي ، وقد اختلفت فيه آراء الفقهاء ، والحق عندنا كما في رد المحتار أنه الإباحة . وقد أفنى بحله من يعتمد عليه من أئمة المذاهب الأربعة كما نقله

العلامة الأجهورى المالكي في رسالته . وقال العلامة عبد الغنى النابلسي في رسالته التي ألفها في حله أنه لم يتم دليل شرعى على حرمة أو كراهته ولم يثبت إسكاره أو تفتيره أو إضراره بعامة الشاربين حتى يكون حراماً أو مكروهاً محرماً ، فيدخل في قاعدة الأصل في الأشياء الإباحة ، بل قد ثبت خلاف ذلك . وفي الأشياء عندالكلام على قاعدة الأصل في الأشياء الإباحة أو التوقف أن أثر ذلك يظهر فيما أشكل أمره ومنه الدخان . وفي ردالمحتار أن في إدخاله تحت هذه القاعدة إشارة إلى عدم تسليم إسكاره وتفتيره وإضراره كما قيل ، وإلى أن حكمه دائر بين الإباحة والتوقف . والمختار الأول . لأن الراجع عند جمهور الحنفية والشافعية كما في التحرير أن الأصل الإباحة . إلا أنه كما قال العلامة الطحطاوى يكره تعاطيه كراهة التحريم لعارض ككونه في المسجد للنهي الوارد في الثوم والبصل . وهو ملحق بهما ، وكونه حال القراءة لما فيه من الإخلال بتعظيم كتاب الله تعالى ١ هـ موضحاً . وأشار بالنهي المذكور إلى ما في صحيح البخارى عن ابن عمر رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في غزوة خيبر من أكل من هذه الشجرة يعنى الثوم فلا يقربن مسجدنا ، وعن جابر بن عبد الله أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من أكل ثوماً أو بصلاً فليعزل مسجدنا وليقعد في بيته . ١ هـ . والعلة في النهى كراهة الرائحة وليذاء المسلمين بها في المساجد . ولا شك أن للدخان أيضاً رائحة مستكرهة عند من لا يشربه فيكره تعاطيه في المسجد للعلة المذكورة . كما يكره لأجلها غشيان المساجد لمن أكل الثوم والبصل ونحوهما من المأكولات ذات الرائحة الكريهة التي تلبس بالتنفس والجشاء مادامت في المعدة ، ويكره تعاطيه أثناء القراءة لكل من التالى والسامع لتحقيق العلة المذكورة فيهما ، والكرهية لعارض لا تنافى حكم الإباحة في عامة الأحوال ، وقول العمادى بكراهة استعمال الدخان محمول كما ذكره أبو السعود على الكراهة التنزيهية . وقول الغزى الشافعى بحرمة قد ضعفه الشافعية أنفسهم ، ومذهبهم أنه مكروه كراهة تنزيهية إلا لعارض ، والكرهية التنزيهية تجامع الإباحة . ومن ذلك يعلم أن الاتجار فيه اتجار في مباح على الراجح ، وأن الربح الناتج عنه حلال طيب . والله أعلم

ومنها يعلم حكم تعاطيه ، وأن الأصل فيه الإباحة إلا لعارض يوجب  
تحريمه أو كراهته التحريمية لصرره الشنيد بالنفس أو بالمال أو بهما ، أو  
تعاطيه في المسجد، أو في أثناء سماع القرآن، لما فيه من المنافاة لتعظيم الله تعالى  
والقرآن الكريم كلامه . ولا فرق في ذلك بين أن يكون القارئ قريبا أو  
بعيدا، وكذلك في حال تلاوته . ومن الواجب وخاصة على العلماء إرشاد العامة  
إلى الكف عن شرب الدخان أثناء تلاوة القرآن أو سماعه من القارئ أو  
من المذياع ، وإلى ضرورة التأدب بأداب الإسلام وتوقير كتاب الله كما كان  
عليه السلف الصالح . والله تعالى أعلم .



من أحكام درجات القرابة





## الموضوع (١٣١) درجات القرابة

### المبادئ

١ - أقرب درجات الشخص إليه عصبته ابنه وإن نزل ، ثم أبوه وإن علا ، ثم أخوه الشقيق ، ثم أخوه لأبيه ، ثم بنو الأخ الشقيق ، ثم بنو الأخ لأب ، ثم عمه الشقيق ، ثم عمه لأبيه ، ثم أبناء العم الشقيق ، ثم أبناء العم لأب وإن نزلوا إلخ ، وهؤلاء مقيمون على ذوى الأرحام .

٢ - أقرب قرابات الشخص إليه من ذوى أرحامه أبناء بناته وإن نزلوا ، ثم أبناء بنات أبنائه وإن نزلوا ، ثم الجد لأم . ثم والده . ثم أبناء الأخوات لأبوين ، ثم أبناء الإخوة لأم ، وإن نزلوا .

مثل :

وردت إضافة من نظارة الحرية لمشيخة الجامع الأزهر مؤرخة في ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٠٠ نمرة ٥٢٩ مضمونها أن المادة الثانية من الأمر العالى الصادر في ١٧ مايو سنة ١٨٨٧ بأن من يفر من العساكر يصير إشعار ضمانته الذى هو رئيس العائلة بالبحث عليه في ميعاد ثلاثة شهور من تاريخ وصول الإشعار إليه بذلك ، وإن لم يستحضره فيها فيؤخذ نفر بدله من عائلته الذين في سن القرعة بمراعاة أولوية أخذ الأقرب فالأقرب . وحيث إنه قد يطق علم وجود أقارب للهاربين إلا بدرجة بعيدة جداً ولم تعلم الدرجة النهائية للقرابة من العصب ومن ذوى الأرحام الممكن

الأخذ منها . فالأصل توضيحها بحسب درجاتها من الأقرب لما بعد وصارت إحالة هذه المكاتب من المشيخة بإشارة منها في ٥ شعبان سنة ١٨ على إفتاء الديار المصرية ليتوضح منها عما تروغبه بالمكاتب المذكورة نظارة الحربية ، ونحور من الإفتاء للمشيخة الإجابة الآتية :

أجاب :

أقرب قرابات الشخص عصبته ابنته ثم ابن ابنته وإن نزل ، ثم أبوه ثم جده أب أبيه وإن علا ثم بعد الأب والجد المذكور الأخ لأب وأم وهو الأخ الشقيق ، ثم الأخ لأب ثم بنو الأخ الشقيق ثم بنو الأخ لأب . ثم بعد الأخ الشقيق والأخ لأب وأبناهما عمه أخ أبيه الشقيق ثم عمه لأب ثم أبناء العم الشقيق ثم أبناء العم لأب وإن نزل كل من أبناء العمين . ثم عم أبيه الشقيق ثم عم أبيه لأب . ثم بنو عم أبيه لأبوين . ثم بنو عم أبيه لأب وإن نزل كل من أبناء العمين ثم عم جده الصحيح لأب وأم . ثم عم جده لأب . ثم أبناء عم الجد لأب وأم . ثم أبناء عم الجد لأب وإن نزل كل منها وهؤلاء مقدمون على ذوى الأرحام . ثم أقرب القرابات إلى الشخص من ذوى الأرحام أبناء بناته وإن نزلوا . ثم أبناء بنات أبنائه وإن نزلوا . ثم أب أمه . ثم أب أب أمه ، ثم أبناء الأخوات لأبوين ثم لأب ثم بنو الأخوة لأب وإن نزلوا . هذا ما قالوه في الأقارب من العصبات وذوى الأرحام وترتيبهم وهو ترتب ما يدخل تحت اسم القريب عندما يتعلق به حكم من الأحكام الشرعية كالميراث والوقف ونحوهما . ولا يخفى أنه لا يمكن تطبيق ما جاء في الأمر العالى على هذا لأنه لا يعقل أن يؤخذ أب الحارث أو جده بدله إن لم يوجد له ابن مثلاً . ثم إن الأمر العالى ينص على أن يؤخذ نفر بدله من عائلته الذين في سن القرعة . ومن المعلوم أن اسم العائلة له معنى غير معنى القريب فلا يدخل في اسم العائلة كل ما يدخل في اسم القريب بل العائلة خاصة بطبقة من الأقارب مخصوصة وهم الذين يعول بعضهم بعضاً عادة أو الذين في شأنهم ذلك . وذلك هو الابن فابن الابن ثم الأب فالجد ثم الأخ الشقيق فالأخ لأب ثم ابن الأخ الشقيق فابن

الأخ لأب ثم العم الشقيق فالعم لأب ثم ابن العم الشقيق فابن العم لأب أما الباقون من الطبقات فلا يدخلون ، وما يزيد على الدرجة التي ذكرناها لا يدخل مثلا ابن ابن الابن وابن ابن الأخ وابن ابن العم لا يدخلون لأنه لا يشملهم لفظ العائلة على معناه المعروف . أما الأقارب من ذوى الأرحام فلا يدخلون مطلقا مهما كانت درجة قرابتهم للهارب . والغرض من التكريت<sup>(١)</sup> هو حث من لم صلة قريبة بالهارب على أن يبعثوا عنه حتى يجدوه فإن لم يجدوه عوقبوا بذلك العقاب . وهو أنه يؤخذ واحد منهم بدله فهو في الحقيقة عقاب على الإهمال المتوهم . وهذه التبعة إنما تكون على الأقارب الذين ذكرناهم . لأن القرابة متى بعدت عن درجتين ضعفت صلتها ولا يحمل أربابها تبعه ما يحصل من بعضهم في مثل هذه المسألة على أن شأن العائلات قد تغير في هذه السنين الأخيرة فأصبح القريب أشد مقاطعة لقريبه من البعيد وأصبحت روابط الأخوة لا قيمة لها في الأغلب بل الأبناء قد خرجوا عن سلطة آبائهم . والهارب من العسكرية لا يبالي بأبيه ولا بأخيه ولا يلهم على مكانه ، فالأليق بالعدالة في هذه الأيام أن يعدل الأمر العالى المذكور وتلغى المادة الثانية فإن ضمانه رئيس العائلة أصبحت في هذا المعنى كملها . وتحمل الأقارب لتبعة من يفر منهم صارت لا معنى لها وسلطة الحكومة أقوى من كل ذلك . فلا يليق بها أن تعاقب شخصا بدينب آخر ، فإن كان لابد من بقاء المادة على حالها فدرجة القرابة في العائلة لا تعتبر إلا في الدرجات التي ذكرناها فيما يدخل تحت اسم العائلة فقط ، ولا ينظر إلى ما يدخل في اسم القريب الذى يستعمل في الشئون الشرعية فإن الفرق ظاهر بين العائلة وبين الأقارب مطلقا .

تطبيق : يقارن القانون المبنى ١٣٩ سنة ١٩٤٨ في المواد من ٣٤ - ٣٦ وكذا المادة ٩٣٩ من القانون المذكور .

(١) التكريت : الأمر الصادر من الوالى .

## الموضوع

(٦٣٢) درجة قرابة مائعة من الشفعة

## المبدأ

١ - درجة القرابة الخاصة بالشفعة المذكورة بالأمر العالى الوارد فى الفتوى يراد بها أن الأب والجد هما الدرجة الأولى، وأن العمة والخال من الدرجة الثانية، وأن ابن العمة وابن الخال من الدرجة الثالثة .

مسئل :

من محمد محمد النجار الخضيرى فى رجل يملك قطعة أرض ، ثم باعها لابن خاله فجاء آخر يطلب الشفعة . وحيث إنه صادر من أمر عال بأنه لا تكون شفعة فى بيع الأقارب لأقاربهم لغاية الدرجة الثالثة . فما يكون ابن العمة وابن الخال فى درجة القرابة لبعضهما ؟ أفيلوا

أجاب :

درجة القرابة المذكورة بذلك الأمر العالى يراد منها أن الأب هو الدرجة الأولى ، وكذلك الأم وأن العمة من الدرجة الثانية وكذلك الخال ، وعلى ذلك فابن العمة وابن الخال من الدرجة الثالثة . والله تعالى أعلم .

## الموضوع

(٦٣٣) قرابة مانعة من الأخذ بالشفعة

## المبدأ

ابن العم من الدرجة الثالثة ، وهي مانعة من الأخذ بالشفعة

مسئل :

من الحاج إبراهيم بك وفا في رجل يملك نصف منزل أرضاً وبناء ويملك ثلث ذلك المنزل جماعة شركاء بالتفاضل بينهم ، ويملك السدس الباقي رجل آخر . فباع أحد الشركاء في ثلثه نصيبه لابن عمه لأبيه ، فلما طلب مالك النصف نصيب البائع بالشفعة احتج المشتري بأنه ابن عم البائع وأنه قريبه من الدرجة الثالثة فلا شفعة للطالب بمقتضى القانون الأهل ، واحتج الطالب بأن ابن العم قريب من الدرجة الرابعة وأنه يستحق المبيع بالشفعة حسب القانون ، كما يستحقها بمقتضى الشريعة الإسلامية فإنه لا خلاف بين علماء الإسلام في أن الشريك له حق الشفعة . فهل ابن العم المشتري يعتبر شرعاً بالنظر لابن عمه البائع قريباً من الدرجة الرابعة نظراً إلى أن كلا منهما يتصل بالآخر بوسائل ثلاث ، فإن المشتري بينه وبين البائع وسائل ثلاث . الأولى أبو المشتري ، والثانية جد المشتري والثالثة أبو البائع . وكذلك البائع بينه وبين المشتري وسائل ثلاث . أبوه وجده وأبو المشتري ، فكان كل من البائع بالنظر إلى الآخر قريباً في الدرجة الرابعة ، وإن كان كل منهما بالنظر إلى الجد الجامع لأبويهما في الدرجة الثالثة . وذلك لأن النظر إلى شخص المتبايعين ونسبة كل منهما إلى الآخر أحق بالاعتبار من نسبتها والنظر إليهما باعتبار شخص آخر . أهملوا الجواب .

أجاب :

القراة عند أهل الشرع على ثلاثة أنواع . والنوع الثالث منها هو القراة البعيدة ، وهى قراة ذى الرحم الغير المحرم كأولاد الأعمام والأخوال كذا فى شرح السيد على السراجية . فابن العم المذكور من القراة البعيدة للشخص المذكور ، أى أن القراة التى هى القراة بين البائع والمشتري اللذين كل منهما ابن عم للآخر كما ذكر فى السؤال من القراة البعيدة التى هى فى الدرجة الثالثة . والله أعلم .



## الموضوع (٦٣٤) درجات القرابة

### المبادئ

القرابة عند الفقهاء على ثلاث درجات :

الأولى : قرابة ذى الرحم من الولاد ، سواء أكانت القرابة أصلية كالآباء ، أو فرعية كالأولاد ، وإن علا الآباء وسفل الأبناء .

الثانية : قرابة المحارم غير العمودية كالإخوة والأخوات .

الثالثة : قرابة ذى الرحم غير المحرم كأولاد الأعمام وأولاد الأخوال

سئل :

من موسى أحمد بالآتي : إن الفقرة الأخيرة من المادة الثالثة من قانون الشفعة تقول : لا شفعة فيما بيع من الأصول لفروعهم وبالعكس ولا فيما بيع من أحد الزوجين للآخر ، أو من المالك لأحد أقاربه لغاية الدرجة الثالثة .

فهل إذا كان المشتري محال البائع أى أن البائع ابن أخته يمكن اعتباره أى الخال من الأقارب الذين من الدرجة الثالثة أم لا ؟

أجاب :

اطلعنا على هذا السؤال . ونفيد : بأن القرابة عند الفقهاء على ثلاث درجات الأولى قرابة ذى الرحم من الولاد . إما بطريق الأصلية كالأبوين والأجداد والجدات وإن علوا . وإما بطريق الفرعية كالأولاد وأولاد الأولاد وإن سفلوا . والثانية قرابة المحارم غير العموديين من الإخوة والأخوات

وأولادهما والاعمام والعمات والاخوال والحالات دون أولادهم . والثالثة  
قرابة ذى الرحم غير المحرم كأولاد الاعمام وأولاد الأخوال . هذا هو  
المعروف من درجات القرابة عند الفقهاء . وأما ما جاء في القوانين من  
درجات القرابة عن الفقهاء فيرجع في بيانه إلى اصطلاح واضعها .  
هذا والله سبحانه وتعالى أعلم .

تعليق : يقارن القانون المدني رقم ١٣١ سنة ١٩٤٨ في المواد من رقم  
٣٤ - ٣٦ وكلها المادة ٩٣٩ من القانون المذكور .





من أحكام الضرر



## الموضوع

(٦٢٥) الضرر البين يزال

### المبادئ

١ - لا يمنع الشخص من التصرف في ملكه إلا إذا أضر ذلك بالغير ضرراً بيناً .

٢ - يمنع الشخص من فتح طاقة يشرف منها على نساء جاره دفعاً للضرر البين عن جاره .

٣ - إذا فتح نوافذ أو شبابيك يطل منها على نساء جاره يجبر على سدها بالطريق الشرعى .

سئل :

من الشيخ يوسف سليمان من طلبة رواق الأتراك بالأزهر في رجل بنى بيتاً مشرفاً على دار جاره الملاصقة ، وفتح ثلث نوافذ وشبابيك تطل على قصر حرم جاره ونسائه ، حتى تعذر على أهل الحار وحريمه إدارة حركات البيت وشئونهم . فهل يسوغ الشرع الشريف لذلك الحار أن يجبر صاحب البيت المشرف على سد نوافذ بيته وشبابيكه المطلّة على مقر حرمه وأهله ؟ أفيلوا الجواب .

أجاب :

في فتاوى تنقيح الحامدية ما نصه : سئل في رجل أحدث في داره طبقة وقصرها لها شبابيك وباب وأحدث مشرفة أيضاً وصار يشرف من ذلك كله على حريم جاره ومحل جلوسهن وقرارهن إذا صعد لذلك . وطلب الحار سد الشبابيك والباب ومنعه من الصعود للمشرفة . فهل يجاب

(ج) المقتضى : فضيلة الشيخ بكرى الصديق - ص ٤٦ م ١٦ - ص ١٦ - ٢ شعبان ١٢٢٤ هـ .

الجار إلى ذلك؟ الجواب نعم . انتهى . وفي التنوير وشرحه ما نصه ( ولا يمنع الشخص من تصرفه في ملكه إلا إذا كان الضرر بجاره ضرراً بيناً فيمنع من ذلك . وعليه الفتوى . بزايه واختاره في العمادية وأفتى به قارئ الهداية حتى يمنع الجار من فتح الطاقة . وهذا جواب المشايخ استحساناً ) اهـ . وفي رد المحتار ما نصه ( وفي المنع عن المضمرات شرح القلدي . إذا كانت الكوة للنظر وكانت الساحة محل الجلوس للنساء بمنع . وعليه الفتوى ) انتهى . ومن ذلك يعلم أنه متى كان الأمر كما ذكر في هذا السؤال يجبر ذلك الرجل على سد نوافذه وشبابيكه المذكورة بالطريق الشرعي حيث كان الضرر بيناً والضرر البين يزال . والله تعالى أعلم بحقيقة الحال .



## الموضوع

(٦٣٦) ايذاء الغير منهى شرعاً ايا كان مصدره

### المبادئ

- ١ - يحرم البول في الماء القليل أو بالقرب منه .
- ٢ - يكره البول في الماء الجارى أو بالقرب منه كراهة تنزيهية .
- ٣ - معلوم من قواعد الدين العامة أن كل مؤذ منهى عنه شرعاً وينبى للمسلم تجنب ما يؤذى .

ستل :

قد ثبت علمياً أن مرض البلهارسيا ( البول الدموى ) والانكلستوما ( الرهقان ) وغيرهما ينقل من مريض لآخر بواسطة المياه الملوثة من بول وغائط المريض ، وهذه الأمراض مضطحة للقوى ، ومهلكة للأفئس ، وتصيب خلقاً كثيرين ، ويصبح المرضى بها عديمى القوى نحال الجسم ، لا يقوون على عمل ، ويصبحون عالة على ذويهم . لعدم مقدرتهم على العمل . فهل لا يحرم الدين والحالة هذه التبول والتغوط في المياه المذكورة أو بالقرب منها . وما حكم الشرع الشريف فيمن يتبول أو يتغوط في المياه المستعملة للشرب وللاستحمام أو بالقرب منها إذا كانت نتيجته الضرر بصحة الغير ؟ مع ذكر الأحاديث النبوية الخاصة بذلك .

أجاب :

نفيد أنه جاء في صحيح الإمام مسلم عن أبى هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يبولن أحدكم في الماء الدائم ثم يقتسل

(\*) الفتى : مغيلة الشيخ عبد الرحمن تراحة - من ٢٤ م ١٦٢ - من ٤٢ - ٢٧ ذى القعدة ١٣٤٢ هـ - ٣٠ يونيو ١٩٢٤ م .

منه . والمراد بالماء الدائم - الماء الذى لا يجرى - كما يعلم ذلك مما رواه مسلم أيضاً فى صحيحه عن أبى هريرة أيضاً بسند آخر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « لا تبلى فى الماء الدائم الذى لا يجرى ثم تغتسل منه » - قال شارحه النووى - وأما الدائم فهو الراكد ، وقوله صلى الله عليه وسلم الذى لا يجرى تفسير للدائم وإيضاح لمعناه ، وهذا النهى فى بعض المياه للتحريم وفى بعضها للكره . والتغوط فى الماء كالبول فيه وأقبح ، وكذا إذا بال بقرب النهر بحيث يجرى إليه البول . وكله مضموم قبيح منهى عنه إلى أن قال : قال العلماء : ويكره البول والتغوط بقرب الماء وإن لم يصل إليه . لعموم نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن البراز فى الموارد ، ولما فيه من إيلاء المارين بالماء ولما يخاف من وصوله إلى الماء - اهـ هذا ملخص ما تمس الحاجة إليه من شرحه لهذا الحديث . وقال فقهاء الحنفية إنه يكره البول والغائط فى الماء ولو كان جارياً فى الأصح . كما صرح بذلك فى متن التنوير وشرحه وقال صاحب البحر : إن الكراهة فى الماء الراكد تحريمية وفى الجارى تنزيهية . وكتب العلامة ابن عابدين على قوله ولو جارياً فى الأصح ما نصه : لما روى عن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم : أنه نهى أن يبال فى الماء الراكد . رواه مسلم والنسائى وابن ماجه . وعنه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يبال فى الماء الجارى . رواه الطبرانى فى الأوسط بسند جيد والمعنى فيه أنه يقلره وربما أدى إلى تنجيسه ، وأما الراكد القليل فيحرم البول فيه . لأنه ينجسه ويتلف ماهيته ويضر غيره باستعماله ، والتغوط فى الماء أقبح من البول . وكذا إذا بال فى إناء ثم صبه فى الماء أو بال بقرب النهر فجرى إليه فكله مضموم قبيح منهى عنه اهـ . فلم من هذا أن البول فى الماء القليل أو بالقرب منه حرام . والبول فى الماء الجارى أو بالقرب منه مكروه كراهة تنزيهية . هذا ومعلوم من قواعد الدين العامة أن كل مؤذ منهى عنه شرعاً وينبغى للمسلم اجتناب ما يؤذى .

تعليق بهامش الفتوى :

ثم بعد أن أرسلت هذه الفتوى إلى مصلحة الصحة وجدنا فى فتح الغفار وفى شرح السندى للدر المختار ما يزيد المسألة وضوحاً فألحقناه هنا

ليجرد الفائلة العلمية ة قال فى فتح الغفار شرح تنوير الأبصار للشمس تاشنى مؤلف  
 المتن المذكور ( وكذا يكره بول أو غائط فى ماء ولو كان الماء جاريا )  
 على الأصح كما فى شرح النظم الوهابى وعزاه شارحه إلى قاضىخان وعزاه  
 فى الواقعات إلى الإمام . قال لأنه يسمى فاعله جاهلا . وإذا علم الحكم فى  
 الجارى علم فى الراكذ بطريق الأولى إن كان قليلا ، وإن كان كثيرا فن  
 باب المساواة ، لأن الكثير كالجارى ، ويدل على كراهة التحريم قوله عليه  
 الصلاة والسلام ( لا يولن أحدكم فى الماء الدائم ) وقد أطلق بعضهم الحرمة  
 على البول فى الماء الراكذ . ومراده كراهة التحريم بما لا ينفى لعدم قطعية  
 الدليل انتهى . وقال السندى . وفى البحر أنها أى الكراهة فى الراكذ تحريمية  
 يعنى إذا كان قليلا . وفى الجارى أى حقيقة أو حكما تنزيهية ا هـ .



## الموضوع

(٦٣٧) أحداث فتحة في حائط مشترك غير جائر الا باذن

### المبدأ

لا يجوز للشريك فتح باب أو كوة في حائط مشترك إلا بإذن شريكه  
فإن أذن له فليس لوارثه حق الاعتراض .

سئل :

رجل أحدث باباً في حائط منزل مشترك بينه وبين شركاء آخرين  
مع وجود الباب الأصلي للمنزل المذكور وذلك من غير رضا الشركاء  
ولا إرادتهم؟ فهل له إحداث الباب المذكور ، أو ليس له ذلك ، ويؤمر بسد  
الباب الذي أحدثه وإعادة جدار المنزل إلى الحالة التي كان عليها ، مع العلم بأن  
هذا الحائط يحمل فوقه أخشاب سقف الطبقة الأولى وما يليها من طبقات  
المنزل المذكور . وإذا أحدث أحد الشركاء أية شباكاً في منزل مشترك  
لأجل الضوء والهواء وذلك في حال حياة شريكه ويعلمه ورضاه ، ثم مات  
هذا الشريك فهل لوارثه الحق في طلب سد الشباك المذكور علماً بأن  
هذا الشباك يشرف على طريق ؟ أفيدونا .

أجاب :

اطلعنا على هذا السؤال ونفيد . أولاً بأن الفقهاء نصوا على أنه ليس لأحد  
الشركاء أن يحدث في الحائط المشترك حدثاً بغير إذن شريكه . فليس له أن  
يفتح كوة أو باباً بغير إذن شريكه وكان لشريكه ولاية المنع . وعلى هذا  
فليس للرجل المذكور بالسؤال أن يحدث باباً آخر في حائط المنزل بلون  
إذن شركائه ، ويؤمر بسد الباب الذي أحدثه بلون إذنهم لتعديده .

وثانياً : بأنه إذا أحدث أحد الشريكين شباكاً في منزل مشترك  
بإذن شريكه ثم مات الشريك الآذن . فليس لوارثه حق في طلب سد  
الشباك المذكور حيث كان بإذن مورثه ورضاه . وهذا متى كان الحال كما  
ذكر في السؤال . والله أعلم .

(\*) الفتى : فضيلة الشيخ عبد المجيد سليم — ص ٢٢ م ٢٠ — ص ٦ — ٦ رجب ١٢٢٧ هـ —  
١٨ ديسمبر ١٩٢٨ م .



## الموضوع

(٦٣٨) يمنع المالك المجاور للمسجد من الاضرار به

### المبادئ

- ١ - للمالك أن يتصرف في خالص ملكه ما لم يضر بغيره ضرراً يبنأ .
- ٢ - يمنع مالك وابور الطحين الذي بناه بجوار المسجد متى أضر ببناء المسجد وأذى المصلين بالضوضاء والروائح الكريهة .

مثل :

إن مسجداً بنى من مدة تنوف عن عشر سنين ولم يوجد بالبلد مسجد ينتفع به سواه ، وقد أحدث أحد الجيران بجواره وابوراً للطحين يبعد عنه ثلاثة أمتار فقط . وقد قرر المهتمس خمسة عشر متراً واعتبر المقاس من نفس الماكينة لا من الأحجار ، وقد قرر غيره ثلاثة أمتار فقط على حسب الواقع ، ومع كل ذلك فإن الوابور يحدث للتشويش والاضطرابات الشديدة والغواء وروائح كريهة من أرواث الدواب وبوها ، فضلاً عما يترتب عليه من الخلل في البنيان وضياع حرمة المسجد . فهل هذا كله يجوز شرعاً ؟ ولصاحب المسجد منع صاحب الوابور من الإدارة ؟ أرجو صدور الحكم في ذلك .

أجاب :

اطلعنا على هذا السؤال . ونفيد : بأنه لا يجوز شرعاً إحداث هذا الوابور ولصاحب المسجد منع صاحبه من الإدارة بالطريق المشروع ، أى بالطريق

(\*) المتى : فضيلة الشيخ عبد المجيد سليم — ص ٣٢ م ١٤٧ — ص ٣٩ — ١٤ ربيع أول ١٣٢٨ هـ — ١٩ أغسطس ١٩٢٩ م .

القضائي . وذلك إذا كان الأمر كما ذكر بالسؤال من أنه يحدث منه اضطرابات  
شديدة وغوغاء وروائح كريهة من أرواث النواب وبولها ويترتب عليه  
خلل في البنيان وضياع حرمة المسجد . وهذا ما عليه الفتوى . من أن للمالك  
أن يتصرف في خالص ملكه ما لم يضر بغيره ضرراً يبتأ وقد نص الفقهاء على  
أن من أراد أن يبنى في داره تنوراً للحجج الدائم أو رحي للطحن أو مدقة للقصارين  
يمنع عنه لتضرر جيرانه ضرراً فاحشاً على ما جاء في جامع الفصولين ، وفيه لو اتخذ  
داره حماماً ويتأذى الجيران من دخانها فلهم منعه إلا أن يكون دخان الحمام  
مثل دخان الجيران . وهذا كله إذا صح ما جاء في السؤال . والله سبحانه  
وتعالى أعلم .



## الموضوع

### (١٣٩) تشريع جثة الميت

#### المبدأ

يجوز تشريع جثة الميت إذا كان فيه مصلحة ، سواء أكانت للقتيل لإثبات التهمة على القاتل ، أو كانت للمتهم لإثبات براءته من التهمة .

سئل :

إذا كانت الوفاة بالسّم . فهل يجوز تشريع الجثة بعد الوفاة بمعرفة إدارة التحقيق في حالة الوفاة المشكوك فيها والتي ليست طبيعية .

أجاب :

اطلعنا على الترجمة العربية لخطاب حضرة سكرتير مجلس بوبال بالهند المؤرخ في ١٧ أغسطس سنة ١٩٣٧ الوارد إلينا بكتاب وزارة الحفانية . رقم ٤٢٤٦ المؤرخ في ٥ سبتمبر سنة ١٩٣٧ بشأن الاستفتاء عن تشريع جثة الميت في حالة الوفاة غير العادية ، مثل الوفاة بالسّم ، ونقيد : أننا لم نجد بعد البحث في كتب الفقهاء تعرضاً لهذا الموضوع ، وما وجدناه لهم هو موضوع شق بطن من ماتت وولدها حتى أو بالعكس ، وموضوع شق البطن لإخراج ما يكون قد ابتلعه الميت من مال قبل وفاته . فقال علماء الحنفية في الموضوع الأول . أنه إذا ماتت امرأة حامل واضطرب في بطنها شيء وكان رأيهم أنه ولد حتى شق بطنها لأن هذا وإن كان فيه إبطال لحُرمة الميت ففيه صيانة لحُرمة الحي وهو الولد فيجوز . وإذا مات الولد في بطن أمه وهي حية فلأن خيف على الأم قطع وأخرج بأن تدخل القابلة يدها وتقطعه بآلة بعد تحقق موته . أما لو كان الولد حياً فلا يجوز تقطيعه ، لأن موت الأم به موهوم ، فلا يجوز قتل آدمي حتى لأمر

(٩) المني : مشيخة الشيخ عبد المجيد سليم - من ٤٤ م ٢١٧ - ٢٦ شعبان ١٣٥٦ هـ -  
٢١ أكتوبر ١٩٣٧ م .

موهوم. والمأخوذ من كلامهم في الموضوع الثاني. أن المال إما أن يكون للميت أو لغيره. فإن كان له فلا يشق بطنه لاستخراجه. لأن حرمة الآدى وإن كان ميتاً أعلى من حرمة المال. ولا يجوز إبطال حرمة الأعلى لصيانة حرمة الأدنى. وكذلك الحكم فيما إذا كان المال لغيره وقد ترك الميت مالا فإنه لا يشق بطنه في هذه الحالة أيضاً بل تدفع قيمة المال مما تركه الميت إلى صاحبه. أما إذا كان المال لغيره ولم يترك الميت مالا فإنه يشق، لأن حق الآدى مقدم على حق الله تعالى، ومقدم على حق الظالم المتعدي. وقد زالت حرمة هذا الظالم بتعديه على مال غيره هذا مذهب الحنفية في الموضوعين. وأما مذهب الشافعي. فخلاصته في المسألة الأولى. أنه إذا ماتت امرأة وفي جوفها جنين حتى شق جوفها وأخرج إن كان يرجى حياته بعد الإخراج، بأن يكون له ستة أشهر فصاعداً أما إذا كان لا يرجى حياته بعد الإخراج فالأصح أنه لا يشق بطنها. وخلاصة مذهبه في المسألة الثانية أن المشهور للأصحاب إطلاق الشق حيثئذ من غير تفصيل إذا كان المال لغيره وطلبه، وقال بعضهم إنه يشق جوفه إذا لم يضمن الورثة مثله أو قيمته. أما إذا بلغ جوهره لنفسه فلها وجهان مشهوران الأول أنه يشق والثاني أنه لا يشق. والخلاصة أن عند الشافعية رأياً بالشق مطلقاً لاستخراج المال من الجوف. هذه خلاصة ما نقله الإمام النووي في شرح المهذب، وقد نقل فيه عن أبي حنيفة وصحون المالكي أنه يشق مطلقاً في مسألة المال. وقد علمت مذهب الحنفية في ذلك، ونقل عن أحمد وابن حبيب المالكي أنه لا يشق. والذي وجدناه في كتب السنة ما جاء في السنن الكبرى للبيهقي وسنن أبي داود وسنن ابن ماجه عن عائشة أنها قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «كسر عظم الميت ككسره حياً» قال السيوطي في بيان سبب الحديث مانصه. عن جابر خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في جنازة فجلس النبي صلى الله عليه وسلم على شفير القبر وجلسنا معه فأخرج الحفار عظماً ساقاً أو عضداً فلذهب ليكسرها. فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا تكسرها، فإن كسرك لإياه ميتاً ككسرك لإياه حياً، ولكن دسه في جانب القبر اهـ وبهذا الحديث استدلل من قال من الفقهاء بعدم جواز شق بطن الميت لاستخراج ما فيه من مال مطلقاً. والذي يقتضيه النظر الدقيق في قواعد الشريعة وروحها أنه إذا كانت هناك

مصلحة راجحة في شق البطن وتشريح الجثة من إثبات حق القتل قبل المتهم أو تبرئة هذا المتهم من تهمة القتل بالمسم مثلاً أنه يجوز الشق والتشريح . ولا ينافي هذا ما جاء في الحديث الشريف من قوله عليه الصلاة والسلام « كسر عظم الميت ككسره حياً » فإن الظاهر أن معنى هذا الحديث أن للميت حرمة كحرمة الحي فلا يتعدى عليه بكسر عظم أو شق بطن أو غير ذلك لغير مصلحة راجحة أو حاجة ماسة ، ويؤيد ذلك ما نقلناه عن السيوطي في بيان سبب الحديث ، فإنه ظاهر أن الحفار الذي نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن كسر العظم كان يريد الكسر بلون أن تكون هناك مصلحة في ذلك ولا حاجة ماسة إليه ، وبما قلناه يتفق معنى الحديث الشريف وقواعد الدين الإسلامي القويم ، فإنها مبنية على رعاية المصالح الراجحة ، وتحمل الضرر الأخف لجلب مصلحة تفويتها أشد من هذا الضرر . على أن الظاهر الآن أنه يجوز شق بطن الحي إذا ظن أنه لا يموت بهذا الشق وكان فيه مصلحة له . ولعل الفقهاء لم ينصوا على مثل هذا ، بل أطلقوا القول في تحريم شق بطن الحي ، لأن فن الجراحة لم يكن قد تقدم في زمنهم كما هو الآن . وبهذا علم الجواب عن السؤال . والله سبحانه وتعالى أعلم .



## الموضوع

(٦٤٠) عدم جواز إجراء عملية جراحية تلفى إلى الموت غالباً

## المبدأ

لا يجوز شرعاً الإقدام على عملية جراحية مادام الراجح بل الأرجح أنها تلفى إلى الموت .

سئل :

ولد أصيب في عامه الرابع من عمره بمرض الصرع ، وبعرضه على كثير من أطباء الأعصاب كانوا يعالجونه بالأدوية والحقن المخدرة حتى ازدادت حالته سوءاً يوماً بعد يوم حتى أصبح فاقد النطق والإحساس والحركة ولا يستطيع المشي ولا الكلام ولا الفهم ، وهو عبارة عن جثة فيها روح وعمره الآن ثمان سنوات ، وتعب أهله من العناية به وينظافته وأكله وشربه ولكنهم لم يلجئوا للشعوذة لعلمهم أنها خرافات. وأخيراً أشار عليهم بعض الأطباء بإجراء جراحة في المخ وأفهمهم أنها خطيرة لا يرجى منها إلا بنسبة واحد إلى عشرة آلاف أى سينتهى أمره بعد العملية . وعللوا ذلك بأنه ربما تنجح العملية ويستفيد منها ، أو إذا قلل له الموت فسيستريح ويريح أهله من الشقاء ، ونحو فهم من أن يكون فيها ما يغضب الله فيطلبون الحكم الشرعى في ذلك ؟

أجاب :

لأنه لا يجوز الإقدام على هذه العملية الجراحية مادام الراجح بل الأرجح إفضاؤها إلى الموت . وسيجعل الله بعد عسر يسرا . والله أعلم

(\*) الفتى لميلة الشيخ حسين مخلوف - س ٦١ م ٢٢٦ - ص ١٦٨ - ١٧ من ذى الحجة ١٣٨٨ هـ - ٢٦ سبتمبر ١٩٤٦ م .

من أحكام الديون





## الموضوع

(١٤١) دين فيه ربا

## المبدأ

يحل أجل الدين بموت المدين . وللدائن طلب الدين من تركته فيما عدا الربا . وإذا حكم للمدين بذلك الدين ورباه لا يتخذ الحكم إلا في أصل الدين فقط .

سئل :

سأل الخواجة حبيب عازر في رجل يطالب تركة آخر بدين فيه ربا قبل حلول أجله المضروب بسند الدين . فهل يعتبر هذا الدين شرعياً وتلزم التركة بأدائه قبل حلول أجله ؟ وإذا حكم بأدائه ورباه قبل حلول أجله هل يكون الحكم نافذاً أو باطلاً ؟ أفيلوا الجواب .

أجاب :

بموت المدين حل الأجل . وللدائن طلب الدين من تركته وهو شرعي فيما عدا الربا . فعلى التركة دفع أصل الدين دون ربا ، وإذا حكم بذلك الدين ورباه لا يتخذ الحكم إلا في أصل الدين فقط .

## الموضوع

(٦٤٢) دين الوارث يستوفى من تركة المورث ولو قسمت

### المبادئ

- ١ - أخذ باقي الورثة العين المرهونة من الدائن للمورث فسخ للرهن
- ٢ - لا يسقط الدين عن المورث . والوارث الدائن المطالبة به من التركة
- ٣ - تقسم التركة لا يمنع من رفع دعوى المطالبة بالدين . وترد القسمة إلا إذا قضى كل من الورثة نصيبه في الدين من ماله .

سئل :

في رجل يسمى أحمد شعبان توفي عن بناته، زهرة وأمونة وأرضية ووردة وأم أحمد وفاطمة وصاحبة ، وعن زوجته وعن أبناء أخويه الشقيقين وهم حسنين ومتولى ومدنى وعبادى ، وكان المتوفى مديوناً بمبلغ للأئمة جنباً مصرية ثلاثاً من بناته من زهرة وأمونة وأرضية ديناً صحيحاً شرعياً ، وكان رهن في نظير ذلك ٧ قراريط و ١٠ أفدنة رهناً صحيحاً شرعياً . وبعد وفاته طلب كل من الورثة استحقاقه في المهور وأخذ بطريق الميراث الشرعى . فهل والحالة هذه يضيع أصل الدين أو يكون على الورثة . فإن كان ذلك فما يخص كل واحد من بقية الورثة مع ما توضح ، فإن الدائنت المرتبات المذكورات لم يوجد منهن ما يقتضى إبراء ذمة الورثة ولا المتوفى المذكور من ذلك الدين ، وإنما سلمن بعض ما في أيديهن من الأرض المرهونة لبقية الورثة جبراً بمقتضى حكم من اضاكم الأهلية مع حفظ حقهن في الدين المذكور . أفينوا الجواب .

أجاب :

في الخيرية من القسمة ما نصه : سئل في ورثة اقتسموا تركة ثم ادعى أحدهم بعد القسمة ديناً. هل تسمع دعواه وتقبل بينته وترد القسمة أم لا ؟  
أجاب . نعم تسمع دعواه وتقبل بينته وترد القسمة إلا إذا قال بقية الورثة نقض ما يخصنا من الدين من مالنا ، كما أفاده البرازية في كتاب القسمة . والله أعلم  
سئل في رجل ارتهن عقاراً ومات الراهن والحال أن المرتهن من جملة ورثته فاقتسموا جميعهم التركة جميعها حتى الدار الرهن هل يسقط الدين أم لا ؟  
وإذا قلتم لا . هل يبطل الرهن ويصير له المطالبة في التركة أم لا ؟ أجاب  
لا يسقط الدين وله المطالبة في التركة وقد انفسخ الرهن والحال هذه . والله أعلم  
انتهى كلام الخيرية . ومنه يعلم جواب هذه الحادثة . والذي يخص بقية الورثة هنا من الدين المذكور هو بحسب ما يخصهم في الميراث الشرعي . والله تعالى أعلم .



## الموضوع

(٦٤٣) دين ووصية وهبة

### المبادئ

١ - تمليك الدين ممن ليس عليه الدين باطل ، إلا في الوصية والحوالة والتسليط ، أى تسليط المملك غير المدينين على قبض الدين من المدين فيصح حينئذ . ومنه ما لو وهبت من ابنها ما على أبيه فالمتحمس الصحة للتسليط .

٢ - دين الأم على ولديها صحيح شرعاً ، والوصية به الغير صحيحة شرعاً ولكنها لا تنفذ جبراً عن ورثتها إلا في الثلث .

٣ - اشتراطها ربحاً لهذا الدين مدة حياتها باطل . لأنه ربا وهو محرم شرعاً في جميع الأديان .

٤ - هبة ولديها لها مبلغاً لم تقبضه باطلة ، لأنها لا تتم إلا بالقبض .

٥ - ما أعطاه الولدان لوالديهما كأرباح عن الدين يكون ديناً عليها . لأنها أخذته بدون حق شرعى ، ولأنه التزام بما لا يلزم ، ولهما حق الرجوع به في تركتها .

مثل :

في ميلة مسيحية أرملة ومن رعايا الحكومة المحلية كان لها ابن وابنة وحفيضان قاصران مرزوقان لابنة لها متروفاة . وكانت هذه السيدة وصية على هذين الحفيدين ، فتخارجت السيدة بموجب عقد من ميراث زوجها لصالح ابنها وابنتها على مبلغ بقى ديناً لها عليهما ، وأمرتهما بأن يدفعاه

(\*) المتن : لشيلة الشيخ محمد بخيت - من ١١ م ٦٨ - ص ٤٠ ، ٤١ -  
٤ صفر ١٣٣٤ هـ - ١١ ديسمبر ١٩١٥ م .

بعد وفاتها لحفيديها المذكورين . على أن يدفع ولداها لها مدة حياتها أرباح ذلك المبلغ المتفق عليها بينهما - وبعد آخر وهب ابنها وابنتها لها مبلغاً أبقته أيضاً تحت أيديهما ، على أن يدفعها لها أرباحه ومنصوص في هذا العقد أنه إذا لم تتصرف السيدة في حياتها في هذا المبلغ فيعطى بعد وفاتها لحفيديها المذكورين . وقد استمر الولدان في إعطاء أرباح المبلغين المتفق عليهما إلى والديهما بانتظام ، ثم حصل الاتفاق بينهما وبين والديهما بعد ذلك على تخفيض هذه الأرباح ، واستمر الولدان على دفع الأرباح لها بانتظام أيضاً بعد هذا التخفيض . وبعد وفاة السيدة استمر الولدان في دفع هذه الأرباح مخفضة إلى حفيدي السيدة اللذين بلغا رشدتهما وذلك مدة تسعة عشر شهراً على كامل المبلغ الوارد بعقدى التخرج والمهبة سألني الذكر . ولما طلب الحفيدان من خالهما وخالتها أن يدفع لهما المبلغين المذكورين رفض الخال والخالة المذكوران دفعهما إليهما بدعوى أنهما ليسا ملزمين إلا بالثلث . وهذا القدر الذي يمكن للسيدة والديهما التصرف فيه لحفيدين - فهل ما فعله الابن والابنة بعد وفاة السيدة والديهما من دفع الأرباح عن كامل المبلغين اللذين تركتهما والديهما السيدة المذكورة إلى الحفيدين يعتبر إجازة من الابن والابنة لكامل ما أوصت به هذه السيدة لحفيديها أم لا ؟ أفيدونا أفادكم الله .

أجاب :

اطلعتنا على هذا السؤال . ونفيد . أنه قال في متن التنوير وشرح الدر عليه من فصل في مسائل متفرقة في أواخر كتاب المهبة بصحيفة ٧٩٥ ج ٤ مانصه : تمليك الدين ممن ليس عليه الدين باطل إلا في ثلاث . حوالة ، ووصية ، وإذاسلطة أى سلط المملك غير المديون على قبضه أى الدين فيصح حينئذ . ومنه مالو وهبت من ابنها ما على أبيه فالعتمد الصحة للتسليط انتهى . وبناء على ذلك نقول إن السؤال المذكور قد اشتمل على أمور ( الأول ) أنها تخارجت عن نصيبها في تركة مورثها لابنها وبنتها الوارثين معها على مبلغ بقي دينساً لها عليهما وأمرتهما بأن يدفعاه بعد وفاتها لحفيديها المذكورين - والحكم في ذلك أن الدين المذكور صحيح شرعاً ، والوصية به صحيحة شرعاً ، ولكنها لا تنفذ

جبراً عن ورثتها إلا في مقدار ثلث ما يترك عنها شرعاً - ( الأمر الثاني ) أنها شرطت أن يدفع ولداها المذكوران لها مدة حياتها أرباح ذلك المبلغ المتفق عليهما من ذكر ، وهذا الشرط باطل شرعاً ، ولا يلزمهما أن يدفعا لها شيئاً من تلك الأرباح ، لأن تلك الأرباح ربا . والربا حرام شرعاً في جميع الأديان - ( الأمر الثالث ) - أن ولديها المذكورين وهما لها مبلغاً أبقتة أيضاً تحت يديهما على أن يدفعا لها أرباحاً ، وعلى أنها إذا لم تتصرف هي في حياتها في هذا المبلغ فيعطى بعد وفاتها لحفيديها المذكورين - والحكم في ذلك أن هبة ذلك المبلغ منهما لها هبة باطلة شرعاً . لأن شرط تمام الهبة وملك المال الموهوب للموهوب له أن يقبض الموهوب له ذلك المال الموهوب . فإن لم يقبضه فالهبة غير تامة ولا يملك الموهوب له ذلك المال الموهوب . وحيث إن والديهما لم يقبض ذلك المبلغ وماتت قبل قبضه فقد بطلت الهبة . فلم يدخل المبلغ المذكور في ملكها وبناء على ذلك تكون الوصية به لحفيديها وصية باطلة أيضاً ، وأما ما شرطاه لها من الأرباح فهو باطل على كل حال . ( الأمر الرابع ) - أن ولديها المذكورين استمرا في إعطاء أرباح المبلغين إلى والديهما زمناً ، ثم اتفقا على تخفيضها واستمر الولدان أيضاً على دفعها لها بعد هذا التخفيض - والحكم في هذا أن ما أخذته والديهما منهما يكون ديناً عليها ، لأنها أخذته بغير حق وقد دفعاهما لها لاعتقادهما أنهما يلزمهما دفعه . والحكم الشرعي أنهما لا يلزمهما دفعه . فيكون ديناً لها عليها . ولها حق الرجوع به في تركتها لافرق في ذلك بين مادفعاهما لها أرباحاً عن دين التخارج وما دفعاهما لها أرباحاً عن المبلغ الموهوب هبة باطلت - والحكم الشرعي أن الدين مقدم على الوصية . وعلى ذلك . فجميع مادفعاهما لها في حياتها من الأرباح المذكورة وصار ديناً عليها يؤخذ أولاً من تركتها سواء كان دين التخارج أو غيره مما هو متروك عنها - ثم إن كان هناك مال تركته غير دين التخارج المذكور فبعد أخذ دينهما من جميع التركة إن بقي شيء بعد وفاة الدين تنفذ الوصية لحفيديها في ثلثه ، فيعطيان بقدر دين التخارج من التركة إن خرج جميعه من الثلث ، وإن لم يخرج من الثلث فيعطى لها ثلث الباقي بعد وفاة الدين ، وإن لم يبق بعد سداد الدين المذكور

شئ واستغرق دين الولدين جميع تركتها بطلت الوصية ، ولاشئ لحفيدها المذكورين . هذا ما يقتضيه الحكم الشرعى - ومن ذلك يعلم أن ليس للحفيدين أن يطالبا خالهما وخالتها إلا بثلت ما بقى بعد وفاة دينهما من التركة إن بقى شئ منها بعد سداد ذلك الدين وإن استغرق الدين جميع التركة فليس للحفيدين أن يطالبا خالهما وخالتها بشئ .  
والله سبحانه وتعالى أعلم .



## الموضوع

(٦٤٤) الدين الثابت بحفائر المدين واجب الاداء

## المبدأ

ما ينتجه التاجر على نفسه في دفتره بخطه يعمل به لانتفاء الشبهة .  
أما ما يثبت على الناس فلا يقبل منه لقوة التهمة .

مثل :

توفى تاجر إلى رحمة الله تعالى . وعليه دين ثابت في دفاتره الخاصة به ، فهل يعمل بهذه الدفاتر فيما عليه ، وتكون حجة موجهة على الوصى والورثة في سداد الدين المذكور من التركة ولو بعد قسمتها على الورثة ؟

أجاب :

نفيد . أنه قال في تنقيح الحامدية بصحيفة ٢١ جزء ثان طبعة أميرية سنة ١٣٠٠ بعد أن نقل أقوال أئمة المذهب ما نصه ( فالخلاص أن المدار على انتفاء الشبهة ظاهرا . وعليه فما يوجد في دفاتر التجار في زماننا إذا مات أحدهم وقد حرر بخطه ما عليه في دفتره الذي يقرب من اليقين أنه لا يكتب فيه على سبيل التجربة والهزل يعمل به . والعرف جار بينهم بذلك . فلو لم يعمل به لزم ضياع أموال الناس . إذ غالب يباعاتهم بلا شهود ، فلهذه الضرورة جزم به الجماعة المذكورون وأئمة بلخ كما نقله في البزازية وكفى بالإمام السرخسي وقاضيه خان قنوة . وقد علمت أن هذه المسألة مستتناة من قاعدة أنه لا يعمل بالخط . فلا يرد ما مر من أنه لا تحل الشهادة بالخط على ما عليه العامة . ويدل عليه تعليلهم بأن الكتابة قد تكون للتجربة ، فإن هذه العلة

(\*) المثل : لمصلحة الشيخ محمد بخيت - م ١٦ م ٢٨ - م ١٢ - ١٧ ذى القعدة ١٣٣٦ هـ - ٢ سبتمبر ١٩١٨ م .



فى مسألتنا منفية؁ واحتمال أن التاجر يمكن أن يكون قد دفع المال وأبقى  
الكتابة فى دفتره بعيد جدا؁ على أن ذلك الاحتمال موجود؁ ولو كان بالمال  
شهود فإنه يحتمل أنه قد أوفى المال ولم يعلم به الشهود . ثم لا يحتق أنا حيث  
قلنا بالعمل بما فى الدفتر فذلك فيما عليه . كما يدل عليه ما قدمناه عن خزانة  
الأكل وغيرها .

أما فيما له على الناس فلا ينبغي القول به؁ فلو ادعى بمال على آخر مستندا  
لدفتر نفسه لا يقبل لقوة التهمة ا هـ . ومن ذلك يعلم حكم هذه الحادثة .



## الموضوع

(٦٤٥) دين مؤخر الصداق مقدم على الإرث

## المبدأ

مؤخر صداق المرأة دين يقدم على الميراث .

سئل :

توفى رجل عن زوجته وعن والده وعن والدته . وقد قلعت زوجته إلى الجهة التي كان يعمل بها طلباً ترغّب به صرف مؤخر صداقها وقدره ١٠ جنيهات من المستحق إليه . وبما أن ماهيته هي مبلغ ٣ جنيهات و ٦١٧ ملياً . فكيف يصرف المستحق له لكل منهم ؟

أجاب :

اطلعنا على خطاب المحافظة رقم ٣ سبتمبر ١٩١٩ وعلى باقى الأوراق المرسلة معه ، وتبين منها أن الزوجة المذكورة تستحق بلمة زوجها مبلغ ١٠ جنيهات مؤخر صداقها بمقتضى قسيمة الزواج رقم ٦ الحجة سنة ١٣٣٦ نمرة ١٢٨٣٦ الصادرة من مأذون قسم الخليفة ، وحيث إن قسيمة الزواج من الأوراق الرسمية كما قضت بذلك المادة ١٣٢ من قانون المحاكم الشرعية رقم ٣١ لسنة ١٩١٠ ففى لم يثبت أنها مزورة تكون حجة فيما تضمنته بمقتضى المادة ١٣٤ من ذلك القانون وكافية للحكم بها بدون حاجة إلى غيرها ، كما قضت بذلك المادة ١٣٨ من ذلك القانون . وحيث إنه فضلاً عما ذكر فقد قال فى فتاوى الانقروية بصحيفة ٨٣ ج ٢ مانصه ( مات وعليه ديون لا تفى التركة بها وادعت امرأته مهرها ، فالقول قولها إلى مقدار مهر مثلها

(\*) المبنى : فضيلة الشيخ محمد بخيت - م ١٧ م ٢٢٦ - م ٦٢ - ١٦ من ذى الحجة ١٣٣٧ - ١١ سبتمبر ١٩١٩ .

من غير بينة فتخاص الغرماء به كما إذا وقع الاختلاف بينها وبين الورثة ولم يلتفت إلى ما يتحمل من الفرق . فبناء على ذلك يكون مؤخر الصداق البالغ قدره ١٠ جنيهات ديناً بلمة المتوفى المذكور . وبوفاته انتقل إلى تركته والدين مقدم على الميراث . فحينئذ يصرف مبلغ ٣ جنيهات و ٦١٧ ملياً المذكور للزوجة وحدها من مؤخر صداقها المذكور ، ولا شيء لوالده ووالدته . لأن الإرث لا يكون إلا بعد سداد الديون .



## الموضوع

(١٤٦) ديون

## المبدأ

ديون المتوفى تقضى من تركته خاصة لا من مال أولاده طبقاً  
لحكم الشرعى .

سئل :

فى امرأة توفيت عن زوجها وعن ولديها منه وهما ابن وبنت ، وترك  
ما يورث عنها شرعاً ، ومالهما الذى ورثاه من أمهما تحت ولاية أبيهما  
ثم توفى أبوهما المذكور ، وانحصر ميراثه فى ولديه المذكورين وزوجة  
أخرى وبنت منها ، وترك تركة وعليه ديون خاصة نفسه . فهل تقضى  
ديونه من ماله الذى تركه خاصة بدون دخل لمال الولدين الذى كان تحت  
تصرفه الموروث لهما من أمهما المتوفاه قبل والدهما المذكور وليس من  
تركة والدهما المذكور أم كيف الحال ؟

أجاب :

الحكم الشرعى أن ديون المتوفى تقضى من تركته خاصة لا من مال  
أولاده والله أعلم .

---

(\*) المتن : فضيلة الشيخ عبد الرحمن قرامعة - م ٢٢ م ٢٠٩ - م ٥٧ -  
٢٧ ص ١٢٤٢ - ٨ أكتوبر ١٩٢٢ م .

## الموضوع

(٦٤٧) استدانة الوصى

### المبدأ

استدانة الوصية إن كانت لحاجة القاصرة جائزة . وإلا فلا بد من أمر الحاكم . أما تنازلها عن نصف نصيب القاصرة فغير جائز شرعاً .

مثل :

في وصية على ابنتها القاصرة بموجب قرار وصاية صادر من المجلس الحسبي الذي قرر للقاصرة شهرياً مائتي قرشاً صاغاً لجميع لوازمها ، يصرف ذلك القدر لوالدتها الوصية لتنفقه عليها ، وهو من استحقاق القاصرة إذ أنها مستحقة في وقف أهل تحت يد ناظر ، ويبلغ مقدار ريع نصيبها سنوياً نحو ثمانين جنباً مصرياً يصرف منه مقدار النفقة والباقي يحفظ للقاصرة . ومع هذا فإن الوصية قد التزمت بدين استدانته بصفتها المذكورة على القاصرة ، وتنازلت عن نصف ريع نصيبها في الوقف سنوياً سداداً لما استدانته ، كل هذا ولم تكن ثمة ضرورة تضطر الوصية للاستدانة ، لأن ريع نصيب القاصرة كاف لها وزيادة كما هو واضح — فهل تصرفاتها هذه نافذة على القاصرة ملزمة لها ، وهل تلزم القاصرة شرعاً بهذا الدين وسداده ، في حين أن الوصية لم تحصل على إذن من المجلس الحسبي بالاستدانة أم لا ؟ نرجو الإفادة مع بيان النص الشرعي في ذلك .

أجاب :

قال في كتاب جامع أحكام الصغار جزء ثان طبعة أزهري سنة ١٣٠٠ هـ بصحيفة ٣١ ما نصه (ولو استدان الوصى لليتيم في كسوته وطعامه ورهن

(\*) المصنف : فضيلة الشيخ عبد الرحمن ترامة — س ٢٢ م ٢٦٦ — ص ٧١ — ٢ ربيع الآخر ١٣٤٢ هـ — ١١ نوفمبر ١٩٢٣ م .

به متاعاً لليتيم جاز . لأن الاستدانة جائزة للحاجة ، والرهن يقع إيفاء للحق فيجوز ا هـ . وفي كتاب أدب الأوصياء بصحيفة ١٧٥ من الطبعة المذكورة ما نصه : وفي فصول الأستروشتي أراد الوصي الاستدانة على الصبي جاز له ذلك إن كان أمره الموصى به ، وإلا فاختار أن يرفع الأمر إلى الحاكم فيأمره به ا هـ - ومن ذلك يعلم أن الاستدانة المذكورة بالسؤال : إن كانت لحاجة القاصرة في كسوتها وطعامها فهي جائزة ، وإن لم تكن لحاجة القاصرة فلا تكون جائزة إلا إذا كانت بأمر الحاكم - وأما تنازل الوصية عن نصف نصيب القاصرة والحال ما ذكر بالسؤال فهو غير جائز شرعاً . لأنه ليس في مصلحة القاصرة . والله أعلم .



## الموضوع

(١٤٨) دين المرتهن مقدم على سائر الغرماء

## المبدأ

يستوفى المرتهن دينه بالكامل من العين المرهونة أولاً ، وما يبقى يقسم  
بين باقى الغرماء .

سئل :

توفى محمود المسلم فى سنة ١٩٢٣ عن تركة وورثة ، وقد بيعت التركة  
بعد وفاته فى سنة ١٩٢٥ بالمزاد العلنى بمبلغ ١٥٠٠ جنيهًا ، وكان فى حال  
حياته مدينًا لكل من زيد وخالد وبكر وجعفر . فأما دين زيد فقذاره  
خمسائة جنيه مصرى ، وثابت ذلك بمقتضى عقد رسمى واجب التنفيذ  
صدر من المتوفى حال حياته أمام مكتب العقود لدى المحاكم اختلطة ومؤمن  
برهن عقارى على عقارات المتوفى المباعة فى سنة ١٩٢١ ، وأما دين خالد  
فقذاره ٥٠٠ جنيه مصرى وثابت بمقتضى عقد دين صادر من المتوفى  
فى حياته . وقد استصدر خالد المذكور بدينه حكماً ضد ورثة المتوفى  
بعد وفاته ، وعمل اختصاصات على العقارات المبيعة قبل بيعها ، وبموجب ذلك  
بتاريخ ١٩٢٤ . وأما دين بكر فقذاره ٥٠٠ خمسة جنيه مصرى بعقد  
دين صادر من المتوفى حال حياته ، وقد استصدر بكر حكماً بذلك الدين  
ضد ورثة المتوفى ، وعمل اختصاصاً على العقارات الموروثة المباعة مسجل  
فى سنة ١٩٢٥ - وأما دين جعفر فقذاره ٥٠٠ خمسة جنيه مصرى  
وثابت بمقتضى عقد دين صادر عن المتوفى ، واستصدر بموجبه حكماً ضد

(\*) المتن : مفصلة الشيخ عبد الرحمن قرامنة - ص ٢٨ م ٥١ - ص ١٤ -  
١١ ذى القعدة ١٣٤٤ هـ - ٢٢ مايو ١٩٢٦ م .

ورثة المتوفى في سنة ١٩٢٥ . ولم يعمل اختصاصاً بذلك على العقارات المباعة وكل هذه الديون حصلت من المتوفى في حالة صحته ونفاذ تصرفه . فكيف تكون قسمة قيمة التركة على أبواب الديون المذكورة . وهل يقدم في ذلك صاحب الرهن على غيره لأنه على ما يقول أحق بالعين من غيره فيأخذ حقه كاملاً ويوزع الباقي على الديانة الباقيين بنسبة دين كل منهم ؟ هذا ما نرجو الإفادة عنه .

أجاب :

في الفتاوى المهدية بصحيفة ٣٧٦ جزء خامس مانصه : ( سئل ) من طرف أمين بيت المال فيما إذا توفي شخص وكانت تركته مستغرقة بالديون وأحد الدائنين معه رهن على دينه — فهل له أن يستوفى دينه بالكامل من ثمن الرهن أو يدخل ضمن قسمة الغرماء ( أجاب ) المرتهن أحق بالرهن من سائر غرماء الراهن فيوفى دين المرتهن من ثمن الرهن بعد بيعه ، وما بقى من الثمن يقسم بين باقى الغرماء اهـ . ومن ذلك يعلم الجواب عن هذا السؤال . والله أعلم .





من أحكام زيارة أقارب المرأة



## الموضوع

### (٦٤٩) زيارة المرأة لأبويها ونويها

#### المبادئ

١ - يجوز للزوجة أن تخرج إلى أبويها في كل جمعة أذنها الزوج أو لم يأذن .

٢ - لها أن تخرج إلى المحارم كذلك كل سنة مرة بإذنه وبغير إذنه .  
كما أن لها أن تخرج إلى الأهل كذلك كل سنة مرة بالإذن وبدونه .  
أما خروجها زائداً على ذلك للأهل فيسوغ لها بإذنه .

مثل :

شخص تزوج بامرأة . وكلما أرادت أن تزور أبويها بمنعها زوجها  
ويدعى أن ذلك لا يجوز شرعاً . فما الحكم ؟

أجاب :

صرحوا بأنه لا يمنعها من الخروج إلى الوالدين في كل جمعة إن لم  
يقدرأ على إتيانها على ما اختاره في الاختيار . ولا يمنعها من الدخول عليها  
في كل جمعة . كذا في التنوير وشرحه . وهو ما اختاره في فتح القدير حيث  
قال : وعن أبي يوسف في النوادر تقييد خروجها بأن لا يقدرأ على إتيانها  
فإن قدرأ لا تذهب وهو حسن . وصرح بأن الأخذ بقول أبي يوسف هو  
الحق إذا كان الأبوان بالصفة التي ذكرت ، وإلا يفتى أن يأذن لها في زيارتهما  
في الحين بعدالحين على قدر متعارف . أما في كل جمعة فبعيد . فإن في كثرة  
الخروج فتح باب الفتنة خصوصاً إذا كانت شابة والزوج من ذوى الهيئات .

بخلاف خروج الأبوين فإنه أيسر ١ هـ . وهذا ترجيح منه لخلاف ما ذكر  
 في البحر أنه الصحيح المقتضى به من أنها تخرج للوالدين في كل جمعة بإذنه  
 ويلبسون إذنه ، وللمحارم في كل سنة مرة بإذنه وبغير إذنه كذا في رد المحتار  
 وصرح في البحر بأن الخروج للأهل زائدا على ذلك يكون لها بإذنه ١ هـ  
 وعلى ذلك يجوز لهذه المرأة أن تخرج إلى أبيها في كل جمعة أذنها الزوج  
 أو لم يأذن ، ولها أن تخرج إلى المحارم كذلك كل سنة مرة بإذنه وبغير إذنه  
 كما أن لها أن تخرج إلى الأهل كذلك كل سنة مرة بالإذن ويلبسونه . أما  
 خروجها زائدا على ذلك للأهل فيسوغ لها بإذنه . والله أعلم .



## الموضوع

### (١٥٠) زيارة أقارب المرأة

#### المبادئ

- ١ - للزوج منع أقارب زوجته من اشغاف غير الأبوين من زيارتها إلا مرة في كل سنة وبشرط ألا يخاف عليها الفساد منهم .
- ٢ - إذا خيف عليها الفساد فله منعهم مطلقاً .
- ٣ - ليس للخال الزوجة إخراجها من منزل الزوجية ، ولا أخذ شيء مملوك لها بدون حق .

سئل :

في رجل له زوجة يحضر إليها أقاربها ويكلمونها كلاماً مفاده معاشرتي بالسوء وذلك لرفضه السكنى معهم في محل سكنهم ، وطلب من والد زوجته وخالها عدم دخول بعض الأشخاص منزله ، فما كان من خالها إلا أن تهور وشتم وأخذ ابنة أخته ( الزوجة ) وخرج ، وطلب هل من حق الأقارب زيارتها أم لا ، وهل لخالها الحق في أخد لها من منزل الزوجية أم لا ، وما هي الأوقات الواجب زيارة كل فرد من أقاربها فيه ؟ وهل لخالها الحق في أخذ شيء من الأشياء المملوكة لها أم لا ؟

أجاب :

صرح العلماء بأنه ليس للزوج منع محارم زوجته غير الأبوين من زيارتها في كل سنة مرة ، إلا أن يخاف عليها الفساد فله منعهم من ذلك ، كما أن له منعهم من القرار والمكث وطول الكلام معها خشية الفتنة ، كذا في الدر وحواشيه . هذا وليس للخال المذكور أن يخرج الزوجة المذكورة من منزل زوجها ، ولا أن يأخذ شيئاً من الأشياء المملوكة لها بدون وجه شرعي . والله تعالى أعلم .



من أحكام عام الغيب





## الموضوع

### (١٥١) علم الغيب

#### المبادئ

١ - لا يعلم الغيب بجميع أنواعه بالذات علماً حقيقياً إلا الله سبحانه وتعالى ، لا فرق بين الخمس الواردة في آية « إن الله عنده علم الساعة » الآية وغيرها .

٢ - علم غير الله ليس في حقيقته علماً بالغيب بالذات ، وإنما هو علم حادث بتعليم الله تعالى .

٣ - لا مانع من أن يطلع الله سبحانه من شاء على ما شاء من الغيب ولا يعد ذلك علماً بالغيب .

ستل :

من الشيخ على جاد الله بما صورته في مسألة أشكلت على أهل الناحية بلدنا ( تزمنت الزوايا مركز ومديرية بنى سويف ) وهى : هل يجوز لنبيينا محمد - صلى الله عليه وسلم - أن يطلعه الله على الساعة ، وعلى الجواز هل ورد ما يثبت ذلك؟ أفيلوا بالجواب وللفضيلتكم الثواب .

أجاب :

اطلعنا على هذا السؤال الموضح أعلاه . ونفيد : أنه في تفسير الآلوسى بصحيفتى ٤٩٥ ، ٤٩٦ في آخر سورة لقمان عند قوله تعالى : إن الله عنده علم الساعة وينزل الغيث الآية ما نصه : « وكون المراد اختصاص علم هذه الخمس به عز وجل هو الذى تدل عليه الأحاديث والآثار ، فقد أخرج الشيخان

(\*) الملفى : فضيلة الشيخ عبد المجيد سليم - س ١١ م ٣٧ - ص ٢١ - ١٩ من ذى الحجة ١٣٣٢ هـ - ٢٨ أكتوبر ١٩١٥ م .

وغيرهما عن أبي هريرة رضى الله عنه . من حديث طويل أنه صلى الله عليه وسلم سئل متى الساعة؟ فقال للسائل : ما المستول عنها بأعلم من السائل ، وسأخبرك عن أشراتها . وإذا ولدت الأمة ربتها ، وإذا تطاول رعاة الإبل البهم في البنيان في خمس لا يعلمهن إلا الله تعالى . ثم تلا النبي صلى الله تعالى عليه وسلم إن الله عنده علم الساعة وينزل الغيث الآية أى إلى آخر السورة كما في بعض الروايات وما وقع عند البخارى في التفسير من قوله إلى الأرحام تقصير من بعض الرواة . وأخرج أيضاً هما وغيرهما عن ابن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : خمس لا يعلمهن إلا الله : إن الله عنده علم الساعة الآية . وظاهر هذه الأخبار يقتضى أن ما عدا هذه الخمس من المغنيات قد يعلمه غيره عز وجل وإليه ذهب من ذهب . أخرج حميد بن زنجوية عن بعض الصحابة رضى الله تعالى عنهم أنه ذكر العلم بوقت الكسوف قبل الظهور فأنكر عليه ، فقال إنما الغيب خمس وتلا هذه الآية ، وما عدا ذلك غيب يعلمه قوم ويجهله قوم وفى بعض الأخبار ما يدل على أن علم هذه الخمس لم يؤت للنبي صلى الله عليه وسلم ، ويلزمه أنه لم يؤت لغيره عليه الصلاة والسلام من باب أولى . أخرج أحمد والطبرانى عن ابن عمر رضى الله تعالى عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : أوتيت مفاتيح كل شئ إلا الخمس : إن الله عنده علم الساعة الآية وأخرج أحمد وأبو يعلى وابن جرير وابن المنذر وابن مردويه عن ابن مسعود قال : أوتى نبيكم صلى الله تعالى عليه وسلم مفاتيح كل شئ غير الخمس إن الله عنده علم الساعة الآية . وأخرج ابن مردويه عن علي كرم الله وجهه قال لم يغم على نبيكم صلى الله تعالى عليه وسلم إلا الخمس من سرائر الغيب هذه الآية فى آخر لقمان إن الله عنده علم الساعة إلى آخر السورة ، وأخرج سعيد بن منصور وأحمد والبخارى فى الأدب عن ربى بن حراش قال : حدثنى رجل من بنى عامر أنه قال يارسول الله : هل بقى من العلم شئ لا نعلمه؟ فقال عليه الصلاة والسلام لقد علمنى الله تعالى خيراً ، وإن من العلم ما لا يعلمه إلا الله تعالى الخمس إن الله عنده علم الساعة الآية . وصرح بعضهم باستئثار الله تعالى بهن ، أخرج ابن جرير وابن أبي حاتم عن قتادة أنه قال فى الآية خمس من الغيب استأثر الله تعالى بهن فلم يطلع عليهن ملكاً مقرباً ولا نبياً مرسلًا

إن الله عنده علم الساعة ، ولا يدري أحد من الناس متى تقوم الساعة في أى سنة  
 ولا في أى شهر ليلاً أم نهاراً وينزل الغيث فلا يعلم أحد متى ينزل الغيث  
 أليلاً أم نهاراً ، ويعلم ما في الأرحام فلا يعلم أحد ما في الأرحام ذكراً  
 أم أنثى أحمر أو أسود ، ولا تدري نفس ماذا تكسب غداً أخيراً أم  
 شراً ، وما تدري بأى أرض تموت ، ليس أحد من الناس يدري أين مضجعه  
 من الأرض أفى بحر أم فى بر فى سهل أم فى جبل ، والذي ينبغي أن يعلم أن  
 كل غيب لا يعلمه إلا الله عز وجل . وليست المغيبات محصورة بهذه الخمس  
 وإنما خصت بالذكر لوقوع السؤال عنها ، أو لأنها كثيراً ما تشاق النفوس  
 إلى العلم بها . وقال القسطلانى ذكر صلى الله تعالى عليه وسلم حساً وإن كان  
 الغيب لا يتناهى لأن العدد لا ينتهى زائداً عليه ، ولأن هذه الخمسة هى التى  
 كانوا يدعون علمها انتهى . وفى التعليل الأخير نظر لا يخفى ، وأنه يجوز أن  
 يطلع الله تعالى بعض أصفياه على إحدى هذه الخمس ويرزقه عز وجل  
 العلم بذلك فى الجملة ، وعلمها الخاص به جل وعلا ما كان على وجه الإحاطة  
 والشمول لأحوال كل منها وتفصيله على الوجه الآتم . وفى شرح المناوى  
 الكبير للجامع الصغير فى الكلام على حديث بريدة السابق ، خمس لا يعلمهن  
 إلا الله على وجه الإحاطة والشمول كلياً وجزئياً ، فلانافى إطلاع الله تعالى  
 بعض خواصه على بعض المغيبات حتى من هذه الخمس لأنها جزئيات  
 معدودة . وإنكار المعتزلة للملك مكابرة انتهى . ويعلم مما ذكرنا وجه الجمع  
 بين الأخبار الدالة على استئثار الله تعالى بعلم ذلك وبين ما يدل على خلافه  
 كبعض إخباراته عليه الصلاة والسلام بالمغيبات التى هى من هذا القبيل يعلم ذلك  
 من راجع نحو الشفاء والمواهب اللدنية مما ذكر فيه معجزاته صلى الله تعالى  
 عليه وسلم وإخباره عليه الصلاة والسلام بالمغيبات . وذكر القسطلانى أنه  
 عز وجل إذا أمر بالغيث وصوقه إلى ما شاء من الأماكن علمته الملائكة  
 الموكلون به ومن شاء سبحانه من خلقه عز وجل ، وكلنا إذا أراد تبارك وتعالى  
 خلق شخص فى رحم يعلم سبحانه الملك الموكل بالرحم بما يريد جل وعلا  
 كما يدل عليه ما أخرجه البخارى عن أنس بن مالك عن النبي صلى الله تعالى  
 عليه وسلم قال : إن الله تعالى وكل بالرحم ملكاً يقول يارب نطفة يارب علقه

يارب مضغة، فإذا أراد الله تعالى أن يقصى خلقه قال: أذكر أم أنثى شقى أم سعيد  
 فما الرزق والأجل فيكتب في بطن أمه. فحينئذ يعلم بذلك الملك ومن شاء الله  
 تعالى من خلقه عز وجل. وهذا لا ينافي الاختصاص والاستثثار بعلم المذكورات  
 بناء على ما سمعت منا من أن المراد بالعلم الذى استأثر سبحانه به العلم الكامل  
 بأحوال كل على التفصيل. فما يعلم به الملك ويطلع عليه بعض الخواص يجوز  
 أن يكون دون ذلك العلم. بل هو كذلك في الواقع بلا شبهة) انتهى. وفي  
 تفسير القاضى البيضاوى عند قوله تعالى (فلا يظهر على غيبه أحداً) قال  
 أى على الغيب المخصوص به علمه. وقال الشهاب عليه قوله على الغيب  
 المخصوص به علمه، لإفادة الإضافة الاختصاص. واختصاصه به تعالى، لأنه  
 لا يعلم بالذات ولكنه علماً حقيقياً يقينياً بغير سبب كإطلاع الغير إلا الله  
 وعلم غيره لبعضه ليس علماً للغيب إلا بحسب الظاهر، وبالنسبة لبعض البشر  
 كما ذكره بعض المحققين انتهى.

ومن ذلك يعلم. أنه لا يعلم الغيب بجميع أنواعه بالذات علماً حقيقياً  
 إلا الله سبحانه وتعالى لا فرق بين الخمس وغير الخمس، وأما علم غيره تعالى  
 فليس في الحقيقة علماً بالغيب بالذات، وإنما هو علم حادث بتعليم الله  
 سبحانه وتعالى وإطلاعه. ويعلم مما ذكر أنه لا مانع من أن يطلع الله من شاء  
 على ما شاء من الغيب. ولا يعد ذلك علماً بالغيب، وعلى ذلك يجوز أن الله  
 سبحانه وتعالى يطلع نبيه صلى الله عليه وسلم على الساعة، كما يعلم بما تقدم  
 عن الألوسى من أن ما ذكر لا ينافي إطلاع الله تعالى بعض خواصه على  
 بعض المغيبات حتى من هذه الخمس. والله أعلم.

من احكام جماعة التبليغية



## الموضوع

### (٦٥٢) المذهب البلشفي

#### المبادئ

١ - طريقة البلشفية تقوم على هدم الشرائع السماوية ، وعلى الإقصاء الشريعة الإسلامية فهي تأمر بفعل ما نهى الله عنه ورسوله ، حيث تأمر بسفك الدماء والاعتداء على مال الغير وأعراضه والخيانة والكذب ، وتجعل الناس فوضى في كل شيء ، من معاملات وأموال ونساء وأولاد إلى غير ذلك حتى يصيروا كالبهائم .

٢ - جماعة البلشفية كثار . أساس طريقتهم هدم كيان المجتمع الإنساني واخلال نظام العمران وإنكار الأديان .

٣ - واجب كل مسلم أن يخلوهم ويتباعد كل البعد عن ضلالتهم وعقائدهم الفاسدة وأعمالهم المنكرة .

مثل :

سأل الشريف السيد حسن بما صورته - في طريقة جماعة البلشفية التي فشّت في هذا الزمان وعم ضررها . وحاصل طريقتهم أنهم يدعون إلى الفوضى والفساد وإنكار الديانات وإباحة المحرمات ، وعدم التقيد بعقيدة دينية ، وإلى الاعتداء على مال الغير ، وينكرون حق الأشخاص فيما يملكون ويعتقدون أنه يسوغ لكل واحد أن يقتصب ماشاء ممن يشاء ويستبيحون سفك الدماء ، وينكرون حقوق الزوجية بين كل زوجين ، كما ينكرون نسبة الأولاد إلى آبائهم ، بل يجعلونهم منتسبين إلى حكومتهم ويهملون

(\*) المتن : فضيلة الشيخ محمد بخيت - ص ١٧ م ١٥٢ - ص ٢٨ - ٢ شوال ١٣٢٧ هـ  
٢ يوليو ١٩١٦ م .

سياج المعيشة العائلية ، ولا يفرون بين حلال وجرام ، وكل امرأة تحمل لكل واحد منهم ولو لم يكن بينها وبينه عقد زواج . ويستبيحون دم كل امرأة تصون عرضها عن واحد منهم ، وكثيراً ما يجبرون النساء على انتهاك حرمتهم إذا كن غير متزوجات ، وعلى تلويث شرفهن وشرف أزواجهن وأولادهن إذا كن متزوجات وذوات أولاد . وبالحملة فهم قائلون بإباحة كل شيء حرمة الشرائع الإلهية . ألهلونا توجروا أثابكم الله .

أجاب :

نقول : إن هذه الطريقة قديمة ، وأنها ملة رجل منافق من الفرس من أهل فيسا يقال له زرادشت ابتدعها في الخوسية فتابعه الناس على بدعته تلك وفاق أمره فيها ، وكان ممن دعا العامة إليها رجل من أهل نزرية يقال له مزدق ابن يامنداز وكان مما أمر به الناس وزينه لهم وحثهم عليه التساوى في أموالهم وأهلهم ، وذكر لهم أن ذلك من البر الذي يرضاه الله ويثيب عليه أحسن الثواب ، وأنه إن لم يكن الذي أمرهم به وحثهم عليه من الدين فهو مكرمة في الفعال ورضا في التفاوض ، وحض بذلك سفلة الناس على ملتهم واختلط له أجناس الأوثام بعناصر الكرماء ، وسهل سبيل الغصب للغاصبين والظلم للظالمين والعهر والزنا للعهار والزناة حتى يقضوا نهمتهم ويصلوا إلى النساء الكرائم اللاتي لم يكونوا يطمعون فيهن وشمل الناس بلاء عظيم لم يكن لهم عهد بمثله . وكان ذلك في مدة ملك قباد ابن فيروز ابن يزدريج من ملوك الفرس . ولما مضى على ملكه عشرين اجتماع عظماء دولته ورؤساء ديانته على إزالته عن ملكه فأزالوه عنه وحبسوه لمتابعته مزدق المذكور مع أصحاب له قالوا إن الله إنما جعل الأرزاق في الأرض ليقسمها العباد جميعاً بينهم بالسوية ، ولكن الناس تظالموا فيها وجعلوا منهم فقراء ومنهم أغنياء وأنهم يأخذون من مال الأغنياء للفقراء ويردون من المكثرين على المقلين وأن من كان عنده فضل من الأموال والنساء والامتعة فليس هو بأولى به من غيره . فانتهز السفلة حينذاك هذه الفرصة واغتنموها وكاتفوا مزدق المذكور وأصحابه وشابعوهم وعاونوهم على ذلك . فابتلى الناس بهم وقوى أمرهم



حتى كانوا يدخلون على الرجل في داره فيغلبونه على منزله ونسائه وأمواله ولا يستطيع الامتناع منهم . وحملوا قباذ على تزوين ذلك وتحسينه وتوعدوه بخلعه إن لم يفعل ما يريدون . فلم يلبثوا إلا قليلا حتى صار الناس لا يعرف الرجل منهم ولده ، ولا الولد أباه ولا زوجته ، ولا أحداً من أقاربه ، ولا يعرف له رحماً محرماً ولا غير محرم ، بل صاروا كالبهايم وصار الرجل منهم لا يملك شيئاً مما كان بيده وجعلوا قباذ في كل مكان لا يصل إليه أحد سواهم وقالوا له إنك قد أثمت وعصيت بسبب أعمالك فيما مضى ولا يخلصك ويظهرك مما عملت إلا إباحة نسائك وراودوه على أن يدفع إليهم نفسه فيلبجوه ويجعلوه قرباناً للنار . وكان من أنصار قباذ رجل يقال له زرمهر فلما رأى زرمهر المذكور ما صنع أولئك القوم خرج بمن شايعه من الأشراف باذلاً نفسه قتل من أصحاب مزدق خلقاً كثيرين وأعاد قباذ إلى ملكه فأخذ أصحاب مزدق المذكور بعد ذلك يحرشون قباذ على زرمهر حتى قتله ، وكان قباذ من خيار ملوك الفرس حتى حملة مزدق المذكور على ما حملة عليه مما تقدم ، فانتشرت الفوضى في أطراف البلاد وأواسطها وفسدت الثغور واستمر الأمر كذلك إلى أن انتقل الملك إلى كسرى أنو شروان ابن قباذ المذكور فهوى الناس عن أن يسيروا بشيء مما ابتدعه زرادشت ومزدق وأبطل بدعتهما وقتل خلقاً كثيراً ممن ثبتوا على تلك البدعة ولم ينتهوا عما نهاهم عنه منها ، حتى استأصل تلك الطائفة وثبت المجوسية ملهم التي كانوا لا يزالون عليها . وقد جاء الإسلام ففضى على تلك الطريقة الفاسدة ، وأنزل الله كتابه العزيز على رسوله صلى الله عليه وسلم ، فأمر فيه الناس كافة بكل خير ونهاهم عن كل شر ، وأمرهم بالاعتقاد بالعقائد الصحيحة في حقه تعالى بوصفه بكل كمال يليق بشأن الألوهية وتنزيهه عن كل نقص تتعالى عنه صفة الربوبية ، وكذلك في حق الرسل الكرام عليهم الصلاة والسلام ، فأمر باعتقاد عصمتهم عن المعاصي وتنزيههم عن كل نقص يخل بمنصب الرسالة وشرع العقود النافذة للملك من بيع وهبة ووصية وغير ذلك ، وبين الموارث ونصيب كل وارث مما يرثه عن مورثه وبين في كتابه العزيز أنه هو سبحانه الذي تولى بنفسه قسمة المعيشة بين الخلائق فقال تعالى ( نحن قسمنا بينهم

معيشتهم<sup>(١)</sup> وقال تعالى ( الله ييسط الرزق لمن يشاء من عباده ويقدر له<sup>(٢)</sup> ) إلى غير ذلك من الآيات الكثيرة . وقد خطب النبي صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع التي انتقل بعدها ليسير من دارالفناء إلى دار البقاء ، فقال عليه الصلاة والسلام . ( إن الحمد لله نحمده ونستغفره ونتوب إليه ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأن محمدا عبده ورسوله أوصيكم عباد الله بتقوى الله ، وأحكام على طاعة الله ، وأستفتح بالذي هو خير . أما بعد أيها الناس : اسمعوا مني أدين لكم ، فإنني لا أدري لعل لا ألقاكم بعد عامي هذا في موقفي هذا . أيها الناس : إن دماءكم وأموالكم عليكم حرام إلى أن تلقوا ربكم كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا . ألا هل بلغت اللهم اشهد . فن كان عنده أمانة فليؤدها إلى الذي ائتمنه عليها وإن ربا الجاهلية موضوع ، وإن أول ربا أبدا به ربا عمى العباس بن عبد المطلب ، وإن دماء الجاهلية موضوع ، وإن أول دم أبدا به دم عامر بن ربيع ابن الحرث بن عبد المطلب ، وإن مآثر الجاهلية موضوعة غير السدانة والسقاية ، والعمد قود . وشبه العمد ما قتل بالعصا أو الحجر وفيه مائة بعير فن زاد فهو من أهل الجاهلية . أيها الناس إن الشيطان قد يئس أن يعبد في أرضكم هذه ، ولكنه قد رضى أن يطاع فيما سوى ذلك مما تحقرون من أعمالكم . أيها الناس إنما التسيء زيادة في الكفر يضل به الذين كفروا يحلونهم عاما ويحرمونه عاما ليواطئوا عدة ما حرم الله . وإن الزمان قد استدار كهيئته يوم خلق الله السماوات والأرض وإن عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا في كتاب الله يوم خلق السماوات والأرض منها أربعة حرم ثلاثة متواليات وواحد فرد ذو القعدة وذو الحجة والمحرم ، ورجب الذي بين جمادى وشعبان . ألا هل بلغت اللهم اشهد .

أيها الناس إن لنسائكم عليكم حقاً ولكم عليهن حق . لكم عليهن ألا

(١) الآية ٣٢ من سورة الزخرف .

(٢) الآية ٦٢ من سورة المكنوت .

يوطن فراشكم غيركم ، ولا يدخلن أحدا تكرهونه بيوتكم إلا بإذنكم ، ولا  
 يأتين بفاحشة . فإن فعلن فإن الله قد أذن لكم أن تعضلوهن وتهجروهن  
 في المضاجع وتضربوهن ضربا غير مبرح . فإن انتهين وأطعنكم فعليكم  
 رزقهن وكسوتهن بالمعروف . وإنما النساء عندكم عوان<sup>(١)</sup> لا يملكن لأنفسهن  
 شيئا ، أخذتموهن بأمانة الله واستحلتم فروجهن بكلمة الله ، فاتقوا الله في  
 النساء واستوصوا بهن خيرا . ألا هل بلغت اللهم اشهد .

أيها الناس إنما المؤمنون إخوة ، فلا يحل لامرءء مال أخيه إلا عن طيب  
 نفس منه . ألا هل بلغت اللهم اشهد . فلا ترجعوا بعدي كفرا يضرب  
 بعضكم أعناق بعض ، وإني قد تركت فيكم ما إن أخذتم به لم تفلوا بعده  
 كتاب الله وأهل بيتي ألا هل بلغت اللهم اشهد . أيها الناس إن ربكم  
 واحد ، وإن أباكم واحد ، كلكم لآدم وآدم من تراب ، أكرمكم عند الله  
 أتقاكم ، وليس لعربي على عجمي فضل إلا بالتقوى ، ألا بلغت اللهم اشهد  
 قالوا نعم . قال : فليبلغ الشاهد منكم الغائب . أيها الناس إن الله قد قسم  
 لكل وارث نصيبه من الميراث ، ولا يجوز لوارث وصية في أكثر من  
 الثلث . والولد للفراس وللعاشر الحجر ، ومن ادعى إلى غير أبيه أو تولى غير  
 موالي فعليهم لعنة الله والملائكة والناس أجمعين ، لا يقبل الله منه صرفا ولا عدلا .  
 والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته )

ومن ذلك كله يعلم أن طريقة جماعة البلشفية طريقة تهدم الشرائع  
 السماوية ، وعلى الأخص الشريعة الإسلامية رأسا على عقب فهي تأمر بما  
 نهى الله سبحانه وتعالى في كتابه العزيز على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم  
 فهي تأمر بسفك الدماء والاعتداء على مال الغير والخيانة والكذب وهتك  
 الأعراض ، وتجعل الناس فوضى في جميع معاملاتهم في أموالهم ونسائهم  
 وأولادهم وموارثهم ، حتى يصيروا كالبهائم بل هم أضل سبيلا . وقد نهى  
 الله عن كل ما ذكر . فهم كفار طريقهم تفضي إلى هدم كيان الاجتماع  
 الإنساني ، وإلى انحلال نظام العمران وإنكار الأديان ، وتتلذذ العالم أجمع  
 وتهديمهم بالويل والثبور ، وتحرض الطبقات السافلة حتى تثير حربا عوانا

(١) عوان : لى أو كالى

على كل نظام قوامه العقل والأدب والفضيلة - فعلى كل مسلم صادق أن يحذر منهم ويتباعد كل البعد عن ضلالتهم وعقائدهم الفاسدة وأعمالهم الكاسدة، فإنهم بلا شك ولا ريب كفار، لا يعتقدون شريعة من الشرائع الإلهية، ولا يعتقدون ديناً سماوياً ولا يعرفون نظاماً . وبالجملة فكسرى أنوشروان الذى هو مجوسى يعبد النار لم يرض طريقة هؤلاء الجماعة، لأنها مضادة للعدل والنظام . فكيف بأهل الإسلام الذين أمرهم الله على لسان نبيه بقوله تعالى (إن الله يأمر بالعدل والإحسان وإيتاء ذى القربى وينهى عن الفحشاء والمنكر والبغى يعظكم لعلكم تذكرون) (١) .




---

(١) الآية ٩٠ من سورة النحل .

من أحكام الخيانة



## الموضوع

### (٦٥٣) خيانة الأمانة

#### المبادئ

- ١ - يد الوكيل على مال الموكل يد أمانة وتضمن بالتعدي .
- ٢ - من تصرف في شيء من ملك موكله لمنفعته كان خائناً ، وعليه رده إن كان قائماً ، أو ضمن قيمته إن كان قيمياً ، أو مثله إن كان مثلياً .

سئل :

رجل اقترن على أشياء سلمت إليه بصفته وكيلًا بالأجرة ، واستعملها في أمر معين لمنفعة مالكها ، فخان الأمانة واختلس بعضها وأخذها لنفسه فما الحكم ؟

أجاب :

نفيده : أن مال الموكل أمانة في يد وكيله . ويضمن بالتعدي ، فإذا اختلس الوكيل بعض الأشياء التي سلمت إليه لاستعمالها لمنفعة مالكها في أمر معين وأخذها لنفسه كان خائناً للأمانة وأثم بذلك شرعاً . وعليه ردها إذا كانت قائمة ، وإن استهلكها بالتعدي ضمن قيمتها إن كانت قيمة وضمن مثلها إن كانت مثلية ، هذا ولا توجد عقوبة مقررة في الشريعة الغراء لمن فعل مثل ذلك وإنما يعزر حسبما يراه الحاكم .

---

(\*) المتن : مفصلة الشيخ عبد الرحمن قراعه - ص ٢٩ م ٢٦٨ - ص ١٦ - م ٥ من ذي القعدة ١٣٤٥ هـ - ١٦ مايو ١٩٢٧ م .





من احكام تكفين الموتى وتشيع  
الجنائز ومصرفات المآتم



## الموضوع (١٥٤) مصروفات الماتم

### المبادئ

١ - إنفاق أحد الورثة في الماتم ونحوه بلا وصية من الميت ولا إذن من الورثة يحتسب ذلك من نصيبه إن كان ما صرفه من مال البركة ويكون تبرعاً منه إذا كان ما أنفق من مال نفسه .

٢ - له الرجوع على التركة بما أنفق في تكفين الميت كفن مثله ولو بغير إذن الوارث .

مثل :

من محمود يوسف الخضر بالحاكم الأهلية في رجل مات عن زوجة وابن أخ ثم إن الزوجة ادعت أنها صرفت على ماتمه مصاريف مثل أجرة فراش وطباخ وفهلاء عتاقة وإسقاط صلاة وغير ذلك . مع أن المتوفى لم تصدر منه وصية بعمل شيء مما ذكره ، ولم يأذن ابن الأخ المذكور بشيء من ذلك . فهل لها الرجوع عليه بما أنقصه فيما ادعت صرفه أولاً ترجع إلا بما أنقصه في التكفين ؟ . أفيلوا الجواب .

أجاب :

المعروف في كتب الفقه أنه إذا أنفق أحد الورثة للماتم وشراء الشمع ونحوه بلا وصية ولا إذن من باقي الورثة فإنه يحسب من نصيبه ، ولو كان ذلك من مال نفسه يكون متبرعاً به . كما في العقود نقلاً عن حاوي الزاهدی وعلى هذا يحسب ما صرفته هذه الزوجة في لوازم الماتم وإسقاط الصلاة وغير ذلك من نصيبها إن كان ما صرفته من التركة . أما لو كان من مال نفسها فإنها تعد متبرعة به حيث كان ذلك بلا وصية ولا إذن من ذلك الوارث الآخر ، ولا حق لها في الرجوع بشيء من ذلك . نعم لها أن ترجع في التركة بما أنقصته من مالها في تكفين المورث كفن المثل ولو كان بغير إذن ذلك الوارث . والله تعالى أعلم .

(\*) المقتضى لمصلحة الشيخ محمد عبده - ص ٢ م ٤٦٤ - ص ١٨٦ - ٦ محرم ١٣٢٠ هـ .

## الموضوع

### (٦٥٥) كفن الميت

١ - كفن السنة للرجل إزار وقميص ولفافة ، وكفن الكفاية إزار ولفافة ، وكفن الضرورة ما وجد .

٢ - بخاط الكفن خياطة خفيفة ، وهى ما تعرف بالشل ولا حاجة إلى كنها أى خياطتها مرة أخرى .

مثل :

كيف يكفن الميت شرعاً ؟

أجاب :

في الهندية كفن الرجل سنة إزار وقميص ولفافة ، وكفاية إزار ولفافة وضرورة ما وجد ، هكذا في الكنز . والإزار من القرن إلى القدم واللفافة كذلك ، والقميص من أصل العنق إلى القدم ، كذا في الهداية بلا جيب ودخريص وكين كذا في الكافي - انتهى - وفي نور الإيضاح وشرحه ( ولا يجعل لقميصه كم ) لأنه لحاجة الحى ( ولا دخريص ) لأنه لا يفعل إلا للحى ليتسع الأسفل للمشى فيه ( ولا جيب ) وهو الشق النازل على الصدر لأنه لحاجة الحى . فيكنى بقدر ما يدخل منه الرأس ( ولا تكف أطرافه ) لأن ذلك لصيانتها ولا حاجة إليها . ولو كتفت جاز بلا كراهة على الصحيح أفاده القهستاني اهـ بتصرف وزيادة من حاشية السيد الطحطاوى ونحوه في البحر وغيره . وفي مختار الصحاح ما نصه . وكف الثوب مخاط حاشيته وهى الخياطة الثانية بعد الشل اهـ . ومن ذلك يعلم أن قميص الميت لاخياطة فيه

ثانية، ويشق بقدر ما يدخل الرأس، وهو من أصل العنق إلى القدمين إلى آخر  
ماسبق بيانه . وفي مختار الصحاح أيضاً مانصه : شل الثوب خياطه خياطة  
خفيفة ا هـ . والحاصل أن قيص الميت تكفى في أطرافه الخياطة الخفيفة  
التي هي الخياطة الأولى وهي الشل، ولا حاجة إلى كنفها اللى هو الخياطة  
الثانية ، لأنه للصيانة ولا حاجة إليها .

هذا ما ظهر لى في جواب هذا السؤال . والله تعالى أعلم .



## الموضوع

### (١٥٦) الحكم في كفن الزوجة

#### المبادئ

١ - الأصل أن كفن من لا مال له يجب على من تجب عليه نفقته وأن من له مال يكون كفنه في ماله ، إلا في الزوجة فإن تكفيها واجب على الزوج موسرة كانت أو معسرة اعتباراً بالنفقة .

٢ - إذا كان هناك مانع من وجوب النفقة على الزوج كما في حالة نشوزها أو صغرها فلا يجب تكفيها على الزوج .

٣ - إذا كانت ناشزاً أو صغيرة ولها مال كان كفنها في ماله وإلا كان على من تجب عليه نفقتها من ذوى قرباها .

مثل :

توفيت امرأة عن زوجها وأبها وأمها وتركت مؤخر صداقها في ذمة زوجها ، كما تركت مصاعاً وكفنها زوجها وقام بما يلزم للنفقة على الوجه الشرعى .

فهل ذلك يكون على الزوج خاصة ولا يلزم باقي الورثة منه شيء أو يكون له أن يحتسب ذلك في تركتها التي عنده ؟

أجاب :

في التنوير وشرحه . وكفن من لا مال له على من تجب عليه نفقته واختلف في الزوج . والفتوى على وجوب كفنها عليه عند الثاني وإن تركت مالا ورجحه في البحر بأنه الظاهر ، لأنه ككسوتها انتهى ملخصاً . ونقل في رد المحتار

(\*) المبنى : فضيلة الشيخ بكرى الصديق - م ٧ م ١٥٢ - م ٢٨ - ١١ ربيع الثاني ١٣٣١ هـ .

بعد ذكر الخلاف في ذلك مانصه. واللى اختاره في البحر لزومه عليه موسراً  
أو لا، لها مال أو لا، لأنه ككسوتها وهى واجبة عليه مطلقاً. قال وصححه في  
نفقات الولوالجية اهـ. ثم قال: قال في الحلية ينبغي أن يكون محل الخلاف ما إذا  
لم يقم بها مانع يمنع الوجوب عليه حالة الموت من نشوزها أو صغرها  
ونحو ذلك اهـ. وهو وجيه لأنه إذا اعتبر لزوم الكفن بلزوم النفقة سقط  
بما يسقطها. ومن ذلك يعلم أن الكفن والتجهيز الشرعيين في هذه الحادثة  
واجبان على الزوج في ماله خاصة ولو كانت غنية على مارجحه في البحر  
متى كان الأمر كما ذكر .

والله تعالى أعلم .



## الموضوع

(٦٥٧) تجهيز الزوجة المتوفاة وأجر علاجها

### المبدأ

يجب على الزوج شرعاً تجهيز زوجته المتوفاة من ماله ولو كانت غنية . وذلك بفعل ما يحتاجه من حين موتها إلى حين دفنها من الكفن الوسط عدداً وقيمة . وكذا أجره مثل الحمل والمصاريف اللازمة حتى القبر . وما عدا ذلك من الإنفاق في أجره الأطباء وثمان الأدوية وفي ليالي المأتم والأخسة لا يلزم الزوج .

سئل :

خرجت الزوجة إلى منزل والدها بدون إذن زوجها . فرضت عند أبيها . فصرف عليها والدها عند الأطباء واشترى لها الأدوية . وبعد موتها عمل لها والدها مأتماً صرف عليه مبالغ طائلة . فهل له حق الرجوع على زوجها بما أنفقه عليها في أجره الأطباء والأدوية ، والتنفقات الطائلة التي صرفها في التكفين والتجهيز والمأتم أم لا ؟ ويعتبر متبرعاً . علماً بأنه لم يشهد على الزوج بما أنفق . وإذا كان له حق الرجوع على الزوج . فما هو الشيء المطالب به الزوج شرعاً ؟

أجاب :

أطلعنا على هذا السؤال — ونفيد: أنه قال في رد المختار نقلاً عن الجوهرة بصحيفة ١٠٠٣ جزء ثان طبعه أميرية سنة ١٢٨٦ مأنصه ( ويجب عليه ما تنظف به وتزيل الوسخ كالمشط والدهن والسدر والخطمي والاشنان

(هـ) المئى : مشيلة الشيخ محمد بخيت — ص١٨م ١٥٢ — ص٥٦ — ٢ جلد آخر ١٣٢٨ هـ —  
٢٢ فبراير ١٩٢٠ م .



والصابون على عادة أهل البلد . أما الخضاب والكحل فلا تلزمه ، بل هو على اختياره . وأما الطيب فيجب عليه ما يقطع به السبوكة<sup>(١)</sup> لا غير ، وعليه ما تقطع به الصنان لا اللواء للمرض ولا أجرة الطيب ) ١٥١ هـ . وفي الفتاوى المهدية بصحيفة ٥ جزء ٧ مانصه ( سئل في امرأة ماتت في حياة والدها وزوجها فجهزها والدها زيادة عن الكفن الشرعى عدداً بغير إذن زوجها في الزيادة ، بل في أصل التكفين وأراد أن يلزم الزوج بما زاد ، فهل لا يجب لذلك - أجاب - كفن المرأة على زوجها وللأب الرجوع بما أنفق في الكفن ولا بد من كون ذلك من غير إسراف بحسب ما ذكره الأئمة في كفن السنة . ومراعاة حال المرأة بما تلبسه للزيارة ، وليس له الرجوع بما زاد على ذلك والله أعلم ) انتهى . ونصوا على أنه يجب على الزوج شرعاً تجهيز زوجته المتوفاة من ماله ولو كانت غنية على قول أبي يوسف المقتضى به ، وذلك بفعل ما محتاجه من حين موتها إلى حين دفنها من الكفن الوسط عدداً وهو كفن السنة . بأن يكون خمسة أثواب . وهي إزار وقميص ولفافة وخمار وخرقة يربط بها ثديها ، وقيمة بأن يكون من نوع ما تلبسه في حياتها لزيارة أبيها . وكذلك أجرة مثل الحمل والمصاريف اللازمة حتى القبر . وما عدا ذلك من الإنفاق في ليالي المأتم والأخسة لا يلزم الزوج - ومن ذلك يعلم أنه ليس لأب المتوفاة المذكورة حق الرجوع على زوجها بما أنفق في أجرة الأطباء وثمان الأدوية . كما أنه ليس له حق الرجوع عليه بما زاد عن تجهيزها وتكفينها الشرعيين على الوجه المذكور . لأن الواجب على الزوج هو فعل ما محتاجه من حين موتها إلى دفنها من الكفن الوسط عدداً على الوجه الذى بيناه وقيمة بأن يكون من نوع ما تلبسه في حياتها لزيارة أبيها . وما زاد على ذلك لا يلزمه ، والله أعلم .

تعليق : صدر القانون رقم ٤ لسنة ١٩٧٩ ونص في المادة رقم ٤/٢ على ما يأتى ( وتشمل النفقة الغذاء والكساء والمسكن ومصاريف العلاج وغير ذلك مما يقضى به العرف ) .

(١) السبوكة : الرائحة الكريهة .

**الموضوع**  
**أجرة الطبيب وكفن الزوجة**  
**المبادئ**

- ١ - يجب على الزوج شرعاً أن يكفن زوجته المتوفاة من ماله ولو كانت غنية بفعل ما تحتاج إليه من حين موتها إلى حين دفنها .
- ٢ - مصاريف العلاج التي صرفها عليها والدها لا تلزمه ولا تلزم الزوج ولكن للأب الرجوع بذلك في تركتها متى كان الصرف بإذنها .
- سئل :

مرضت امرأة ثم توفيت عن تركه . وقد صرف عليها والدها أثناء مرضها مصاريف عند الأطباء لعلاجها وجهازها حين موتها ، وقد استدان والدها كل هذه المصاريف على حسابها . فهل ما صرفه والدها في كلالها يلزم به أو يلزم الزوج أو يكون ديناً في تركتها ؟ فيؤخذ منها .

أجاب :

المقرر شرعاً أنه يجب على الزوج أن يجهز زوجته المتوفاة من ماله ولو كانت غنية على قول أبي يوسف المفتي به . وذلك بأن يفعل ما تحتاج إليه من حين موتها إلى حين دفنها . ويدخل في ذلك تكفينها الكفن الوسط من جهة العدد والقيمة وأجرة الحمل والمصاريف اللازمة للدفن حتى القبر . وأما المصاريف التي صرفها والدها أثناء مرضها عند الأطباء لعلاجها فلأنها لا تلزم الزوج ولا تلزم الأب ، ومتى ثبت أن والدها صرفها بإذنها فيكون له الرجوع بما صرفه عليها من تركتها . وهذا حيث كان الحال كما ذكر في السؤال ، والله أعلم .

تطبيق : صدر القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ ونص في المادة رقم ٤/٢ على ما يلي ( وتشمل النفقة الغذاء والكساء والمسكن ومصاريف العلاج وغير ذلك مما يقضى به المرف ) .

(\*) الفتاوى : فضيلة الشيخ عبد الرحمن قراصة - م ٢٢ م ١٠٥ - م ٢١ -  
١٦ من ذي القعدة ١٣٤١ هـ - أول يوليو ١٩٢٣ م .

## الموضوع (٦٥٩) ثمن النكاح والكفن للزوجة

### المبادئ

١ - كفن المثل للمرأة وتجهيزها بما يلزم فعله من وقت وفاتها إلى دفنها بدون إسراف ولا تقتير على زوجها، وما عدا ذلك فليس على الزوج والورثة شيء منه .

٢ - مصاريف العلاج إن كانت بإذنها فهي من مالها الخاص ، وإلا فلا حق لمن صرف في الرجوع على تركتها لأنه متبرع في هذه الحالة .  
سئل :

زوجة توفيت عن زوجها ووالدتها وولدها القاصر ، وهي موسرة فمن المألوف بمصاريف علاجها وخروجتها ودفنها وجنازتها وأماتها ، مع العلم بأن زوجها موسر . وهل يلزم القاصر بجزء من المصاريف المذكورة وما المقروض شرعاً في تجهيز المتوفاة ؟  
أجاب :

المنصوص عليه شرعاً أن كفن المرأة على زوجها ولو كانت غنية على ما هو المعتاد . ومنه يعلم أنه لا يلزم ابنها القاصر ولا غيره من ورثتها بشيء منه سوى زوجها . والواجب على زوجها إنما هو كفن مثلها ، وتجهيزها بما يلزم فعله من وقت وفاتها إلى دفنها بدون إسراف ولا تقتير . وما عدا ذلك فليس على الزوج ولا الورثة شيء منه . أما مصاريف علاجها قبل وفاتها فإنها تكون من مالها الخاص إذا كان ذلك بإذنها ، فإن لم يكن الصرف بإذنها فلا حق لمن صرف في الرجوع على تركتها ، لأنه متبرع في هذه الحالة . والله أعلم .

تعليق : صدر القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ ونص في المادة رقم ٤/٢ على ما يأتي ( وتشمل النفقة الغذاء والكساء والمسكن ومصاريف العلاج وغير ذلك مما يقتضى به العرف ) .

(\*) الفتاوى : فضيلة الشيخ عبد الرحمن تراصة - ص ٢٢ م ٢٥٩ - ص ١٦ -  
٢١ جلد آخر ١٣٤٢ هـ - ٢٧ يناير ١٩٢٤ م .

## الموضوع

(٦٦٠) لا يلزم الكفيل بتجهيز زوجة مكفولة المتوفاة

## المبدأ

لا يلزم الكفيل في أمور الزوجية بتجهيز وتكفين زوجة مكفولة لأن ذلك ليس من النفقة والكسوة والمسكن المكفول بها .

سئل :

من عبد اللطيف محمد . في رجل كفّل ولده بقسمة الزواج بما نصه ( كفلت ولدى فيما يتعلق بحقوق الزوجية من النفقة والكسوة والمسكن لزوجته ولأولادها ) فهل يموت الزوجة يدخل التجهيز والتكفين والمصاريف الأخرى التي تلزم لحين دفنها في رمتها في الكفالة ويكون الكفيل ملزماً بتجهيزها وتكفيها أم لا — أفيدونا الجواب .

أجاب :

لا يدخل التجهيز والتكفين والمصاريف التي تلزم لحين دفن الزوجة المتوفاة المذكورة في كفالة الأب ابنه الزوج فيما يتعلق بحقوق الزوجية من النفقة والكسوة والمسكن لزوجته ولأولادها— وذلك لأن التجهيز والتكفين والمصاريف المذكورة ليست من النفقة والكسوة والمسكن المكفول بها . والله أعلم .

---

(\*) الفتى : فضيلة الشيخ عبد الرحمن قراة — م ٢٦ م ١٦٩ — م ٤٠ — ٢٢ شوال ١٢٤٢ هـ — ١٦ مايو ١٩٢٥ م .

## الموضوع

(٦٦١) تكفين الميت

### المبادئ

١ - يبدأ من تركة الميت بتجهيزه ودفنه بلا تبذير ولا تقتير إلى حين دفنه . والعبرة في ذلك بأمثاله .

٢ - للمتفق الرجوع على التركة بما أنفق في الحسود المذكورة . أما ما زاد عليها فإن كان بإذن الورثة أو بعضهم فله الرجوع وإلا فلا .

مثل :

من الأستاذ الشيخ محمد جاد الحق الخاضع الشرعي بما صورته . في رجل يدعى صالح محمد علي ، توفي عن وارثيه الشرعيين هما زوجته التي ماتت وهي على صمته وابن عمه الشقيق ، وترك لهما نصف منزل فقط ، وقد صرف على مآثمه من تكفين وتجهيز وأجرة حانوت وأجرة فراش وثمان طعام وأجرة فقهاء وغير ذلك . فهل تلزم التركة بجميع ذلك أم لا ؟ أفيدونا بالحواب .

أجاب :

المنصوص عليه شرعاً أن يبدأ من تركة الميت بتجهيزه وتكفينه بدون تبذير ولا تقتير إلى حين دفنه . ويعتبر في التجهيز والتكفين ما يجري في أمثاله وما زاد على ذلك من مصاريف المآثم وأجرة الفراش والفقهاء وثمان الطعام وغير ذلك يلزم به من أنفقه لأنه متبرع . إلا إذا أذنه به الورثة أو بعضهم . فإنه يلزم من أذن به والله أعلم .

تعليق : هذا لا يسرى على الزوجة إذا توفيت ولو كانت غنية لأن نفقة ذلك على زوجها شرعاً اعتباراً بالنفقة .

(هـ) الفتى : مفصلة الشيخ عبد الرحمن قرامنة - من ٢٧ م ٢٥٢ - من ٧٠ -  
١٥ جيلدي النقية ١٣٤٤ هـ - ٢١ ديسمبر ١٩٢٥ م .

## الموضوع

(٦٦٢) تكفين المرأة غير لازم على أخيها

### المبدأ

لا يلزم الأخ بشيء من تكفين أخته وتجهيزها كامئالها إلى أن توارى التراب . وإنما ذلك على زوجها ولو كانت غنية .

مثل :

من عمود قناوى النحاس . فى امرأة توفيت فى منزل زوجها ولها أخ شقيق ، والمطلوب هل المزم بتكفينها وتجهيزها وغير ذلك فيما يحتاج إليه شرعاً زوجها أو أخوها ، وما المطلوب لها شرعاً حين دفنها فى قبرها ؟

أجاب :

المنصوص عليه شرعاً أن كفن المرأة وتجهيزها كامئالها إلى أن توارى فى قبرها واجب على الزوج شرعاً ولو كانت غنية . وبه علم أنه لا يلزم الأخ فى هذه الحادثة شيء مما ذكر . والله أعلم .

## الموضوع

### (٦٦٣) تشييع النساء للجنائز وتلقين الميت

#### المبادئ

١ - خروج النساء لتشيع الجنائز مكروه كراهة تحريرية .

٢ - تلقين الميت بعد دفنه غير ممنوع .

سئل :

ما الحكم الشرعى فى منع تشييع النساء للجنائز أو تعقبهن لها ومنع تلقين الموتى داخل حدود الجنائز ؟

أجاب :

أما تشييع النساء واتباعهن للجنائز فهو مكروه تحريراً . كما صرح به فى الدر المختار . واستدلوا له بما رواه أبو يعلى عن أنس رضى الله عنه قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فى جنازة فرأى نسوة فقال أتحملنه قلن لا ، قال أتدفعنه قلن لا ، قال فارجعن مأزورات غير مأجورات . نقله العلامة الطهطاوى فى حاشيته مرقى الفلاح عن شرح البلر البين على البخارى ومتى كان حكم الخروج الكراهة التحريمية كما علم كان المنع عنه سائغاً . وأما تلقين الميت بعد دفنه فقبيل فى حكمه لأنه مشروع ، وقيل لا يلحق وقيل لا يؤمر به ولا ينهى عنه . والذى أجنح إليه عدم المنع أخذنا مما روى عن القاضى الكرمانى حينما سئل عنه فقال ما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن ، وإنما لا ينهى عن التلقين بعد الدفن لأنه لا ضرر فيه ، بل فيه نفع فإن الميت يستأنس بالذكر على ماورد فى الآثار ا هـ ملخصاً من حاشية مرقى الفلاح ورد المختار . وتحرر هذا للمعلومية .

(\*) الفتاوى : فضيلة الشيخ عبدالرحمن بن عروة - ص ٢٢ م ٢٢ - ص ١٢ - ٧ من ربيع الآخر ١٢٤١ هـ - ٢٦ نوفمبر ١٩٢٢ م .

## الموضوع

### (٦٦٤) حمل الميت للدفن

#### البادئ

- ١ - حمل الميت على أعناق الرجال هو المتعارف بين المسلمين من الصدر الأول إلى اليوم ، أما حمله على دابة أو غيرها فمكروه ، لأن فيه تشبهاً للأموات بالأممعة ، وهو مناف لكرامتهم .
- ٢ - إن كان البعد شامعاً والمشقة عظيمة بين مكان الوفاة ومكان الدفن فإنه في هذه الحالة يسوغ حمل الميت على أداة من أدوات الحمل لذلك العذر .

سئل :

خطاب المحافظة رقم ١٠ مايو سنة ١٩٢٦ بما صورته لا يخفى على فضيلتكم أن مدينة القاهرة قد أصبحت مترامية الأطراف ، وأن المباني اتسعت فيها اتساعاً كبيراً بحيث إن الإنسان قد يقضى بضعة ساعات سائراً على الأقدام لأجل الوصول من جهة إلى أخرى . كذلك لا يخفى على فضيلتكم أن موتى المسلمين ينقلون إلى الجبانات المراد الدفن فيها بطريقة الحمل على الأكثاف ، ويسير المشيعون خلف النعش من الجهة التي حصلت فيها الوفاة إلى المدفن ، ويتحمل المشيعون في هذا السبيل الكثير من العناء والمتاعب . وبما أنه من المرغوب فيه معرفة رأى فضيلتكم عما إذا كان يجوز من الوجهة الشرعية تشييع جنازة المتوفى بالطريقة الحارية الآن إلى أقرب مسجد للمسكن الذي حصلت فيه الوفاة ، وبعد الصلاة على الجثة يحمل النعش على عربة أو ما يشاكلها ، ويركب خلفه المشيعون على عربات أيضاً إلى المدفن ، وذلك لعرض الأمر على لجنة الجبانات المنظور عقدها قريباً . فالأمل الإفادة عما يرى في ذلك .

(هـ) الملقى : فضيلة الشيخ محمد الرحمن قراة - م ٢٨ م ٥٧ - م ١٦ - ١٤ ذى القعدة ١٣٤٤ هـ - ٢٦ مايو ١٩٢٦ م .



## أجابه :

علم ماجاء بخطاب سعادتكُم رقم ١٠ مايو سنة ١٩٢٦ نمرة ٢٥٣ والموافق للسنة هو حمل الميت على أعناق الرجال كما هو المتعارف بين المسلمين من الصدر الأول إلى اليوم، أما حمله على دابة أو غيرها من أدوات الحمل فكروه ، لأن فيه تشبيهاً للأموات بالأمته وهو مناف لإكرامهم، ولا ينبغي أن يصار إلى هذا المكروه وفقاً بالمشيعين الأحياء الذين لا يقومون بحمل الميت — نعم إن كان البعد شاسعاً والمشقة عظيمة كما لو كان الميت في مصر الجديدة والدفن في قرافة الإمام الشافعي رضي الله عنه فإنه يسوغ حمل الميت في هذه الحالة على أداة من أدوات الحمل لتلك العثر .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .



## الموضوع

### (٦٦٥) حمل الميت للدفن

#### المبادئ

- ١ - السنة هي حمل الميت على أعناق الرجال تكريماً . إلا إذا كان هناك بعد شاسع بين مكان الوفاة ومكان الدفن وكانت المشقة عظيمة ، فإنه يجوز حمل الميت على أداة من أدوات الحمل .
- ٢ - لا تقدير للمسافة بين محل الميت وبين المقبرة .

سئل :

بخطاب المحافظة رقم ١٦ المرسل في سنة ١٩٢٧ رقم ٦١٥٩ وبالمستخرج من محضر جلسة اللجنة الفرعية للجنة الجبانات المرافق له ونص الخطاب كالآتي :

أتشرف بأن أحيط فضيلتكم علماً أنه بالنسبة لما سبق وروده رقم ٥٧ فتاوى في ٢٦ مارس سنة ١٩٢٦ بخصوص تشييع جنازة الموتي ، قد اجتمعت اللجنة الفرعية للجنة جبانات المسلمين بمدينة القاهرة بديوان المحافظة اليوم ، وبعد أن تناقشت فيه قررت ما هو واضح بالمستخرج المرفق طيه . فارجو التكرم بالإفادة بما يرى قبل الموعد المحدد ، وصورة المستخرج نصها ( نظرت اللجنة الفرعية للجنة جبانات المسلمين بمدينة القاهرة والمنعقدة بديوان المحافظة في يوم السبت ١٦ أبريل سنة ١٩٢٧ في موضوع تشييع جنازة الموتي إلى أقرب مسجد ، وحمل التعش بعد ذلك على عربة أو ما شاكلها للمدفن ، وذلك منعاً لتحمل المشيعين كثيراً من العناء والمتاعب لسبب بعد المدافن ، وقررت اللجنة بعد المناقشة أن

(نقلاً عن الفتاوى : فضيلة الشيخ عبد الرحمن قزامة - ص ٢٩ م ٣٦٥ - ص ٨٩ - ١٦ شوال ١٣٤٥ هـ - ١٨ أبريل ١٩٢٧ م .

تستوضح من فضيلة المفتى في المسافة البعيدة بالكيلو متر ، بأن تجعل مازاد عن كيلو واحد فيه المشقة محققة والعنر فيه واضح ، وخصوصاً في أيام الصيف والأمطار ، فضلاً عما فيه من رجوع المشيعين على القدم في الغالب الكثير من الجواهر ، فمما يضاعف المسافة والمشقة . هذا فضلاً عن اتساع مناطق البنيان في مدينة مصر الآن ، وأصبحت المقابر بعيدة جداً عن الأحياء التي أنشئت حديثاً ، مع ملاحظة أنه في الزمن الماضي كان لكل حي مقابر خاصة ، تجاوره أو بلصقه مثل المقابر التي كانت بحى العتبة الخضراء وبجوارها حي قسم الموسكى ، ومقابر معروف بجوار قصر النيل ، وكانت مخصصة لأحياء بولاق وعابدين وشبرا ، ومقابر سيدى زينهم مخصصة لجهة قسم السيدة ، وكان سكان هذه الأحياء كلها وما أمثالها لا يتحملون أى مشقة في دفن موتاهم ، وغير خاف ما عليه الآن حالة المرور في مدينة مصر وشوارعها ، وخصوصاً الرئيسية منها التي توصل للمقابر فلها مزدحمة جداً بالترام والسيارات والعربات والحركة التجارية وما شاكلها ، مما يترتب عليه حوادث فضلاً عن شل حركة هذه المواصلات سواء كان للمارة أو المشيعين . في حين أن حالة الدفن في بلاد الأرياف الآن لا تكبد المشيعين أقل عناء لعدم بعد قراقراتها عن المساكن إذ تقدر المسافة بأقل من كيلومتر بكثير . وفي النهاية ترجو اللجنة من حضرة صاحب الفضيلة مولانا مفتى الديار المصرية أن ينور اللجنة بما اقترحت في هذا الصدد قبل اجتماعها يوم السبت القادم الموافق ٢٣ أبريل سنة ١٩٢٧ ، لإمكانها تقرير المصير في هذه المادة .

أجاب :

اطلعنا على خطاب سعادتكم رقم ١٦ أبريل سنة ١٩٢٧ نمرة ٦١٥٩ وعلى المستخرج المرافق له . ونفيد : أنه سبق لنا أن أبدينا رأينا فيما يختص بتشييع جنائز المسلمين بالفتوى ٥٧ المؤرخة ٢٦ مايو سنة ١٩٢٦ ، وبيننا فيها أن السنة هي حمل الميت على أعناق الرجال تكريماً له كما هو المتعارف بين المسلمين من صدر الإسلام إلى اليوم ، ولا يصار إلى مخالفته وارتكاب

المكروه إلا إذا كان هناك بعد شاسع بين محل الميت وبين المقبرة التي يدفن فيها، وكانت المشقة عظيمة، كما لو كان الميت مثلاً بمصر الجديدة والمدفن بقرافة الإمام الشافعي، فإنه في مثل هذه الحالة اتقاء لتلك المشقة يجوز حمل الميت على أداة من أدوات الحمل . ومطلوب الآن بإفادتكم تقدير ذلك بالكيلومتر، ولقد رأينا في كثير من الجنائز أن سار الشيوخ الذين يتجاوزون الثمانين من أعمارهم في تشييعها من محطة مصر أو محطة كوبري الليمون إلى قرافة الإمام الشافعي وإلى مسجد الرفاعي ولم يصعب في ذلك نصب ولم تلحقهم مشقة ، ولذا لا أوافق على التقدير الذي جاء في المذكرة المرسلة مع خطاب المحافظة، وعلى الجملة فقد بينت المبدأ الشرعي فيما هو سنة وما هو مكروه، ومتى يصار إلى ارتكاب ذلك المكروه، وبذلك قُت بواجبي ، والسلام عليكم .



من أحكام التأمين



## الموضوع

(١٦٦) التأمين على الحياة غير جائز شرعاً

### المبادئ

١ - التأمين على الحياة غير جائز شرعاً ، ومن ثم فلا تعتبر قيمة التأمين تركة تقسم بين الورثة .

٢ - مادفعه المتوفى للشركة يعتبر تركة تقسم بين الورثة بحسب الفريضة الشرعية .

٣ - ما زاد على مادفعه المتوفى أثناء حياته إن تراعى الطرفان على قسمته بين الورثة شرعاً بصرف النظر عن التعاقد قسم بينهم واعتبر كأنه مبلغ متبرع به ابتداء .

سئل :

تعاقّد شخص في حال حياته مع إحدى شركات التأمين على مبلغ يدفع إن توفى لولد وابنتين له مثالثة بينهم . وذلك في مقابل مبلغ كان يدفعه للشركة من ماله الخاص . ولما مات كانت وفاته عن أولاده الثلاثة المذكورين وبنت رزق بها بعد التعاقد وزوجة هي أمهم .

فهل المبلغ يعتبر تركة توزع على الورثة بحسب الفريضة الشرعية أو يكون المبلغ لمن تعاقّد مع الشركة على إعطائه لهم فقط ؟

أجاب :

الذي يقتضيه الحكم الشرعى في ذلك . أن التعاقد المذكور ليس من التصرفات الشرعية حتى يترتب عليه أن يعتبر ذلك المبلغ تركة توزع بين الورثة بحسب الفريضة . نعم المقدار الذي كان يدفعه المتوفى المذكور

(\*) المتى : فضيلة الشيخ بكرى الصديق - س ٦ م ١٢ - ص ٣ - ١٠ شعبان ١٤٢٨ هـ .

سنوياً باسترداده من الشركة يقسم بين الورثة بالفريضة الشرعية . وأما ما زاد على ذلك . فإن حصل اتفاق من الشركة والورثة على قسمته بين الورثة بحسب الفريضة الشرعية أيضاً بصرف النظر عن ذلك التعاقد ويعتبر كأنه مبلغ تبرع ابتداء فليس في الشرع ما يمنعه .

هذا وفي تنقيح الحامدية مانصه : ( سئل ) فيما إذا كان زيد يدفع لعمره في كل سنة مبلغاً من الترامم ظاناً أن ذلك حق عمره المدفوع له ومضى للثلاث سنون وهما على ذلك . ثم تبين أن ذلك لم يكن حق عمره بل حق زيد الدافع ، ويريد زيد الرجوع على عمره بنظير ما دفعه له في السنة بعد ثبوت ما ذكر بالوجه الشرعي . فهل له ذلك . ( الجواب ) نعم والله سبحانه وتعالى أعلم - انتهى - هنا ما ظهر في الجواب .



## الموضوع

### (٦٦٧) التأمين ضد الحريق

#### المبادئ

١ - التأمين ضد الحريق غير جائز شرعاً .

٢ - ضمان الأموال في الشريعة الإسلامية . إما أن يكون بطريق الكفالة أو بطريق التعدي ، أو الائلاف ، وليس عقد التأمين شيئاً من ذلك .

٣ - عقد التأمين ليس عقد مضاربة . لاشتراط أن يكون المال من جانب والعمل من جانب آخر .

سئل :

من محمد بك رمضان الخليل . بما صورته . توجد شركات تدعى شركات التأمين على الحريق ، وظيفتها أن تقبل من صاحب الملك مبلغاً معيناً يدفعه إليها كل سنة ، وفي نظير ذلك تضمن له دفع قيمة ما عساه يلحق الملك المؤمن عليه من أضرار الحريق إذا حصل . وقد اعتاد كثير من أرباب الأملاك التأمين على عقاراتهم لدى هذه الشركات . فهل مثل هذا العمل يعد مطابقاً لأحكام الشريعة الإسلامية الفراء أم لا ؟ وهل يجوز لناظر الوقف أن يؤمن على أعيان الوقف التي يخشى عليها من خطر الحريق بهذه الكيفية أم لا ؟ نرجو إفادتنا عن ذلك بما يقتضيه الوجه الشرعي .

أجاب :

اطلعنا على هذا السؤال - ونفيد : أن عمل شركات التأمين على الوجه المذكور في السؤال غير مطابق لأحكام الشريعة الإسلامية ، ولا يجوز لأحد

---

(\*) المتن : بمشيلة الشيخ محمد بخيت - من ١٦ م ٢١١ - من ٩١ - ١٢ ربيع آخر ١٣٣٧ - ١٥ يناير ١٩١٩ م .

سواء كان ناظرو وقف أو غيره أن يعمل . وذلك لما هو مقرر شرعاً أن ضمان الأموال إما أن يكون بطريق الكفالة أو بطريق التعدي أو الإلتلاف ، وهذا العمل ليس عقد كفالة قطعاً . لأن شرط عقد الكفالة أن يكون المكفول به ديناً صحيحاً لا يسقط إلا بالأداء أو الإبراء ، أو عيناً مضمونة بنفسها بأن يجب على المكفول عنه تسليمها للمكفول له . فإن هلكت ضمن المكفول عنه للمكفول له مثلها إن كانت مثلية ، وقيمها إن كانت قيمة ، وذلك كالمغصوب والمبيع بيعاً فاسداً وبدل الخلع وبدل الصلح عن دم عمد . كما صرح بذلك في جميع كتب المذهب المعتمدة كالبدايع وغيرها ، وعلى ذلك لا بد في عقد الكفالة من كفيل يجب عليه الضمان ، ومن مكفول له يجب تسليم المال المكفول به ومن مكفول به وهو المال الذي يجب تسليمه للمكفول له ، وبدون ذلك لا يتحقق عقد الكفالة ، ولا يوجد شيء مما ذكرناه في عقد الكفالة في عمل شركات التأمين المذكورة بالسؤال . فالكفالة لا تنطبق عليه بلا شبهة ، لأن المال الذي جعله صاحبه في ضمان الشركة لم يخرج عن يده ولا يجب عليه تسليمه لأحد غيره فلم يكن ديناً يجب عليه أدائه ، ولا عيناً مضمونة عليه بنفسها كما أن المال المذكور لم يدخل في ضمان الشركة ، لأنه لم يكن ديناً عليها ولا عيناً مضمونة عليها بنفسها ، فتبين أن العمل المذكور ليس ضمان تعد ولا ضمان إلتلاف ، لأن أهل الشركة لم يتعد واحد منهم على المال المؤمن عليه ، ولم ي تلفه ولم يتعرض له بأذى ضرر ، بل إن هلك المال المؤمن عليه فيما أن يهلك بالقضاء والقدر أو باعتداء متعد آخر أو إلتلاف متلف آخر ، فلا وجه حينئذ لدخول المال المؤمن عليه في ضمان الشركة ، ولا لأخذ الشركة مآخذها في نظير ذلك ولا يجوز أيضاً أن يكون العقد المذكور عقد مضاربة لأن عقد المضاربة يلزم فيه أن يكون المال من جانب رب المال والعمل من جانب المضارب والربح على ما شرطاً - لأن أهل الشركة إنما يأخذون المبالغ التي يأخذونها في نظير ضمان ما عساه أن يلحق الملك المؤمن عليه من إضرار الحريق ونحوه لأنفسهم ، ويعملون في تلك المبالغ لأنفسهم لا لأربابها ، ومن هذا الذي فصلناه يتبين جلياً أن العمل المذكور بالسؤال ليس مطابقاً لأحكام

الشريعة الإسلامية، بل هو عقد فاسد شرعاً، لا يجوز شرعاً الإقدام عليه سواء كان العقار المؤمن عليه ملكاً أو وقفاً فلا يجوز لناظر الوقف أن يقدم على هذا العمل بحال من الأحوال، لأن هذا العمل معلق على خطر وهو ماعساه أن يلحق العقار المؤمن عليه من الضرر. وتارة هذا الضرويقع، وتارة لايقع فيكون هذا العمل قاراً معنى يحرم الإقدام عليه شرعاً . والله سبحانه وتعالى أعلم .



## الموضوع

### (١٦٨) عقد التأمين على العقار

#### المبادئ

١ - التأمين على العقارات ضد هلاكها بالحريق أو الفرق أو الإتلاف مقابل مبلغ معين يدفع للشركة المؤمنة في مدة معينة غير جائز شرعاً لعدم تحقق الكفالة بشروطها .

٢ - هذا العقد معلق على خطر الوجود تارة يقع وتارة لا يقع ، وهو بهذا المعنى يكون قارراً معنى ، وهذا هو سر فساده شرعاً .  
مثل :

من الشيخ عبد الرزاق القاضي . بما صورته . من ضمن التابع لوقف المغفور لها الأميرة زينب هانم كريمة المرحوم محمد علي باشا والى مصر سابقاً ، ثمانية عمارات كائنة بمصر . وقد تعين حارساً عليها من قبل المحكمة المختلطة حضرة صاحب السمو الأمير محمد عباس باشا حليم ، وكانت العمارات المذكورة قبل تبعيةها لوقف زينب هانم مملوكة للشركة البلجيكية الأجنبية وفي حال ملكها لها تعافدت مع شركة تأمين العقارات الأجنبية المسماة في العرف الآن بشركة السوكرتاه على أن تدفع الشركة البلجيكية المذكورة لشركة التأمين في كل سنة مبلغاً معيناً في نظير ضمان هلاك العمارات المذكورة بحريق أو غرق أو إتلاف وذلك لمدة مخصوصة - وحيث إن العمارات المذكورة صارت تابعة الآن لوقف زينب هانم ، وقد انقضت مدة التأمين في مدة تعين سمو الأمير محمد عباس باشا المشار إليه حارساً ، والمستحقون في الوقف يحتمون على سمو الحارس أن يؤمن العقارات المذكورة لأى شركة من شركات التأمين الأجنبية ، مع العلم بأن العمارات المراد تأمينها في

(\*) الملقى : فضيلة الشيخ عبد الرحمن هراة - من ٢٧م ٢٤٢ - من ٦٧ - جمدى الثاني ١٣٤٤ هـ - ٢٣ ديسمبر ١٩٢٥ م .

مصر وهى بلد إسلامى . فهل يجوز لسمو الحارس أن يجيب طلب المستحقين لذلك، ويتعاقد مع شركة أجنبية ، على أن تضمن تلك الشركة هلاك العمارات المذكورة بحرق أو غرق أو إتلاف فى نظير مبلغ يدفعه للشركة الأجنبية فى كل سنة أو أن ذلك ممنوع شرعاً ؟ نرجو إفاذتنا .

أجاب :

من حيث إن التعاقد مع شركة السكورتاه على الوجه الوارد بالسؤال يتلخص فى أن المتعاقد معها يلتزم دفع مقدار معين من الدراهم فى كل سنة لأصحاب تلك الشركة لمدة معينة فى مقابل ضمان العمارات المؤمن عليها لو هلكت بحرق أو غرق أو إتلاف ، وحيث إنه يفهم من تعيين سمو الحارس على تلك الأعيان الموقوفة أنها تحت يده وله التصرف فيها بالوجه الشرعى ، لأن الحارس هنا فى قوة ناظر الوقف يعمل عمله ويتصرف تصرفه ، وليس لأحد من أصحاب تلك الشركة تصرف فى هذه الأعيان ولم تكن تحت يد أحد منهم فيكون هذا العقد التزاماً بما لا يلزم شرعاً لعدم وجود سبب يقتضى وجوب الضمان شرعاً لأن أسباب الضمان فى المالىات إما التعدى أو الإتلاف أو الكفالة ولا أثر للتعدى والإتلاف هنا ، لعدم حصول واحد منهما من أصحاب تلك الشركة لأن العقارات المؤمن عليها لا تزال تحت يد الحارس عليها ، وكذلك الكفالة هنا غير متحققة لأنه لا بد فيها من كفيل يجب عليه الضمان ، ومن مكفول له يجب تسليم المال المضمون إليه ، ومكفول عنه يجب تسليم المال عليه ، ومن مكفول به يجب تسليمه للمكفول له ، ولا بد أن يكون المكفول به ديناً صحيحاً لا يسقط إلا بالأداء أو الإبراء أو عيناً مضمونة بنفسها يجب على المكفول عنه تسليمها بعينها للمكفول له إن كانت قائمة حتى إذا هلكت ضمن مثلها إن كانت مثلية وقيمتها إن كانت قيمة ، ولا شبهة فى أن شيئاً من هذا لا يوجد فى ذلك العقد فلم تتحقق الكفالة ، فيكون ذلك العقد فاسداً لأنه معلق على خطر ، تارة يقع وتارة لا يقع ، فهو قمار معنى . على أن الحارس هنا غير مالك للعمارات الموقوفة ، وإنما يجب عليه صرف ريع الوقف فى وجوهه التى عينها الواقف له فصرف بعض الريع فيها يسمى ضماناً لهذه الأعيان الموقوفة لإضاعة المال الوقف وخارج عما شرطه الواقف مصرفاً للريع ، فهو غير جائز شرعاً لهذا هذا ما ظهر لنا . والله أعلم .



من احكام الد فاع عن النفس





## الموضوع

### (٦٦٩) الدفاع عن النفس مشروع

#### المبادئ

١ - الدفاع عن النفس مقرر في الشريعة الإسلامية ، ولا يختص به مذهب دون مذهب .

٢ - من رفع سيفاً على مسلم قاصداً قتله كان للمرفوع عليه السيف قتل رافعه ، ولكن بشرط ألا يكون في إمكانه دفعه إلا بقتله .

٣ - إذا تحقق الشرط المذكور فدفعه فقتله فلا شيء عليه .

٤ - إذا قتل رافع السيف - بعد تحقق الشرط - أحد من الناس فلا شيء عليه أيضاً .

٥ - الدفاع عن النفس دعوى لا بد من إقامة البينة على صحبها حسب القواعد الفقهية في ذلك .

سئل :

١ - هل الدفاع عن النفس من المبادئ المقررة في الشريعة الإسلامية وفي مذهب أبي حنيفة على الأخص .

٢ - وتنص الشريعة الإسلامية على أن الدفاع عن النفس يجب أن يثبت شاهدان أم أن هذا الإلزام مما يترك لرأى المحكمة ؟

أجاب :

نعم : مبدأ الدفاع عن النفس مقرر في الشريعة الإسلامية ، ولا يختص به مذهب أبي حنيفة ، وإنا نورد هنا ما جاء في بعض كتب الحنفية . قال في كنز

---

(\*) المتن : فضيلة الشيخ عبد الرحمن فرامة - م ٢٧ م ٢٦٨ - ص ٨٢ - ٢٤ رجب ١٢٤٤ هـ - ٧ فبراير ١٩٢٦ م .

الدقائق وشرحه تبين الحقائق مانصه ( ومن شهر على المسلمين سيفاً وجب قتله ولا شيء بقتله ) لقوله عليه الصلاة والسلام من شهر على المسلمين سيفاً فقد أطل دمه ( أى أهله ) ولأن دفع الضرر واجب ، فوجب عليهم قتله إذا لم يمكن دفعه إلا به ، ولا يجب على القاتل شيء لأنه صار باغياً بملك ، وكذا إذا شهر على رجل سلاحاً فقتله أو قتله غيره دفعاً عنه فلا يجب بقتله شيء . لما بينا - أما الجواب عن السؤال الثاني . فإنه يؤخذ مما بينه وهو أن الحجج الشرعية ثلاث البينة والإقرار والتكول ، وللملئ يقدر صحة الدعوى وإقامة البرهان عليها إنما هو القاضي المتراعى لديه المنوط بفصل الخصومات وفقاً للقواعد المرعية في الأحكام والله أعلم .

تعليق : تعرف هذه الحالة في القانون المدني المصري بحالة حق الدفاع الشرعى ، وقد اتفق الفقه الإسلامى والعربى في تقدير حدود معينة لاستعمال هذا الحق ، بحيث إذا تعدى مستعمل هذا الحق الحدود المذكورة كان مستولاً مسئولية كاملة عن الضرر الناتج بسبب تجاوزه هذا الحد . كمن هم بقتل إنسان فهم بقتله فجرى الأول فجرى الثانى وراءه و قتله كان مستولاً لزوال حق الدفاع الشرعى بمجرد جرى الأول .



من احكام العدل بين الزوجات



## الموضوع

### العدل بين الزوجات (٦٧٠)

#### المبادئ

- ١ - ليس للزوج أن يجحد متاع زوجته مسلمة كانت أو كاتبة
- ٢ - على الزوج أن يعادل بين زوجاته فيما يستطيع العدل فيه
- ٣ - يحرم الدين الإسلامي ظلم أحد مطلقاً ولو كان ذمياً
- ٤ - عدم جواز الانتفاع بمتاع الزوجة إلا برضاها .

سئل :

تزوج رجل مسلم بامرأتين إحداهما مسلمة والأخرى كاتبة ، وجعل لكل منهما مهرأً بقلدر ما للأخرى باعترافه ، وأعطى لكل منهما قائمة بما لها من المتاع عنده لتكون حجة عليه ، ثم تنازع مع زوجته فجحد متاع الكاتبة ، وأساء معاملتها بقلدر ما أحسن معاملة المسلمة - فهل يبيح دين الإسلام التفاوت بين المسلمة والكاتبة في حسن العشرة والمعاملة ؟ وهل للزوج شرعاً أن يجحد متاع الكاتبة دون المسلمة ؟

أجاب :

قال الله تعالى ( إن الله يأمر بالعدل والإحسان <sup>(١)</sup> ) - وقال عز من قائل ( اعدلوا هو أقرب للتقوى <sup>(٢)</sup> ) والدين الإسلامي لا يبيح للمسلم ظلم أحد مطلقاً وافقه في دينه أو خالفه ، ولا فرق في ذلك بين الزوجة وغيرها ، ولا بين الزوجة المسلمة والكاتبة ، وقد أوجبت الشريعة الغراء على الزوج المسلم أن يعادل بين زوجاته إذا كن أحراراً ، فیسوی بینهن فی البیت وتوقع عدم الجور في النفقة ، فإذا كانت واقعة السؤال ثابتة وكان لتلك الزوجة الكاتبة متاع تملكه وتختص به فليس لزوجها المسلم أن يجحد له ، ولا أن يغتصب شيئاً منه بل لا يجوز له الانتفاع بشيء منه إلا برضاها . والله أعلم .

(١) المتي : فضيلة الشيخ عبد الرحمن ترمذی - ص ٢٤ م ١١٦ - ص ٢٠ - ٢١ شوال ١٣٤٢ هـ - ٢٥ مايو ١٩٢٤ م .

(١) من الآية ٩٠ من سورة النحل .

(٢) من الآية ٨ من سورة المائدة .



من احكام عصاة المؤمنين





## الموضوع

(١٧١) صلوات

## المبدأ

عصاة المؤمنين لا يخللون في النار

مثل :

عن التتافي بين قوله تعالى « ومن يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم خالداً فيها » وبين قول صاحب كتاب زبد العقائد التوحيدية « ولم يبق في النار الجحيم موحد ولو قتل النفس الحرام متعمداً »

أجاب :

الدلائل متضاربة على أن عصاة المؤمنين لا يخللون في النار . وهذا معنى كلام العقائد المذكور . وأما الخلود في قوله تعالى ( ومن يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم خالداً فيها )<sup>(١)</sup> فالمراد منه المكث الطويل . أو هو محمول على المستحل لذلك . كما ذكره المفسرون . فإن استحلال قتل المؤمن محقق الدم عمداً بلا شبهة كفر والعياذ بالله تعالى . والله تعالى أعلم .

---

(\*) المتن : فضيلة الشيخ بكرى الصديق - م ٥ م ٢٨ - ص ٧ - ٢٢ من ذى الحجة ١٣٢٦ هـ .  
(١) من الآية ٦٣ من سورة النساء .



من احكام الذكر



## الموضوع

### (٦٧٣) حلقات الفكر

### المبادئ

١ - لا يجوز ذكر الله إلا بأسمائه التي وردت في القرآن الكريم وفي الأحاديث الصحيحة .

٢ - الذكر الملحون ليس ذكراً شرعياً فلا ثواب فيه .

٣ - يجوز الذكر بلفظ هو ، حتى مشدداً لأنه هو الاسم الذي ورد بلفظه في القرآن الكريم .

سئل :

قوم يذكرون الله تعالى بلا إله إلا الله عداه إله وأحياناً يشتمون إياه في إله فيقولون إيلاهما مع مد الهاء أيضاً ، وتارة يذكرون بأه آه ويسمون ذلك باسم الصلوة ، ويذكرون بحى حتى بتخفيف الياء وبمجرد الخلق من غير أن تعرف ما ينطقون به . وبالله بقصر اللام ، واستندوا في ذلك كله لكتاب وضعه بعض من المدعى أنه من الشاذلية أباح فيه جميع ما تقدم ، وعزا ذلك الخواز لاين حجر ، فهل يجوز الذكر بهذه الصيغ المذكورة مع اعتداد ما في هذا الكتاب وصحة ما نسب لاين حجر على زعمه أم هو ذكر باطل ؟

أجاب :

اتفق جميع أهل العلم سلفاً وخلفاً على أن الذكر الملحون ليس ذكراً شرعياً فلا ثواب فيه . وقد نص على ذلك غير واحد كسيدي مصطفى البكري . وأما ما نسب للعلامة ابن حجر فهو برىء منه . وبناء على ما ذكر

(\*) المتن : فضيلة الشيخ محمد بخيت - م ١٢ م ٢٧ - م ١٥ - ٢٢ من جلد ١ الأخيرة ١٣٢٤ هـ - ٢٦ أبريل ١٩١٦ م -

لا يجوز الذكر بشيء من الألفاظ المذكورة بهذا السؤال إلا بلفظ هو ، ولفظ  
 حى ، بشرط تشديد الياء من حى ، لأنه هو الاسم الذى يطلق على الله سبحانه .  
 وقد ورد بلفظه فى القرآن كذلك . وقد نص الإمام الرافضى فى تفسير قوله  
 تعالى ( والله الأسماء الحسنى فادعوه بها وذروا الذين يلحنون فى أسمائهم )<sup>(١)</sup>  
 إن من الإلحاد أن يسمى الله تعالى باسم غير اسمه . وجميع أسمائه سبحانه  
 توقيفية . فلا يجوز أن يذكر الله بآل يرد إطلاقه عليه فى القرآن والأحاديث  
 الصحيحة . وأما جميع الألفاظ المذكورة بهذا السؤال فلم يرد واحد منها  
 فى القرآن ولا فى الأحاديث الصحيحة اسماً لله تعالى إلا لفظ هو ،  
 حى مشدداً ، ولفظ الجلالة مع مد لاه الثانية مداً طبيعياً مع عدم مد همزة  
 الوصل فى أوله . وأما مد هاء إله أو إثبات ياء بعد الهمزة فهو لحن محض  
 فلا يجوز الذكر به . والله تعالى أعلم .



(١) من الآية ١٨٠ من سورة الامراء .

من احكام الاستعانة بغير المؤمنين





## الموضوع

(٦٧٣) الاستعانة بغير المسلمين وغير الصالحين على ما فيه خير ومنفعة للمسلمين جازمة

## المبادئ

١ - قامت الأدلة من الكتاب والسنة وعمل السلف على جواز الاستعانة بغير المؤمنين وغير الصالحين على ما فيه خير ومنفعة للمسلمين .

٢ - استعان الخلفاء من بنى أمية وبنى العباس بأرباب العلوم والفنون من الملل المختلفة فيما هو من فنونهم على أعين الأئمة والأعيان والفقهاء والمحدثين بدون تكبر .

٣ - الذين يعملون إلى هذه الاستعانة بجمع كلمة المسلمين وتربية أبنائهم وما فيه خير لهم لم يفعلوا إلا ما اقتضته الأموة الحسنة بالنبي - صلى الله عليه وسلم - وأن من كفرهم أو فسقهم فهو بين أحد الأمرين إما كافر أو فاسق .

مثل :

الحمد لله رب العالمين . وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين  
أما بعد : فقد ألقى إلى أستاذ من أساتذة الجامع الأزهر وهو موظف كبير في أحكام الشريعة سؤالا ورد من الهند إلى بعض أبنائه يطلب الجواب عليه والسؤال موجه إلى العلماء، لا إلى عالم واحد كما هو مذكور في نصه، فرأيت أن يكون الجواب عليه مختصاً على مقال كثير من أفاضل العلماء ، وقد انتدب حضرة حامل السؤال إلى كتابة ما يجده من الكتاب والسنة وأقوال علماء الحنفية في موضوعه ، وأرسلت بنسخة من السؤال إلى حضرة الأستاذ

شيخ الحنابلة في الجامع الأزهر ، فورد منه ما رأى أن يجيب به وكلفت جماعة من أساتذة الشافعية والمالكية أن يكتبوا ما يعتقدون أنه الحق في جواب السؤال ، فكتبوا وأشيعوا ، جزاهم الله خيراً ، وإنى أبتدئ بما أجاب به أفاضل الشافعية والمالكية بعد ذكر السؤال ، ثم أتى بجواب شيخ الحنابلة وأختم بمقال الأستاذ الحنفى ثم بما يعنى أن أضمه إلى أقوال جميعهم والله الموفق للصواب . وهو الهادى إلى الصراط المستقيم ( السؤال ) .

ما يقول السادة العلماء في جماعة من المسلمين يقرون أنهم على عقيدة أهل السنة والجماعة ، ومن تابعى فقهاء الأئمة الأربعة ، ويسعون في تحصيل الألفة والاتفاق بين أهل الإسلام ويدعون أهل الردة واليسار إلى تربية أيتام المسلمين ، وإلى إشاعة الإسلام في مقابلة حملات الكتائب وصولات الوثنيين ، إلا أنهم مع ذلك يستعينون بالكفار وأهل البدع والأهواء لنصرة الملة الإسلامية وحفظ حوزة الأمة الحمضية وجمع شملها واتحاد كلمتها فهل مثل هذه الاستعانة تجوز شرعاً ؟ وهل لها نظير في القرون الثلاثة الفاضلة المشهود لها بالخير ؟ وهل يجوز لأحد من المسلمين أن يعارضهم في هذه الأعمال الجلية والمقاصد الحسنة ويسعى في تثبيط الحمم عن معاونتهم والتنشير من صحتهم نظراً إلى أنهم يستعينون فيها بالكفار وأهل البدع والأهواء ويدخلون مجالسهم ويخالطونهم لمثل هذه المصالح العامة ؟ وما حكم من يرميهم بمجرد هذه الأعمال بالكفر والتضليل وسوء الاعتقاد والخروج عن أهل السنة والجماعة ؟ أفيدوا الجواب ولكم الثواب .

( ما كتبه جماعة من أفاضل المالكية والشافعية ) .

أما السعى في تحصيل الألفة والاتفاق بين أهل الإسلام ، فلا نزاع في أنه من أفضل الأعمال الدينية وأعظمها عند الله تعالى ، فإن التآلف والتودد بين المسلمين هو مدار الإيمان وأساس الإسلام ، والسبب الوحيد لنظام المدنية وقوام المجتمع الإنساني ومدار سعادته في الأولى والآخرة ، وقد حث النبي صلى الله عليه وسلم على الأخذ به وبيان فوائده في كثير من الأحاديث ، فمن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم ( لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا

ولا تؤمنوا حتى تحابوا) وقوله ( لا يؤمن عبد حتى يحب للناس ما يحب لنفسه من الخير ) وقوله ( لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه والمسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده ) وقوله ( والله لا يؤمن والله لا يؤمن أى لا يأمن جاره شره ) وقوله ( نظر المؤمن إلى أخيه المؤمن حبا له وشوقا إليه خير من اعتكاف سنة في مسجدى هذا ) وقوله ( أفضل الأعمال أن تدخل على أخيك المؤمن سرورا أو تقضى عنه ديناً ) وقوله ( أفضل الفضائل أن تصل من قطعك وتعطي من حرمك ) وقوله ( من أصلح فيما بينه وبين الله أصلح الله فيما بينه وبين الناس ، ومن أصلح جوانبه أصلح الله برانيه . ومن تأمل في قوله تعالى (إنما المؤمنون إخوة فأصلحوا بين أخويكم واتقوا الله لعلكم ترحمون<sup>(١)</sup>) وقوله تعالى « ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم واصبروا إن الله مع الصابرين<sup>(٢)</sup> » مع قوله صلى الله عليه وسلم « لا تباغضوا ولا تدابروا ولا تنافسوا وكونوا عباد الله إخوانا » وقوله ( دب فيكم داء الأمم قبلكم ألا وهى البغضاء والحسد . والبغضاء هى الحالقة ولا أقول حالقة الشعر وإنما هى حالقة الدين ) من نظر في ذلك كله عرف ما للسعى في تحصيل الألفة والمحبة بين الناس من المكانة في الدين وأنه من أعظم الأعمال وأفضل الحاصل ، وعرف وجه حث الشارع عليه والتنويه بشأنه وتعظيم قدره . وأما تربية أيتام المسلمين ودعوة المثرين إليها فن الأمر بالمعروف في الدين ومن أفضل أعمال البر وأحبها عند الله تعالى ، والسنة مملوءة بطلب الرفق بالأيتام والضعفاء والمساكين . ففي الحديث ( من أحسن إلى يتيم أو يتيمة كنت أنا وهو في الجنة كهاتين ) وفيه « خير بيت من المسلمين بيت فيه يتيم يحسن إليه ، وشر بيت من المسلمين بيت فيه يتيم يساء إليه أنا وكافل اليتيم في الجنة كهذا » وقال يا صبيح السابة (الوسطى) وفيه « أحب أن يلين قلبك وتلدرك حاجتك ارحم اليتيم وامسح رأسه وأطعمه من طعامك ) وكان عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه إذا ذكر النبي صلى الله عليه وسلم بكى وقال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم أرحم

(١) بوائقه : شروعه .

(٢) الآية ١٠ من سورة الحجرات .

(٣) من الآية ٤٦ من سورة الأنفال .

الناس بالناس وكان للقيم كالوالد ، وكان للمرأة كالزوج الكريم ، وكان أشجع الناس قلباً وأوضحهم وجهاً وأطيبهم ريحاً وأكرمهم حسباً ، فلم يكن له مثل في الأولين والآخرين . إلى غير ذلك من الأحاديث ... أما القرآن فكثيراً ما قرب بين اليتامى وذوى القربى والمساكين وابن السبيل في مقام الأمر بالإحسان والعبادة . قال تعالى « واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئاً وبالوالدين إحساناً وبنى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل <sup>(١)</sup> » وقال « وآتى المال على حبه ذوى القربى واليتامى والمساكين <sup>(٢)</sup> » إلى غير ذلك من الآيات . وأما إشاعة الإسلام في مقابلة حملات الأجانب والدعوة إليها فهي أول مسألة من مسائل الدين وأساس وجوده وعليها حفظ كيانه وبقائه ، بل هي النوع الميسور الآن من أنواع الجهاد في سبيل الله تعالى كالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر . قال تعالى « يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك وإن لم تفعل فما بلغت رسالته والله يعصمك من الناس <sup>(٣)</sup> » وقال تعالى ( فاصدع بما تؤمر وأعرض عن المشركين ) <sup>(٤)</sup> وقال تعالى « فلولوا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم لعلهم يحذرون <sup>(٥)</sup> » وقال تعالى « وأنذر عشيرتَكِ الْأَقْرَبِينَ وَانْخَضْ جَنْحَكَ لِمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ <sup>(٦)</sup> » وقوله « وقل إني أنا النذير المبين <sup>(٧)</sup> » إلى غير ذلك من الآيات . وفي الحديث عن طارق قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يسوق ذى الحجاز فر وعليه جبة حمراء وهو ينادى بأعلى صوته يا أيها الناس قولوا لا إله إلا الله تفلحوا ورجل يتبعه بالحجارة وهو يقول يا أيها الناس لا تطيعوه . وعن أبي هريرة رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « الدين النصيحة قيل لمن يارسل الله قال لله ولرسوله ولكتابيه ولأئمة المسلمين وعامتهم وقال عليه الصلاة والسلام لتأمرن بالمعروف

(١) من الآية ٣٦ من سورة النساء .

(٢) من الآية ١٧٧ من سورة البقرة .

(٣) من الآية ٦٧ من سورة المائدة .

(٤) الآية ٩٤ من سورة الحجر .

(٥) من الآية ١٢٢ من سورة النوبة .

(٦) الأيتان ٢١٤ ، ٢١٥ من سورة الشعراء .

(٧) الآية ٨٩ من سورة الحجر .

ولتتهون عن المنكر أو ليسلطن الله عليكم شراركم فيدعوا خياركم فلا يستجاب لهم ، والآيات والأحاديث في هذا الباب أكثر من أن تحصر . وليست هذه المسائل الثلاثة من محل الخلاف بين العلماء ، بل هي مما أجمع الكل عليه وأما الاستعانة بالكفار وأهل البدع والأهواء على مصالح المسلمين ، فإن كانت بأموالهم وكانت لمصلحة دينية أو منفعة دنيوية ولم تشتمل على معنى الاذلال والولاية المنهى عنها ، فلا نزاع في جوازها ، خصوصاً إذا نظرنا للكفار وأهل النمة من جهة أنهم تقضوا العهود وتمردوا على الأحكام فإنه لا بأس بتناول أموالهم والانتفاع بها متى أمنت الفتنة والرديلة . وقد قبل النبي صلى الله عليه وسلم الهدية من المشركين ، ففي صحيح البخارى قال أبو حميد أهدي ملك أبيه للنبي صلى الله عليه وسلم بغلة بيضاء وكساه بردا وكتب له يحرّم<sup>(١)</sup> . وعن قتادة عن أنس أن أكيد ردومة أهدي إلى النبي صلى الله عليه وسلم . وعن أنس بن مالك أن يهودية أتت النبي صلى الله عليه وسلم بشاة مسمومة فأكل منها فجيء بها فقال : ألا تقتلها ؟ قال لا . فازلت أعرفها في لحوات رسول الله صلى الله عليه وسلم . وعن عبد الرحمن بن أبي بكر قال : كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم ثلاثين ومائة . فقال النبي صلى الله عليه وسلم هل مع أحد منكم طعام ؟ فإذا مع رجل صاع من طعام أو نحوه فعجن ثم جاء رجل مشرك مشعان طويل بغنم يسوقها فقال النبي صلى الله عليه وسلم يباع أم عطية أو قال أم هبة . قال بل يبيع فاشتري منه شاة فصنعت وأمر النبي صلى الله عليه وسلم بسواد البطن أن يشوى وأيم الله ما في الثلاثين والمائة إلا وقد حرز النبي صلى الله عليه وسلم له حزة من سواد بطنها إن كان شاهدا أعطاها إياه وإن كان غائباً خبأ له . وطلب صلى الله عليه وسلم من يهودى له دين على صحابى مات وترك أيتاما أن « يبرئهم » من الدين فما قبل . وقصته في البخارى . وفي الألوسمى عند قوله تعالى وما كنت متخذ المضلين عضداً<sup>(٢)</sup> مانصه : وأما الاستعانة بهم في أمور الدنيا فالذى يظهر أنه لا بأس بها سواء كانت في أمر ممتن كنزح الكنائف أو في غيره كعمل المناير والمحاريب

(١) يحرّم : أهل بحرّم : والمقصود « بلدم » والمعنى : أنه أقره عليهم بما التزمه من الجزية .  
(٢) من الآية ٥١ من سورة الكهف .

والخياطة ونحوها انتهى - وكتب على قوله تعالى « لا يتخذ المؤمنون الكافرين أولياء من دون المؤمنين ومن يفعل ذلك فليس من الله في شيء إلا أن يتقوا منهم تقاة »<sup>(١)</sup> . ما نصه . قال ابن عباس . نزلت في طائفة من اليهود كانوا يباطنون نفرا من الأنصار ليفتنوهم عن دينهم ، فقبل لأولئك الفرائض هؤلاء اليهود واحلوا لزومهم ومبايحتهم لا يفتنوكم عن دينكم فأبى أولئك النفر إلا مبايحتهم وملازمهم فأنزل الله هذه الآية ونهى المؤمنين عن فعلهم . وحكى في سبب نزول الآية غير ذلك . ثم أفاد أن المنهى عنه من الموالاة ما يقتضيه الإسلام من بغض وحب شرعيين يصح التكليف بهما ، لما قالوا إن المحبة لقراءة أو صداقة قديمة أو جديدة خارجة عن الاختيار معفوة ساقطة عن درجة الاعتبار . وحمل الموالاة على ما يعم الاستعانة بهم في الغزو مما ذهب إليه البعض . ومذهب الحنفية وعليه الجمهور أنه يجوز ويرضخ له . وما روى عن عائشة رضي الله تعالى عنها أنها قالت خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلس فتيه رجل مشرك كان ذا جراءة ونجدة ففرح أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم حين رأوه ، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم ارجع فلن أستعين بمشرك ففسوخ - لأن النبي صلى الله عليه وسلم استعان يهود بني قينقاع ورضخ لهم واستعان بصفوان بن أمية في هوازن . وذكر بعضهم جواز الاستعانة بشرط الحاجة والوثوق . أما بلسونها فلا تجوز . وعلى ذلك يحمل خبر عائشة ، وكلنا ما رواه الضحاك عن ابن عباس في سبب نزول الآية . وبه يحصل الجمع وأدلة الجواز . وما أشار إليه من أدلة المنع والجواز مارواه أحمد ومسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال للرجل الذي تبعه ارجع فلن أستعين بمشرك ، ثم تبعه فقال له تؤمن بالله ورسوله ، قال نعم . فقال له فانطلق وعن الزهري أن النبي صلى الله عليه وسلم استعان بناس من اليهود في خير وأسهم لهم . وأن قرمان خرج مع أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم

(١) الآية ٢٨ من سورة آل عمران .

أحد وهو مشرك فقتل ثلاثة من بني عبد الدار حملة لواء المشركين حتى قال صلى الله عليه وسلم إن الله ليأزر هذا الدين بالرجل الفاجر. كما ثبت ذلك عند أهل السير. وخرجت خزاعة مع النبي صلى الله عليه وسلم على قريش عام الفتح. وقد تصدى أئمة الحديث والفقهاء إلى الجمع بين هذه الآثار بأوجه منها ما تقدم. ومنها ما ذكره البيهقي عن نص الشافعي رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم تفرس الرغبة في الدين ردهم فردهم رجاء أن يسلموا. ومنها أن الأمر في ذلك إلى رأى الإمام. ومنها أن الاستعانة كانت بمنوعة ثم رخص فيها. قال الحافظ في التلخيص وهذا أقربها وعليه نص الشافعي. وحكى في البحر عن العروة وأبي حنيفة وأصحابه أنه تجوز الاستعانة بالكفار والفاسق حيث يستقيمون على أوامره ونواهيه واستدلوا باستعانتهم صلى الله عليه وسلم بناس من اليهود ويصفوان بن أمية يوم حنين. قال في البحر وتجوز الاستعانة بالمناقب لإجماعاً لاستعانتهم صلى الله عليه وسلم بابن أبي وأصحابه — انظر نيل الأوطار. وفي الألويسي عند قوله تعالى «إلا أن تقوا منهم تقاة» مافاده: وفي الآية دليل على مشروعية التقية وعرفوها بمحافظلة النفس أو العرض أو المال من شر الأعداء سواء كانت عدائهم مبنية على اختلاف الدين كالكفر والإسلام أو على أغراض دنيوية كالمال والمتاع والملك والإمارة إلى أن قال وعد قوم من باب التقية مداراة الكفار والفسقة والظلمة وإلانة الكلام لهم والتبسم في وجوههم والانسباط منهم وإعطائهم لكف أذاهم وقطع لسانهم وصيانة العرض ولا يعد ذلك من باب الموالة المنهى عنها بل هي سنة وأمر مشروع، وقد روى الديلمي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال (إن الله تعالى أمرني بمداراة الناس كما أمرني بإقامة الفرائض) وفي رواية بعثت بالمداراة، وفي الجامع: سيأتيكم ركب مبغضون. فإذا جاؤكم فرحبوا بهم، وروى ابن أبي الدنيا رأس العقل بعد الإيمان بالله تعالى مداراة الناس، وفي رواية البيهقي رأس العقل المداراة، وأخرج الطبراني مداراة الناس صدقة. وأخرج ابن عدى وابن عساكر. من عاش مدارياً مات شهيداً، قوا بأموالكم أعراضكم وليصانع أحدكم بلسانه عن دينه. وعن عائشة رضي الله عنها قالت (استأذن رجل

على رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا عنده فقال رسول الله صلى الله عليه  
 بشس ابن العشرة وأخو العشرة. ثم أذن له فالأن له القول ، فلما خرج قلت  
 يا رسول الله قلت ما قلت ثم أنتت له القول ، فقال يا عائشة (إن من شر  
 الناس من يتركه الناس أو يدهه الناس اتقاء فحشه. وفي البخارى عن النبي  
 عن ابن أبي الدرداء: إنا لنكشر<sup>(١)</sup> في وجوه أقوام وإن قلوبنا لتلعنهم. وأخرج  
 ابن أبي شيبة عن شعيب قال كنت مع علي بن عبد الله فر علينا يهودى  
 أو نصرانى فسلم عليه قال شعيب فقلت إنه يهودى أو نصرانى فقرأ على  
 آخر سورة الزخرف (وقيله يارب إله هؤلاء قوم لا يؤمنون فاصفح عنهم  
 وقل سلام فسوف يعلمون<sup>(٢)</sup>) وقيل لعمر بن عبد العزيز كيف تبتدىء أهل  
 اللمة بالسلام. فقال : ما أرى بأساً أن نبتدئهم. قلت لم ؟ قال لقوله تعالى (فاصفح  
 عنهم وقل سلام ) وروى البيهقي ليس بحكيم من لم يعاشر بالمعروف من  
 لا يد له من معاشرته حتى يجعل الله له في ذلك مخرجاً ، إلى غير ذلك من  
 الأحاديث ، غاية الأمر لا تنبغى المداواة إلى حيث يخذش الدين . ويرتكب  
 المنكر وتسمى الظنون. إذا علمت ذلك فالاستماعة بالكفار وأهل البدع  
 والأهواء المشار إليها في السؤال متى خلت عما أوأنا إليه فلا بأس بها بل هي  
 من الأمر المشروع كما تقدم . وقد علمت نظيرها في القرون الفاضلة  
 المشهود لها بالخير متى كانت الاستماعة من هؤلاء لنصرة الملك وحفظ  
 حوز الملة . وحينئذ لا يجوز لأحد من الناس أن يعارضهم في هذه الأعمال  
 الجلية ويسعى في تثبيطهم عن معاونتهم بل الواجب على كل واحد  
 من أفراد الأمة أن يشاركهم في هذا العمل لأنه من البر والخير وقد قال  
 تعالى (وافعلوا الخير لعلكم تفلحون<sup>(٣)</sup>) (وتعاونوا على البر والتقوى ولا  
 تعاونوا على الإثم والعدوان<sup>(٤)</sup>) . والمؤمنون كالبنيان يشد بعضهم بعضاً . والله  
 في عون العبد ما دام العبد في عون أخيه . وأما حكم من يرميهم بالكفر  
 والتضليل وسوء الاعتقاد فإن كان يعتقد أنهم كفار حقيقة بمثل هذا العمل

(١) تكشر : يفتح النون وسكون الكاف وكسر الشين أى نمشك ونهشم .

(٢) الآية ٨٨ ، ٨٩ سورة الزخرف .

(٣) الآية ٧٧ سورة الحج .

(٤) الآية ٢ سورة المائدة .



وأنهم خرجوا عن دين الإسلام بمجرد ذلك، فحديث «إذا قال الرجل لأخيه يا كافر فقد باء بها أحدهما» ظاهر في تكفير هؤلاء المضللين. وقد نص شراح الحديث وعلماء الأمة على الأخذ بظاهر هذا الحديث بالقيد المذكور، وإن قصدوا أن هؤلاء بولايتهم للكفر واستعانتهم بهم يفعلون فعل الكفار وليسوا بكفار حقيقة، فمع افتراءهم وجهلهم بالدين قد أثموا وارتكبوا جريمة تقرب من الكفر بهذه الكلمة الشنيعة التي لا تصدر من مسلم، فضلاً عن عالم. وفي الحديث (أبغض عباد الله إلى الله طعان لعان). وإن من أخلاق المؤمن ألا يحيف على من يبغض، ولا يآثم فيمن يحب، ولا يضيع ما استودع ولا يحسد ولا يطغى ولا يلغى، ويعترف بالحق وإن لم يشهد عليه، ولا يتنازr بالألقاب في الصلاة متخضعا إلى الزكاة مسرعاً في الزلازل وقورا في الرخاء شكورا قانعا بالنزى له، لا يدعى ما ليس له، ولا يجمع في الغيظ، ولا يغلـبـه الشـح عن معروف يريده، يخالط الناس كى يعلم، ويناطق الناس كى يفهم، وإن ظلم وبغى عليه صبر حتى يكون الرحمن هو الذى ينتصر له.. هله هي أخلاق المؤمنين حتى إذا خرجوا منها فسدت أخلاقهم وانطفأ نور إيمانهم ونقضوا عرى الإسلام عروة عروة حتى لا يبقى منهم شيء. نسأله السلامة وفي القروق القرافية اعلم أن النهى يعتمد المفاصد، كما أن الأوامر تعتمد المصالح فأعلى رتب المفاصد الكفر، وأدناها الصغائر، والكبائر متوسطة بينهما، وأكثر التباس الكفر إنما هو بالكبائر، فأعلى رتب الكبائر يليها أدنى رتب الكفر، وأدنى رتب الكبائر يليها أعلى رتب الصغائر. وأصل الكفر إنما هو انتهاك خاص لحزمة الربوبية، إما بالجهل بوجود الصانع، أو صفاته العلية، أو جحد ما علم من الدين بالضرورة، قال ابن رشد لا يحكم على أحد بالكفر إلا من ثلاثة أوجه وجهان متفق عليهما. والثالث يختلف فيه. فأما المتفق عليهما: فأحدهما أن يقر على نفسه بالكفر بالله تعالى، والثاني أن يقول قولاً قد ورد السماع وانعقد الاجماع أن ذلك لا يقع إلا من كافر، وإن لم يكن ذلك في نفسه كفرا على الحقيقة وذلك نحو استحلال شرب الخمر وغصب الأموال وترك فرائض الدين والقتل والزنا وعبادة الأوثان والاستخفاف بالرسل وجحد سورة من القرآن وأشباه ذلك مما يكون علامة على الكفر

وإن لم يكن كفرا على الحقيقة ، والثالث المختلف فيه أن يقول قولاً يعلم أن قائله لا يمكنه مع اعتقاده والتمسك به معرفة الله تعالى والتصديق به ، وإن كان يزعم أنه يعرف الله تعالى ويصدق به . وبهذا الوجه حكم بالكفر على أهل البدع من كفرهم ، وعليه يدل قول مالك في العتية : ما آية أشد على أهل الأهواء من هذه الآية يوم تبيض وجوه وتسود وجوه<sup>(١)</sup> انظر فتاوى أبي عبد الله . والحاصل أن هؤلاء المضللين المكفرين قد ارتكبوا بهذه الكلمة كبيرة من الكبائر التي تفضي إلى الكفر إن لم يكونوا معتقدين كفر هؤلاء الجماعة المتمسكين بعقائد أهل السنة وأعمال الإسلام والمسلمين ، ولعلهم إن شاء الله تعالى يكونون كذلك غير معتقدين كفر هؤلاء ، وإنما نطقوا بهذه الكلمة تعصبا وعنادا ظاهريا ، فإن باب التكفير باب خطير ينبغي الاحتراز عنه ما وجد إليه سبيل ، ولا يعدل بالسلامة شيء وإن كان قولهم بالكفر من الجهل العظيم والإقدام على شريعة الله تعالى وأحكامه بالجهالة وعلى عبادة بالفساد والظلم والعلوان ، وأما إن كانوا يكفرون أولئك الساعين في الخير وهم يعتقدون أنهم كفار حقيقة فيكونون هم الكافرين كما سبق في أول الكلام للحديث . ومع ذلك نسأل الله سبحانه وتعالى أن يصلح حالمهم ويقتلهم من هذه الضلالة ويهديهم إلى الصراط المستقيم - ما كتبه الأستاذ شيخ الخنابلة .

الحكم عندنا معاشر الخنابلة أن الشرع الشريف ألزمن ألا نكفر أحداً من أهل القبلة إلا إذا عرض نفسه للكفر وكفر بمخالفته ما شرعه لهذه الأمة سيد البشر صلى الله عليه وسلم وكان المخالف فيه مجمعا عليه، وعلماء أهل السنة والجماعة المتصفون بهذه الصفات المملوحة شرعا من تحصيل الاتفاق والاتلاف بين فرق أهل الإسلام من غير اختلاف وشقاق وغير ذلك من بقية الصفات التي حث عليها الشارع ليسوا كذلك، وإن استعانوا بالكفار في تحصيل مصالح المسلمين العامة كالصنائع والجهاد وغيرهما ، فإن الصنائع مأمور بها شرعا. وقد اتصف بها آدم ومن بعده من الأنبياء والمرسلين كما نص

(١) من الآية ٦-١٠ من سورة آل عمران .

عليه ابن عباس . وقد نقل المروزي عن الإمام أحمد أنه قال في قوم لا يعملون ويقولون نحن متوكلون هؤلاء مبتدعة واستعانة المسلمين بالكفار جائزة في الجهاد للضرورة كضعف المسلمين ولو كان العدو من بغاة المسلمين . لما روى الزهري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم استعان بناس من اليهود في حربه فأسهم لهم . رواه سعيد . وإذا جازت الاستعانة بالكفار في الجهاد فتجوز الاستعانة من المسلمين بهم في غيره مما فيه مصلحة لعموم المسلمين يجامع أن كلا من المصالح العامة ، وتكفير علماء أهل السنة والجماعة بالاستعانة بأهل البدع والأهواء ودخولهم في مجالسهم واختلاطهم معهم في هذه المصالح العامة لا يجوز شرعا . وإن قال ابن مفلح في الفروع إن الاستعانة بهم يختلف فيها ، قيل بالجواز ، وقيل بالمنع ، بل مكفروا هؤلاء العلماء هم الكفار . قال في منتهى الإرادات وشرحه للبهوتي وعن الإمام أحمد أن الذين كفروا أهل الحق والصحابـة كفار . قال المنقح وهو أظهر من القول بأنهم فسقة خوارج بغاة . وقال في الإنصاف والقول بتكفيرهم هو الصواب وهو الذي ندين الله به . وقال ابن مفلح في الفروع وعن الإمام أحمد أنهم كفار ، وقال في الترغيب : والرعاية إنه الأشهر . وذكر ابن حامد أنه لا خلاف فيه وفي الحديث الشريف الصحيح ( إن من كفر أحداً بلا تأويل فقد كفر ) وقال الشيخ برهان الدين الحلبي ومن كفر أخاه المسلم بغير تأويل فهو كافر يجب عليه تجديد الإسلام . والتوبة من ذلك وتجديد نكاحه إن لم يدخل بزوجه ، وكذا إن دخل بها عند أبي حنيفة . وأما عندنا فالعصمة باقية إن عاد إلى الإسلام بالتوبة قبل انقضاء العدة . فيجب على المسلم أن يصون من التكفير بغير موجب قطعي كل فرد من أفراد أمة محمد صلى الله عليه وسلم ، ومرتكب ذلك لغرض نفسه لا ريب هو من الضالين الممقوتين والله ولي المتقين . وقد روى أبو داود بإسناده عن أنس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاث من أصل الإيمان الكف عن قال لا إله إلا الله لا نكفركه بذنـب ولا نخرجه عن الإسلام بعمل ، والجهاد ماضٍ منذ بعثنى الله إلى أن يقاتل آخر أمتي الدجال لا يظله جور جائر ولا عدل عادل ، والإيمان بالأقدار . والله أعلم .

قال الله تعالى في كتابه العزيز ( وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان )<sup>(١)</sup> وقال عز من قائل ( واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا )<sup>(٢)</sup> وقال مخاطباً لصفوته من خلقه ه ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة<sup>(٣)</sup> ، وقال في محكم آياته ( لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوك في الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبرؤهم وتقسطوا إليهم إن الله يحب المقسطين )<sup>(٤)</sup> ، وهي آية محكمة لم تنسخ على ما عليه أكثر أهل التأويل . وقال صلى الله عليه وسلم ( المؤمن ألف مألوف ولاخير فيمن لا يألف ولا يؤلف ) وقال عليه السلام ( إن الله ليؤيد هذا الدين بالرجل الفاجر ) وهو في الصحيحين . إذا تمهد هذا . فنقول أما تكفير المؤمن ، فإن مله من أهل الحق عدم جوازه بارتكاب ذنب ليس من الكفر إن صغيراً كان الذنب أو كبيراً عالمًا كان مرتكبه أوجاهلاً ، وسواء كان من أهل البدع والأهواء أولاً ، نص عليه عبد السلام شارح الجوهرة عند قول المصنف فلا تكفر مؤمناً بالوزر وقال في الدر من باب المرتد لا يفتى بالكفر بشيء من ألفاظه إلا فيما اتفق المشايخ عليه . وقال في جامع الفصولين : لا يخرج الرجل من الإيمان إلا جحود ما أدخله فيه ، وما يشك في أنه ردة لا يحكم به إذ الإسلام الثابت لا يزول بالشك مع أن الإسلام يعلو وينبغى للعالم إذا رفع إليه هذا ألا يبادر بتكفير أهل الإسلام اه . وقال في الفتاوى الصغرى : الكفر شيء عظيم فلا أجعل المؤمن كافراً متى وجدت رواية أنه لا يكفر اه . وقال في الخلاصة وغيره إذا كان في المسألة وجوه توجب التكفير ووجه واحد يمنعه ، فعلى المفتى أن يميل إلى الوجه الذى يمنع التكفير تحسناً للظن بالمسلم . وقال في التاتارخانية لا يكفر بالاحتمال لأن الكفر نهاية العقوبة ، فيستدعى نهاية الجناية ، ومع الاحتمال لانهائية . وفي رد المحتار من باب البيعة ما يفيد إجماع الفقهاء المجتهدين على عدم تكفير أهل البدع . قالوا إن ما يفيد من تكفير أهل مله لمن خالفهم ليس من كلام الفقهاء

(١) الآية ٢ سورة المائدة .

(٢) الآية ١٠٣ سورة آل عمران .

(٣) من الآية ١٢٥ من سورة النحل .

(٤) الآية ٨ سورة الممتحنة .

الذين هم المجتهدون، بل من غيرهم ، ولا عبرة بغير الفقهاء، وفي الدر وحراشيه من باب الإمامة من كان من قبلتنا لا يكفر بالبدعة ، حتى الخوارج الذين يستحلون دماءنا وأموالنا وسب أصحاب الرسول صلى الله عليه وسلم غير الشيعين وينكرون صفاته تعالى وجواز رؤيته لكونه عن تأويل وشبهه والمراد بالخوارج من خرج عن معتقد أهل الحق، لاختصاص الفرقة التي خرجت على علي، فيشمل المعتزلة والشيعية . وأما الاستعانة بالكفار وبأهل البدع والأهواء على نصرة الملة الإسلامية فهذا مما لاشك في جوازه وعدم خطره، يرشد إلى ذلك الحديث الصحيح المار ذكره (إن الله ليؤيد هذا الدين بالرجل الفاجر) وقال صلى الله عليه وسلم (إن الله ليؤيد الإسلام برجال ماهم من أهله) وقال في الدر المختار من كتاب الغنائم عند قول المصنف أو دل الذي على الطريق ومفاده جواز الاستعانة بالكافر عند الحاجة . وقد استعان عليه الصلاة والسلام باليهود على اليهود ورضخ لهم ، وفي شرح العين على البخاري أن النبي عليه الصلاة والسلام استعان بصفوان ابن أمية في هوازن واستعار منه مائة درع وهو مشرك اه وفي المحيط من كتاب الكسب ذكر محمد في السير الكبير لا بأس للمسلم أن يعطي كافرا حربيا أو ذميا وأن يقبل الهدية منه لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث خمسمائة دينار إلى مكة حين قحطوا وأمر بدفعها إلى أبي سفيان بن حرب وصفوان بن أمية ليفرقاها على فقراء أهل مكة . ولأن صلة الرحم محموددة في كل دين . والاهلاء إلى الغير من مكارم الأخلاق، وفي شرح السير الكبير للسرخسي لا بأس أن يصل الرجل المسلم المشرك قريبا كان أو بعيدا محاربا كان أو ذميا، وفي الدر المختار من كتاب الوصايا أوصى حربى أو مستأمن لا وارث له هنا بكل ما له لمسلم صح . وكذا لو أوصى له مسلم أو ذمى جاز . ثم قال وصاحب الهوى إذا كان لا يكفر فهو بمنزلة المسلم في الرصية . وقال الفخر الرازى في تفسير قوله تعالى «إنما ينهاكم الله عن الذين قاتلوكم»<sup>(١)</sup> إلى قوله تعالى «أن تولوهم» قال أهل التأويل هذه الآية تدل على جواز البر بين المشركين والمسلمين وإن كانت الموالاة مقطوعة . وفي البخاري

(١) من الآية ٦ من سورة الممتحنة .

ما يدل على وصية عمر رضى عنه بالقتال عن أهل اللغة وأن لا يكلفوا إلا طائفتهم اه هذه هي نصوص الفقهاء وأصحاب الحديث وأهل التفسير في وجهى السؤال. وبها تندفع كل شبهة في عمل هؤلاء الموقنين لخير أهل الملة الخنيفية السمحاء العاملين في تحصيل الائتلاف والاتفاق بين فرق أهل الإسلام الداخلين بترية أيتام المسلمين في قوله صلى الله عليه وسلم كما في صحيح البخارى (أنا وكافل اليتيم في الجنة هكذا وقال بإصبعيه السبابة والوسطى) المجاهدين بعملهم هنا لإعلاء كلمة الله ونصرة الموحدين ولا يمنع من صحة عملهم دخولهم في مجالس أهل البدع واختلاطهم معهم في هذه المصالح العامة متى كانت نيتهم تحصيل ذلك لخير العام . فإن الأعمال بالنيات ولكل امرئ ما نوى . والله أعلم . هنا ما ذكره هؤلاء الأفاضل ثم نقول المطلع على ما نقله حضرات الأساتذة من علماء الأزهر من نصوص الكتاب والسنة وأقوال الأئمة والعلماء من أهل المناهج الأربعة يعلم حق العلم أن ما يفعله أولئك الأفاضل دعاء خير هو الإسلام، ومن أجل مظاهر الإيمان. وأن الذين يكفرونهم أو يضلونهم هم الذين تعلوا حدود الله وخرجوا عن أحكام دينه القويم . أولئك الدعاء إلى الخير قاموا بأمر الله في قوله ( ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون )<sup>(١)</sup> أما خصومهم فقد خالفوا نهي الله سبحانه وتعالى في قوله : ( ولا تكونوا كالذين تفرقوا واختلفوا من بعد ما جاءهم البينات وأولئك لهم عذاب عظيم )<sup>(٢)</sup> . وإن كانوا يعتقدون كفر أولئك المؤمنين حقيقة فالمتفق به عند الحقيقة أنهم يكفرون بذلك لاعتدادهم بالإيمان وأعماله كفرا وهو جحود لما جاء به محمد صلى الله عليه وسلم . وإن كانوا يقولون ذلك نبلنا بالسنتهم فأخف حالم أن يدخلوا في الذين يحبون أن تشيع الفاحشة في الذين آمنوا وقد قال الله فيهم ( إن الذين يحبون أن تشيع الفاحشة في الذين آمنوا لهم عذاب أليم في الدنيا والآخرة )<sup>(٣)</sup> لأنهم يضلون من يؤمن بالله

(١) الآية ١٠٤ سورة آل عمران .

(٢) الآية ١٠٥ من سورة آل عمران .

(٣) من الآية ١١ من سورة النور .

واليوم الآخر وبما جاء به محمد صلى الله عليه وسلم ويرمونهم بالفسق في أعمالهم وهو إشاعة الفاحشة في الذين آمنوا وما أعظم الوعيد عليه في قوله تعالى (فهم عذاب أليم في الدنيا والآخرة) فهو من فظائع الكبائر. بقی أن بعض الجهمية المتشدين ربما تعرض لهم الشبهة في فهم قوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا بطانة من دونكم لا يألونكم خبالا ودوا ما عنكم<sup>(١)</sup>) إلى آخر الآية وقوله تعالى (ألم تر إلى الذين تولوا قوما غضب الله عليهم ما هم منكم ولا منهم ويحلفون على الكذب وهم يعلمون)<sup>(٢)</sup> وقوله تعالى (لا تجد قوما يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون من حاد الله ورسوله ولو كانوا آباءهم أو أبناءهم أو إخوانهم أو عشيرتهم)<sup>(٣)</sup> وقوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا عدوى وعدوكم أولياء تلقون إليهم بالمودة وقد كفروا بما جاءكم من الحق يخرجون الرسول وإياكم أن تؤمنوا بالله ربكم إن كنتم خرجتم جهادا في سبيل وابتغاء مرضاتي تسرون إليهم بالمودة وأنا أعلم بما أخفيتم وما أعلنتم ومن يفعله منكم فقد ضل سواء السبيل)<sup>(٤)</sup> وما لم أذكره مما قد يكون فائتي من الآيات التي تصرح أو تشير إلى المنع من موادة المؤمنين لغير المؤمنين على أنه لا شبهة لهؤلاء الجهمية في مثل هذه الآيات تسوغ لهم تفسيق إخوانهم أو تكفيرهم بعدما جاء في الآية المحكمة من قوله تعالى (لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبروهم وتقسطوا إليهم إن الله يحب المقسطين) إنما ينهاكم الله عن الذين قاتلوكم في الدين وأخرجوكم من دياركم وظاهروا على إخراجكم أن تولوهم ومن يتولهم فأولئك هم الظالمون)<sup>(٥)</sup> وبعلمنا جاء في القصص الذي قصه الله علينا لتكون لنا فيه أسوة إذ قال تعالى (وإن جاهدك على أن تشركني ما ليس لك به علم فلا تطعهما وصاحبهما في الدنيا معروفاً)<sup>(٦)</sup> وبعلمنا أباح الله لنا في آخر ما أنزل على نبيه صلى الله عليه وسلم نكاح الكتابيات ولا يكون نكاح في قوم حتى تكون فيهم قرابة المصاهرة

(١) من الآية ١١٨ من سورة آل عمران .

(٢) الآية ١٤ من سورة المجادلة .

(٣) من الآية ٢٢ من سورة المجادلة .

(٤) الآية ١ من سورة الممتحنة .

(٥) الإيتان ٨ ، ٩ سورة الممتحنة .

(٦) الآية ١٥ من سورة لقمان .

ولا تكون تلك القرابة حتى تكون المودة . وحقيقة ما جاء في الآيات الدالة على النهي عن موالاة غير المؤمنين أو مودة الفاسقين والمعادين لله تعالى أنه نهى عن الموالاة في الدين ونصرة غير المؤمن على المؤمن فيما هو من دينه وإمداد الفاسق بالمعونة على فسقه ، وعن اتخاذ بطانة من غير المؤمنين يكون من صفتها أنها تبذل وسعها في خذلانهم وإيصال الضرر إليهم فيكون لإدلاء المؤمنين إليها بأسرارهم واتخاذها عضدا لهم في أعمالهم إغانة لها على الإيقاع بهم ، أما إذا أمن الضرر وغلب الظن بالمنفعة ولم يكن في المودة معونة على تعدى حدود الله ومخالفة شرعه فلا حظر في الاستعانة بمن لم يكن من المسلمين أو لم يكن من الموقفين الصالحين ممن يسمونهم أهل الأهواء ، فإن طالب الخير يباح له بل ينبغي له أن يتوصل إليه بأية وسيلة توصل إليه ما لم يخالفها ضرر للدين أو للدنيا . وقد بينت السنة وعمل النبي صلى الله عليه وسلم ما صرح به الكتاب في قوله تعالى ( لا ينهاكم الله الخ ) ولقد كانت لنا أسوة حسنة في استعانة رسول الله صلى الله عليه وسلم بصفوان بن أمية في حرب هوازن وفي غيرها من الوقائع كما هو معروف في السنة ثم كان في سيرة الخلفاء الراشدين من لدن عمر بن الخطاب رضى الله عنه إلى على كرم الله وجهه ما فيه الكفاية لمسترشد إذا استرشد فقد أنشأ عمر رضى الله عنه الديوان ونصب العمال واحتاج المسلمون إلى من يقوم في العمل في حساب الخراج وما ينفق من بيت المال واحتاجوا إلى كتاب المراسلات والقوم أميون لا يستطيعون القيام بما كان يطلبه العمل من العمال فوضعوا ذلك كله في أيدي أهل الكتاب من الروم وفي أيدي الفرس ولم يزل العمل على ذلك في خلافة بنى أمية بعد الراشدين إلى زمن عبد الملك بن مروان ، ولا شك في أن هذا استعانة بغير المسلمين على أعمالهم من أهم أعمالهم ، فكيف ينكر هؤلاء الجهال جواز تلك الاستعانة ، بل قد استعان كثير من ملوك المسلمين بغير المسلمين في حروبهم ، ولما تذكر ما قاله ابن خلدون في ذلك كله . قال في باب ديوان الأعمال والجبايات : وأما ديوان الخراج والجبايات فبني بعد الإسلام على ما كان عليه من قبل ديوان العراق بالفارسية ، وديوان الشام بالرومية ، وكتاب اللواوين من أهل العهد من الفريقيين ، ولما جاء عبد الملك



ابن مروان واستحال الأمر ملكا وانتقل القوم من غضاضة البداوة إلى رونق الحضارة ومن سلاجة الأمية إلى حلق الكتابة وظهر في العرب ومواليهم مهرة في الكتابة والحساب فأمر عبد الملك سليمان بن سعد وإلى الأردن لعهد أن ينقل ديوان الشام إلى العربية فأتمه لسنة من يوم ابتدائه ووقف عليه سرحدون كاتب عبد الملك فقال لكتاب الروم اطلبوا العيش في غير هذه الصناعة فقد قطعها الله عنكم، وأما ديوان العراق فأمر الحجاج كاتبه صالح بن عبد الرحمن وكان يكتب بالعربية والفارسية ولقن ذلك عن زادن فروخ كاتب الحجاج قبله . ولما قتل زادن في حرب ابن الأشعث استخلف الحجاج صالحا هنا مكانه وأمره أن ينقل الديوان من الفارسية إلى العربية ففعل ورغم لذلك كتاب القرمس ١ هـ . وقال في الكلام على الوزارة وأما حال الجباية والإنفاق والحساب فلم يكن عندهم برتبة، لأن القوم كانوا عربا أميين لا يحسنون الكتابة والحساب فكانوا يستعملون في الحساب أهل الكتاب أو أفراداً من موالى العجم ممن يجيده وكان قليلا فيهم، وأما أشرافهم فلم يكونوا يحيلونه، لأن الأمية كانت صفتهم التي امتازوا بها، وكلنا حال المخاطبات وتنفيذ الأمور لم يكن عندهم رتبة خاصة للأمية التي كانت فيهم، والأمانة العامة في كتمان القول وتأديته، ولم تخرج السياسة إلى اختياره لأن الخلافة إنما هي دين ليست من السياسة الكلية في شيء وأيضاً فلم تكن الكتابة صناعة فيستجد للخليفة أحسنها لأن الكل كانوا يعبرون عن مقاصدهم بأبلغ العبارات ولم يبق إلا الخط فكان الخليفة يستنيب في كتابته من عماله من يحسنه ١ هـ . وقال في الحروب ومناهب الأمم في ترتيبها « فصل » ولما ذكرناه من حرب المصاف وراء العساكر وتأكد في قتال الكر والفر صار ملوك المغرب يتخلون طائفة من الإفرنج في جندهم واختصوا بذلك لأن قتال أهل وطنهم كله بالكر والفر، والسلطان يتأكد في حقه ضرب المصاف ليكون ردها للمقاتلة أمامه فلا بد وأن يكون أهل ذلك الصف من قوم متعددين للثبات في الزحف وهم الإفرنج ويرتبون مصافهم المحدث بهم فيها هنا على ما فيه من الاستعانة بأهل الكفر . وإنما استخفوا ذلك للضرورة التي أريناها من تخوف الإجماع على مصاف السلطان والإفرنج

لا يعرفون غير الثبات في ذلك لأن عاداتهم في القتال الزحف فكانوا أقدم بذلك من غيرهم ، ثم جاء في الأحكام السلطانية لقاضي القضاة ابن الحسن على بن محمد بن حبيب البصري البغدادي في الكلام على وزارة التنفيذ وهذا الوزير وسط بين الإمام وبين الرعايا والولاة يؤدي عنه ما أمر وينفذ عنه ما ذكر ويمضي ما حكم ويخبر بتقليد الولاة وتجهيز الجيوش ويعرض عليه ما ورد من مهم وتجدد في حث لم يعمل فيه ما يؤمر به ، فهو معين في تنفيذ الأمور وليس بوال عليها ولا متقلدا لها ، فإن شورك في الرأي كان باسم الوزارة أخص ، ثم قال ويجوز أن يكون هذا الوزير من أهل النعمة ، وإن لم يجوز أن يكون وزير التفويض منهم واستعانة الخلفاء من بني أمية وبني العباس بأرباب العلوم والفنون من الملل المختلفة فيما هو من فنونهم مما لا يمكن لصبي يعرف شيئا من تاريخ الأمة إنكاره ، وقد كانوا يستعينون بهم على أعين الأئمة والعلماء والفقهاء والمحدثين بلون نكير ، فقد قامت الأدلة من الكتاب والسنة وعمل السلف على جواز الاستعانة بغير المؤمنين وغير الصالحين على ما فيه خير ومنفعة للمسلمين ، وأن الذين يعملون إلى هذه الاستعانة لجمع كلمة المسلمين وتربية أيتامهم وما فيه خير لهم لم يفعلوا إلا ما اقتضته الأسوة الحسنة بالنبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه ، وأن من كفرهم أو فسقهم فهو بين أحد الأمرين إما كافر أو فاسق . فعلى دعاة الخير أن يجدوا في دعوتهم وأن يعضوا على طريقهم ، ولا يبخسهم شتم الشائعين ، ولا يغيظهم لوم اللائمين . فאלله كفيل لهم بالنصر إذا اعتصموا بالحق والصبر . والله أعلم .

من احكام اهل الفترة



## الموضوع

(١٧٤) أهل الفترة

### المبدأ

أهل الفترة مكلفون بالإيمان والتوحيد بمجرد بعث آدم . فمن كان منهم مؤمناً بالله وحده كان كافياً .

سئل :

من محمد محمد المغربي الجزائري بما صورته نعوذ بالله من معضلة ليس لها إلا العلماء الراصفون في العلم بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله القائل فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون والصلاة والسلام على رسوله محمد الأمين المأمون وعلى آله وأصحابه مادامت السموات والأرضون أما بعد ، فهذا سؤال إلى حضرات العلماء الأعلام جعلهم الله نوراً للأنام كاشفين من غوامض العلم الثام ماقولكم دام فضلكم في رجلين تنازعا في مسألة غريبة بالنسبة إلى عوام المسلمين فادعى أحدهما أن أهل الفترة ناجون لعدم وجود الرسول وادعى الثاني بأنهم غير ناجين لحجىء الرسل عامة بالتوحيد من لدن آدم إلى عيسى عليهم السلام وتماذى بينهما النزاع إلى أن تكلمنا في أبوى المصطفى صلى الله عليه وسلم فقال الأول همانا جيان حيث إنهما من أهل الفترة ولقوله صلى الله عليه وسلم ( فأنا خيار من خيار من خيار ) ولقوله ( خرجت من نكاح ولم أخرج من سفاح ) وقال الثاني إنهما ماتا مشركين وامتلأ بالحديث المروى عن ابن عباس (أنه لما فتح الله مكة على يد رسول الله صلى الله عليه وسلم سأله أى والديه أحدث به عهداً فقيل أمك فذهب إلى قبرها ووقف معتبراً يبكي فقال عمر رضى الله عنه يا رسول الله نهيتنا عن الزيارة والبكاء

(\*) المتن : فضيلة الشيخ محمد بخيت - من ١٨ م ٢٠ - من ٩ - ٢ ربيع الأول ١٣٣٨ هـ -  
٢٥ نوفمبر ١٩١٦ م .

وزرت وبكيت فقال قد أذن لي فيه ولما رأيت ماهي فيه من عذاب الله وإني لا أغني عنها من الله شيئاً فبكيت رحمة لها ( وهذا الحديث موجود في تفسير القمى الرازي وأبي السعود على هامشه وفي الفيضاني وفي مصابيح السنة للإمام البغوي وكثير من الكتب وعلموه سبباً لنزول قوله تعالى ( ما كان للنبي والذين آمنوا أن يستغفروا للمشركين ولو كانوا أولى قربي )<sup>(١)</sup> الخ - واستدل أيضاً بالحديث المروي عن الإمام علي وهو أنه سمع رجلاً يستغفر لأبيه فقال أنتغفر لها وهما مشركان فقال الرجل قد استغفر إبراهيم لأبيه وهو مشرك فحكى ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فنزل قوله تعالى ( ما كان للنبي والذين آمنوا أن يستغفروا للمشركين ) الآية - واستدل أيضاً بالحديث المروي عنه وهو أن رجلاً سأل النبي صلى الله عليه وسلم فقال - كان أبي في الجاهلية يعمل الرحم ويقري الضيف ويمتخ من ماله وأين أبي فقال أمات مشركاً فقال نعم ، قال في صحتك من نار ، فولى الرجل يبكي فدعاه صلى الله عليه وسلم فقال إن أبي وأباك وأبا إبراهيم في النار ، واستدل أيضاً بقوله صلى الله عليه وسلم ( استأذنت ربي في زيارة قبر أبي فأذن لي واستأذنت في الاستغفار لها فلم يأذن لي ) - وهذا الحديث موجود في مصابيح السنة للإمام البغوي وكشف الغمة للشعراني وأيضاً حمل قوله تعالى ( وتقلبك في الساجدين )<sup>(٢)</sup> على أنه صلى الله عليه وسلم يتقلب المصلين ويقلب بصره فيهم وينظرهم من خلفه كما ينظرهم من أمامه ، وعلى تسليم أنه يتقلب في أصلاب الساجدين ويطون الساجدات فهذا محمول على ما قبل انتقال النور المحمدي من أحد أصوله إلى من بعده فإذا انتقل منه جاز أن يعبد غير الله كما في فتح البيان نقلاً عن الحنفاوي مع أن الجمهور على خلاف ما ادعاه الرجل الأول في تفسير هذه الآية ، وأيضاً اتفق الجمهور على أن آزر مات مشركاً كما صرح به القرآن وما جاز على أحد والديه يجوز على الباقي بعد اتفاقهم أيضاً على أن نبيه صلى الله عليه وسلم ينتهي إلى إسماعيل عليه السلام فأى الرجلين على الصواب ؟ وهل أهل الفترة ناجون مطلقاً أو هالكون مطلقاً

(١) من الآية ١١٢ سورة التوبة .

(٢) الآية ٢١٦ سورة الشعراء .

مع أن العلماء قسموه ثلاثة أقسام كما في شرح مسلم ؟ وهل والدا المصطفى صلى الله عليه وسلم داخلان في أهل الفترة مع ورود هذه النصوص أم لا ؟ ولو اعتقد معتقد أنهما ماتا على الشرك هل يكفر أم لا ؟ مع هذا الخلاف وما حكم من يحكم عليه بالكفر وهل هذه المسألة من ضروريات الدين يجب على المكلف تحصيلها أم لا ؟ أفنونا مأجورين ولازمت ملجأ للعائرين ودليلا للمسترشدين .

أجاب :

اطلعنا على هذا السؤال - ونفيد أنه قال في شرح مسلم الثبوت بصحيفة ٩٨ جزء ثان ما نصه ( وأما الواقع فالتوارث من لدن آدم إلى البشر إلى نبينا وهولانا أفضل الرسل وأشرف الخلق محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم : أنه لم يبعث نبي قط أشرك بالله طرفة عين ) وعليه نص الإمام أبو حنيفة في الفقه الأكبر وفي بعض المعتبرات أن الأنبياء عليهم السلام معصومون عن حقيقة الكفر وعن حكمه بتبعية آبائهم . وعلى هذا فلا بد من أن يكون تولد الأنبياء بين أبوين مسلمين أو يكون موتها قبل تولدهم لكن الشق الثاني قلما يوجد في الآباء ولا يمكن في الأمهات . ومن هنا بطل مانسبه بعضهم من الكفر في أم سيد العالم مفخر بنى آدم صلى الله عليه وآله وأصحابه وسلم وذلك لأنه حينئذ يلزم نسبة الكفر بالتبع وهو خلاف الإجماع ، بل الحق الراجح هو الأول ، وأما الأحاديث الواردة في أبوى سيد العالم صلوات الله وسلامه عليه وآله وأصحابه فتعارضه مروية آحاداً فلا تعويل عليها في الاعتماديات ، وأما آزر فالصحيح أنه لم يكن أباً لإبراهيم عليه السلام بل أبوه تارح كلما صحح في بعض التواريخ وإنما كان آزر عم إبراهيم ورباه الله تعالى في حجره والعرب تسمى العم الذى ولى تربية ابن أخيه أباً له وعلى هذا التأويل قوله تعالى ( وإذا قال إبراهيم لأبيه آزر )<sup>(١)</sup> وهو المراد بما روى في بعض الصحاح أنه نزل في أب سيد العالم صلى الله عليه وآله وأصحابه ( ما كان للنبي

(١) من الآية ٧٤ سورة التلم .

والذين آمنوا أن يستغفروا للمشركين ولو كانوا أولى قرى من بعد ماتين لهم  
 أنهم أصحاب الجحيم) فإن المراد بالأب العم. كيف لا وقد وقع صريحاً في صحيح  
 البخاري أنه نزل في أبي طالب. هذا وينبغي أن يعتقد أن أبا سعيد العالم صلى الله عليه  
 وآله وأصحابه وسلم من لدن أبيه إلى آدم كلهم مؤمنون وقد بينه السيوطي بوجه  
 ثم ١ هـ - وفي الفتاوى الحامدية بصحيفة ٣٣ جزء ثان طبعة أميرية سنة ١٣٠٠  
 أنه قد وردت أحاديث دالة على طهارة نسبة الشريف عليه الصلاة والسلام من  
 دنس الشرك وشين الكفر ١ هـ - ومن ذلك يعلم أنه لاشك ولا شبهة في موت  
 أبوي النبي صلى الله عليه وسلم على الإيمان، وأنه لا حاجة إلى التمسك بالحديث  
 الضعيف من أن الله سبحانه وتعالى أحيا أبويه وأما به وأن محل كون أن  
 الإيمان لا ينفع بعد الموت في غير الخصوصية لأن ذلك يرجع إلى تخصيص  
 القواعد العقلية القاضية بانتهاء التكليف بالموت، وأنه لا تكليف بعده ولا إلى  
 ما تكلفه بعض العلماء في ذلك، ومن هذا يعلم أيضاً أن أحد الرجلين المنتازعين  
 القاتل بأن أبوي النبي صلى الله عليه وسلم ناجيان هو الذي على الصواب  
 لما قاله من أن أهل الفترة ناجون، ولا لقوله تعالى (وما كنا معذبين حتى  
 نبعث رسولا) (١) بل نجاتهما لأنهما كانا على الإيمان وماتا عليه وأن الأنبياء  
 عليهم الصلاة والسلام معصومون عن حقيقة الكفر وعن حكم تبعية آبائهم إلى  
 آخر ما تقدم. وأما أهل الفترة فالحق أنهم جميعاً مكلفون بالإيمان وجميع  
 ما اتفقت عليه الشرائع وكان معلوماً مشهوراً لما قرره المحققون من  
 الأصوليين من أن لاحكم قبل الشرع أي قبل البعثة لأحد من الرسل فالأحكام  
 موجودة فكل من بلغته الأحكام فيما يتعلق بالإيمان أو غيره كان مكلفاً به  
 ولم تختلف الشرائع في وجوب الإيمان والتوحيد فالخطاب به معلوم لكل من  
 بلغته دعوة أي رسول كان. فكان جميع المكلفين من لدن بعثة آدم الذي هو  
 أول الرسل بعثاً إلى أن تنتهي دار التكليف مخاطبين شرعاً بوجوب الإيمان  
 والتوحيد وأما بعد البعثة ولو لو واحد من الرسل فلا خلاف في وجود الأحكام  
 ووجوب العمل بها على من بلغته. وأما أهل الفترة الذين هم قوم كانوا بين  
 رسولين فلم يدركوا الأول ولا أدركوا الثاني، فاختلف العلماء فيهم إنما هو

(١) من الآية ١٥ سورة الإسراء .



فما اندرس من الشرائع وخفيت فيه الأحكام على هؤلاء القوم، فلهب فريق إلى أن الأصل فيما اندرست أحكامه هو الإباحة، وقال فريق هو الحظر، وقال فريق بالوقف وهذا الخلاف بين أئمتنا أهل السنة في حكم هؤلاء بعد البعثة وكل فريق من هذه الفرق يستند في قوله إلى الدليل الشرعي وهذا الخلاف غير الخلاف الذي وقع بين المعتزلة أنفسهم في الأفعال التي خفيت فيها المصلحة والمفسدة أو انتفاؤها ولم تكن ضرورية للعباد واختلفوا فيها على ثلاثة أقوال أيضاً الإباحة والحظر والوقف، فإن هذا الخلاف الذي هو بين المعتزلة لموضوعه فيما قبل البعثة لأحد من الرسل وفيمن لم تبلغه دعوة أحد من الرسل أصلاً. وأهل السنة يتفون الحكم أصلاً قبل البعثة لأحد من الرسل. فليس عند أهل السنة قبل البعثة لأحد من الرسل شيء من الأحكام لا حظر ولا إباحة ولا غيرهما. وأما خلافهم في أهل الفترة على الأقوال الثلاثة المتقدمة فإنما هو بعد ورود الشرع، وخاص بمن درس فيه الشرائع، وأما ما اتفقت عليه الشرائع كالإيمان والتوحيد والزنا والقتل فلا خلاف في التكليف به لكل من اجتمعت فيه صفات التكليف بلا فرق بين أهل الفترة وغيرهم، كما فصلنا ذلك على الوجه الحق في كتاب البدر الساطع على جمع الجوامع. ومن ذلك يعلم أن أهل الفترة الذين ولدوا بعد عيسى عليه الصلاة والسلام وقبل بعثة سيد الخلق جميعاً ومنهم أبو المصطفى عليه الصلاة والسلام مكلفون بالإيمان والتوحيد بمجرد بعثة آدم خصوصاً وأن رسالة سيدنا إبراهيم عليه الصلاة والسلام كانت عامة ولم تنسخ إلا فيما خالفها مما يتعلق ببني إسرائيل في شريعتهم فمن كان منهم مؤمناً بالله وحده كان ناجياً ومن لم يكن مؤمناً أو ارتكب قتل النفس بغير حق كان عاصياً مخلداً في النار إن كان كافراً وإلا فلا، وأما ما يتعلق بالاعتقاد فقد قال في الفتاوى الحامدية بصحيفة ٣٣١ من الجزء المذكور: سئل القاضي أبو بكر بن العربي أحد أئمة المالكية رحمه الله تعالى عن رجل قال إن آباء النبي صلى الله عليه وسلم في النار. فأجاب بأنه ملعون لأن الله تعالى يقول (إن الذين يؤفخون الله ورسوله لعنهم الله في الدنيا والآخرة)<sup>(١)</sup> قال: ولا أذى أعظم من أن يقال عن أبيه أنه في النار. وقال الإمام السهيلي رحمه

(١) من الآية ٥٧ من سورة الاحزاب .

الله تعالى في الروض الأنف ( وليس لنا نحن أن نقول ذلك في أبويه عليه الصلاة والسلام لقوله عليه الصلاة والسلام لا تقفوا الأحياء بسبب الأموات والله تعالى يقول ( إن الذين يؤفون الله ورسوله لعنهم الله في الدنيا ) وقد أمرنا أن نمسك اللسان إذا ذكر أصحابه رضى الله عنهم بشيء يرجع إلى العيب والنقص فيهم . فلأن نمسك ونكف عن أبويه أحق وأحرى إذا تكرر ذلك فحق المسلم أن يمسك لسانه عما يخل بشرف نسب نبيه عليه الصلاة والسلام بوجه من الوجوه ولا خفاء في أن إثبات الشرك في أبويه لإخلال ظاهر بشرف نسب نبيه الطاهر ، وجملة هذه المسائل ليست من الاعتماديات فلاحظ للقلب فيها ، وأما اللسان فحقه الإمساك عما يقادر منه النقصان خصوصاً عند العامة لأنهم لا يقدرون على دفعه وتداركه ) اهـ ومن ذلك يعلم أن الرجل الثاني الذي قال بموت أبوى النبي صلى الله عليه وسلم على الكفر قد أخطأ خطأ بيناً يأثم ويدخل به فيمن أذى رسول الله صلى الله عليه وسلم ولكن لا يحكم عليه بالكفر لأن المسألة ليست من ضروريات الدين التي يجب على المكلف تفصيلها هذا هو الحق الذي تقتضيه النصوص وعليه المحققون من العلماء والله أعلم .



من أحكام التلفيق في العباد



## الموضوع

### (٦٧٥) التلقيق في العبادة

#### المجلد

١ - يجوز التلقيق بأن يؤخذ برأى في مذهب مجتهد وبآخر في مذهب مجتهد آخر متى لم يكن هذا التلقيق غارقاً للإجماع .

٢ - إذا كان التلقيق غارقاً للإجماع ولا يمكن مجتهد آخر على فرض وجوده أن يقول به فالتلقيق باطل بالإجماع .

مثل :

من عبد الحفيظ إبراهيم : في حاشية العلامة السفطى المالكي على الشرح المسمى بالجوهر الزكية على ألفاظ العشاوية للشيخ أحمد بن تركي المالكي في باب فرائض الوضوء مانعه ( واعلم أنهم ذكروا للتقليد شروطاً ) إلى أن قال ( الثالث أنه لا يلحق في العبادة أما إن لفق كان ترك المالكي ذلك مقلداً للمذهب الشافعي ولا يشمل مقلداً للمذهب مالك فلا يجوز لأن الصلاة حينئذ يمنعها الشافعي لفقد البسمة ويمنعها مالك لفقد ذلك ) ثم قال بعد ذلك ( وما ذكروه من اشتراط علم التلقيق رده سيدي محمد الصغير وقال : المحمد أنه لا يشترط ذلك وحينئذ فيجوز مسح بعض الرأس على مذهب الشافعي وفعل الصلاة على مذهب المالكية ) . وكذا الصورة المتقدمة ونحوها وهو سعة ودين الله يسر . فهل لو اغتسل غسلاً واجباً أو توضأ وضوءاً واجباً من ماء قليل مستعمل في رفع حدث مقلداً للمذهب مالك وترك ذلك مقلداً للمذهب الشافعي يكون

(هـ) الفتى : فضيلة الشيخ محمد بخيت - م ١٨ - ٢٢ - ٢ ربيع الأول ١٣٢٨ هـ -  
٢٦ نوفمبر ١٩١٩ م .

غسله أو وضوؤه صحيحاً مثل الصوريين المتقدمين أولاً . أو هناك فرق .  
وهل يجوز التلفيق في قضية واحدة بين مذهبي في غسل واجب أو وضوء  
واجب أم لا ؟

أجاب :

اطلعنا على هذا السؤال . ونفيد : أن العلماء قد اختلفوا في التلفيق وهو  
ما إذا قلد الشافعي مثلاً في عدم فرضية اللبس للأعضاء المضمومة في الوضوء  
أو الغسل ، وقلد مالكاً مثلاً في عدم تقض الوضوء باللمس بلا شهوة وصلى  
فإن صلاته باطلة في المذهبي . أما عند مالك فلترك اللبس في الوضوء .  
وأما عند الشافعي فلنقض الوضوء باللمس مطلقاً . ففريق ذهب إلى صحة  
التقليد مطلقاً ولو في مثل هذه الصورة الملتقطة من مذهبي على الوجه المذكور  
وإلى ذلك ذهب الكمال بن الهمام في التحرير ، حيث صرح بجواز التقليد  
مطلقاً ، وقال وقيدته متأخر بأن لا يترتب عليه ما يمنعه ، قال شارحه ابن أمير  
حاج وقيدته — أى جواز تقليد غير مقلده — متأخر ، وهو العلامة القرافي بأن  
لا يترتب عليه — أى تقليد الغير — ما يمنعه بإيقاع الفعل على وجه يحكم بطلانه  
المجتهدان مع مخالفة الأول فيما قلده فيه غيره ، والثاني في شيء مما توقف عليه  
صحة ذلك العمل عنده . ١ هـ وأيد ذلك الشيخ عبد العظيم محمد المكي في  
رسالته في التقليد حيث قال ما نصه ( قد استفاض عند فضلاء العصر منع  
التلفيق في التقليد ، وذلك بأن يعمل مثلاً في بعض أعمال الطهارة والصلاة أو  
أحدهما بمذهب إمام ، وفي البعض بمذهب إمام آخر ، ولم أجد على امتناع ذلك  
برهاناً بل قد أشار إلى منعه المحقق في التحرير وأنه لم يدر ما يمنع منه . ونقل  
منع التلفيق عن بعض المتأخرين . قال شارح تحريره العلامة ابن أمير حاج  
وهو أى القائل بالمنع العلامة القرافي انتهى قلت والقرافي رجل من فضلاء  
الأصوليين من المالكية ولا علينا أن لا نأخذ بقوله . ١ هـ ، وقد صرح  
الأصوليون بأن المجتهدين إذا اختلفوا على قولين لا ثالث لهما جاز الاجتهاد  
باحداث قول ثالث إن كان مفصلاً وقال أيضاً في رسالته المذكورة كما  
لو حصل التلفيق بالاجتهاد وحكمتنا بالصحة فكنلك إذا حصل التلفيق

بالتقليد حكمتا بالصحة لأن الاجتهاد أصل في العمل والتقليد فرع لأن التكليف في الأصل إنما هو بالاجتهاد عند عدم النص . فإذا عجز عن الاجتهاد نزل إلى التقليد ، ففي كل موضع قلنا بالصحة مع الاجتهاد ، نقول بها مع التقليد عند العجز عنه من غير زيادة أمر آخر ، وما زاد على ذلك فهو قول مخترع لا يقوم له دليل مرض ولا تنهض به حجة ، وما يزعمه من منع من التفتيق من أن كلا من المجتهدين اللذين قلدهما مثلاً يقول ببطلان صلاته الملققة مثلاً لو سئل عنها بانفراده ، فمغالطة مدفوعة بما إجماله أنه إنما يقول له باطله إن كنت أخذت في ذلك الأمر الذي حكمت أنا ببطلاتها من أجله بمذهبي وأما إن كنت قلدت فيه غيري فلا أحكم ببطلاتها حينئذ في حقك إذا كنت متمسكا بقول مجتهد ، وكذلك يقول له الآخر في الأمر الآخر فيطل قولهم في إطلاق منع التفتيق أن كلا من المجتهدين حاكم ببطلان صلاته مثلاً يل يقيد الحكم من كل مجتهد منهما ببطلاتها بما إذا كان متمسكا فيها بمذهبه فيما يرى ذلك المجتهد بطلانها بسبب فعله أو تركه لا إن قلده غيره فيه فافهم ، فبه تندفع تلك المغالطة التي حكمت فيها من حكم بمنع التفتيق بسببه . فإن قلت لا ، بل المجتهد يطلق القول ببطلاتها على رأيه فتقول : لا يضر هذا الإبطال بمن قلده مجتهدا غيره في ذلك الأمر الذي أبطلها بسببه فسلمت له صلاته بتقليده في كل أمر من أمورها مجتهدا يرى صحة ذلك الأمر . فصار حكم المجتهد المبطل لما معروفا عنه بتقليده من يرى الصحة بذلك الأمر . وبذلك ينصرف عنه حكم كل من المجتهدين ببطلاتها ١ هـ . وقال أيضاً إذا قلده المكلف أباحنيقة رضى الله عنه في أن المس غير ناقض ، وقلده الشافعي رضى الله عنه في الاكتفاء بمسح بعض قليل من الرأس لا يبلغ الربع أو ثلاثة قراريط وصلى جازت صلاته . وأن ما قيل من عدم جوازها بناء على أن أباحنيقة يرى عدم صحتها لعدم مسح القدر المفروض عنده ، والشافعي يرى عدم صحتها لوجود المس فهي غير جائزة عندهما ، فهو مغالطة وإطلاق في محل التقييد بل الحكم ببطلاتها عند كل منهما مقيد بما إذا كان آخذاً في ذلك الأمر الذي حكمت من حكم ببطلاتها بسببه بمنهـب المبطل ، كما تقدم بيانه قريباً إلى أن قال وكذلك مسألة النكاح فإنه لا يصح بعبارة النساء عند الشافعي

ويصح عنده الحكم على الغائب، وعندنا الحكم بالعكس في المسألتين فإذا حكم بصحته بعد وقوعه بعبارة النساء وبصحة الحكم على الغائب فقد لفق وقد حكموا بصحة هذا الحكم الملقق من مذهبين . ١٠ هـ . ونقل العلامة الطرسوسى عن منية المفتى جواز الواقعة المركبة من مذهبين وقال : وقد نص فيها على الجواز وصورة ما ذكره . قال لو قضى القاضى بشهادة الفساق على غائب أو بشهادة رجل وامرأتين فى النكاح على غائب فإنه ينفذ ، وإن كان من يجوز القضاء على الغائب يقول ليس للفسق شهادة ولا للنساء فى باب النكاح شهادة هذه عبارة المنية فقد جعل الحكم وإن كان مركباً من مذهبين جائزاً . ١١ هـ . وذهب فريق آخر إلى عدم جواز التقليد فى صورة التلقيح المذكورة وأيده العلامة قاسم فى ديباجة تصحيح القنورى حيث قال ما نصه . لا يصح التقليد فى شيء مركب باجتهادين مختلفين بالإجماع ، كما إذا توفضاً ومسح بعض الرأس ثم صلى بنجاسة الكلب قال فى كتاب توقيف الأحكام على غوامض الأحكام بطلت بالإجماع . وانتصر له العلامة الشرنبلانى فى رسالته المسماة بالعقد الفريد فى بيان الراجح من الخلاف فى التقليد . وأقول إن القائل بصحة التقليد مع التلقيح يقول بصحة الصلاة الملققة من مذهبين ، والقائل بعدم جواز التقليد مع التلقيح يقول ببطلانها حيث بطلت فى المذهبين . فالأول يدعى صحة الصلاة الملققة مثلاً والثانى يدعى بطلانها وكل يطالب بالدليل ، فليس أحدهما مثبتاً والآخر نافياً ، وعلى ذلك نقول بما لا شبهة فيه : إن العلماء قد أجمعوا على صحة تقليد العامى للمجتهد الذى توفرت فيه شروط الاجتهاد . ولم يقلوا ذلك بعدم التلقيح . فالأصل بمقتضى هذا الإطلاق هو الصحة ، وإطلاقهم حجة بلا شبهة . فمن ادعى البطلان وأن ذلك مقيد بعدم التلقيح فعليه البرهان . وأيضاً قول من قال إن من خالف كل واحد من المجتهدين اللذين قلدهما فى شيء واحد يستلزم وجود حقيقة لا يقول بها كل من المجتهدين ، وذلك لأن كل واحد من المجتهدين لا يجحد فى صورة التلقيح جميع ما شرطه فى صحته ، بل يجحد بعضها دون بعض . ١١ هـ غير مسلم ، لأننا نقول إذا خالف المقلد مذهب أحد المجتهدين فى جميع ما شرطه ووافق مذهب مجتهد آخر حكمتا بصحة صلاته . وما



لا شك فيه أن المخالفة في بعض الشروط في صورة التلفيق أهون من المخالفة في الجميع، فلزم الحكم بالصحة في الأهون بالطريقة الأولى. ولذلك قال السيد بادشاه بعد ذكر ما تقدم ومن يدعى وجود فارق أو دليل على بطلان صورة التلفيق فعليه البرهان. فإن قيل لا نسلم كون المخالفة في البعض أهون من المخالفة في الكل، لأن المخالف في الكل متبع مجتهدا واحدا في جميع ما يتوقف عليه صحة العمل، وها هنا لم يتبع واحدا. قلت هنا إنما يتم إذا كان معك دليل من نص أو إجماع أو قياس قوى يدل على أن العمل إذا كان له شروط يجب على المقلد اتباع مجتهد واحد في جميع ما يتوقف عليه ذلك فأت به إن كنت من الصادقين. ١٠ هـ وأما ما قاله الشرنبلالي ردا على السيد بادشاه من أن السيد رحمه الله يدعى التلفيق وغيره ينفيه، والثاني لا يحتاج إلى دليل لأنه يهدم دليل المدعى حتى يقيم البرهان الجلي، ولا بد من وجوده فالمطلوب لإثبات دليل لجواز التلفيق ولم نجده في كلام السيد، فغير مسلم، لما قدمناه من الإجماع على صحة تقليد العاين للمجتهد مطلقا ولأن مسألة التقليد مع التلفيق مبنية على مسألة الاجتهاد بإحداث قول ثالث بعد انحصار الخلاف في مسألة في قولين. ففي كل موضع جاز الاجتهاد وإحداث قول ثالث جاز التقليد مع التلفيق. والصحيح جواز الاجتهاد وإحداث قول ثالث مفصل بين القولين بأن يأخذ بقول أحد المجتهدين في حادثة ويقول الآخر في حادثة أخرى إذا لم يخف أن يحدث هنا القول الثالث إجماع من قبله وبما لا شك فيه أن من قلد الشافعي في مسح بعض الرأس وقلد مالك في عدم نقض الوضوء باللمس بلا شهوة غاية ما لزم من هنا التلفيق أن هذين المجتهدين لا يقولان بصحة هذه الصلاة مثلا. أما مالك فيقول بعدم صحة هذه الصلاة لعدم مسح جميع الرأس. وأما الشافعي فيقول بعدم صحة هذه الصلاة لوجود المس. ولكن لا يلزم من عدم قولهما بذلك بفرض تسليم عدم القول بصحتها من مجتهد آخر لجواز أن يوجد مجتهد توفرت فيه شروط الاجتهاد يقول بعدم نقض المس وبالاكتفاء بمسح البعض كأبي حنيفة مثلا. فلا تفرق بين مذهبي مالك والشافعي، فدعوى بطلان التلفيق مطلقا بالاجماع المركبة من مذهبي مالك والشافعي، فدعوى بطلان التلفيق مطلقا بالاجماع

غير مسلم . وإنما يبطل التلقيق إذا كان العمل الملقق باطلا باجماع المذاهب وهذا غير موجود في الصور التي يصور بها التلقيق ، وأما عدم قول اثنين من المجتهدين بصحتها فلا يقتضي الإجماع على بطلانها حتى يقال إن التلقيق مطلقا باطل بالإجماع على أنك قد علمت أن القول بأن كلا من المجتهدين يقول ببطلانها غير مسلم ، فإن مالكا مثلا يقول إنما أقول ببطلان الصلاة إذا مسح بعض الرأس فقط إذا لم يقلد الشافعي أو أبا حنيفة وأما إذا قلد واحدا منهما في ذلك فإني أقول بصحتها بناء على قولي بصحة التقليد ، وكذلك الشافعي أيضا يقول إنما أقول بعدم صحة الصلاة مع اللمس إذا لم يقلد غيري فيها وأما إذا قلد غيري فيها فإني لا أقول ببطلانها على مذهب ذلك الغير . وبالجملة كما يجوز أن يوجد مجتهد يرى باجتهاده الاكتفاء بمسح البعض ولو قليلا ويرى عدم نقض الوضوء باللمس ، يجوز أيضا للمقلد أن يقلد الشافعي في مسح بعض الرأس ولو قليلا ولا يقلده فيما عدا ذلك من الشروط ويقلد مالكا في عدم نقض الوضوء باللمس بلا شهوة فقط ولا يقلده فيما عدا ذلك كما قدمناه مفصلا عن السيد عبد العظيم المكي . وقال في مسلم الثبوت وشرحه فواتح الرحموت في مبحث الإجماع بصحيفة ٢٣٥ جزء ثان . إذا اختلف ولم يتجاوز أهل العصر عن قولين في مسألة لم يجز لإحداث قول ثالث عند الأكثر ، وجاز الإحداث عند طائفة مطلقا ومختار الأمدى والرازي إن رفع الثالث ما اتفقا عليه فممنوع لإحداثه نحو مقاسمة الجحد الصحيح للأخ كما عن أمير المؤمنين علي وزيد بن ثابت ، وحجبه أي حجب الجحد الأخ عن الميراث كما عن خليفة رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه وسلم أبي بكر الصديق وأمير المؤمنين عمر وابن الزبير وابن عباس فقد اتفق الكل على أن للجحد ميراثا وإنما اختلفوا في القدر ، فالحرمان وسلب الميراث عن الجحد رأسا خلافا للإجماع فلم يجز لإحداثه ، وإلا أي وإن لم يرفع ما اتفقا عليه في المسألة فلا يمنع من الإحداث للثالث كالتفصيل في الفسخ بالعيوب البرص والجذام والجنون في أيهما كان والجب والعنة في الزوج والرتق والقرن في الزوجة فقليل لا توجب الفسخ أصلا ، وقيل نعم توجب الفسخ في الكل . فالتفصيل لم يقل به أحد ولكن لا يرفع شيئا مما اتفقوا عليه بل في البعض يقول البعض

وفي الآخر بقول الآخر، فيجوز إحداه، وفي التيسير عن بعض الشروح أن الأقوال الثلاثة مشهورة عن الصحابة . ١ هـ . مع حذف وزيادة للايضاح به ، وفيها من مسألة لا يرجع المقلد عما عمل به قال بصحيفة (٤٠٦) من الجزء المذكور ويستخرج منه أى مما ذكر أنه لا يجب الاستمرار على مذهب جواز اتباعه رخص المذاهب ولا يمنع منه مانع شرعى ، إذ للانسان أن يسلك الأخف عليه إذا كان له إليه سبيل بأن لم يظهر من الشرع المنع وبأن لم يكن عمل فيه بآخر هذا مبنى على منع الانتقال عما عمل به ولو مرة ، وهو خلاف المختار كما قدمه وكان عليه وعلى آله وأصحابه الصلاة والسلام يجب ما خف عليهم . وما لابن عبد البر أنه لا يجوز للعالمى تتبع الرخص ، فأجيب عنه بمنع هذا الإجماع إذ في تفسيق متبوع الرخص عن الإمام أحمد روايتان ، ولعل رواية التفسيق إنما هي فيما إذا قصد التلهى فقط لا غير . وما أورد أنه يلزم على تقدير جواز الأخذ بكل مذهب احتمال الوقوع في خلاف المجمع عليه ! إذ ربما يكون المجموع الذى عمل به مما لم يقل به أحد فيكون باطلا . كن تزوج بلا صدق اتباعا لقول الإمامين أبى حنيفة والشافعى رحمهما الله تعالى وبلا شهود اتباعا لقول الإمام مالك وبلا ولى على قول إمامنا أبى حنيفة فهذا باطل اتفاقا . أما عندنا فلا انتضاء الشهود ، وأما عند غيرنا فلا انتضاء الولى . فأقول من دفع لعدم اتحاد المسألة ، وقد مر أن الإجماع على نفي القول الثالث إنما يكون إذا اتحدت المسألة حقيقة أو حكما فتدبر ، ولأنه لو لم يزم استفتاء مفت بعينه وإلا احتسب الوقوع فيما ذكر ١ هـ - ومن هذا يعلم أن مسألة التلفيق مبنية على مسألة إحداث قول ثالث إذا انحصر خلاف المجتهدين في عصر في قولين . ففي كل موضع يمتنع فيه إحداث القول الثالث . بأن يكون القول الثالث مخالفا للإجماع يمتنع فيه التلفيق أيضاً إذا خالفت الصورة الملفقة إجماعا ، وأما إذا وافق بعضها قول مجتهد وخالفه بعض آخر وافق فيه مجتهد آخر كالصورة المذكورة . فالتلفيق غير ممتنع . ومن ذلك يعلم أن دعوى الإجماع على منع التلفيق مطلقا دعوى لم يقم عليها دليل بل قام الدليل على بطلانها ، وأن ما قاله العلامة الأمير من أن المعتمد أنه لا يشترط عدم التلفيق . وحيث لا يجوز مسح بعض الرأس على مذهب الشافعى وفعل

الصلاة على ملهيب المالكية . وكلنا الصورة المتقدمة ونحوها وهو سعة  
 ودين الله يسر . ١ هـ - قول صحيح وهو الذى تقتضيه النصوص الشرعية  
 أصولاً وفروعاً . كما أنه يعلم أنه لو اغتسل غسلاً واجباً وتوضأ وضوءاً واجباً  
 من ماء قليل يستعمل فى رفع حدث مقلداً للملهيب مالك وترك ذلك مقلداً  
 للملهيب الشافعى يكون غسله أو وضوؤه صحيحاً مثل الصورتين المذكورتين  
 فى السؤال ومثل غيرهما من الصور التى لا يضر فيها التلقيق بين ملهيبين  
 أو مناهب متعددة متى لم يكن هذا التلقيق خارقاً للإجماع . وأما إذا كان  
 التلقيق خارقاً للإجماع بأن كانت الحقيقة المركبة يقول بطلانها جميع  
 المجتهدين ولا يمكن لمجتهد آخر على فرض وجوده أن يقول بها كحرمان الجلد  
 من الميراث بالكلية فالتلقيق باطل بالإجماع . كما أن لإحداث قول بحرمان  
 الجلد بالكلية باطل بالإجماع .



من أحكام سب الدين



## الموضوع

(١٧١) سب الدين كفر

## المبدأ

من يلعن الدين كافر مرتد عن دين الإسلام بلا خلاف .

مسئل :

تشاجر شخصان وتنازعا فلذهب الأول إلى الثاني يستسمعه عما حدث واستعطفه باسم النبي الكريم بأن قال له : ( أرجو السباح .. عشان خاطر النبي اللي زرتة ) أى الرسول - صلى الله عليه وسلم - الذى حج الأول إليه وزاره فأجابه الثانى بقوله : « يلعن دين النبي اللي زرتة » أى أنه سب دين النبي - صلى الله عليه وسلم - علناً فتجدد النزاع وتضاربا وشكا الأول « المسبوب » الثانى « الساب » وبينهما قضية موضع نظر .  
لما حكم الدين على مثل هذا الحادث وما يقرر من نظره ؟

أجاب :

نفيد بأن من قال هذه الجملة الخبيثة المذكورة ( يلعن دين النبي الذى زرتة ) فهو كافر مرتد عن دين الإسلام بلا خلاف بين أئمة المسلمين والأمر فى ذلك ظاهر لا يحتاج إلى بيان .  
والله سبحانه وتعالى أعلم .

(\*) المعنى : فضيلة الشيخ عبد المجيد سليم - م ٢٨ م ١٦٢ - من ٢٨٢ - ٢١ سؤالا .  
١٢٥٢ هـ - ٦ يناير سنة ١٩٣٤ م .

## الموضوع

### (٦٧٧) شتم الدين

#### المبادئ

- ١ - لا يفتى بكفر مسلم أمكن حمل كلامه على محمل حسن
- ٢ - يحكم بفسخ نكاح المرتد .
- ٣ - يؤمر بتجديد نكاح من تاب احتياطاً .

سئل :

رجل حج ووقف بعرفات وشاجر مع زوجته فقال لها : على الحرام إنك كاذبة فيما تقولين . وتبين أنها كاذبة فلعن دينها ومثلها . فقال أحد الحاضرين قد كثرت وحرمت عليك زوجتك فاستغفر ربه وتاب ونطق بكلمة التوحيد واغتسل وجدد إحرامه وطوافه ووقف بعرفة في يومه ثم اعتمر وأفدى وعقد على زوجته بعقد ومهر جديدين فهل تحمل له بعد ذلك أم لا ؟

أجاب :

اطلعنا على هذا السؤال . ونقيد : أنه جاء في باب المرتد من التنوير وشرحه ما نصه « واعلم أنه لا يفتى بكفر مسلم أمكن حمل كلامه على محمل حسن » ١ هـ وكتب ابن عابدين على هذا ما نصه « ظاهره أنه لا يفتى به من حيث استحقاقه للقتل ، ولا من حيث الحكم بينونة زوجته ، وقد يقال المراد الأول فقط ، لأن تأويل كلامه للتباعد عن قتل المسلم بأن يكون قصد ذلك التأويل

---

(\*) الفتى : فضيلة الشيخ عبد المجيد سليم - م ٤٢ ٢٧٢ - ١٥ ج ١ مبادئ الفتاوى ١٣٥٥ هـ - ٢ سبتمبر ١٩٣٦ م .



وهذا لا يتأنى معاملته بظاهر كلامه فيما هو حق العبد، وهو طلاق الزوجة وملكوها لنفسها ، بدليل ما صرحوا به من أنه إذا أراد أن يتكلم بكلمة مباحة فجري على لسانه كلمة الكفر خطأ بلا قصد لا يصدق القاضي ، وإن كان لا يكفر فيما بينه وبين ربه تعالى فتأمل ذلك . وحرره نقلاً فلاني لم أر التصريح به ، نعم سيذكر الشارح أن ما يكون كفراً اتفاقاً يبطل العمل والنكاح ، وما فيه خلاف يؤمر بالاستغفار والتوبة وتجديد النكاح ، هـ ، وظاهر أنه أمر احتياط ثم إن مقتضى كلامهم أيضاً أنه لا يكفر بستم دين مسلم أى لا يحكم بكفره لإمكان التأويل ، ثم رأيت في جامع الفصولين حيث قال بعد كلام: أقول وعلى هذا ينبغي أن يكفر من شتم دين مسلم ، ولكن يمكن التأويل بأن مراده أخلاقه الرديئة ومعاملته القبيحة لا حقيقة دين الإسلام فينبى أن لا يكفر حينئذ والله تعالى أعلم هـ ، وأقره في نور العين ومفهومه أنه لا يحكم بفسخ النكاح وفيه البحث الذى قلناه ، وأما أمره بتجديد النكاح فهو لا شك فيه احتياطاً خصوصاً في حق الممّج الأرذال الذين يشتمون بهذه الكلمة فإنهم لا يخطر على بالهم هذا المعنى أصلاً هـ ، ومن هذا يعلم أنه إذا كان الحال كما ذكر بالسؤال فلا شبهة في حل الزوجة المذكورة لزوجها المذكور ، والله أعلم .



من أحكام البلوغ



## الموضوع

(٦٧٨) سن الرشد

### المبادئ

١ - بلوغ الجارية شرعاً بالاحتلام أو الحيض أو الحمل، وإلا فبلوغها خمس عشرة سنة هجرية لأن السنة إذا أطلقت انصرفت شرعاً إلى سنوات الأهلة .

٢ - إذا بلغ الولد خمس عشرة سنة كان بالغاً شرعاً ، فإن كان مصلحاً لماله كان رشيداً كامل الأهلية ، غير أن قانون المحاكم الحسبية يجعل بلوغ سن الرشد إحدى وعشرين سنة ميلادية .

مثل :

من عبد الوئيس أفندي حلمي نرجو إفتاءنا عما إذا كان من الرشد الشرعي لأثني ، بحسب بالتاريخ الهلالي أم بالتاريخ الإفرنجي ، وما هي المدة لبلوغها من الرشد ؟

أجاب :

اطلعنا على هذا السؤال ، ونفيد ، أن بلوغ الجارية شرعاً بالاحتلام أو الحيض أو الحمل ، فإن لم توجد أماره من هذه الأمارات فيكون بلوغها الشرعي بأن يتم لها خمس عشرة سنة على ما هو المقتضى به .

وتحتسب السنين بالأهلة ، لما قاله بعض العلماء في غير هذا الموضع من أن أهل الشرع إنما يتعارفون الأشهر والسنين بالأهلة ، فإذا أطلقوا السنة تنصرف

---

(\*) الفتى : فضيلة الشيخ عبد المجيد سليم - م ٥٩ م ٤٧٦ - ٥ شعبان ١٣٦١ هـ -  
١٧ أغسطس ١٩٤٢ م .

إلى ذلك ما لم يصرحوا بخلافه، ولم نجد لهم تصرّحاً بخلافه هنا، هذا وعند فقهاء الحنفية أنه إذا كان الولد ذكراً كان أم أنثى قد بلغ البلوغ الشرعي وكان مصلحاً لماله حسن التصريف فيه كان رشيداً كاملاً الأهلية بدون تقييد بسن مخصوصة، فيسلم إليه ماله ويملك من التصرفات ما يملكه غيره من كاملي الأهلية. ولكن المادة التاسعة والعشرين من قانون المجالس الحسينية نصت على أن إنهاء الوصاية أو الولاية عن القاصر يبلوغه إحدى وعشرين سنة ميلادية. والله أعلم.



## من أحكام فرق الشيعة





## الموضوع

### (٦٧٩) فرق الشيعة

#### المبادئ

١ - الشيعة من أكبر الفرق الإسلامية ، وهم من تشيعوا إلى الإمام علي - كرم الله وجهه - وتنحصر أصولها في ثلاث وهم :

( أ ) غلاة الشيعة : وهم المتطرفون في التشيع حتى خرجوا عن الإسلام بمزاعم مكفورة ومعتقدات باطلة .

( ب ) الشيعة الزيدية : ومقرهم اليمن وأكثرهم يرجع في الأصول إلى عقائد المعتزلة وفي الفروع إلى مذهب الحنفية .

( ج ) الشيعة الإمامية : وهم الزاعون بأن الرسول - صلى الله عليه وسلم - نص على إمامة علي ، ويطنون على سائر الصحابة

٢ - طائفة البكتاشية بمصر من المبتدعة .

سئل بما تضمنه الآتي :

حضرة صاحب السعادة وكيل وزارة الداخلية تلقينا كتاب الوزارة المؤرخ ٢٩ يولية سنة ١٩٤٩ رقم ٨٠-٥٥٩ ورقم ١٠ سري المتضمن طلب الشيخ أحمد سري بابا شيخ الطريقة البكتاشية بمصر جعل الرياسة العامة للطريقة البكتاشية في مصر وتركيزها في التكية الخاصة بهم المعروفة بتكية المغاوري بجبل المقطم . وأن في ذلك الاعتراف بالطريقة نفسها ، والإفادة عما

---

(\*) الفتى : فضيلة الشيخ حسين بحمد مخلوف - س ٦١ م ١٧٢ - ص ٨٥ -  
مرة ذى الحجة ١٣٦٨ هـ - ٢٥ أغسطس ١٩٤٩ م .

يراه في هذا الموضوع ، وإجابة عن ذلك وضعنا البحث الآتي الذي يشمل نبذة من تاريخ الشيعة عامة ، والإمامية خاصة ، ونشأة الطريقة البكتاشية ومبدأ دخولها بمصر ، ومشيخة النكية وشيخها الحلي وعقيدة البكتاشية وأنهم شيعة إمامية ، ولم نحل وعقائد وبدع لا يقرها الدين الحنيف فنقول :

١ - الشيعة : من أكبر الفرق الإسلامية الشيعة ، وهم الذين انتحلوا التشيع لعل كرم الله وجهه وقالوا إنه الإمام بعد الرسول - صلى الله عليه وسلم - بالنص الجلي أو الخفي وأنه الوصي بعده بالاسم أو الوصف دون الصديق وعمر وعثمان ، وأن الإمامة لا تخرج عنه ولا عن أولاده وإن خرجت فبظلم من غيرهم أو بتقية منه أو من أولاده . والشيعة مع تعدد فرقها تنحصر أصولها في ثلاث : غلاة وزيدية وإمامية .

(١) غلاة الشيعة : والغلاة عدة فرق تطرفت في التشيع حتى خرجت عن ربة الإسلام بمزاعم مكفرة ومعتقدات باطلة - ومنها فرقة تزعم ألوهية محمد وعلى وفاطمة والحسن ، والحسين وأنهم شيء واحد ، وأن الروح حالة فيهم بالسوية لا مزية لواحد منهم على الآخر ويسمون هؤلاء الخمسة أهل العباء . ومنها فرقة تزعم أن الإله قد حل في علي وأولاده وأنه قد ظهر بصورتهم ونطق بألسنتهم وعمل بأيديهم . ومنها الباطنية وتسمى الإسماعيلية نسبة إلى إسماعيل بن جعفر الصادق أو إلى زعيمهم محمد ابن إسماعيل . والقرامطة والمحرمة لإباحتهم المحرمات والمحارم ، والسبعية لزعمهم أن الرسل سبعة : آدم ونوح وإبراهيم وموسى وعيسى ومحمد ومحمد المهدي ، وأن بين كل اثنين منهم سبعة أئمة يحمون الشريعة ، ولا بد في كل عصر من سبعة بهم يقتدى وبهم يهتدى : وقد نشأت الإسماعيلية في بلاد الفرس وأسست دعوتهم على الإباحية المطلقة واستعجال اللذائد والشهوات وتأويل التكاليف الشرعية بما يفضي إلى إبطال الشرائع وعودة المجوسية إلى سيرتها الأولى .

(ب) الشيعة الزيدية : وأما الزيدية فينسبون إلى زيد بن علي زين العابدين ، ومقرهم اليمن وأكثرهم يرجع في الأصول إلى عقائد المعتزلة وفي الفروع إلى منهج أبي حنيفة إلا في مسائل، وهم بالإجمال أقرب فرق الشيعة إلى أهل السنة والجماعة .

(ج) الشيعة الإمامية : وأما الإمامية فيزعمون أن الرسول قد نص نصاً جلياً على إمامة علي بعده وأنه هو وصيه ويطعنون في سائر الصحابة وخاصة الشيخين ، بل منهم من يكفرهم وساق عامتهم الإمامة من علي في بنه إلى جعفر الصادق - وفريق كبير منهم ساقها من جعفر الصادق إلى ابنه موسى الكاظم ، ثم إلى ابنه علي الرضى ، ثم إلى ابنه محمد التقي ، ثم إلى ابنه علي التقي ، ثم إلى ابنه الحسن الزكي المعروف بالحسن العسكري ثم إلى ابنه محمد الذي يزعمون أنه الإمام المنتظر، وأنه المهدي الذي يظهر آخر الزمان فكان الأئمة عندهم اثني عشر وآخرهم اختفى في سنة ٢٢٦ هـ ولا يزال حياً وسيظهر آخر الزمان ، ومن ذلك سموا الإثني عشرية وزعموا - أن الإمام لابد أن يكون هاشمياً عالمياً بجميع مسائل الدين معصوماً، ولهم في أبي بكر وعمر مطاعن ومثالب يظهرونها فيما بينهم عند الأمن ويخفونها بقية عند الخوف وكلها كذب وبهتان ويقلمسون كربلاء والنجم الأشرف وما فيها من مشاهد، ويحملون من أرضها قطعاً يسجلون عليها في الصلاة .

٢ - تاريخ البكتاشية : أول من أسس هذه الطائفة الشيخ محمد خنطار المعروف بالحاج بكتاش الذي ولد في سنة ٦٤٥ هـ بنيسابور من أعمال خراسان وينسب إلى موسى الكاظم ، وقد سلك طريقة التصوف على يد شيخ تركستانى يدعى لقمان خليفة أحمد يسوى، ثم ارتحل إلى بلاد الأناضول ونشر بها دعوته وطريقته بين العامة حتى وصلت إلى مسمع السلطان أورخان ثاني سلاطين آل عثمان فخفف لزيارته والتماس البركة منه ثم دعاه ليبارك الجيش الذي أسسه فحضر واختار له اسم الإنكشارية ووضع على رأس من باركه من الجند خرقة من ملابسه فصار من شعار

الإنكشارية وضع خرقة في القلبي الذي يلبسونه وتوفي في سنة ٧٣٨ ودفن بالقرية المسماة باسمه التابعة لمدينة قبر شهر وله بها مزار مشهور .

وقد ترك خلفاء قبل إن عدتهم ثلاثمائة وستون خليفة واستمرت سلسلة المشيخة من بعده في أسرة تدعى أسرة جلبي إلى أن ولي المشيخة شيخ يدعى بالم سلطان فوضع نظاماً للطائفة يقضى بانتقال المشيخة إلى الدراويش الذين يقيمون بالتكايا متجردين عن الدنيا وزينتها كما يقولون ، ولذلك تعددت تكاياهم في القرى التي انتشرت بها طريقتهم وفيها يقيمون في أم صحة وأرغد عيش .

(١) مؤسس البكتاشية بمصر : لم تعرف مصر هذه الطريقة حتى وفد إليها في سنة ٧٦١ هـ شيخ يدعى قيقوسز سلطان الذي اشتهر أخيراً باسم عبد الله المغاوري وهو ألباني المولد والنشأة فاجتمع عليه خلق كثير للتبرك به وأقام ينشر طريقتة البكتاشية ، ثم سافر إلى الحجاز سنة ٧٧٦ ثم إلى النجف الأشرف وكربلاء وعاد إلى مصر في سنة ٧٩٩ وتوفي بها في سنة ٨١٨ ودفن في المغارة التي بجبل المقطم ، ومن ذلك يسمى المغاوري . واستمر في الدعوة إلى طريقتة خلفاؤه من بعده ، وجميعهم مدفونون في هذه المغارة وعددهم خمسة وثلاثون خليفة .

(ب) الشيخ محمد لطفى بابا : والخليفة السادس والثلاثون يدعى الشيخ محمد لطفى بابا ( وبابا أى الوالد المعنوى أو الروحى ) وهو ألباني المولد والنشأة اتخذ طريقة البكتاشية على يد شيخ ألباني ثم ارتحل إلى الآستانة في سنة ١٣٠٠ هـ فتعلمد للحاج محمد على و٥٥ شيخ تكية البكتاشية في ضواحيها ثم ارتحل إلى كبرلاء وعاد إلى الأناضول وأقام بتكية مؤسس الطريقة . وفي سنة ١٣١٩ بعد أن عاد إلى الآستانة عين شيخاً للبكتاشية بمصر ف جاء إليها وأقام بالتكية ثم تنازل عن المشيخة إلى الشيخ أحمد سرى بابا ( الشيخ الحالى ) بإعلام شرعى في سنة ١٣٥٤ .

(ج) الشيخ أحمد سرى بابا : ألباني المولد والنشأة استقله إلى مصر شيخه الشيخ محمد لطفى بابا ليوليه المشيخة ، فحضر إليها بعد أن طوف

بالبلاد التي بها تكايا البكتاشية وتنقل بين بلاد الأرنؤوط وبغداد وكر بلاه  
والنجف الأشرف واستخلفه شيخه وتنازل له عن المشيخة وأصبح شيخاً  
للبكتاشية بمصر من هذا التاريخ .

(د) طريقة البكتاشية : نستمذ التعريف بهذه الطريقة من رسالة أحمد  
صرى بابا المطبوعة بمصر في سنة ١٩٣٩ م ومن المذكرة التفسيرية لها  
المطبوعة بمصر في سنة ١٩٤٩ ومن مصادر تاريخية أخرى قالوا إن أساس  
للطريقة هو التجرد عن الدنيا وزينتها والانتقطاع للعبادة في التكايا وسموا  
هؤلاء المتجربين بالدراويش واشترطوا في الدرويش عشرين خصلة  
ومثلها في المرشد . وتقوم الطريقة على محبة آل البيت النبوي والتشيع لهم  
خاصة وعلى التولية والتبعية ، ومعناها الحب لآل البيت ومن والاهم  
والبغض لمن يبغضهم واخترعوا لطريقتهم تقاليد خاصة لا تعرف في  
الطرق الأخرى فقالوا : للطريقة أربعة أبواب : الشريعة والطريقة والمعرفة  
والحقيقة . ولها أربعون مقاماً لكل باب عشر مقامات وسبعة عشر ركناً  
وثلاثمائة وستون منزلاً وطبقات الولاية اثنتا عشرة وللولاية سبع دوائر  
وأربعة أقسام ، وقالوا إن الأئمة اثنا عشر فقط وهم الذين ذكرهم الشيعة  
الإمامية وأنهم معصومون ، وكللك يزعمون العصمة لأربعة عشر طفلاً من  
آل البيت ماتوا وأعمارهم تتراوح بين الأربعين يوماً والسبع سنين ، وأن  
هناك سبعة عشر من أولاد علي بن أبي طالب سموهم المتحزمين لأن علياً  
- رضي الله عنه - أعدهم للجهاد وأعطاهم الأسلحة وربط أحزمهم  
بنفسه وكان وهو يربط لكل واحد حزامه يذكر اسماً من أسماء الله تعالى  
غير ما يذكره عند تحزيم الآخر ، وقد استشهد أكثرهم في موقعة كربلاء  
التي استشهد فيها الإمام الحسين - رضي الله عنه - ومن تقاليدهم لبس  
التاج البكتاشي أو الحسيني وهو لبدة بيضاء من الصوف ذات اثني عشر  
خطاً وأربعة أركان يرمزون بالخطوط ، كما قالوا لاجتماع اثني عشر خصلة  
في الدرويش ولحروف كل من كلمتي ( لا إله إلا الله ) و ( محمد رسول  
الله ) وبالأركان إلى الأبواب الأربعة التي أشرنا إليها . ولكن الواقع أنهم  
يرمزون بالخطوط إلى الأئمة الاثني عشر .

ومنها لبس الجلية ، زعموا أن الرسول ألبس علياً جبة ثم توارثها الأئمة بعده إلى أن انتهت إلى مؤسس الطريقة البكتاشية في القرن السابع الهجري وزعموا أن ( قبلة الجلية ) هي المرشد ( ووجهها ) القطب ( وعينها ) اليد اليمنى ( ومساوها ) اليد اليسرى ( وبطانتها ) السر ( وقبلة البطانة ) وظاهرهما معرفة القطب ( وباطنها ) الأدب ( ومكتوب في ذيلها ) يا واحد يا صمد يا فرد . ومنها سجودهم أثناء الذكر لأسماء هؤلاء الأئمة ولأشياخهم كما يفعل المولوية عند ذكر علي وجلال الدين الرومي ويحاولون تأويل السجود بأنه ليس بسجود عبادة وإنما هو سجود تكريم واحترام .

ومن أدعيتهم المأثورة « اللهم نور قلوبنا بأنوار فيض ساداتنا الأئمة الإثني عشر وبموالينا المعصومين الأربعة عشر » « اللهم بجاه موالينا مفخرة أهل الإيمان ومصدر الفيض والعرفان بالم سلطان وقبغوس سلطان ومن إليهم من ذوى الفضل والإتقان والثلاثة الأكرمين والخمسة أهل العباء الطاهرين والسبعة أهل اليقين والأربعين الواصلين والباطنين الحاضرين والغائبين وفقنا لما تحبه وترضاه يا معين » « اللهم اجعل لنا نبيك محمداً معيناً ووصيه علياً ظهيراً » ولم دعاء يسمى دعاء السراج ، منه « وفي محبة الأئمة الإثني عشر المقبولين وفي محبة موالينا الأربعة عشر المعصومين وفي محبة شيخنا بكتاش قطب الزمان الأمين » . ومن عاداتهم الاحتفال بذكرى مقتل الحسين في يوم عاشوراء من كل سنة كسائر الشيعة الإمامية واعتبار هذا اليوم يوم حزن وبكاء وعزاء .

( ٥ ) مذهب البكتاشية : يبدو من تصريحاتهم وتعاليلهم أنهم شيعة إمامية أدخلوا بطرف من مذاهب الغلاة واخترعوا كثيراً من البدع السيئة التي لا أصل لها في الدين فقد زعموا انحصار الإمامة في الإثني عشر ورجعة المهدي المنتظر وعصمة هؤلاء الأئمة ورمزوا إليهم بخطوط التاج وبجعل طبقات الولاية اثني عشرة . ودأبوا على إقامة العزاء يوم عاشوراء وعلى ترك الرضى عن سائر الصحابة عدا آل البيت بل على عدم ذكرهم بإحسان كما تشهد بذلك أدعيتهم وأورادهم التي ليس فيها شيء مما ورد في السنة

وأثر عن الرسول - صلى الله عليه وسلم - وابتدعوا السجود عند ذكر  
أئمتهم وأشياخهم واقتبسوا من الإسماعيلية السبعيات حيث جعلوا الولاية  
سبع دوائر وقدسوا أربعة عشر طفلاً لا غير من آل البيت وزعموا العصمة  
لهم وقلسوا أهل العباء الخمسة وعظموا النار فوضعوا للسراج دعاء خاصاً  
مع أن ذلك غير معروف في سائر طرق التصوف الإسلامية : وهذا المزيج  
لا يقره الدين الصحيح في جملته وتفصيله ، فلا عصمة فيه لغير الأنبياء  
والرسل من الخلق ولا انحصار للإمامة في آل البيت ولا في الإثنى عشر  
ولا وصية من الرسول لعل لا ينص جلي ولا ينص خفي ولا أصل في الدين  
تخرافة المهدي المنتظر الذي زعموا أنه اختفى في سنة ٢٢٦ ولا يزال حياً  
في الأرض وسيظهر آخر الزمان . ولا أصل لاتخاذ هذا التاج ، ولا لخطوطه  
الإثنى عشر ، ولا لأركانه الأربعة ورموزه ، ولا للسبعيات والإثنى عشرية  
ولا لتقديس من عدا الرسول الأكرم من أهل العباء ، ولا لعصمة أطفال  
لم تتجاوز أعمارهم السبع سنين ، ولا لتخصيصهم بالعصمة مع وجود أطفال  
آخرين من أهل البيت غيرهم ، ولا للسبعة عشر المحزمين ، ولا لتحزيمهم  
وذكر اسم من أسماء الله عند التحزيم لكل واحد ولا لشدة الرحال إلى كربلاء  
والنجف الأشرف وتقديسهما كما يزعمون . ومن الإثم والضلal الذي  
لا خلاف فيه بين المسلمين ذلك السجود التقليدي الذي ابتدعوه عند ذكر  
الأئمة والشيوخ ولو على جهة التكريم كما قالوا لأن السجود مطلقاً لا يكون  
في شريعتنا إلا لله تعالى وحده . ولا أصل لاتخاذ يوم عاشوراء يوم حزن  
وعزاء بل كل ماورد في شأنه استحباب صومه وقيل استحباب التوسع  
في النفقة على العيال أيضاً . والثابت عن الإمامية عامة ومن انتحل عقيدتهم  
أنهم يطعنون على الشيخين وعلى سائر الصحابة إلا أنهم لا يصرحون بذلك  
أمام غيرهم من الناس تقية فقط . والتقية عندهم من أركان العقيدة ولا يغرنك  
ما يذكره البكتاشية وغيرهم في بعض عباراتهم مما يفيد الثناء على أبي بكر  
وأنه هو الذي تلقى الذكر الخفي عن الرسول فإنهم يذكرونه تقية فقط وكذلك  
ما يقولونه مما يفيد التمسك بأهداب أهل السنة والجماعة كما في الرسائل فإنهم  
يزعمون كسائر الإمامية أنهم هم أهل السنة والجماعة وهم الفرقة الناجية في حديث

افتراق الأمة وأن غيرهم من الفرق ضال غير مهتد ، ولذلك سموا أنفسهم  
أهل السنة والجماعة وكيف يقولون بالتمسك بأهداب أهل السنة والجماعة  
وأهل السنة يبرئون من التشيع والغلو ومن جميع هذه المزاعم والنحل  
والبدع .

والخلاصة : أن البكتاشية إذ كانوا كذلك لا نعدم من الصوفية  
ولا من أهل السنة والجماعة ولا نقرهم على تقاليدهم وفيها ما يباه الدين كالسجود  
ونحوه ونعدم من المبتدعة . ولا نرى أن تعرف بهم مصر رسمياً وهي  
القائمة على حماية الدعوة الحقة إلى الله والهدى النبوى الصحيح منذ انقضت  
الدولة الفاطمية الشيعية ، وقامت الدولة الأيوبية السنية إلى الآن . ويقول  
مؤرخ تركى إن البكتاشية فى الحقيقة دعوة إباحية وإن السلطان محمودا  
حين أراد التخلص من الإنكشارية لعظم مفسادها وأخطارها رأى لهذا  
السبب نفسه أن يتخلص من البكتاشية فى سنة ١٢٤١ فنفاهم من الآستانة  
ومنهم المؤرخ الرسمى للدولة محمد عطا أفندى سائى زاده وكان بكتاشياً .  
للك أرى عدم جواز إجابة هذا الطلب ، والله أعلم .



من أحكام حد المرأة



## الموضوع (٦٨٠) حداد المرأة المبادئ

١ - لبس السواد لا يجوز إلا في مدة الإحداد وهي أربعة أشهر وعشر على الزوج المتوفى وثلاثة أيام على من مات من الأقارب ونحوهم ويحرم الإحداد فيما زاد على ذلك .

٢ - الإحداد يكون بترك الزينة والطيب ونحوه ولا يكون بلطم الخلود وشق الجيوب وحلق الشعر والنوح والتدب وغير ذلك مما هو محرم شرعاً .  
مثل :

رفع إلينا استفتاء من سيدة توفى أخوها إلى رحمة الله تعالى ولدى سيدات أسرته ملابس كثيرة يردن صبغها بالسواد ليلبسها في الحداد كما هي عادة المصريات في أحزانهن .  
أجاب :

إن الواجب على كل مسلم ومسلمة تلقى مصيبة الموت بالصبر الجميل والرضا بقضاء الله تعالى وأن مدة الحداد أربعة أشهر وعشر على الزوج المتوفى وثلاثة أيام على من مات من الأقارب ونحوهم فيجب على الزوجة أن تحدد على زوجها أربعة أشهر وعشر فقط . ويباح للمرأة أن تحدد على أقربائها ونحوهم ثلاثة أيام فقط . ويحرم الإحداد فيما زاد على ذلك لقوله عليه الصلاة والسلام ( لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحدد فوق ثلاثة أيام إلا على زوجها فإنها تحدد أربعة أشهر وعشراً ) والإحداد يكون بترك الزينة والطيب ونحوه ولا يكون بلطم الخلود وشق الجيوب وحلق الشعر والنوح والتدب وغير ذلك مما هو محرم شرعاً . أما لبس الثياب السوداء بقصد الحداد فلا يباح إلا في مدة الإحداد المشروعة والله تعالى أعلم .

(\*) الفتى : فضيلة الشيخ حسين محمد بطوف - س ٦٠ م ٥٢ - ٢٢ ص ١٣٦٨ -  
٢٢ ديسمبر ١٩٤٨ م .



من أحكام الخطبة



## الموضوع

(٦٨١) عدول عن الخطبة

### المبادئ

١ - الوعد بالزواج مستقبلاً أو قراءة الفاتحة على ذلك بدون عقد شرعى لا يكون كل منهما زوجاً .

٢ - لكل من الطرفين رد الآخر في هذه الفترة ولو بعد تقديم الهدايا ودفع كل المهر أو بعضه .

٣ - لمطالب استرداد ما دفع على أنه مهر عيناً إن كان قائماً ولو تغير أو نقصت قيمته بالاستعمال . أو أخذ عوضه إن كان هالكاً أو مستهلكاً أما الهدايا فله استرداد أعيانها إن كانت قائمة وليس له استرداد قيمتها هالكة أو مستهلكة .

مثل :

رجل أراد الزواج بفتاة رشيدة وقرأ فاتحتها ودفع لها مقدم صداقها ولم يحصل العقد عليها وأراد رد ما دفع من المهر حيث لم تصرح له بالحكمائية بالزواج لكونه متزوجاً فاعتصمت عن رد ما دفع لها منه . فهل يجوز رد ما دفع منه لها أم لها نصيب منه ؟

أجاب :

اطلعنا على هذا السؤال . ونفيد أنه نص بالمادة ٤ من كتاب الأحوال الشخصية على أن الوعد بالنكاح في المستقبل ومجرد قراءة الفاتحة بدون إجراء عقد شرعى بإيجاب وقبول لا يكون كل منهما نكاحاً ، وللمخاطب

(ج) الفتى : مشيلة الشيخ محمد بخت - م ١٤ م ٢٢٦ - م ٩٥ - ٧ من ذى الحجة ١٣٣٥ هـ - ٢٤ سبتمبر ١٩١٧ م .

العدل عن خطبها ، وللمخطوبة أيضاً رد الخاطب الموعود بزواجها منه ولو بعد قبولها أو قبول وليها إن كانت قاصرة هدية الخاطب ودفعه المهر كله أو بعضه هـ . ونص بالمادة ١١٠ من الكتاب المذكور على أنه إذا خطب أحد امرأة وبعث إليها بهدية أو دفع إليها المهر كله أو بعضه ولم تزوجه أو لم يزوجه وليها منه أو ماتت أو عدل هو عنها قبل عقد النكاح فله استرداد ما دفعه من المهر عينا إن كان قائماً ولو تغير أو نقصت قيمته بالاستعمال أو عوضه إن كان قد هلك أو استهلك وأما الهدايا فله استردادها إن كانت قائمة أعيانها فإن كانت قد هلكت أو استهلك فليس له استرداد قيمتها هـ . ومن ذلك يعلم أن للرجل المذكور والحال ما ذكر استرداد ما دفعه من المهر لهذه المرأة متى عدل عن زواجه بها عينا إن كان قائماً أو عوضه إن كان قد هلك أو استهلك .





حكم مآتم الأربعين  
ومسائل أخرى متفرقة



## الموضوع

(٦٨٢) حكم إقامة ماتم الأربعين

### المبادئ

- ١ - إقامة ماتم الأربعين بدعة مذمومة ، لا ينال منها الميت رحمة ولا ثواباً ، ولا ينال منها الحى سوى المضرة ، ولا أصل لها فى الدين .
- ٢ - فيها تكرير للعزاء وهو غير مشروع ، لحديث (التعزية مرة)

### (٧) أحوال الروح فى البرزخ

#### المبادئ

- ١ - تبقى الروح فى البرزخ بعد مفارقتها الجسد حية منيرة تسمع وتبصر ، وتشعر بالنعم والعذاب ، وترد أفنية القبور ، وتأوى إلى المنازل غير محددة بمكان ولا محصورة فى حيز ، ولا ترى كمانرى الماديات .
- ٢ - قد يأذن الله لها أن تتصل بالبدن كله أو بأجزائه الأصلية اتصالاً برزخياً خاصاً ، كاتصال أشعة الشمس بالعوالم الأرضية اتصال إشراق وإمداد ، وقد لا يأذن لها بذلك ، وهذا هو مذهب أهل السنة ، وبه وردت الأحاديث والآثار .
- ٣ - تتصل بالأرواح الأخرى وتتاجها وتأنس بها ، سواء أكانت أرواح أحياء أم أرواح أموات .
- ٤ - كل ما يقال أو يؤثر عن العلماء فى معنى الروح من قبيل ذكر الأوصاف والأحوال التى هى من باب الآثار والأحكام ، وليست من قبيل الكشف عن حقيقتها الذاتية ، لأن ذلك مما استأثر الله بعلمه فلا يحيط به عقول البشر .

(\*) المثل : تمهيلة الشيخ حسين محمد مظلوف - ص ٥٨ - م ٦٥١ - ص ٢٥٦ -  
٢٠ من ذى الحجة ١٣٦٦ هـ - ١٣ نوفمبر ١٩٤٧ م .

### (٣) الحياة في القبر والسؤال فيه

#### المبادئ

١ - حياة القبر ثابتة بأحاديث كثيرة بلغت حد التواتر، دلت عليها وعلى سؤال الميت في قبره ونعيمه أو تعذيبه فيه .

٢ - لا بعد ولا نكير في كون الميت يعذب برد الروح إليه عارية تعذيباً لا يقدر البشر على رؤيته .

٣ - يسمع الموتى ويحيون ويردون السلام ، لحديث الثعلبي ولحديث المرأة التي كانت تقيم المسجد ( تكلمه ) فقد ثبت منه ردها على الرسول - صلى الله عليه وسلم - بقولها ( قم المسجد ) إجابة على سؤاله : أى الأعمال وجلت أفضل ؟ ولحديث ابن عباس : « ما من أحد يمر بقبر أخيه المؤمن كان يعرفه في الدنيا فيسلم عليه إلا عرفه ورد عليه » .

٤ - يسأل الميت ملكان ومجيبهما ، ولا عبرة بمن ينكر ذلك .

٥ - رأى ابن تيمية وتلميذه ابن القيم في عذاب الروح أو نعيمها وهل هو خاص بها أم يشمل بدن الميت أيضاً .

---

### (٤) وصول ثواب جميع الطاعات للميت

#### المبادئ

١ - ملهب الخائبة والخفية وصول ثواب جميع الطاعات إلى الميت بنية كانت أو مالية ، ومن ذلك قراءة القرآن بغير أجر وإهداءها إليه ، فإن كانت بأجر فلا ثواب فيها للقارئ حتى يمكن إهداءه إلى الميت .

٢ - الاستتجار على مجرد تلاوة القرآن لم يقل به أحد من الأئمة وإنما احتفلوا في الاستتجار على تعليمه ، فأجازته المتأخرون ضرورة حفظه .

٣ - الدعاء للميت ينفعه باتفاق ويصل أثره إليه ، والصدقة عنه يصل أجرها إليه ، للأحاديث والآثار الواردة في ذلك ، ولا يشترط في أي منهما أن يكون من ولده .

٤ - الحج عن العاجز بموت أو عصب<sup>(١)</sup> جائز عند الجمهور ، سواء أكان عن فرض أو نذر أو وصى به الميت أم لا ويجزئ عنه . وهذا مذهب الجمهور وعند مالك والليث : لا يجوز الحج إلا عن ميت وعن حجة الفرض فقط غير أن ما ذهب إليه الجمهور هو الحق .

٥ - آية ( وأن ليس للإنسان إلا ما سعى ) عام مخصوص بالأحاديث الواردة في جواز ذلك ولا تعارض بينهما

٦ - الصوم عن الميت مستحب عند الجمهور ومنهم الشافعي في القديم ، وعند بعض السلف الصالح فرضاً كان الصوم أم نلراً . وذهب مالك وأبو حنيفة والشافعي في الجديد إلى أن الولي لا يصوم عنه لا في النذر ولا في غيره ، ولكن يطعم عنه مسكيناً عن كل يوم ، لأنه عبادة بدنية وهي لا يتوب فيها أحد عن أحد كالصلاة . وذهب أحمد والليث إلى أنه لا يصوم عنه إلا في النذر فقط ويطعم في غيره عن كل يوم مسكيناً .

٧ - المراد بالولي هنا هو القريب وارثاً أو غير وارث ، وقيل هو الوارث خاصة . وقيل هو العصة خاصة . وقال الحنفية إنه المتصرف في المال ويشمل عندهم الوصى ولو أجنبياً عن الميت .

٨ - هل يختص الولي بالصوم أم يقبل منه ومن غيره ؟ قيل . وقيل لا يختص به ، ويقبل ممن تبرع به ولو أجنبياً .

٩ - الولي يطعم عن الميت من ثلث ماله وجوباً إن أوصى بذلك وجوازاً إن لم يوص ، فإن تبرع به جاز مطلقاً على مشيئة الله ، وكان ثوابه للميت عند الحنفية ، والصلاة في ذلك كالصوم استحساناً .

١٠ - لا يجوز عند الحنفية أن يصوم الولي أو يصل عن الميت ليكون هذا قضاء عن الميت عما وجب عليه ، ولكن له ولغيره أن يجعل ثواب

(١) المقتوب : الضعيف والذين الذي لا حراك به .

صومه أو صلاته للميت بمثابة الصدقة، وبهذا يصل ثواب ذلك إليه ، وعليه عمل المسلمين من لدن الرسول - صلى الله عليه وسلم - إلى يومنا هذا .

١١ - قراءة سورة يس على الموتى وعلى المقابر مستحب ، وتخصيصها بالقراءة لما فيها من التوسية والمعاد والبشرى بالجنة للمؤمنين ، وللتخفيف عن الموتى بشرط ألا تكون بأجر عند الخفية وابن تيمية وابن القيم .

١٢ - مذهب الشافعية في العبادات البدنية المحضة عدم وصول ثوابها إلى الميت ولو كانت تبرعاً كالصلاة وتلاوة القرآن . وهذا هو المشهور عندهم . واختار عند بعضهم وصول ثوابها إلى الميت لأن طلب إيصال ثوابها دعاء وهو جائز بما ليس للداعي ، فيجوز بما هو له من باب أولى . وهذا لا يختص بالقراءة بل عام في جميع الطاعات إذا اقترنت بسؤال الله إيصال ثوابها إلى الميت ، فإنه يصل إليه شأنها في ذلك شأن كل دعاء ترحى استجابته .

١٣ - قراءة القرآن عند المالكية مكروهة للموتى وأجازها المتأخرون منهم بشرط أن يخرج مخرج الدعاء للميت ، فإن كانت كذلك وصل ثوابها إلى الميت قولاً واحداً .

١٤ - رأى الإمام القرطبي في أنواع القربات أنها ثلاثة : قسم لا يجوز نقله إلى غير صاحبه كالإيمان والتوحيد . وقسم أذن الله سبحانه وتعالى في نقله للميت كالصدقة . وقسم اختلف فيه وهو الصيام والحج وقراءة القرآن وما شابه ذلك . وهذا لا يصل منه شيء للميت عند مالك والشافعي ويصل ثوابه عند أبي حنيفة وأحمد ، ورفع الإمام القرطبي الخلاف في ذلك بحصول بركة للميت بالقراءة ولا يحصل له ثوابها .

١٥ - قراءة القرآن للميت لا ينبغي إهمالها ، فلعل الحق هو وصول ثوابها . لأن ذلك من الأمور الخفية ، وليس الخلاف في حكم شرعي وإنما في أمر واقع هل هو كذلك أم لا .

## (٥) حكم أخذ الأجرة على قراءة القرآن وتعليمه

### المبادئ

- ١ - الاستئجار على تلاوة القرآن أو تعليمه غير جائز عند الحنفية وكثير من السلف . فلا تجب به أجرة ولا يجوز أخذها ولا إعطاؤها .
- ٢ - استثناء متأخرى الحنفية جواز أخذ الأجرة على تعليم القرآن كان خشية ضياعه ، وترغيباً في حفظه ، وكان ذلك للضرورة وعليه الفتوى لذلك .
- ٣ - قراءة القرآن بالأجر لا ثواب فيها للقارئ ، وأخذ الأجرة ومعطيا آثمان . وأجازها المالكية في قول . تأسيساً على وصول ثوابها لمن قرئت لأجله كاملياً .
- ٤ - الأفضلية بين القراءة بأجر على رأى المالكية في قول وبين الصدقة بالنقود تختلف باختلاف مقدار الصدقة ونفعها للفقير ومال المتصدق واختلاف القراءة وما يندفع للقراء من أجر .

## (٦) حكم زيارة القبور

### المبادئ

- ١ - زيارة القبور مستحبة للعظة والاعتبار وتذكير الموت ، وهي واجبة عند ابن حزم ولو في العمر مرة
- ٢ - الزيارة للرجال باتفاق ، وهي مكروهة للنساء ، إلا إذا أمنت الفتنة وكانت للاعتبار والترحم من غير بكاء .
- ٣ - للزيارة آداب . منها عدم الجلوس ، وأن يكون الزائر مستدير القبلة مستقبلاً الميت . ومنها السلام على أهل القبور ، ولا يمسح ولا يمس ولا يقبل قبراً ، وأن يدعو عنده بما أثر عن الرسول - صلى الله عليه وسلم - ثم ينصرف عقب ذلك .
- ٤ - أفضل أيامها يوم الجمعة ، وقيل هو ويوم قبله ويوم بعده .

## « سنة حسنة »

١ - فتوى في الاحتفال بذكرى الأربعين :

نشرت الأهرام الكلمة الآتية : تحت هذا العنوان في عدد يوم الأحد التاسع من شهر رمضان سنة ١٣٦٦ ( ٢٧ من يوليو سنة ١٩٤٧ ) .

لقد ابتلاني الله بفقد الولد<sup>(١)</sup> فصبرت ، واقتطعت منى فللة الكبد فما تبرمت ، فله الحمد على نعمة الرضا بالقضاء . ومنه وحده المثوبة وعظيم الجزاء .

وقد تسأل أصلقائى عن ليلة الأربعين فأخبرتهم أن إحياءها على النحو المتبع بدعة منمومة لا أصل لها فى الدين . وإنى مكتف فيها وفى غيرها من الأيام بما بينى وبين رضى من عمل يرجى ثوابه بمشيئته لمن اقتصدته . ولمنى مع عظيم الشكر أطيب التمنيات .

مفتى الديار المصرية  
حسنين محمد مخلوف

٢ - وعلى إثر ذلك ورد إلى السؤال الآتى فأجبت عنه بالفتوى المسجلة برقم ٣٧٧ بتاريخ ١٤ أغسطس سنة ١٩٤٧ بدار الافتاء ونشرت الأهرام خلاصتها مع السؤال فى عدد يوم الثلاثاء ١٢ من أغسطس سنة ١٩٤٧ بالنص الآتى :

---

( ١ ) توفى إلى رحمة الله فى يوم الأربعاء ٢٩ من رجب سنة ١٣٦٦ الموافق ١٨ من يونية سنة ١٩٤٧ ولدى عبد الحميد الطالب بكلية العلوم بجامعة فؤاد الأول .



## «مآتم الأربعين»

سؤال لفضيلة المفتى ورده عليه .

تلقينا من صاحب التوقيع الكلمة التالية :

إلى فضيلة الأستاذ الأكبر مفتى الديار المصرية .

أقدم بكل تجملة واحترام إلى فضيلة الأستاذ الأكبر مفتى الديار المصرية بمناسبة فتواه الحقة في موضوع الاحتفال بذكرى الأربعين المنشورة في الأهرام راجيا أن يتفضل علينا بتبيان الأعمال التي يرجى ثوابها للميت ، كما جاء في كلمة فضيلته القيمة ، لأني ممن اتبع فعلا السنة الحسنة التي استنها فضيلته في عدم إحياء ليلة الأربعين رغم إجماع الناس عليها إجماعا باطلا . وأنزه هذه الفرصة فألتبس من فضيلته أن يتكرم علينا بنشر ما يحمله الناس أو يتجاهلونه من أحكام الشريعة الفراء في المآتم ، وما يجري فيها من بدع وسخافات . أجزل الله أجرالأستاذ الأكبر وأنزل السكينة في قلبه الخزين وأدام عليه نعمة الرضا بالقضاء ، وله من الله أوفى الجزاء .

حافظ البديوى الحامى

١٩١ شارع شبرا بالقاهرة

٣- رد المفتى :

وقد أحالت الأهرام هذا الكتاب إلى صاحب الفضيلة المفتى فرد بالكلمة التالية (ونشرت الأهرام الخلاصة المشار إليها) . أما الفتوى فنصها ما يأتى :

إقامة مآتم الأربعين بدعة مملومة :

يحرص كثير من الناس الآن على إقامة مآتم ليلة الأربعين لا يختلف عن مآتم يوم الوفاة ، فيبلغون عنه في الصحف وقيمون له السراقات ، ويحضرون القراء وينحرون الذبائح . ويفد المعزون فيشكر منهم من حضر

ويلام من تخلف ولم يعتلز . وتقيم السيدات بجانب ذلك مأتما آخر في ضحوة النهار للنحيب والبكاء وتجديد الأسمى والعزاء .

ولاسند لشيء من ذلك في الشريعة الغراء ، فلم يكن من هلى النبوة ولا من عمل الصحابة ولا من المأثور عن التابعين . بل لم يكن معروفا عندنا<sup>(١)</sup> إلى عهد غير بعيد . وإنما هو أمر استحدث أخيرا ابتداء لا اتباعا . وفيه من المضار ما يوجب النهى عنه .

فيه التزام عمل بمن يقتلهم وغيرهم ، ظاهره أنه قرينة وبر ، حتى استقر في أذهان العامة أنه من المشروع في الدين :

وفيه إضاعة الأموال في غير وجهها المشروع ، في حين أن الميت كثيرا ما يكون عليه ديون أو حقوق لله تعالى أو للعباد لا تسع موارده للوفاء بها مع تكاليف هذا المأتم ، وقد يكون الورثة في أشد الحاجة إلى هذه الأموال ، ومع هذا يقيمون مأتم الأربعين استحياء من الناس ودفعاً للنقد ، وكثيرا ما يكون في الورثة قصر يلحقهم الضرر بتبديد أموالهم في هذه البدعة . وفيه مع ذلك تكرير العزاء وهو غير مشروع لحديث ( التعزية مرة )<sup>(٢)</sup>

لهذا وغيره من المفاسد الدينية والدنيوية أهنا بالمسلمين أن يقلعوا عن هذه العادة النعيمة التي لا ينال الميت منها رحمة أو ثوبة . بل لا ينال الحى منها سوى المضرة إذا كان القصد مجرد التفاخر والسمعة ، أو دفع الملامة والمهرة . وأن يعلموا أنه لا أصل لها في الدين قال تعالى ( وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا )<sup>(٣)</sup> .

---

(١) أى عند جمهور المسلمين بمصر بهذه الصورة الراحنة .

(٢) كما في نيل الأوطار العلامة محمد بن على بن محمد الشوكاني قاضى قضاء القطر الإيماني المتوفى سنة ١٢٥٥ هـ على متقى الأخبار للإمام المجهّد المطلق مجد الدين أبى البركات عبد السلام ابن تيمية المتوفى بمران سنة ٦٥٢ وهو جد الإمام تقي الدين أبى المباس ابن تيمية المشهور شيخ الإمام ابن القيم .

(٣) سورة الحشر .

٤ - ما يعمل لأجل الموتى :

أما الذى يعمل فى هذا الوطن لا فى خصوص الأربعين فهو ما فيه  
نفع للميت وثواب يرجى أن يصل إليه من غير أن يقترن به ضرر للحى  
أو ما لا يسوغ شرعا من الأعمال .

٥ - بحث فى أحوال الروح الإنسانى فى البرزخ :

وقبل أن نبيته نعهد له بأنه ينبغي أن يعلم أن عالم الأرواح<sup>(١)</sup> يختلف عن  
عالم المادة اختلافا كثيرا فى أحواله وأطواره ، فالروح يسلكها الله تعالى  
فى البدن فى الحياة الدنيا فتوجب له حسا وحركة وعلم وإدراكا ولذة  
وألما ويسمى بذلك حيا . ثم تفارقه فى الوقت المقدر أزلا لقطع علاقتها  
به فتبطل هذه الآثار ، ويفنى هيكل البدن ويصير جمادا ، ويسمى عند ذلك  
ميتا . ولكن الروح تبقى فى البرزخ<sup>(٢)</sup> وهو ما بين الحياة الدنيا والحياة

---

(١) الروح الإنسانى جسم نورانى لطيف مبدع من غير مادة سار فى جوهر الأعضاء  
سريانا يشبه سريان الماء فى النبات أو النار فى الفحم لا يتبدل ولا يتحلل وهو الحامل لصفات  
الكامل من العقل والفهم . وهو الإنسان فى الحقيقة والمشار إليه بلفظ أنا دون الهيكل المخصوص  
القابل للزوال . وإلى هذا ذهب مالك وجمهور المتكلمين والصوفية والرازى وإمام الحرمين  
واختاره ابن القيم وقال ، انه هو الذى دل عليه الكتاب والسنة وانمقد عليه إجماع الصحابة وأقام  
عليه زهاء مائة دليل فى كتاب الروح - وهناك مذاهب أخرى فى معنى الروح وكل ما يؤثر من  
العلماء فى ذلك إنما هو من قبيل ذكر الأوصاف والأحوال التى هى من باب الآثار والأحكام  
لا من قبيل الكشف عن الحقيقة الذاتية لأنها مما استأثر الله بعلمه فلا تحيط به عقول البشر -  
ولذلك لما سأل اليهود النبى صلى الله عليه وسلم عن حقيقة الروح وكيفية امتحانها له وتمجيذها لم  
يجهم بها بل أجابوا بقوله تعالى ( قل الروح من أمر ربي ) أى العلم بكنهه من شأنه تعالى وحده  
( المطالب العنسية وتفسير التلامذة شباب الدين السيد محمود الألوسى الهنداوى المتوفى سنة ١٢٧٠  
لقوله تعالى فى سورة الإسراء ( ويسألونك عن الروح )<sup>(١)</sup> والروح لغة يذكر ويؤنث .  
( ٢ ) قال تعالى فى سورة المؤمنون ( ومن دأبهم برزخ إلى يوم يبعثون )<sup>(٢)</sup> .

---

(١) من الآية ٨٥ سورة الإسراء .

(٢) من الآية ١٠٠ من سورة المؤمنون .

الآخرة من يوم الموت إلى يوم البعث<sup>(١)</sup> والنشور حية مدركة تسمع وتبصر وتسمع في ملك الله حيث أراد وقدر . وتتصل بالأرواح الأخرى وتناجها وتأنس بها سواء أكانت أرواح أحياء أو أرواح أموات . وتشعر بالنعيم والعذاب والآلة والألم بحسب حالتها ، وما كان لها من عمل في الحياة الدنيا . وترد أنية القبور<sup>(٢)</sup> وتأوى إلى المنازل وهي في كل ذلك لطيفة لا يحدها مكان ولا يحصرها حيز ولا ترى بالعيون والآلات كما ترى الماديات .

وقد يأذن الله لها وهي في عالم البرزخ أن تتصل بالبدن<sup>(٣)</sup> كله أو بأجزائه الأصلية اتصالا برزخيا خاصاً لا كالاتصال الدنيوى ، يشبه اتصال أشعة الشمس وأضواء القمر بالعالم الأرضية وهو اتصال إشراق وإمداد . فيشعر البدن كذلك بالنعيم والعذاب ويسمع ويحس بواسطة الروح . وقد لا يأذن الله لها بالاتصال بالبدن فتشعر الروح بذلك كله شعوراً قوياً ، ويستمر ذلك الشأن لها إلى ما شاء الله حتى يوم البعث والنشور . هذا هو مذهب جمهور أهل السنة وبه وردت الأحاديث والآثار .

---

( ١ ) في الإحياء لحجة الإسلام أبي حامد الغزالي المتوفى بطوس سنة ٥٠٥ هـ الحق الذى تنطق به الآيات والأخبار أن الموت انتقال وتغير حال وأن الروح باقية بعد مفارقة الجسد متممة أو ملبذة ومعنى مفارقتها له انقطاع تعرفها عنه وكل ما هو وصف الروح بنفسها من إدراك وحزن ونعم ونعيم وفرح يبق لها بعد مفارقتها للجسد وما هو وصف لها بواسطة الأعضاء كيطيش باليد وسمع بالأذن وبصر بالعين يصطلح بموته إلى أن تباد الروح إلى الجسد ١ هـ . أما إدراكها للمسوعات والمبصرات من غير آلة كإدراك الملائكة والجن فهو من جملة معارفها الثابتة لها بنفسها كما هو ظاهر .

( ٢ ) في زاد المعاد لابن القيم أن الموق تدنوا أرواحهم من قبورهم وتوافها في يوم الجمعة فيعرفون بزوارهم ومن يمر بهم ويسلم عليهم ويلقاهم أكثر من معرفتهم بهم في غيره من الأيام فهو يوم تلقى فيه الأحياء والأموات وروى أن الموق يملكون بزوارهم يوم الجمعة ويوما قبله ويوما بعده ١ هـ .

( ٣ ) ذهب أبو محمد بن حزم الأندلسى المتوفى سنة ٤٥٦ هـ في كتاب المحل إلى أنه لا مسالة في القبر إلا للروح وأنها لا تعود إلى الجسم بعد مفارقتها إلا يوم القيامة ورد عليه العلامة ابن القيم في كتاب الروح بما دحض حجة .

## ٦ - الحياة في القبر والسؤال فيه :

وقد ورد فيها حديث سؤال القبر<sup>(١)</sup> ونعيمه وعذابه ، وأن المقلب والمنعم فيه الروح والبدن معا ، وحديث سماع الموتى وإجابته وحديث رد السلام على من سلم عليهم<sup>(٢)</sup> .

واستقر رأى سلف الأمة على ذلك - ولا عبرة بمن ينكره ، فإن شأن الأرواح يدق ويسمو عن مدارك المحجوبين بحجب المادة .

( ١ ) عن حُبان رضى الله عنه قال : كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا فرغ من دفن الميت وقف عليه فقال : استغفروا لأخيكم وسلوا له التثبيت فإنه الآن يسأل ، ورواه أبو داود وأخرجه البزار والحاكم ومصححه وفيه دليل على ثبوت حياة القبر وقد وردت بها أحاديث كثيرة بلغت في دلالتها عليها حد التواتر ودليل على سؤال القبر . وقد وردت به أيضاً أحاديث صحيحة في الصحيحين وغيرهما وعن النبي عليه السلام أن قوله تعالى : ويثب الله الذين آمنوا بالقول الثابت<sup>(١)</sup> نزل في عذاب القبر وكان من دعائه عليه السلام لمن صلى عليه صلاة الجنائز قوله ( وأصله من عذاب القبر ) وقوله : اللهم وقه من فتنة القبر ومن عذاب جهنم اللهم ثبت عند المسألة مطلقه ولا تبطله في قبره . وهل السؤال في القبر يختص بهذه الأمة أو عام لها ولغيرها رجع الأول للحكيم الترمذى والثانى ابن القيم وما ورد في ذلك حديث البراء بن عازب . وهو حديث متصل الإسناد مشهور رواه جماعة عنه وأخرجه أحمد وأبو داود وجميع طرقه الدارقطنى في مصنف مفرد . وفى الاعتصام للإمام أبى إسحاق الشافعى المتوفى سنة ٢٩٠ هـ . أنه لا يمد ولا نكير في كون الميت يطلب برد الروح إليه عارية ثم تعليه على وجه لا يقبلها البشر على رؤيته .

( ٢ ) في الصحيحين عن أبى طلحة قال لما كان يوم بدر وظهر الرسول على مشركى قريش أمر بضمة وعشرين من صناديدهم فالتقوا في القلب ونادى الرسول بعضهم بأسمائهم أليس قد وجدتم ما وعد ربكم حقاً فإني وجدت ما وعد ربى حقاً فقال عمر يا رسول الله ما تكلم من أجساد لا أرواح لما فقال والذى نفسى بيده ما أنتم بأسمع لما أقول منهم . وأخرج أبو الشيخ حديثاً قال فيه كانت امرأة بالمدينة تقيم المسجد ( تكنه ) فأتته غل يمل بها النبي صلى الله عليه وسلم فرحل قبرها وسأل عنه فأخبروه أنه قبر أم عجين التي كانت تقيم المسجد . فصل عليها وقال أى العمل وجدت أفضل قالوا يا رسول الله أسمع قال ما أنتم بأسمع منها وذكر النبي صلى الله عليه وسلم أنها أجابته وقم المسجد وأخرج ابن عبد البر بإسناد صحيح عن ابن عباس مرفوعاً ما من أحد يمر بقبر أخيه المؤمن كان يعرفه في الدنيا فيسلم عليه إلا عرفه ورد عليه . وفى =

(١) من الآية ٢٧ سورة إبراهيم .

قال شيخ الإسلام أبو العباس بن تيمية : (ومذهب سلف الأمة وأئمتها أن العذاب أو النعيم لروح الميت وبدنه ، وأن الروح تبقى بعد مفارقة البدن منعمة أو معذبة ، وقد تتصل به أحياناً فيحصل له معها النعيم أو العذاب) وقال في موضع آخر (واستفاضت الآثار بمعرفة الميت أهله وأحوال أهله وأصحابه في الدنيا وأن ذلك يعرض عليه . وجاء في الآثار أنه يرى أيضاً وأنه يدرى بما يفعل عنده فيسر بما كان حسناً ويألم بما كان قبيحاً<sup>(١)</sup>) وتجتمع أرواح

الصالحين عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم واللفظ البخارى أن الميت إذا وضع في قبره وتولى عنه أصحابه حتى أنه ليسمع قرع نعالهم أتاه ملكان فأتاهما فيقولان ما كنت تقول في هذا الرجل محمد فيقول أشهد أنه عبد الله ورسوله فيقال انظر إلى مقعدك من النار أهلك الله به مقعدا في الجنة . قال النبي فيهما جميعا وأما الكافر أو المنافق فيقول لا أدري كنت أقول ما يقول الناس فيقال له لا دريت ولا تليت ثم يضرب بمطرقة من حديد ضربة بين أذنيه فيصيح صيحة يسمعها من يليه إلا الثقلين ١ هـ . فالنور يسمون ويحيون في قبورهم وإليه ذهب كثير من أهل العلم - واختاره الطبري وابن قتيبة . وذهب آخرون إلى عدم سماع الموتى لقوله تعالى (إنك لا تسمع الموتى)<sup>(٢)</sup> وقوله (وما أنت بمسمع من في القبور)<sup>(٣)</sup> والجواب أن السماع المنفى عنها هو سماع الانتفاع والقبول لا مطلق السماع بدليل المقابلة في قوله تعالى (إن تسمع إلا من يؤمن بآياتنا)<sup>(٤)</sup> أى سماع انتفاع وقبول ترتب عليه آثاره وهذا لا يناقض السماع المثبت للموتى والحياة البرزخية : قال الألوسي : والحق أن الموتى يسمون في الجملة بأن يخلق الله في بعض أجزاء الميت قوة يسمع بها متى شاء الله السلام وغيره . أو بأن يكون السماع للروح ولا يمتنع أن تسمع بل أن تحس وتدرك بعد مفارقتها للبدن بدون وساطة قوى فيه وحيث كان لها على الصحيح تعلق لا يعلم كنهه ولا كيفيته إلا الله تعالى بالبدن كله أو بعضه بعد الموت وهو غير التعلق الدنيوي به أجرى الله سبحانه عاداته بتمكينها من السمع وعقله لها عند زيارة القبر وعند حمل البدن إليه وعند النقل ١ هـ . وقال الشاطبي في الاعتصام إنه لا يصح تحكيم النادة الدنيوية المشاهدة في مثل هذا وتحكميها على الإطلاق في كل شأن غير صحيح لقصورها ١ هـ . وهذه شئون لا تحيط بكنهها المقول ولكنها في متناول القدرة الإلهية الشاملة (إنما أمره إذا أراد شيئا أن يقول له كن فيكون)<sup>(٥)</sup> .

(١) انظر الإحياء ومعدة القارى شرح صحيح البخارى للإمام الحافظ قاضى القضاة بدر الدين المنى الحنفى المتوفى سنة ٨٥٥ هـ .

- (١) الآية ٨٠ سورة النمل
- (٢) الآية ٢٢ سورة طه
- (٣) الآية ٨١ سورة النمل
- (٤) الآية ٨٢ سورة يس

الموتى فينزل الأعلى إلى الأدنى لا العكس هـ .. وقد أوضح ذلك تلميذه شيخ الإسلام ابن القيم في كتاب<sup>(١)</sup> الروح واستوعب هذا البحث وأفاض في بيانه والاستدلال عليه الأستاذ والد رحمه الله في كتاب المطالب القدسية في أحكام الروح وآثارها الكونية<sup>(٢)</sup> .

#### ٧ - ملههب الالهابة وصول ثواب جميع الطاعات للميت :

إذا علم هذا : فالصحيح كما قال ابن تيمية أن الميت ينتفع بجميع العبادات البدنية من الصلاة والصوم والقراءة (أى تطوعاً بلا أجر)<sup>(٣)</sup> ، كما ينتفع بالعبادات المالية من الصدقة ونحوها . باتفاق الأئمة ( راجع إلى العبادات المالية ) وكما لو دعى له واستغفر له هـ .

وقال ابن القيم فى كتاب الروح . أفضل ما يهلى إلى الميت الصدقة والاستغفار والدعاء له والحج عنه ، وأما قراءة القرآن وإهداءها إليه تطوعاً بغير أجر فهذا يصل إليه كما يصل إليه ثواب الصوم والحج - وقال فى موضع آخر -

---

( ١ ) هو الإمام شمس الدين أبو عبد الله محمد بن بكر الدمشقى الفقيه الحنبلى المفسر النحوى. الأصول المتكلم الشهير بابن قيم الجوزية ولد سنة ٦٩١ ولازم شيخه تقي الدين ابن تيمية وتوفى فى رجب سنة ٧٥١ ومن مؤلفاته كتاب الروح وهو كتاب سلقى قيم وكتاب زاد المعاد فى هلى خير العباد :

( ٢ ) هو العلامة الأصول المنطقى البارع فى المقول والمنقول شيخ الشيوخ بالجامع الأزهر الشيخ محمد حسين مخلوف العلوى المالكى الأزهري ولد ببني على فى ١٥ رمضان سنة ١٢٧٧ وتوفى بالقاهرة فى سنة ١٣٥٥ . ( ١١ أبريل سنة ١٩٣٦ ) وكتابه طبع فى سنة ١٣٥٥ مطبعة السيد مصطفى البابى الحلبي بمصر .

( ٣ ) زدنا هذا العهد أخذنا من عبارة ابن القيم الآتية ونقول ابن تيمية (ولا يصح الاستئجار على القراءة وإهدائها إلى الميت لأنه لم ينتقل عن أحد من الأئمة الإذن فى ذلك . وقد قال العلماء إن القارئ إذا قرأ لأجل المال فلا ثواب له . فأى شيء يهديه إلى الميت ؟ وإنما يصل إلى الميت . العمل . الصالح . والاستئجار على مجرد التلاوة لم يقل به أحد من الأئمة . وإنما تنازعوا فى الاستئجار على التسليم هـ . بحروفه . ومثل القراءة فى ذلك سائر العبادات البدنية إلا ما استثناء الفقهاء ( رسالة شفاه للبلبل للعلامة الفقيه السيد محمد أمين الشهير بابن عابدين الحنفى فرغ من تأليفها فى الثامن من جمادى الآخرة سنة ١٢٩٩ ) وسأأتى للبحث بقية .

والأولى أن ينوى عند الفعل أنها للميت ، ولا يشترط التلفظ بذلك اه<sup>(١)</sup> . وقد ذكر الإمام ابن قدامة الحنبلي في كتابه المغني<sup>(٢)</sup> أن أية قرابة فعلها الإنسان وجعل ثوابها للميت المسلم نفعه ذلك بمشيئته تعالى وأنه لا خلاف بين العلماء في الدعاء والاستغفار له والصدقة وأداء الواجبات التي تأتي فيها النيابة لقوله تعالى (والذين جاءوا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا ولإخواننا الذين سبقونا بالإيمان)<sup>(٣)</sup> وقوله ( واستغفر للذنبك وللمؤمنين والمؤمنات )<sup>(٤)</sup> .

٨ - الدعاء للميت والتصدق عنه :

وقد دعا النبي صلى الله عليه وسلم لكل ميت صلى عليه<sup>(٥)</sup> وسأله

(١) شفاء العليل . وحاشية ابن عابدين على الدر المختار في بابي الجنائز والحج عن الغير .  
(٢) هو الإمام موفق الدين أبو محمد عبد الله ابن أحمد بن محمد بن قدامة الحنبلي المتوفى سنة ٦٢٠ هـ صاحب كتاب المغني على مختصر الإمام أبو القاسم الحزقي وهو من أجل الكتب الفقهية والمعدة في مذهب الحنابلة - قال الشيخ عز الدين بن عبد السلام ما رأيت في كتب الإسلام في العلم مثل المجل والمجل لاين حزم وكتاب المغني لاين قدامة في جودتهما وتحقيق ما فيهما - ونقل عنه أنه قال لم تلب نفسي بالفتيا حتى صارت عندي نسخة من المغني - وناهيك بالمر بن عبد السلام الذي اعترف له العلماء بالاجتهاد المطلق وكانوا يلقبونه بسلطان العلماء . وقد أمر بطبع كتاب المغني بمطبعة المنار بمصر ملك الحجاز عبد العزيز آل سعود كما ذكره السلامة السيد محمد رشيد رضا صاحب المنار في مفتاح الجزء الأول من المغني .

(٣) الآية ١٠ سورة الحشر .

(٤) الآية ١٩ سورة محمد .

(٥) في الدعاء أمران أحدهما إتيان الداعي إلى الله تعالى وتوجهه إليه والثاني طلب حصول أمر مرغوب فيه للدعو له . والأول خاص بالداعي وله ثوابه . والثاني خاص بالدعو له - وفي نحو اللهم اغفر له وارحمه يطلب الداعي من الله تعالى الغفران والرحمة للدعو له ويرجو حصوله له ونفعه به - وقد قال عليه السلام فيما رواه أبو داود . إذا صليتم على الميت فأخلصوا له الدعاء والأمر هنا للوجوب - وكما شرع الدعاء الموقى في صلاة الجنازة شرع الدعاء لهم عند زيارة القبور وكان عليه السلام يعلم أصحابه ما يدعون به لهم إذا خرجوا لزيارتها ويطلب منهم الاستغفار لهم . وفي زاد المعاد . وكان الرسول صلى الله عليه وسلم إذا زار قبور أصحابه يزورها للدعاء لهم والترحم عليهم والاستغفار لهم ويأمر من سمع بالسلام عليهم والدعاء لهم وكان يتصاعد أصحابه بزيارة قبورهم والسلام عليهم والدعاء لهم كما يتصاعد الخى صاحبه في دار الدنيا اه - وفي شرح المنهج أن الدعاء متفق عليه أنه ينفع الميت والحي القريب والبعيد بوصيه وغيرها وفيه أحاديث كثيرة بل كان أفضل الدعاء أن يدعو المؤمن لأخيه بظهر الثياب اه - وحكى الإمام محي الدين أبو زكريا النووي الشافعي المتوفى سنة ٦٧٦ في شرحه على صحيح الإمام مسلم الإجماع على وصول الدعاء إلى الميت اه .



رجل فقال يا رسول الله : إن أئمة ماتت أينفعها إن تصلعت عنها ؟ قال نعم<sup>(١)</sup>.

٩ - الحج عن العاجز وعن الميت :

وجاءت امرأة إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله : إن فريضة الله في الحج أدركت أبي شيخاً كبيراً لا يستطيع أن يثبت على الرحلة . أفأحج عنه ؟ قال : أرأيت لو كان على أبيك دين أكننت قاضيته . قالت نعم . قال فدين الله أحق أن يقضى<sup>(٢)</sup> .

(١) عن عائشة رضي الله عنها أن رجلاً قال للنبي صلى الله عليه وسلم إن أئمة ماتت ( فبجاء ) وأراها لو تكلمت تصلعت فهل لها أجر إن تصلعت عنها قال نعم ( متفق عليه ) وعن ابن عباس رضي الله عنهما أن رجلاً قال يا رسول الله إن أئمة توفيت أينفعها إن تصلعت عنها قال نعم قال فإن لي غمراً ( بفتح الميم وسكون الخاء المعجمة وفتح الراء - بستاناً ) فإني أشهدك أني قد تصلعت به عنها ( رواه البخاري والترمذي وأبو داود والنسائي ) - وفي بدائع الصنائع للإمام الكاساني الحنفى المتوفى سنة ٨٨٧ هـ أن سدد ابن أبي وقاص سأله رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله إن أئمة تصلعت أينفعها فقال النبي صلى الله عليه وسلم تصلعت أ . قصد الابن أن ينفع أمه بوصول ثواب هذه الصلعة إليها - وفي هذه الأحاديث دليل على أن صلعة الولد تنفع الوالدین بعد موتها بلون وصية منهما ويصل ثوابها إليهما . وحكى النووي في شرح مسلم الإجماع على أن الصلعة تقع عن الميت ويصل ثوابها إليه من غير تقييد بكونها من الولد ( نيل الأوطار ) .

(٢) رواه أحمد والنسائي بمعناه . وعن ابن عباس قال جاءت امرأة من غنم عام حجة الوداع فقالت يا رسول الله إن فريضة الله على عباده في الحج أدركت أبي شيخاً كبيراً لا يستطيع أن يستوى على الرحلة . فهل يقضى عنه أن أحج عنه . قال نعم ( رواه الجماعة ) وفي الحديثين دليل على جواز الحج من الولد نيابة عن والده إذا كان ميتاً من قدرته على الحج المفروض وقوله عليه السلام نعم معناه حجى عنه . أى قضاء عنه . . فيفيد أن الحج يقع عن المجهوج عنه وهو ظاهر الرواية عند الحنفية واختار السرخسي وجميع من المحققين . وقال في نيل الأوطار ولا يخص ذلك بالخصمية لأن الأصل عدم الخصوص . ولا يالابن خلافاً لمن ادعى أنه خاص به . قال في الفتح ولا يفتى أن دعوى لاختصاص به جمود . ا .

وعن ابن عباس أن امرأة من جهينة جاءت إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت إن أئمة ماتت أن يحج فلم يحج حتى ماتت أفأحج عنها قال نعم . حجى عنها أرأيت لو كان على أمك دين أكننت قاضيه . اتقوا الله . فاته أحق بالوفاء . ( رواه البخاري والنسائي بمعناه ) وفي رواية لأحمد والبخاري بمثل ذلك وفيها قال . جاء رجل إلى النبي فقال إن أختي تلت أن تحج - ( وفي قوله نعم ) دليل على إجزاء الحج عن الميت من الولد وكذلك من غيره فيها وجب عليه بنظر أو غيره بدليل قوله اتقوا الله فاته أحق بالوفاء ( وفي قوله أكننت قاضيه ) دليل على أن من مات وعليه حج وجب على وليه أن يجهز من يجهز عنه من رأس ماله كما أن عليه نفسه ديونه منه =

وسأله رجل عن أمه التي ماتت وعليها صوم شهر . أفأصوم عنها .  
قال نعم (١) .

= ويلحق بالحي كل حق ثبت فذمه لله تعالى من نذر أو كفارة أو زكاة أو غير ذلك وفي الرواية الثانية دليل على صحة الحج عن الميت من غير الوارث لعدم استصحابه صلى الله عليه وسلم للأخ هل هو وارث أولا وترك الاستصحاب منه صلى الله عليه وسلم في مقام الاحتمال ينزل منزلة الصوم في المقال كما تقرر في الأصول - وعن ابن عباس قال أتى النبي صلى الله عليه وسلم رجل فقال : إن أبي مات وعليه حجة الإسلام أفأصوم عنه قال أرايت لو أن أباك ترك ديناً عليه أقضيته عنه قال نعم . قال فأحجج عن أبيك رواء الدارقطني وفيه دليل على أنه يجوز لابن أن يحج عن أبيه حجة الإسلام بعد موته وإن لم يقع منه وصية ولا نذر . ويدل على جواز الحج عن الميت من غير الولد حديث شبرمة وهو مروي عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم سمع رجلاً يقول ليبيك عن شبرمة . فقال من شبرمة . قال أخ لي أو قريب لي . قال حجبت عن نفسك . قال لا . قال حج عن نفسك ثم حج عن شبرمة . ( رواء أبو داود وابن ماجه ) قال النووي في شرح مسلم ويؤخذ من حديث الخثعمية جواز الحج عن المأجور يموت أو عصب وهو الزمانة والمهرم ونحوهما . وهو ملتبس الجهور سواء أكان العجز عن فرض أم نذر سواء أوصى به أم لا ويحجز عنه . وقال مالك والليث . لا يحج أحد عن أحد إلا عن ميت لم يحج حجة الإسلام . وحكى عن النخعي وبعض السلف أنه لا يصح الحج عن ميت ولا غيره . وهي رواية عن مالك وإن أوصى به ( ٨١ ) ولعل وجه هذا القول ما ذكره القرطبي من أن ظاهر حديث الخثعمية يخالف للقرآن أي لقوله تعالى « وأن ليس للإنسان إلا ما سقى (١) » فيرجع ظاهر القرآن لتواتره . قال الشوكاني ولكنه يقال هو عموم مخصوص بأحاديث الباب ولا تمارض بين عام وخاص . ( ٨١ ) والحق ما ذهب إليه الجمهور لهذه الأحاديث الصحيحة وهو صريح في انتفاع الميت به وفرأى ذمه بما شغلها ووصول ثوابه إليه . والله أعلم .

( ١ ) عن ابن عباس قال جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله إن أمي ماتت وعليها صوم شهر أفأقضيها عنها . فقال لو كان على أمك دين أكنت قاضيها عنها قال نعم . قال فدين الله أحق أن يقضى ( رواء مسلم ) وعنه قال جاءت امرأة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله إن أمي ماتت وعليها صوم نذر أفأصوم عنها؟ فقال أرايت لو كان على أمك دين فقضيت أكان يؤدي ذلك عنها قالت نعم . قال فصومي عن أمك ( أخرجه الشيخان ) .

وعن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من مات وعليه صيام صام عنه وليه ( متفق عليه ) وروى نحوه عن ابن عباس رضي الله عنهما وهو تقرير لقاعدة عامة فيمن مات وعليه صوم واجب بآي سبب من أسباب الوجوب وكذلك حديث ابن عباس الأول ويشير إلى ذلك قوله صلى الله عليه وسلم فيه ( فدين الله أحق أن يقضى ) . وأما حديث ابن عباس الثاني فهو تنصيص على بعض أفراد العام وهو صوم النذر فلا يصلح تخصيصاً ولا مقيداً لحديث عائشة فاستفد من هذه الأحاديث :-

عن أن الولي يصوم عن مات وعليه صوم واجب أي صوم كان نذراً أو غيره، وجوباً كما قال ابن حزم أو استحباباً كما ذهب إليه الجمهور ومنهم الشافعي في القديم وصححه النووي . وقال إنه اختار من قول الشافعي وقال به من السلف طاووس والحسن والزهرى وقتادة . وأبو ثور وإليه ذهب أصحاب الحديث وجماعة من محدثي الشافعية والأوزاعي . وقال البيهقي هذه السنة ثابتة لا أعلم خلافاً بين أصحاب الحديث في صحتها = وذهب مالك وأبو حنيفة والشافعي في قوله الجليلي إلى أن الولي لا يصوم عن الميت في التفر ولا في غيره بل يطعم عنه لكل يوم مسكيناً لما أخرجه النسائي عن ابن عباس موقوفاً أنه قال لا يصوم أحد عن أحد ولا يصل أحد عن أحد ولما أخرجه عبد الرزاق عن عائشة موقوفاً أنها قالت لا تصوموا عن موتاكم وأطعموا منهم ولأن الصوم عبادة بدنية لا ينوب فيها أحد عن أحد كالصلاة . وفتيا ابن عباس وعائشة بهذا - وهو خلاف ما روينا مرفوعاً من صوم الولي - بمنزلة رواية الناسخ وردده الشوكاني بأن الحق اعتبار ما رواه الصحابي دون ما رواه . وما روى مرفوعاً في الباب يرد ذلك كله .

وذهب أحمد والليث وأبو عبيد إلى أن الولي لا يصوم عن الميت إلا في التفر تمسكاً بأن حديث عائشة مطلق وحديث ابن عباس الثاني مقيد فيحمل المطلق على المقيد ويكون المراد من قوله في الحديث وعليه صيام أي صيام نذر وقد علمت الجواب عن ذلك مما سلف . أما في غير النذر فالواجب أن يطعم عنه كل يوم مسكيناً لما روى عن ابن عمر موقوفاً من مات وعليه صيام شهر فليطعم عنه مكان كل يوم مسكيناً وعن عائشة قالت يطعم عنه في قضاء رمضان ولا يصام عنه وسئل ابن عباس عن رجل مات وعليه نذر صوم شهر وعليه صيام رمضان فقال أما رمضان فليطعم عنه وأما النذر فيصام عنه . وفرق في المني بين النذر وغيره وقال تقريباً عليه إن الصوم ( أي في التفر ) ليس بواجب على الولي لأن النبي شبه بالدين ولا يجب على الولي قضاء دين الميت وإنما يتعلق بتركه إن كان له تركة وإلا فلا شيء على وارثه . ولكن يستحب أن يقضى عنه لتبريغ ذمته وفك رهانه . فكذا هنا ولا يختص ذلك بالولي بل كل من صام عنه قضى ذلك عنه وأجزاء لأنه تبرع . فأشبه قضاء الدين عنه ( ١٠١ ) وقد اختلف للفقهاء في المراد بالولي فاختلف النووي في شرح مسلم أنه القريب وارثاً أو غير وارث وقيل هو الوارث خاصة وقيل المصيبة خاصة . وذهب الحنفية إلى أنه هو المتصرف في المال فيشمل الوصي ولو أجنبياً . كما ذكره ابن عابدين في الصوم كما اختلفوا في أنه هل يختص الصوم بالولي أولاً فقليل يختص به ورجسه الشوكاني لأن الأصل عدم النيابة في العبادة البدنية في الحياة فكذا بعد الموت إلا ما ورد فيه النص فيقتصر عليه ويبقى الباقي على الأصل . وصححه النووي وقال إنه لو صام عن الميت أجنبي فإن كان يذنب الولي صبح وإلا فلا . وزاد الإمام القسطلاني الشافعي المتوفى سنة ٩٢٣ أنه يصبح الصوم عن الميت من الأجنبي إذا أذن له الميت أو الولي بأجرة أو بغيرها ( ١٠٢ ) .

وقيل لا يختص به بل يقبل من المتبرع ولو أجنبياً وهو صريح عبارة المفتي وظاهر صنيع البخاري وبه جزم أبو الطيب الطبري - وقال الحنفية إن الولي يطعم عن الميت من ثلث ماله وجوباً إن أوصى وجوازاً إن لم يوص . فإن تبرع به جاز مطلقاً على مشيئة الله تعالى وكان ثوابه للميت =

وهذه أحاديث صحاح تدل على انتفاع الميت بسائر القرب لأن الدعاء للميت والاستغفار والحج والصوم عبادات بدنية<sup>(١)</sup> وقد أوصل الله ثوابها

= والصلاة كالصوم في استحسان المشايخ ولا يجوز أن يصوم الولي أو يصل عن الميت ليكون قضاء عما وجب عليه لما قاله ابن عباس لا يصوم أحد عن أحد ولا يصل أحد عن أحد ولكن الولي وغيره أن يجعل ثواب صومه أو صلاته للميت تبرعاً بمثابة الصدقة لما صرح به في الهداية من أن للإنسان أن يجعل ثواب عمله لغيره صلاة أو صوماً أو صدقة أو حجاً أو غيره . وروى الدارقطني أن رجلاً سأل النبي صلى الله عليه وسلم فقال كان لي أبوان أبرهما حال حياتهما فكيف لي بهرهما بعد موتهما فقال النبي صلى الله عليه وسلم إن من البر بعد الموت أن تصل لهما مع صلاتك وتصوم لهما مع صيامك . وفي البدائع أن قوله عليه السلام لا يصوم أحد عن أحد ولا يصل أحد عن أحد إنما هو في حق الخروج عن المهداة لافي حق الثواب فإن من صام أو صل أو تصدق وجعل ثوابه لغيره من الأموات والأحياء جاز ويصل ثوابها إليهم عند أهل السنة والجماعة . وعليه عمل المسلمين من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى يومنا هذا من زيارة القبور وقراءة القرآن عليها والتكفين والصدقات والصوم والصلاة وجعل ثوابها للأموات - ولا مانع من ذلك عقلاً لأن إعطاء الثواب من الله إفضال منه لا استحقاق عليه فله أن يفضل حل من حل لأجله يجعل الثواب له كما له أن يفضل بإعطائه الثواب من غير عمل رأساً . وفي البحر الرائق للعلامة ابن نجيم الحنفى المتوفى سنة ٩٦٩ هـ حل من الكنز للإمام النسفى والظاهر أنه لافرق بين أن ينوى عند الفعل الخير أو يفعله لنفسه ثم بعد ذلك يجعل ثوابه لغيره لإطلاق كلامهم . ومن هذا يظهر انتفاع الميت بمحج غيره عنه ووصول ثوابه إليه وإعطام غيره عنه لأن في الإطعام برأ بالمساكين وسداً لحاجتهم ولذلك ثواب عظيم وما حل ذلك إلا لأجل الميت فيصل إليه ثوابه لتسببه فيه في الحقيقة .

(١) ذهب جمهور الفقهاء إلى أن الحج عبادة تؤدى بالمال والبدن مما وقد حذو المصنف .

في العبادات البدنية فيحتل أن يكون ذلك جرياً على ما ذهب إليه بعضهم ومنهم قاضيان من أئمة الحنفية من أنه عبادة بدنية كالصلاة والصوم . والمال شرط الوجوب فقط . ويحتمل وهو الأقرب أن يكون المراد بالبدنية هنا ما يشمل المحضة كاللحج والاستغفار والصوم وكلما قراءة القرآن والذكر وغير المحضة كالسج . فإنه مالى من حيث اشتراط الاستطاعة ووجوب الجزاء بارتكاب محظوراته وبأن من حيث الوقوف والطواف والسعى . والقسم الثالث عبادة مالية محضة كالزكاة والكفارة والصدقة . وقد نازع ابن حزم في الصوم فذهب إلى أنه عبادة مركبة كالسج من حيث الإيساء والإطعام في جبر ما نقص منه .

إلى الميت فكلنك ماسواها مع ماتقدم من حديث ثواب القراءة . وقد ورد  
حديث في ثواب من قرأ يس وتخفيف الله تعالى عن أهل المقابر بقراءتها<sup>(١)</sup> .

( ١ ) يشير ابن قدامة بهذا إلى قوله قبل هذا الفصل ( وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم )  
أنه قال من دخل المقابر فقرأ سورة يس خفف عنهم يومئذ وكان له بعد من فيها حسنات )  
وروى عنه عليه السلام ( من زار قبر والديه فقرأ عنده أو عندهما يس غفر له ) وإلى ما ذكره  
في باب ما يعلل عنه المحتضر من قول أحمد ( ويقرءون عنه الميت إذا احتضر ليخفف عنه بالقراءة  
يقرأ يس وأمر بقراءة فاتحة الكتاب ) وفي الشرح الكبير في هذا الباب ( ويقرأ عنده سورة يس  
لما روى معقل بن يسار قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ( أقرءوا يس حل موتاكم ) رواه  
أبو داود . وروى أحمد ( يس قلب القرآن . لا يقرؤها رجل يريد الله والدار الآخرة إلا غفر له .  
وأقرءوها على مرضاكم ) وحديث معقل كما في نيل الأوطار رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه  
والنسائي وابن حبان ومصححه وأعله القطان وضمف إسناده الدارقطني وحمله ابن حبان على من  
حضرته الوفاة مجازاً باعتبار ما يقول إليه لا على الميت حقيقة ورده المحب البهري وقال الشوكاني  
إن اللفظ نص في الميت وتناوله للمحتضر مجاز فلا يصار إليه إلا بقرينة اهـ . وهذا الحديث مع ضعف  
إسناده يفيده بإطلاقه ومع إرادة المعنى الحقيقي لفظ الموت استحباب قراءة يس على الموتى مطلقاً سواء  
أكانت القراءة عند المقبرة أو بعيداً عنها . والحديثان الآخران يفيدان جواز قراءتها عند المقبرة  
كما أفادت رواية أحمد قراءتها على المريض ولاتناقض بينهما فقرأ على المريض وعلى الموتى مطلقاً -  
وفي شرح الجامع الصغير للقرطبي وحاشيته أن إسناده ضعيف وأن يس تقرأ على المحتضر وعلى  
الميت جميعاً بين القولين وأن تخصيصها بالقراءة كما قال ابن القيم لما فيها من التوحيد والمعاد  
والبشرى بالجنة للمؤمنين اهـ . ولتحصل الميت بركتها ليخفف عنه ما يجده . وقد ثبت في الصحيح  
اختصاص بعض آيات القرآن وسوره بفضائل كما في الفاتحة وآية الكرسي وآخر البقرة والإخلاص  
وغيرها ( وبعد ) فإذا جازت قراءة يس عند المريض لتخفيف وطأة المرض عنه وعند المحتضر  
لتخفيف سكرة الموت عنه فلم لا تجوز قراءتها على من مات لتخفيف عنه أيضاً . وأى فرق بين هذه  
الأحوال بعد أن ثبت بالنسبة المستفيضة أن الروح حية باقية تشعر بالآلة والألم ولم يقل أحد بأن  
الحديث موضوع ورعاية ما قيل فيه أنه ضعيف الإسناد وهو يعمل به في مثل هذا المقام . ونوط التخفيف  
بقراءة يس إنما هو من سعة الرحمة وعظم الفضل الإلهي كما نيط للشفاء بقراءة الفاتحة في حديث الرقية  
المشهور وقد تكون الحاجة إلى ذلك بعد الخروج من دار العمل أشد وأعظم ولا مانع من استعمال  
لفظ موت في المحتضر . والميت حقيقة جميعاً بين الحقيقة والمجاز وهو جائز عند الشافعية أو في معنى  
يمسها وهو من انقطع الرجاء في حياته أو نحو ذلك فيكون من باب عموم المجاز وهو جائز في الاستعمال  
باتفاق الأصوليين . ثم اعلم أن القراءة مطلقاً إنما تجوز عند الحنفية وعند ابن تيمية وابن القيم  
إذا كانت تبرعاً بدون أجر والله أعلم .

وقال الشافعي إن الذي يصل ثوابه إلى الميت الدعاء والاستغفار والصدقة .  
والواجب الذي يقبل النيابة كالحج . وماعدا ذلك<sup>(١)</sup> لا يفعل عنه ولا يصل .  
ثوابه إليه ا هـ ملخصاً - ونقل العلامة ابن عابدين في شفاء العليل وفي حاشيته  
على الدر أن مالكا والشافعي ذهبا إلى أن العبادات البدنية المحضة كالصلاة  
وتلاوة القرآن لاتصل إلى الميت . بخلاف غيرها كالصدقة والحج .

(١) أي هو العبادات البدنية المحضة ومنه قراءة القرآن لا يصل ثوابها إلى الميت ولو فعلها  
تبرها لقوله تعالى (وأن ليس للإنسان إلا ماسى)<sup>(١)</sup> وقوله عليه السلام (إذا مات ابن آدم انقطع  
عمله إلا من ثلاث علم عليه أو صلة جارية أو ولد صالح يدعو له) رواه مسلم عن أبي هريرة  
وذهب الممتزلة إلى أنه لا يصل إلى الميت ثواب شيء من العبادات مطلقاً بدنية أو غير بدنية استدلالا  
بهذه الآية لأنها ليست من سعيه . والجواب عنها :

أولاً : كما قال ابن حزم في كتاب الحج أن هذه الآية مكية اتفاقاً وقد روى عن النبي صلى الله  
عليه وسلم أخبار متواترة من طرق صحاح عن خمسة من الصحابة في الحج عن العاجز فصيح أن الله  
تعالى بعد أن لم يجعل للإنسان إلا ماسى تفصل على عباده فجعل لهم ماسى فيه غيرهم بهذه النصوص .  
الثانية ا هـ . وقال في كتاب الصوم إن الله الذي أنزل هذه الآية هو الذي قال لنبيه صلى الله عليه وسلم  
« لتبين للناس ما نزل إليهم »<sup>(٢)</sup> وقال « من يطع الرسول فقد أطاع الله »<sup>(٣)</sup> فصيح أنه ليس  
للإنسان إلا ماسى وما حكم الله أو رسوله بأنه من سعى غيره عنه والصوم عنه من جملة ذلك (ا هـ)  
وحاصله أن الآية منسوخة أو مخصصة بما دلت عليه هذه الأحاديث من انتفاع الميت بحج غيره .  
وصومه عنه ومما ليس من سعيه وعمله ولا فرق بين الحج والصوم في ذلك .

ثانياً : كما قال الكمال ابن المهام الحنفى المتوفى سنة ٦٨١ في فتح القدير أن الآية يجب  
تقييدها بما لم يجه العامل للميت وذلك أنه قد ثبت في الصحيحين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
سمى بكبشين أحمرين أحدهما عن نفسه والآخر عن أمته واشتهرت رواية هذا الحديث عن عدة  
من الصحابة فيجوز تقييد هذه الآية به وثبت ثبوتاً يبلغ التواتر أن من جعل شيئاً من الصالحات  
لغيره نفعه الله به مثل حديث صلاة الولد وصيامه لوالديه مع صلاته وصيامه لنفسه . وحديث  
قراءة سورة الإخلاص وية أجرها للأموات . وقراءة يس على الموق . وحديث إنا  
نصدق عن موتانا ونحج عنهم ولهم ولم ووصول ذلك إليهم وأنهم ليعرفون به كما يفرح أحدكم  
بالعلق إذا أهدى إليه - وثبت الأمر بالدعاء للوالدين في قوله تعالى (وقل رب ارحمهما كما ربياني  
صغيراً)<sup>(٤)</sup> واستغفار الملائكة للمؤمنين في قوله تعالى (والملائكة يسبحون بحمدهم وهم يستغفرون

(١) الآية ٣٩ من سورة النجم .

(٢) الآية ٤٤ من سورة النحل .

(٣) الآية ٨٠ من سورة النساء .

(٤) الآية ٢٤ من سورة الاسراء .

وقال شيخ الإسلام زكريا الانصارى الشافعى إن مشهور المذهب أى فى تلاوة القرآن محمول على ما إذا قرئء لا بمحضرة الميت ولم ينو الثواب له أو نواه ولم يدع<sup>(١)</sup> (أ) وفى شرح المنهاج من كتب الشافعية لا يصل إلى الميت

لن فى الأرض<sup>(٢)</sup> وذلك قطعى فى حصول الانتفاع بعمل الخير . فقلعلنا بانتفاء إرادة ظاهر الآلة ويتبقيها بما لم يبه العاقل ا هـ ملخصاً . ومعنى الآلة أنه ليس ينتفع الإنسان فى الآخرة لإعماله فى الدنيا ما لم يعمل له غيره عملاً وجهه له فإنه ينتفع كذلك فمن صلى أو صام أو تصدق أو أقر بأية قرينة فجعل ثواب ذلك لغيره . جاز لا فرق بين أن تكون القرينة عبادة مالية أو بدنية أو مركبة منهما .

ثالثاً : كما فى الألوسى وغيره أن انتفاع الميت بمسئ غيره له معنى حل لإيمانه وصلاحه وهما من عمله وسعيه خاصة فجعل عمل الخير نفس سعى الميت وعمله بهذا الاعتبار . وقد دل على بطلانه على ذلك ما أخرجه أحمد عن عبد الله بن عمرو بن العاص ( أن العاص بن وائل نذر فى الجاهلية أن ينحرمائة بدنة وأن هشام بن العاص يخرصته خمسين وأن عمرأ سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال أما أبوك فلو أقر بالتوحيد فصمت وتصمتت عنه نعمة ذلك ) فقد أخبره الرسول بأن موت أبيه حل الكفر مانع من وصول الثواب إليه وأنه لو أقر بالتوحيد لأجزأ ذلك عنه ولحقه ثوابه . وحاصل المنع أنه ليس للإنسان إلا ما سعى فيه وهو ما يشره من عمل نفسه وما تسبب فيه بإيمانه من عمل غيره لأجله وذلك يشمل كل قرينة يعملها الخير لأجل الميت ويجب ثوابها له كما هو ظاهر والجواب عن الحديث كما قال ابن حزم والزيلعى أنه لا يفيد إلا انقطاع عمل الميت فقط وليس فيه دلالة على انقطاع عمل غيره عنه أصلاً ولا المنع من ذلك . قال ابن حزم وليس بصحيح ما قاله الفقهاء من أن عمل الأبدان لا يعمل أحد من أحد . بل كل عمل أمر النبي صلى الله عليه عليه وسلم به أن يعمل المرء عن غيره وجب أن يعمل على الرغم من ذلك وقياسهم العبادات البدنية على الصلاة قياس باطل لاتفاقهم على جواز أن يصل المرء الذى يبيع عن غيره وكتبتين عند المقام عن المحجوج عنه فإذا أجازوا ذلك فليقتضى عليه سائر أعمال الأبدان . وكذلك قولهم لا يصام عنه كما لا يصل عنه قياس باطل بل يصل عنه النذر والقرض إن تسبه أو قام عنه ولم يصله حتى مات لدخول ذلك تحت قوله صلى الله عليه وسلم فدين الله أحق أن يقضى . ولا فرق بين الصيام والحج فلكل مدخل فى كل منهما . ففى الحج يجبره بالهدى والإطعام وفى الصوم يجبره بالتصدق والإطعام ( أ ) . .

(١) انظر شفاء العليل ويؤخذ منه أنه إذا قرئء القرآن بمحضرة الميت ونوى القارىء الثواب له يصل إليه ثواب القراءة . ويؤيد ذلك حديث قراءة يس عند المحضر . وكذلك إذا قرئء فى غيبة الميت أى عند القبر أو بمسبدا عنه ونوى الثواب له وهدما للقارىء بأن يصل ثواب القراءة إلى الميت وهذه الصورة هى مافى عبارة شرح المنهاج .

(١) الآية • من سورة الشورى •

عندنا ثواب القراءة على المشهور ، واختار الوصول إذا سأل الله إيصال ثواب  
قراءته وينبغي الجزم به لأنه دعاء ، فإذا جاز الدعاء للميت بما ليس للداعي  
فيجوز بالأولى بما هو له . ويبقى الأمر موقوفاً على استجابة الدعاء ، وهذا المعنى  
لا يختص بالقراءة بل يخرى في سائر الأعمال (١) ١ هـ

وفي المجموع للنووي سئل القاضي أبو الطيب عن ختم القرآن في المقابر  
فقال الثواب للقارئ ويكون الميت كالحاضرين ترحى له الرحمة والبركة .  
ويستحب قراءة القرآن في المقابر لهذا المعنى ، وأيضاً فالدعاء عقب القراءة .  
أقرب إلى الإجابة والدعاء ينفع الميت (٢) .

### ١٣ - مذهب المالكية في العبادات البدنية :

وفي الشرح الكبير وحاشيته للعلامة اللصوقي المالكي في باب الحج  
أن الصدقة والدعاء والهدى مما تقبل فيه النيابة عن الغير يصل ثوابه إلى الميت  
بلا خلاف ، ويكون وقوعه من النائب بمنزلة وقوعه من المتوب عنه في حصول  
الثواب ، بخلاف الصلاة والصوم فإنه لا تقبل فيها النيابة ، وأما الحج عن  
الغير فيجوز مع الكراهة .

### ١٤ - قراءة القرآن للموتى عند المالكية :

واختلف في قراءة القرآن للميت ، فأصل المذهب كراهتها ، وذهب المتأخرون  
إلى جوازها ، وهو الذي جرى عليه العمل ، فيصل ثوابها إلى الميت ، ونقل ابن  
فرحون أنه الراجح ، كما ذكره ابن أبي زيد في الرسالة وقال الإمام ابن رشد

(١) نيل الأوطار جزء ٤ فجميع الطاعات إذا اقتصرت بمؤال الله إيصال ثوابها  
إلى الميت يصل إليه بمشيئة الله شأن كل دعاء ترحى استجابته .

(٢) فين أن حكمة استحباب قراءة القرآن في المقابر أمران رجاء حصول الرحمة والبركة  
لميت بركة القرآن ورجاء قبول دعاء القارئ . له لأن الدعاء بعد قراءة القرآن أقرب إلى الإجابة .  
وفي هذا البيان جنوح إلى القول للمشهور .

وقد نقل النووي في الأذكار عن جماعة من أصحاب الشافعي أنه يصل ثواب القراءة إلى الميت .  
كما ذهب إليه ابن حنبل وجماعة من العلماء .



جعل الخلاف ما لم يخرج القراءة مخرج الدعاء بأن يقول قبل قراءته اللهم اجعل ثواب ما أقرؤه لفلان، فإذا خرجت مخرج الدعاء كان الثواب لفلان قولاً واحداً وجاز من غير خلاف (١٤).

وعلى هذا ينبغي أن يقول القارئ قبل قراءته ذلك ليصل ثواب القراءة إلى الميت باتفاق أهل المذهب.

١٥ - من ذهب الحنفية وصول ثواب الطاعات للميت :

وذهب الحنفية إلى أن كل من أتى بعبادة سواء كانت صلاة أو صوماً أو صدقة أو قراءة قرآن أو ذكراً أو طوافاً أو حجاً أو عمرة أو غير ذلك من أنواع البر له جعل ثوابها لغيره من الأحياء أو الأموات<sup>(١)</sup>، ويصل ثوابها إليه<sup>(٢)</sup>، كما في الهداية والفتح والبحر وغيرها وقد أطلت في بيان ذلك صاحب الفتح وفيه روى عن علي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من مر على المقابر وقرأ ( قل هو الله أحد ) إحدى عشرة مرة ثم وهب أجرها للأموات أعطى من الأجر بعدد الأموات وعن النبي عليه السلام أنه قال : اقرعوا على موتاكم يسروا أبو داود وعن الدارقطني أن رجلاً سأل النبي صلى الله عليه وسلم فقال كان لي أبوان أبرهما حال حياتهما فكيف لي ببرهما بعد موتهما فقال إن من البر بعد الموت أن تصلي لهما مع صلاتك وتصوم لهما مع صيامك . وعن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل فقال السائل يا رسول الله إنا نتصدق عن موتانا ونحج عنهم وندعوهم هل يصل ذلك إليهم ؟ قال نعم

( ١ ) أي إهداءه له بأن يسأل الله تعالى أن يجعل ثواب ما فعله من الطاعات لذلك الغير ولا يهدى في ذلك لأن الذي يملك ثواب المؤمن وجزاه هو الله وحده وإلى رتب الجزاء على الفعل هو الله وحده وإلى قدره ويقضاه إن شاء هو الله وحده . فله أن يمنح الثواب للماتل وله أن يمنعه من جعله الفاعل له فضلاً منه ورحمة ولا مقب لحيته - والمجهول له قد أهل نفسه لهذه المنحة بإيمانه وتصديقه وإقراره بالمبودية فله فكان في المني ساعياً في هذا الفعل الذي جعل ثوابه له . وأما ما روي من أنه لا يصوم أحد عن أحد ولا يصل أحد عن أحد فمحملة عدم خروج الثواب عنه من جهة التكليف بفعل التائب لعدم قبول هاتين المباديتين النياتية وهذا شيء غير جعل ثواب الصوم والصلاة للغير بحيث ينقطع به الميت كأنضاه بالدعاء والصدقة ومطلهما قراءة القرآن تبرعاً وإهداء ثوابها للميت كما تقدم من ابن القيم .

( ٢ ) أي إذا فعل ذلك تبرعاً بدون أجر كما سيأتي :

إنه ليصل إليهم وإنهم ليفرحون به كما يفرح أحدكم بالطبق إذا أهدي إليه (أ).  
وأما قوله تعالى (وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى) <sup>(١)</sup> فهو مقيد بما إذا لم  
يهد ثواب عمله للغير كما حققه في الفتح <sup>(٢)</sup> .  
وقال الشوكاني في نيل الأوطار إن عموم الآية مخصوص بالصدقة  
والصلاة والحج والصيام وقراءة القرآن والدعاء من غير الولد <sup>(٣)</sup> (أ ١) .

١٦ - رأى الإمام القرافي من أئمة المالكية :

وفي فروق العلامة القرافي المالكي في الفرق الثاني والسبعين بعد المائة  
أن أنواع القربات ثلاثة: قسم حجب الله تعالى على عباده في ثوابه ولم يجعل لهم  
نقله إلى غيرهم كالإيمان والتوحيد، وقسم اتفق الناس على أنه تعالى أذن في نقله  
للميت وهو القربات المالية كالصدقة والعق. وقسم اختلف فيه هل فيه حجب  
أم لا وهو الصيام والحج وقراءة القرآن <sup>(٤)</sup> فلا يحصل شيء من ذلك للميت  
عند مالك والشافعي <sup>(٥)</sup> .

(١) الآية ٣٩ سورة النجم .

(٢) تقدم بيانه في الجواب عن استدلال الشافعية والمعتزلة بهذه الآية .

(٣) قال الشوكاني الحق أن عموم الآية مخصوص بالصدقة من الولد لأحاديث الصدقة  
وبالحج منه لحديث الخصمية ومن غيره لحديث المهرم عن شبرمة وبالصلاة من الولد لحديث صلاة  
الولد وصومه لوالديه مع صلاته وصومه لنفسه . وبالصيام منه لهذا ولحديث صوم المرأة  
عن أمها ومن غيره لحديث صيام الولد وبقراءة يس من الولد وغيره وبالدعاء من الولد لحديث  
أو ولد صالح يدعو له ومن غيره لقوله تعالى : (والذين جاؤا من بعدهم) <sup>(١)</sup> ، ولحديث  
استغفروا لأسيكم وحديث أفضل الدعاء للأخ . وكما تخصص الأحاديث المذكورة هذه الآية  
تخصص حديث أبي هريرة إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث . وقيل يقاس على هذه المواضع  
غيرها فيلحق الميت كل شيء فعله غيره . أو ملخصاً . وقيل يقتصر على ما ورد . وإنما قلنا:  
(من غير الولد) لأن ما يفعله الولد قد يقال إنه من سعى الوالد لحديث (ولد الإنسان من سعيه)  
فكل ما يفعله الولد داخل في الآية فلا حاجة إلى التخصيص. وظاهر إن هذه التخصيصات منها ما ورد  
في عبادة بدنية ومنها ما ورد في عبادة مالية . ومنها ما ورد في عبادة مركبة منها فلا يتم الاستدلال  
بالآية والحديث الشافعية والمعتزلة والله أعلم ؟

(٤) لم يرد المحصر كما هو ظاهر

(٥) أي في المشهور في الملحيين وإلا فالتأخرون من عليه الملحيين ذهبوا إلى حصول  
النتفخ للميت في هذه العبادات ومنها القراءة ونفعها إما بوصول ثوابها أو حصول بركتها

(١) الآية ١٠ من سورة الحشر .

وقال أبو حنيفة وأحمد بن حنبل يصل ثواب القراءة للميت . فمالك والشافعي يحتاجان بالقياس على الصلاة ونحوها<sup>(١)</sup> مما هو فعل بدني والأصل في الأفعال البدنية أن لا ينوب فيها أحد عن أحد . ولظاهر قوله تعالى ( وأن ليس للإنسان إلا ما سعى ) والحديث إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث علم ينتفع به وصدقة جارية وولد صالح يدعو له . واحتج أبو حنيفة وأحمد بالقياس على الدعاء . فإن الإجماع على وصول ثوابه للميت فكل ذلك القراءة والكل عمل بدني - وبظاهر قوله عليه السلام للسائل ( صل لها مع صلاتك وصم لها مع صومك ) أى لوالديك . وبعد أن ناقش الدليلين قال . إن الذى يتجه ولا يقع فيه خلاف أنه يحصل للموتى بركة القراءة لا ثوابها<sup>(٢)</sup> كما تحصل لهم بركة الرجل الصالح يدفن عندهم أو يدفنون عنده .

#### ١٧ - احتياط معقول :

ثم قال وهذه المسألة وإن كان مختلفاً فيها فينبغي للإنسان أن لا يهملها ففعل الحق هو الوصول إلى الموتى ، فإن هذه أمور خفية عنا ، وليس الخلاف فى حكم شرعى إنما هو فى أمر واقع هل هو كذلك أم لا ، وكذلك التهيل<sup>(٣)</sup> الذى اعتاد الناس عمله ومن الله الجود والإحسان . هنا هو التالى بالعبد<sup>(٤)</sup> اهـ .

#### ١٨ - الخلاصة :

والخلاصة فى ذلك أن مذهب الحنفية والحنابلة وصول ثواب جميع العبادات والقربات إلى الميت وانتفاعه بها إذا جعل له ثوابها . ومذهب

---

( ١ ) علمت أن الصلاة عن الميت مشروعة فى منسك الحج عنه وفى صلاة الولد من والديه مع صلاته كما فى حديث الدارقطني ومتى ورد النص كان هو المولى عليه

( ٢ ) يوافق رأى القاضى أبى الطيب من الشافعية

( ٣ ) قول لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير .

راجع فى فضلها الصحيحين

( ٤ ) فى هذا رد على من يفتىق وأساء ويصعب سهلاً فإن فضل الله عظيم ورحمته وسعت كل شيء ولا حرج على الفضل الإلهى أن يجعل ثواب هذه الطاعات لمن جعلها له فاعلمنا فإن أبوا إلا التصجير والتضييق مع دلالة ما قلنا من الأسانيد فلم يفلح دين

الشافعية في المشهور والمالكية في الأصل وصول ثواب القربات ماعدا  
العبادات البدنية المحضة كالصلاة والصوم وتلاوة القرآن والذكر ، وقد علمت  
رأى المتأخرين من الشافعية والمالكية ، وأن المختار عندهم وصول الثواب  
إلى الميت<sup>(١)</sup> .

١٩ - حكم أخذ الأجرة على قراءة القرآن :

غير أنه مما يلزم التنبيه له أن وصول ثواب تلاوة القرآن إلى الميت مقيد  
بما إذا كانت القراءة تطوعاً بدون أجر كما ذكره ابن القيم<sup>(٢)</sup> وأئمة الحنفية<sup>(٣)</sup>

(١) أى بالشروط السابق ذكرها .

(٢) وهو رأى ابن تيمية (٣) ذهب الحنفية إلى عدم جواز الاستتجار على الطاعات  
كصلى القرآن وتلاوته والفقه والأذان والإقامة والإمامة والوعظ والحج والعمرة والغزو  
والصلاة والصيام وغير ذلك مما يمد في نفسه طاعة بمعنى أنه لا يجب الأجرة ولا يجوز أخذها  
ولا إصطافها والإجارة باطلة وبه قال للشافعية وعطاء والزهرى والحسن البصرى وابن سيرين  
وطاوس والعمري والنخعي واستثنى المتأخرون منهم تعليم القرآن وأخذ الأجرة عليه تحزراً من  
ضيماء وترغيباً في حفظه وعليه الفتوى وبضمهم استثنى أيضاً الأذان والإقامة والإمامة وتعليم الفقه  
والوعظ للضرورة وبقي أخذ الأجرة على القراءة المفردة على الحظر لعدم وجود الضرورة فيه كما  
نصوا عليه فلا يجوز أخذ الأجرة عليها كما لا يجوز أخذ الأجرة على الصلاة والصيام - نعم يجوز  
للإنسان أن يتبرع بثواب هذه العبادات لغيره حياً أو ميتاً بدون استئابة ولا تأخير فيرجى  
أن يصل ثوابها إليه فإذا تبرع إنسان بقراءة القرآن للميت وجعل ثوابه له جاز سواء كانت القراءة  
عند القبر أو بعيداً عنه ففي وصايا الولوالجية لو زار قبر صديق أو قريب له وقرأ عنده شيئاً من  
القرآن فهو حسن اهـ . وفي خزائن المفتين ولو زار قبر صديق له فقرأ عنه لباس به اهـ .  
وقد نقل عن الإمام القول بكراهة القراءة عند القبر وهو رواية والكراهة فيه يظهر أنها تزجية  
وينبغي أن يعلم أن الكلام هنا في مقامين أحدهما قراءة القرآن تبرعاً وإهداء ثوابها إلى الميت والثاني  
الاستتجار على القراءة للميت أو لغيره والأول جائز والثاني ممنوع فقد نصوا على أن التبرع  
بالقراءة وإهداء ثوابها للميت بمثابة الهدية إذ القارئ يسأل الله أن يجعل الثواب للميت ولا غير  
في ذلك ولا تباينة فيه . ونصوا على أن القارئ في الدنيا وهو الذي يقرأ لأجل الأجر لا ثواب له  
والأخذ والمعلل آمان ( شفاء العليل ) . وعند أهل المدينة يجوز أخذ الأجرة على التلاوة وبه  
أخذ الشافعي ونصير وعصام وأبو النضر الفقيه وأبو الليث ( حنفى ) ولعله للضرورة إحياء القرآن  
والحث على تلاوته ولما ذكره ابن فرحون ولحصول البركة بقراءته ففي صحيح مسلم عن أبي هريرة  
« وما اجتمع قوم في بيت من بيوت الله يتلون كتاب الله ويتدارسونه بينهم إلا نزلت عليهم السكينة  
وغشيتهم الرحمة وحفهم الملائكة وذكرهم الله فيمن عنده » وقال النووي إن التقيد بالمسجد خرج  
مخرج الثالب لاسيما في ذلك الزمان فلا يكون له مفهوم يصل به اهـ .

سواء كانت القراءة من ولد الميت أم من غيره<sup>(١)</sup> . وأما الاستئجار على تلاوة القرآن فغير جائز عند الحنفية وأجازته المالكية<sup>(٢)</sup> وذكر ابن فرحون أن جواز أخذ الأجرة على قراءة القرآن مبنى على وصول ثواب القراءة لمن قرأه لأجله كالميت وهو الراجح عندهم كما سلف .

٢٠ - فتوى للأستاذ الوالد في قراءة القرآن للميت ووصول ثوابها إليه :  
وبعد تحرير هذا وقتت على فتوى للأستاذ الوالد رحمه الله وهو مالكي المذهب حررها في سنة ١٣٤٩ جواباً عن أسئلة وردت إليه جاء فيها ما نصه :

وأما قراءة القرآن للميت سواء أكانت على القبر أم بعيداً عنه فقد اختلف العلماء في وصول الثواب إليه ، والجمهور على الوصول<sup>(٣)</sup> ، وهو الحق خصوصاً إذا وهب القارئ بعد القراءة ثواب ما قرأه للميت ، وللقارئ أيضاً ثواب لا ينقص من أجر الميت شيئاً ، والتفصيل<sup>(٤)</sup> بين القراءة والصدقة بالنقود يختلف باختلاف مقدار الصدقة ونفعها للفقير وحال المتصدق واختلاف القراءة . وما يدفع للقراء من الأجر ( بناء على رأى للمالكية في جواز أخذ الأجرة على القراءة ) ومسألة الأجر والثواب قلة وكثرة موكولة إلى الله تعالى وفي يده يبسطها لأيهما كيف يشاء .

وقد ورد في كل ما بحث على فعله . وقد علمت أنه لا فرق في ذلك بين القرب والبعد لأن الله تعالى هو المطلع على القارئ وإحسانه العمل وإخلاصه فيه ، وعلى المتصدق وإخلاصه في صدقته ، وهو المقتر لحما وذلك . والقرب والبعد بين القارئ والمتصدق وبين الميت لا دخل له في وصول الثواب وعدم وصوله . وهناك هدايا كثيرة غير النقود يتصدق بها على الميت

---

(١) وسواء أكانت القراءة عند القبر أو بعيدة منه .

(٢) أى في قول كما تفهمه العبارة الآتية :

(٣) وهو رأى الحنفية واحمد بن حنبل وابن تيمية وابن القيم والمتأخرين من المالكية والشافعية .

(٤) هذا جواب عن أحد الأسئلة المتعلقة بالقراءة والصدقة .

كالدعاء وجميع الارضاقات المعاشية التى ينتفع بها الفقراء من طعام  
وشراب ولباس ووقف أرض أو دار أو إصكان مستحق لذلك إذا  
قصد إهداء ثوابه لروح الأموات كالنفود سواء . والله أعلم (هـ) .

هذا ما اتسع له الوقت فى الإجابة عن هذا السؤال . والله أعلم بالصواب  
ولإليه المرجع والمآب .

مفتى الديار المصرية

حسين محمد مخلوف

## خاتمة

### في زيارة القبور

وزيارة القبور مستحبة للعظة والاعتبار، وتذكر الموت وأهوال الآخرة وانتفاع الموتي بالدعاء لهم ، ففي الحديث ( كنت نهيتكم عن زيارة القبور فقد أذن محمد في زيارة قبر أمته فزوروها فإنها تذكر الآخرة ) رواه الترمذى وصححه وأخرجه مسلم وأبو داود والحاكم . وفي حديث آخر أخرجه الحاكم ( فزورو القبور فإنها تذكر الموت ) وكان عليه السلام يزور قبور شهداء أحد كل حول مرة ، ويسلم عليهم ، يزور قبور أهل بقيع الفرقد بالمدينة مراراً ويسلم عليهم ويدعو لهم ، ويقول السلام عليكم أهل الديار من المؤمنين والمسلمين ، وإنا إن شاء الله بكم للاحقون، نسأل الله لنا ولكم العافية ) رواه مسلم وأحمد وابن ماجه . وكانت فاطمة تزور قبر عمها حمزة رضى الله عنه وكان ابن عمر لا يمر بقبر إلا وقف عليه وسلم عليه . وفي زاد المعاد كان النبي - صلى الله عليه وسلم - إذا زار قبور أصحابه يزورها للدعاء لهم والرحم عليهم والاستغفار لهم ، ويأمر من معه من أصحابه أن يقول السلام عليكم أهل الديار إلخ . وكان يتعاهد الميت بالزيارة إلى قبره والسلام عليه والدعاء له كما يتعاهد الحي صاحبه في الدار الدنيا - هـ . وذهب ابن حزم إلى أن زيارة القبور واجبة ولو في العمر مرة لورود الأمر بها، والزيارة مأخوذ فيها للرجال باتفاق، أما النساء فقيل بكراهتها . وذهب الأكثر إلى الجواز إذا أمنت الفتنة ، وقال بعض الفقهاء إن كانت زيارتهن للاعتبار والرحم من غير بكاء وكن عجائز جاز ، وإن كانت لتجديد الحزن والبكاء والندب كرهت تحريماً .

ومن آداب الزيارة أن يزورها الإنسان قائماً مستدبر القبلة مستقبلاً بوجهه الميت ، وأن يسلم على أهل القبور، ولا يمسح القبر ولا يمسه فضلاً

عن أن يقبله ، ويدعو عنده قائماً بما علم رسول الله أصحابه الدعاء به عند الزيارة ، وأن ينصرف عقب ذلك ، وقد كان ابن عمر يحنى إلى قبر الرسول فيقول السلام على النبي . السلام على أبي بكر . السلام على أبي وينصرف وكذلك أنس بن مالك . ولا بأس أن يقرأ سورة يس لحديث من دخل المقابر فقرأ سورة يس خفف الله عنهم يومئذ وكان له بعدد من فيها حسنات (بحر). وأن يقرأ من القرآن ما تيسر له من الفاتحة وأول البقرة وآية الكرسي وآخر البقرة من قوله تعالى : ( آمَن الرسول ) وسورة يس وتبارك (الملك) والتكاثر والإخلاص ثم يقول : اللهم أوصل ثواب ماقرأته إلى فلان أو إليهم ( ابن عابدين ) وفي المغني ولا بأس بالقراءة عند القبر وقد روى عن أحمد أنه قال إذا دخلت المقابر فاقرأوا آية الكرسي وثلاث مرات ( قل هو الله أحد ) ثم قولوا اللهم إن فضله لأهل المقابر اه . وفي رواية الإحياء ( إذا دخلت المقابر فاقرأوا الفاتحة والمعوذتين وقل هو الله أحد . واجعلوا ثواب ذلك لأهل المقابر فإنه يصل إليهم ) اه وما روى عن أحمد من قوله . إن القراءة عند القبر بدعة قد رجع عنه كما ذكره ابن قدامة الحنبلي ، وأفضل أيام الزيارة يوم الجمعة ، وقيل هو ويوم قبله ويوم بعده . وقد ذكر في زاد المعاد أن الموتى تدنو أرواحهم من قبورهم يوم الجمعة فيعرفون زوارهم ومن يمر بهم ويسلم عليهم .

وروى محمد بن واسع أن الموتى يعلمون زوارهم يوم الجمعة ويوماً قبله ويوماً بعده ، ولا يخفى أن وصول ثواب القراءة إلى الميت لا يتوقف على أن تكون حال الزيارة بل يصل الثواب إليه مطلقاً ، وقد قال ابن القيم في كتاب الروح ( وأما قراءة القرآن وإهداءها إلى الميت تطوعاً بغير أجر فهذا يصل إليه كما يصل إليه ثواب الصوم والحج ) فكما أن ثواب الصوم والحج عنه يصل إليه وهما لا يكونان حال الزيارة كذلك يصل إليه ثواب القراءة مطلقاً سواء كانت عند القبر أو بعيدة عنه . ويؤيد هذا ما سبق نقله عن كثير من الفقهاء ، وقول ابن القيم في زاد المعاد إن قراءة القرآن للميت عند القبر أو غيره بدعة مكروهة ينافي ما ذكره نفسه في كتاب الروح . وما ذكره غيره من الفقهاء خلا أبا حنيفة الذي روى



عنه القول بكراهة القراءة عند القبر . والذي ينبغي التعويل عليه ما ذكره  
في كتاب الروح ، وأى فرق بين قراءة القرآن له . والصلاة والصوم والحج  
والدعاء والاستغفار له وكلها طاعات يرجى من الله أن يجعل ثوابها للميت  
إذا جعلها الفاعل له ، ولا حرج على الله في فعله وفضله . وجملة القول  
في الزيارة أنه يجب اتباع هدى النبوة في آدابها وتجريدها من المآثم حتى  
تقع في موقعها الشرعى .

اللهم اجعلنا من الذين يسمعون القول فيتبعون أحسنه . وفقها في  
الدين ولا تحرمنا أجر العاملين . واهدنا الصراط المستقيم . وصل وسلم  
على سيد الأنبياء والمرسلين وعلى آله وأصحابه والتابعين .

تم تحرير هذه التعليقات بعون الله تعالى في يوم الجمعة ١٣ من شوال  
سنة ١٣٦٦ ( ٢٩ من أغسطس سنة ١٩٤٧ ) بيد الفقير إلى الله تعالى .

حسنين محمد مخلوف

مفتى الديار المصرية



## (٦٨٣) تشبيه المسلم بالكافر

### المبادئ

١ - الكفر شيء عظيم فلا يحكم به على مؤمن متى وجدت رواية أنه لا يكفر . ولا يكفر مسلم إلا إذا اتفق العلماء على أن ما أتى به يوجب الردة .

٢ - لا يكفر المسلم متى كان لكلامه أو فعله احتمال ولو بعيداً يوجب عدم تكفيره .

٣ - لا يخرج الرجل من الإيمان إلا جحود ما أدخله فيه .

٤ - ما يتيقن بأنه ردة يحكم بها عليه ، وما يشك في أنه ردة لا يحكم به ، لأن الإسلام الثابت لا يزول بالشك .

٥ - مناط التكفير هو التكذيب أو الاستخفاف بالدين

٦ - مجرد لبس البرنيطة ليس كفراً ، لأنه لا دلالة فيه على الاستخفاف بالدين ، ولا على التكذيب بشيء مما علم من الدين بالضرورة حتى يكون ذلك ردة إلا إذا وجد من لبسها شيء يدل دلالة قطعية على الاستخفاف أو التكذيب بشيء مما علم من الدين بالضرورة بأن ذلك يكون ردة .

٧ - كل من حبذ واستحسن ما هو كفر إذا وجد منه ما يدل على ذلك دلالة قطعية يحكم بكفره .

٨ - لا لبس البرنيطة قصد التشبه بغير المسلمين مع علم ما يدل على الاستخفاف أو التكذيب بشيء مما علم من الدين بالضرورة يكون آثماً ولا يحكم بكفره .

(\*) المتن : فضيلة الشيخ عبد المجيد سليم -- ص ٢١ م ٢٤٥ -- ص ٦٤ -- ١٤ جمادى الآخرة ١٣٤٧ هـ -- ٢٦ نوفمبر ١٩٢٨ م .

٩ - قول الرسول - صلى الله عليه وسلم - « من تشبه بقوم فهو منهم » يحمل على أنه يكون كافراً مثلهم إن تشبه بهم فيما هو كثر كتهم يوم عيدهم تبيحاً لدينهم ، أو لبس شعارهم قاصداً الاستخفاف بالدين وإلا فإنه يكون آتماً مثلهم فقط .

١٠ - يحرم التشبه بأهل الكتاب فيما كان مذموماً ويقصد التشبه بهم .  
١١ - لبس القبة وغيرها بدون قصد التشبه بالكفار بل قصداً للرفع برد أو حر فلا إثم في ذلك أبداً مادام لم يوجد منهم استخفاف أو تكذيب مثل : من مفتى مدينة كملجة بما صورته :

إن أناساً قلائل ممن تسمى بأسماء المسلمين قد دخلوا منذ آونة أزياننا وبرزوا بين ظهرانينا بالقبة مع أننا سكان ( تراكيا ) الغوية المسلمين كنا ولا نزال في سعة وحرية تامتين من جهة حكومتنا اليونانية ليس علينا أدنى حرج ولا نظرة شرر إذا احتفظنا بأزيائنا القدعة وتقاليدينا الإسلامية وما أنا حاكم شرعى ومفت شرعى في هذا البلد أحكم وأقى على منهج ديننا الحنيف حسبما فتح الله لى فى اجتهدى ، لكن هؤلاء المتجددى لا يعشون بنا ومنهجنا الشرعى ويعتبروننا رجعيين إلى الخلف ، ويقتلون فى تطوراتهم برئيس الجمهورية التركية محبذيه فى كل ما ابتدعه ، وإلى بصفى الرسمية لا أقر لم يبدعهم ولا أوقع على وراثتهم من المسلمين ولا على زواجهم من المسلمات ، فيسخطون على ويحسون أنى حرمتهم حقوقهم وظلمتهم ، وفى اعتقادى أنى لا أحكم فيهم بغير ما حكم به الشرع الإسلامى ( وما ظلمهم الله ولكن أنفسهم يظلمون )<sup>(١)</sup> وبالجملة أنهم يرملون ألا يخضعوا لأقتضى التى تحول بينهم وبين ميراث المسلمين ونساء المسلمين فيدخلونى شكية عند الناس وعند الحكومة . والحكومة لا تدرى المسألة الشرعية ، فربما تقع فى خطئها شبهة منى ومن عدالتى وأمانتى ، فإن كنت على حق فيما حكيتكم لكم فساعدونى رحمكم الله وأبدونى بكلمتكم الفصل ، وإلا فلدونى على ما هو الحق الحقيق بالاتباع ، أطال الله بقاءكم ومعتنا والمسلمين بعلمكم .

(١) من الآية ١١٧ من سورة آل عمران .

أما بعد . فاعلم هداى الله وإياك إلى الحق ورزقنا اتباعه وجنبنا الزلل فى القول والعمل . أن علماءنا قالوا إن الكفر شئ عظيم ، فلا نجعل المؤمن كافراً متى وجدنا رواية أنه لا يكفر ، فلا يكفر مسلم إلا إذا اتفق العلماء على أن ما أتى به يوجب الردة ، كما أنه لا يكفر مسلم متى كان لكلامه أو فعله احتمال ولو بعيداً يوجب عدم تكفيره . فقد روى الطحاوى عن أبى حنيفة رحمه الله وأصحابنا أنه لا يخرج الرجل من الإيمان إلا جعود ما أدخله فيه ، ثم ما يتيقن بأنه ردة يحكم بها له ، وما يشك بأنه ردة لا يحكم بها . إذ الإسلام الثابت لا يزول بشك ، مع أن الإسلام يعلو . وينبغى للعالم إذا رفع إليه هذا أن لا يبادر بتكفير أهل الإسلام مع أنه يقضى بصحة إسلام المكره . وقد قال صاحب جامع الفصولين بعد نقله هذه العبارة ما نصه ( أقول قلت هذه لتصير ميزاناً فيما نقلته فى هذا الفصل من المسائل فإنه قد ذكر فى بعضها أنه كفر مع أنه لا يكفر على قياس هذه المقدمة فليتأمل ) ١٨ . وقالوا أيضاً إن مناط الكفر والإكفار التكذيب أو الاستخفاف بالدين ، فقد نقل صاحب نور العين على جامع الفصولين عن ابن الهمام فى المسامرة أن مناط الإكفار هو التكذيب أو الاستخفاف بالدين . وقد قال فى جامع الفصولين ما نصه ( شد زناً على وسطه ودخل دار الحرب للتجارة كفر قيل فى لبس السواد وشد الفائزة على الوسط ولبس السراضج ينبغى أن لا يكون كفراً استحسنه مشايخنا فى زماننا وكذا فى قلنسوة المغول إذ هذه الأشياء علامة ملكية لا تعلق لها بالدين ١٩ . إذا علمت هذا علمت أن مجرد لبس البرنيطة ليس كفراً لأنه لا يدل قطعاً على الاستخفاف بالدين الإسلامى ، ولا على التكذيب بشئ مما علم من الدين بالضرورة حتى يكون فى ذلك ردة . نعم إذا وجد من لابس القبة شئ يدل دلالة قطعية على الاستخفاف بالدين أو على تكليب شئ مما علم من الدين بالضرورة كان ذلك ردة فيكفر . وعلى ذلك يكفر كل من جلد واستحسن ما هو كفر إذا وجد منه ما يدل على ذلك دلالة قطعية . وإذا لبسها قاصداً التشبه بغير المسلمين ولم يوجد منه ما يدل على الاستخفاف

بالدين ولا على التكليب بشئ مما علم من الدين بالضرورة كان أثماً  
فقط ، لما روى أبو داود في سننه حدثنا عثمان بن أبي شيبة حدثنا أبو النضر  
يعنى - هاشم بن القاسم - حدثنا عبد الرحمن بن ثابت حدثنا حسان  
ابن عطية عن أبي جنيب الجرشى عن ابن عمر رضى الله عنهما قال :  
قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم : من تشبه بقوم فهو منهم . قال شيخ  
الإسلام ابن تيمية وهذا إسناده جيد ، وبين ذلك في كتابه اقتضاء الصراط  
المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم ومعنى قوله عليه الصلاة والسلام ( فهو  
منهم ) أنه كافر مثلهم إن تشبه بهم فيما هو كفر كأن عظم يوم عيدهم  
تبجيلاً لدينهم ، أو لبس زناهم أو ما هو من شعارهم قاصداً بذلك التشبه  
بهم إستخفافاً بالإسلام ، كما قيد به أبو السعود والحموى على الأشباه ، وإلا  
فهو مثلهم في الإثم فقط لا في الكفر كما في الفتاوى المهدية ، وإنما شرطنا  
في الإثم قصد التشبه لأن في الحديث ما يدل على ذلك إذ لفظة التشبه  
تدل على القصد . ومن أجل ذلك قال صاحب البحر ما نصه : ثم اعلم  
أن التشبه بأهل الكتاب لا يكره في كل شيء فإننا نأكل ونشرب كما يفعلون  
إنما الحرام هو التشبه فيما كان ملموماً وفيما يقصد به التشبه كذا ذكره  
قاضين في شرح الجامع الصغير ، وكتب ابن عابدين في حاشيته على  
البحر تعليماً على هذا ما نصه : أقول قال في النخبة البرهانية قبيل كتاب  
التحرى قال هشام رأيت على أبي يوسف نعلين مخصوفين بمسامير  
فقلت أترى بهذا الحديد بأساً؟ قال لا . فقلت إن سفيان وثور بن يزيد رحمهما  
الله تعالى كرها ذلك ، لأن فيه تشبهاً بالرهبان ، فقال : كان رسول الله - صلى  
الله عليه وسلم - يلبس النعال التي لها شعر ، وإنما من لباس الرهبان ، فقد  
أشار إلى أن صورة المشابهة فيما تعلق به صلاح العباد لا تضر . وقد تعلق  
بهذا النوع من الأحكام صلاح العباد ، فإن الأرض مما لا يمكن قطع المسافة

البعيدة فيها إلا بهذا النوع من الأحكام ١ هـ . وعلى هذا فهؤلاء الناس  
الذين لبسوا القبة آمنون إذا فصلوا من لبسها التشبه بالكفار ، أما إذا  
لبسوها غير قاصدين التشبه بهم ، كأن كان لبسهم إياها للدفع برد أو حر  
أو غير ذلك من المصالح فلا إثم . وهذا كله إذا لم يوجد منهم ما يدل دلالة  
قطعية على استخفافهم بالدين ، أو تكليهم بشئ مما علم من الدين بالضرورة  
وإلا كانوا كفاراً مرتدين يحكم عليهم بأحكام المرتدين من علم صحة  
أنكحهم وعلم توريتهم من الغير إلى غير ذلك . والله سبحانه وتعالى أعلم .



## الموضوع

(٦٨٤) رعية المسلم (جنسية)

### المبادئ

- ١ - تقضى الشريعة الإسلامية على اختلاف مذاهبها بأنه لا جنسية في الإسلام ، ولا امتياز في الحقوق بين مسلم ومسلم .
- ٢ - البلد الذى يقيم فيه المسلم من بلاد المسلمين هو بلده ، ولأحكامه عليه السلطان دون أحكام غيره .

سئل :

المسلم إذا دخل بمملكة إسلامية . هل يعد من رعيها . له ما لم وعليه ما عليهم على الوجه المطلق . وهل يكون تحت شرعها فيما له وعليه عموماً وخصوصاً . وما هى الجنسية عندنا . وهل حقوق الامتيازات المبرر عنها عند غير المسلمين بالكييتولاسيون موجودة بين ممالك الإسلام مع بعضهم بعضاً . ؟

أجاب :

من المعلوم أن الشريعة الإسلامية قامت على أصل واحد ، وهو وجوب الانقياد لها على كل مسلم في أى محل حل ، وإلى أى بلد ارتحل ، فإذا نزل ببلد إسلامي جرت عليه أحكام الشريعة الإسلامية في ذلك البلد ، وصار له من الحق ما لأهله ، وعليه من الحق ما عليهم ، لا يميزه عنهم مميز ولا أثر لاختلاف البلاد في اختلاف الأحكام . نعم قد يكون الحاكم في بعض الأقطار حنيفياً وفي بعضها مالكيّاً مثلاً ، ولكن هذا لا أثر له في الحق للشخص أو عليه . فتى قضى له أو عليه فله ما قضى له به وعليه أداء ما قضى به

---

(\*) المتن : فضيلة الشيخ محمد مبدد - س ٢ م ٢٧١ - ص ٦٤ - ٦ - رمضان ١٣٢٢ هـ .

عليه على أى مذهب كان متى كان القاضى مولى من طرف الحاكم العام إذ حكم الحاكم يرفع الخلاف . ولا ذكر لاختلاف الأوطان فى الشريعة الإسلامية إلا فيما يتعلق بأحكام العبادات من قصر الصلاة للمسافر أو جواز الفطر فى رمضان مثلا ، وقد يتبع ذلك شئ فى اختصاص الحاكم من حيث تعيين الجهة التى يكون لقاضيهما الحق فى أن يحكم فى الدعوى التى ترفع إليه من شخص على آخر ، هل هى محل المدعى أو محل المدعى عليه غير أن شيئاً من ذلك لا يغير من حق للمدعى أو المدعى عليه . فالشريعة واحدة والحقوق واحدة يستوى فيها الجميع فى أى مكان كانوا من البلاد الإسلامية ، فوطن المسلم فى البلاد الإسلامية هو المحل الذى ينزى الإقامة فيه ويتخذ فيه طريق كسبه ليعيشه ، ويقر فيه مع أهله إن كان له أهل ، ولا ينتظر إلى مولده ولا إلى البلد الذى نشأ فيه ، ولا يلتفت إلى عادات أهل بلده الأول ، ولا إلى ما يتعارفون عليه فى الأحكام والمعاملات . وإنما بلده ووطنه الذى يجرى عليه عرفه وينفذ فيه حكمه هو البلد الذى انتقل إليه واستقر فيه . فهو رعية الحاكم الذى يقيم تحت ولايته دون سواء من سائر الحكام ، وله من حقوق رعية ذلك الحاكم وعليه ما عليهم لا يميزه عنهم شئ لا خاص ولا عام .

أما الجنسية فليست معروفة عند المسلمين ، ولا لها أحكام تجري عليهم لافى خاصتهم ولا عامتهم . وإنما الجنسية عند الأمم الأوروبية تشبه ما كان يسمى عند العرب عصبية . وهو ارتباط أهل قبيلة واحدة أو عدة قبائل بنسب أو حلف يكون من حق ذلك الارتباط أن ينصر كل منتسب إليه من يشاركه فيه . وقد كان لأهل العصبية ذات القوة والشوكة حقوق يمتازون بها على من سواهم . جاء الإسلام فألغى تلك العصبية ومحا آثارها وسوى بين الناس فى الحقوق فلم يبق للنسب ولا لما يتصل به أثر فى الحقوق ولا فى الأحكام . فالجنسية لا أثر لها عند المسلمين قاطبة . فقد قال - صلى الله عليه وسلم - « إن الله أذهب عنكم عية<sup>(١)</sup> الجاهلية عظمها » وفخرها بالآباء ، إنما هو مؤمن تقي وفاجر شقي ، الناس كلهم

(١) حبة - بضم الميم وكسر الباء المشددة وتفتح الباء أى - عتبة .



بنو آدم ، وآدم خلق من تراب ، وروى كمالك عنه « ليس منا من دعا إلى عصبية » . وبالجملة فالاختلاف في الأصناف البشرية كالعربي والهندي والرومي والشامي والمصري والتونسي والمراكشي مما لا دخل له في اختلاف الأحكام والمعاملات بوجه من الوجوه . ومن كان مصرياً وسكن بلاد المغرب وأقام بها جرت عليه أحكام بلاد المغرب ، ولا ينظر إلى أصله المصري بوجه من الوجوه . وأما حقوق الامتيازات المبرعها بالكابيتولاسيون فلا يوجد شيء منها بين الحكومات الإسلامية قاطبة . فهذه بلاد مراكش وبلاد أفغانستان لكل من البلدين حكومة مستقلة عن الأخرى . وكلا الحكومتين مستقل عن الدولة العثمانية ، ولا يوجد شيء من حقوق الامتيازات بين حكومة من هذه الحكومات وأخرى منها . وما نراه من الوكلاء لحكومة مراكش مثلاً من الممالك العثمانية لا يعتبرون سفراء مثل سفراء الدول الأجنبية ، وإنما هم وكلاء لشخص الحاكم ورجال دولته لقفاء بعض المصالح الخاصة وللمساعدة مواطنهم فيما يعرض لهم من الحاجات ، ولا أثر لهم فيما يدخل في الشرائع والأحكام ، وما يوجد من أثر الامتياز في الحقوق لرعية شاه العجم أو سلطان مراكش في بعض الممالك الإسلامية كعصر فإن الإيرانيين والمغاربة قد نالوا ضرباً من الامتياز بالتقاضى إلى المحاكم المختلطة من عدة سنوات . ذلك الذى تراه من أثر الامتياز يناقض أصول الشريعة الإسلامية كافة . فلا أهل السنة يجيزونه ولا مجتهدو الشيعة يسمحون به ، وإنما هو شيء جر إليه فسوق بعض الرعايا وميل المحاكم المختلطة إلى التوسع في الاختصاص . وما قضت به بعض القوانين المصرية من أن سائر العثمانيين لا يتألون حق التوظيف في مصالح الحكومة المصرية ، ولا حق الانتخاب في مجالس شوراها إلا بقيود مخصوصة يشبه تقرير الحقوق في انتخاب مجالس البلدية فمجلس بلدية الاسكندرية مثلاً لا يدخل في انتخاب أعضائه المقيم بالقاهرة . فهو من باب تفضيل سكان

المكان على سكان غيرهم ، وإثارة أولئك بالنظر في المنافع على هؤلاء  
لقربهم مع استواء الكل في الانتساب إلى شريعة واحدة ، واشتراكهم في  
الحقوق التي قررتها تلك الشريعة بلا امتياز . هذا ما تقتضى به الشريعة  
الإسلامية على اختلاف مذاهبها . لا جنسية في الإسلام ولا امتياز في الحقوق.  
بين مسلم ومسلم . والبلد الذي يقيم فيه المسلم من بلاد المسلمين هو بلده.  
ولأحكامه عليه السلطان دون أحكام غيره ، والله أعلم .



## الموضوع

### (٦٨٥) تفشى حمى التيفوس

#### المبادئ

- ١ - كل من الحمى التيفوسية والحمى الراجعة تقتل من شخص إلى آخر بواسطة القمل وغيره ، والوقاية منها لا بد من الاهتمام بالنظافة مطلقاً دوراً ومساكن وأماكن عبادة وأمكنة تجمعات وملاص وأجساد .
- ٢ - لا عدوى مؤثرة بطبيعتها ، وإنما قد يجعل الله بحشيته وإرادته مخالطة صحيح الجسم لمن به مرض معد سبباً لإصابته بهذا المرض .
- ٣ - يجب تجنب الإحصاء عن أصحاب الأمراض الوبائية محافظة على الإحصاء من قوى العاهات .

سئل :

من إدارة عموم الصحة أن الحمى التيفوسية أخذت تتفشى وتنتشر في مصر منذ بضع سنوات حتى بلغ عدد إصاباتنا في خلال السنوات الخمس الماضية بحسب البلاغات التي وردت عنها مائة ألف وتسعمائة إصابة ، والغالب أن العدد الحقيقي هو أكثر من هذا الإحصاء المبني على البلاغات الرسمية ، وفي العام الماضي حصلت إصابات عديدة بالحمى الراجعة . وقد علم من التجارب أن كلا من الحمى التيفوسية والحمى الراجعة تقتل من شخص إلى آخر بوسائل منها القمل ، وتريد إدارة عموم الصحة أن تشر بياناً لإبادة القمل وطرقاً للوقاية من هذين المرضين . وحيث إنهما من الأمراض الوبائية التي جرت العادة بانتشار العدوى منها أردت أن أبين حكم الدين وما يلزم شرعاً بإزاء الوقاية من كل مرض يعلى .

(ج) المتن : نسخة الشيخ محمد بخيت - من ١٧ م ١٠٧ - ٢٨ - ٢٧ شبان ١٣٢٧ هـ - ٢٧ محرم ١٩١٩ م .

إن ديننا الحنيف ربط الأسباب بمسبباتها ، وناط التسنائح بمقدماتها وليس في الوجود أحز من الصحة والعافية ، ولا أدل على ذلك من قول النبي - صلى الله عليه وسلم - للذمك الأعراى الذى جاءه ليعلم ما يسأل الله عنه بعد الصلوات الخمس ( سل الله العافية ) وقوله فى حديث آخر ( نعمتان مغبون فىهما كثير من الناس . الصحة والفراغ ) فعلى المفتقر إلى الصحة أن يسعى وراءها بكل ما أوتيه من قوة وعلم ، وعلى المتمتع بها أن يحفظها كل الاحتفاظ ، وأن يبعد بنفسه عن الأمراض المعدية عملا بقول الله تعالى ( ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة )<sup>(١)</sup> ، وشر المهلكات أمراض تنفشى وحميات تنشر وتفتك بالنفوس فتكاً ذريعاً بإهمالنا تعاليم الدين الصحيحة وإرشاداته النافعة فى كل ما يتعلق بالنظافة والاحتياطات الصحية . وما هى كتب الدين مفعمة بما لو أخذنا ببعضه لكأنت حالتنا الصحية اليوم غير ما ترى أخرج مسلم من حديث عمرو بن الشريد الثقفى عن أبيه قال : كان فى وفد ثقيف رجل مجلوم يريد مبايعة الرسول - صلى الله عليه وسلم - فأرسل إليه رسول الله إنا قد بايعناك فأرجع وقال النبي - صلى الله عليه وسلم - تعليماً وإرشاداً ( اتقوا المجلوم كما يتقى الأسد ) وقال - صلى الله عليه عليه وسلم - ( كلم المجلوم وبينك وبينه قدر رمح أو رحين ) وقال عليه الصلاة والسلام ( فر من المجنوم كما تفر من الأسد ) وقال عليه السلام ( لا يورد ممرض على مصح وإن الجرب الرطب قد يكون بالبعير فإذا خالط الإبل أو حككها وآوى إلى مباركها وصل إليها بالماء الذى يسيل منه ) وقال صلى الله عليه وسلم فى الطاعون ( من سمع به بأرض فلا يقدم عليه ) وقد عمل بقوله عليه السلام ثانى الخلفاء الراشدين سيدنا عمر ابن الخطاب - رضى الله تعالى عنه - عندما خرج إلى الشام وكان معه جمع عظيم من المهاجرين والأنصار حتى إذا ما قرب منها أخبره أمراء الأجناد أن الوباء قد وقع بأرض الشام ، فنادى عمر فى الناس إنى مصبح على ظهر فأصبحوا عليه . قال أبو عبيدة بن الجراح أفراراً من قدر الله . فقال له عمر

(١) من الآية ١٦٥ من سورة البقرة .

— رضى الله تعالى عنه — لو غيرك قلما يا أبا عبيدة ، نعم نفر من قلد الله إلى قلد الله . أرايت لو كانت لك إبل هبطت وادياً له علوتان إحداها خصبة والأخرى جدبة أليس إن رعيت الخصبة رعيتها بقلد الله وإن رعيت الجدبة رعيتها بقلد الله ؟

بعد ذلك جاء عبد الرحمن بن عوف — رضى الله تعالى عنه — وكان متغنياً في بعض حاجته فقال : إن عندي في هذا علماً . سمعت رسول الله — صلى الله عليه وسلم — يقول : ( إذا سمعتم به ) الوفاء ( بأرض فلا تلموا عليه ) فحمد الله عمر وانصرف . ومثل هذا قال العلماء في المجلومين وأمثالهم من أصحاب العاهات المعدية . إنهم يمنعون من المساجد ويتخذ لهم مكان مفرد عن الأسماء الذين يجب عليهم أن يفروا من ملاقاتهم ومخالطتهم لئلا يلقوا بأنفسهم إلى الهلكة التي نهي الله عنها ، وكذلك قال جمهور العلماء . يثبت الخيار للزوجين في فسخ النكاح إذا كان بأحدهما جذام . وما أكثر ما جاء في كتب السنة من الحث على النظافة التي هي من الإيمان . ومن أهم أنواعها نظافة المساكن والدور وأماكن العبادة والمجتمعات ، وكذلك نظافة الملابس والأجساد وتمشيط الشعر وتسريح اللحية وقتل الحشرات والمواظم كالقمل والبراغيث والبق والذباب وغير ذلك مما ثبت أخيراً أنه من أكبر العوامل على انتشار الأمراض ونفشي الحميات تقيهاً مريعاً في طول البلاد وعرضها حتى بلغ عدد الإصابات إلى تلك الكثرة التي جاءت في مكاتبة إدارة عموم الصحة .

هذا ولا يتقرب إلى ذهن العامة مخالفة ما قلناه إلى ما جاء في الحديث الآخر ( لا علوى ولا طيرة ولا هامة ولا صفر ) فإن أصبح ما قبل فيه ما حملة عليه الإمام البيهقي وابن الصلاح وكثير غيرهم من جلة العلماء والمخرجين لأحاديث رسول الله — صلى الله عليه وسلم — من أن هذا الحديث إنما سيق للرد على الجاهلية الذين كانوا يعتقدون أن الأسباب تؤثر بطبيعتها في المسببات وأن الله لا يؤثر فيها — فرد عليهم النبي — صلى الله عليه وسلم — بالأعلى علوى مؤثرة بطبيعتها : وإنما قد يجعل الله بمشيبته

وإرادته مغالطة صحيح الجسم لمن به مرض معد سبباً لإصابته بهذا المرض ، ولأننا كان الأمر باجتناب الأصحاء عن أصحاب الأمراض الوبائية إنما هو للمحافظة على الصحيح من ذوى العاهة ، فلا تنافى بين هذا الحديث وبين ما قلنا . لأن هذا إنما كان للرد على عقيدتهم من أن التأثير للطبيعة وباطل ما كانوا يعتقدون . فوجب المسلمين أن يسلطوا جهدهم ويشدوا عزيمتهم ويتعاونوا جميعاً على معارضة هذه الأمراض المهلكة بكل الوسائل التى يرشدهم إليها الموثوق بهم . فقد جعل الله لكل شئ سبباً ولكل داء دواء والله سبحانه وتعالى كفيل أن يعينهم ويصلح أحوالنا وأحوالهم .



من احكام التقاسيط  
الديوانية والأرصادات





## الموضوع

### (٦٨٦) تقسيط ديوانى

### المبادئ

- ١ - التقسيط الديوانى هبة ولا تبطل بالشرط الفاسد وتم بالقبض .
- ٢ - قول الرجل لآخر أعطيتك دارى حياتك فإذا مت تكون لى فالحبة صحيحة ويبطل الشرط .
- ٣ - قول صاحب التقسيط « ومن بعد انقراض ذريتها الخ » لا يكون التقسيط به وقفاً ولا تأثير به على صحة الهبة .

سئل :

من محمد بك توفيق من ذوى الأملاك بمصر فى تقسيط رزنا محى هذا عنوانه : تقسيط أطيان جفالك رزقة بلا مال بوجه الإيهاب من لدن المرحم الخديوى وهذا نصه : إعطا عن جانب سعادة لا مع انور دستور وقور الخديوى الأكرم أفندينا ولى النعم محمد سعيد باشا المعظم حاشى حى الإسلام بالليار المصرية من أطيان ناحية طينوها عن أصل أطيان جفالك سعادة أفندينا ولى النعم المشار إليه بمديرية الغربية باسم الست كلفدان جركس من تعلقات أفندينا ولى النعم المشار إليه رزقة بلا مال عن ما كانت تلك الأطيان مقيدة باسم سعادة أفندينا ولى النعم المشار إليه رزقة بلا مال من ضمن تقسيط ديوانى مؤرخ فى غرة رجب سنة ١٢٥٥ والآن بمقتضى الإرادة السنية أطيان مذكورة بر موجه دفتر إلحراز وتحديد تلك الأطيان الواردة من مديرية الغربية بأختام عهد النواحي المذكورة ومعاون المالية

---

(\*) المتن : نسخة الشيخ بكر الصلح - م - ٤ - م ١٥ - م - ٥ - ٢٦ ربيع الثاني، سنة ١٣٢٤ هـ .

وإفادة المديرية رقم ١٧ ذى سنة ١٢٧٠ بمهدة الست الموى إليها ما دامت بقيد الحياة هي وذريتها إعطاء وتوجيه شدة ومن بعد انقراض ذريتها الثلاثى من تلك الأطنان إلى ملغن مرحومة جتتمكان الست عين الحياة هام والدلة سعادة أفندينا ولى النعم المشار إليه والثالث إلى مسجد الأستاذ الأباصبرى رضى الله عنه عن جانب سعادة أفندينا ولى النعم المشار إليه بجهتين مذكورين وقف وإرصاد شدة بر موجب منطوق إرادة سلية الصادرة من المالية عربى العبارة رقم ١٠ ذى سنة ١٢٧٠ وعلى موجبها إفادة المالية رقم ٢٥ ذى سنة ١٢٧٠ فبناء على منطوق الإرادة المشار إليها تطبيقاً للأصول المقررة أطنان مذكورة باعتبار عن أول توت سنة ١٢٦٩ بر وجه مشروح رزقة بلا مال حردفتر أرزاق ثبت وقيد شدة . وكما هي الأصول قد تحرر هذا التقييط الديوانى بديوان الرزنامة العامة - انتهى - فهل يعتبر هذا التقييط تمليكاً على وجه الإيجاب وقد تمت الهبة فيه بالقبض وحيازة الموهوب له العين الموهوبة ويكون شرط الوقف بعد انقراض الذرية شرطاً فاسداً لا يؤثر على صحة الهبة كما قضت به المحكمة العليا فى مثل هذا التقييط أو أنه يجبر وفقاً ذلك هو ما نستمد من علم فضيلتكم طبقاً لما تقضى به نصوص الشريعة الفراء أدامكم الله مخلصها ومن طيه ورقة التقييط .

أجاب :

فيا سبق بتاريخ ١٢ القعدة سنة ١٣٢٣ رفع إلينا مثل هذا السؤال بنصه ومعناه فأجبنا عنه بما نصه :

نص العلماء على أن الهبة لا تبطل بالشروط الفاسدة، وقالوا لو قال أعطيتك دارى حياتك فإذا مت فهي لى صحت الهبة وبطل الشرط. وقالوا إن قال جعلته باسم ابنى يكون هبة لأن الناس يريدون به التملك والهبة إذا قرر هذا فنقول : إن المتبادر من عبارة هذا التقييط وعنوانه أن ما تضمنه من الإعطاء والتوجيه على الوجه المبين به من باب الهبة الصحيحة ولا ينافى ذلك قوله ومن بعد انقراض ذريتها إلى آخره ، لأنه شرط فاسد

والهبة لا تبطل به. فحيث صدر الإعطاء والتوجيه ممن يملكه لست دلالة المذكورة وقبضت تلك الأطنان المعطاة ووضعت يدها عليها بالطرق الشرعية في حياة الواهب مفرزة معينة غير مشغولة بغيرها تحت تلك الهبة ، وكانت الأطنان المذكورة ملكاً لست دلالة المرقومة ولا تكون وفقاً بمجرد ما جاء في التسييط المذكور من قوله ومن بعد انقراض ذريتها إلى آخره كما علمت . وهذا بعينه هو جواب هذا السؤال والله تعالى أعلم .



## الموضوع

(٦٨٧) ارضاء الأتبان وعقارات من ولى الامر

## المبادئ

١ - ارضاء الأتبان من السلطان على جهة غير وقف نافذ شرعاً مادامت من بيت مال المسلمين .

٢ - لا يجوز نقض ذلك مادام المرصد معلوماً معيناً والمرصد عليه معلوماً معيناً كذلك .

٣ - التعبير بلون وجود شروط شرعية تقتضيه غير معتبر ولا يلتفت إليه .

سئل :

بالفائدة واردة من نظارة الحفانية بتاريخ ٥ يوليو سنة ٩٠٨ نمرة ٢١٢٠ بناء على ما ورد لنا من نظارة المالية بتاريخ أول يوليو سنة ٩٠٨ نمرة ٢٥٠ وصورة ما ورد من نظارة المالية ما نصه : ( فحوى الأمر العالى الصادر من الخديوى الأسبق إسماعيل باشا إلى نظارة المالية فى ١١ شوال سنة ١٢٩٠ - ٤٢ المسوخة صورته بالورقة المرفقة بأنه أعطى وأوهب كافة الأملاك والعقارات والأتبان التى تخلفت لحد الآن ( وقتها ) على ذمة الميرى من مبايعة عبد الحليم باشا ما عدا ما استثنى منها فى هذا الأمر إلى المكاتب الأهلية بنوع الإنفاق لصرف ريعه ومستغلاته على المكاتب المذكورة وأنه قبل التسليم فى إيقافها ينظر فيها بمعرفة مدير عموم الأوقاف والمدارس وإذا تراءى له أن بعضها يلزم تصريفه بالمبيع على ذمة الأوقاف وتحصيل

(٥) الفتى : مسئلة الشيخ بكر الصديق - ج ٤ - ص ٢٢٥ - ص ١٦ - ٦ رجب سنة ١٣٢٦ هـ .

ثمَّه لصره في شئون بنايات أو عمارات تتعلق بالمكاتب الأهلية أو استبدال  
شيء بخلافه يتحصل منه إيراد وريع للمكاتب بمراجعة ما فيه المنفعة في هذا  
وذاك لما يتراءى له في ذلك يكون مرخص بإجراء وتنفيذه قبل توقيع  
مسوغ الاتفاق وما يتبقى بعد ذلك من الأملاك والعقارات والأطيان المذكورة  
ويستقر الحال على إنفاقه مع ما يكون حصل استبداله لجهة الوقف على  
وجه ما ذكر . فيبعد المداولة مع المولى إليه بجرى عملية الاتفاق وتخريب  
الوقفية اللازمة عن ذلك باسم المكاتب الأهلية . وحيث إنه للأن لم  
تتحرر وقفية بالأعيان المذكورة من المحكمة الشرعية باسم المكاتب الأهلية .  
وحيث بهم نظارة المالية معرفة ما إذا كان في الحالة التي ذكرت تتخبر  
الأعيان المحكى عنها وقفاً أم لا . بناء عليه اقتضى تحريره لسعادتكم بأمل  
التنبيه باستفتاء حضرة مفتى أفندي الديار المصرية عما يقتضيه الحكم الشرعي  
في ذلك والتكرم بالإفادة أفندم .

أجاب :

علم ما تضمنته إفادة الحاقية الواردة لنا بتاريخ ٥ يوليو سنة ٩٠٨  
نمرة ٢١٢٠ وما تضمنته إفادة المالية المرسلة لنظارة الحاقية بتاريخ أول  
يولية سنة ٩٠٨ نمرة ٢٥٠ وما تضمنته صورة أمر كريم صادر لنظارة  
المالية في ١١ شوال سنة ١٢٩٠ نمرة ٤٢ والإفادة عما يراد الاستفهام عنه  
أن ما تضمنته صورة ذلك الأمر يفيد لإرصاد العقارات والأطيان المبينة  
به على المكاتب الأهلية من قبل المرحوم إسماعيل باشا خديوى مصر  
الأسبق . وقد نص العلماء على أن لإرصاد الأطيان والعقارات التي هي من  
حقوق بيت المال على مصلحة عامة من مصالح المسلمين من قبل الأمراء  
والوزراء الذين هم نواب السلطان صحيح نافذ شرعاً لا يجوز نقضه .  
ففي كانت الأطيان والعقارات المذكورة في الأمر المشار إليه معلومة معينة  
وقد أرسلها ووقعها المرحوم إسماعيل باشا على المكاتب الأهلية المعلقة  
لتعليم القرآن يكون ذلك من قبيل الوقف على المساجد والحصون وقراء  
القرآن والفقهاء ونحو ذلك من كل ما فيه معنى التأييد فيكون معتبراً

شرعاً . ولا ينافى ذلك ما جاء فى حاشية الأمر المشار إليه عما يشعر بأن  
إتفاق ما ذكر لم يتم نهائياً ، فإن المعول عليه إنما هو ما صدر أولاً ولا يغيره  
ما جاء ثانياً ، فإن التغيير بدون وجود شروط شرعية تقتضيه لا يلتفت  
إليه . هذا ما ظهر لى فى الجواب . وللإحاطة تحرر هذا والأوراق عائلة  
من طيه كما وردت . والله تعالى أعلم .



## الموضوع

(١٨٨) تقسيط ديوانى

## المبدأ

التقسيط الديوانى من باب الهبة الصحيحة متى تمت بالتبضى وهى لا تبطل بالشروط الفاسدة وتكون الأعيان الموهوبة ملكاً للموهوب له وتورث عنه شرعاً .

سئل من محمد أفندى صنى الدين فى التقسيط الديوانى الآتى ذكره . هل يعتبر ملكاً أم وقفاً ونص عبارة التقسيط المذكور هى كالاتى ( برأى عن جانب سعادة لامع النور دستور وقور الخليموى المكرم أفندينا ولى النعم حاشى حى الإسلام بالديار المصرية عن أطيان الناحية المذكورة أدناه عن أصل أطيان جفلك سعادة أفندينا ولى النعم المشار إليه بمديرية الغربية باسم الست شهرات جركس من تعلقات أفندينا ولى النعم المشار إليه رزقة بلا مال عما كانت تلك الأطيان مقيمة باسم سعادة أفندينا ولى النعم رزقة بلا مال ضمن تقسيط ديوانى مؤرخ فى غرة رجب سنة ٥٥ والآن بمقتضى الإرادة السنية أطيان المذكورة بمرموجب دفتر إقراز وتخليد تلك الأطيان الوارد من مديرية الغربية بأختام عمد النواحي المذكورة ومعاون المالية وإفادة المديرية رقم ١٧ جاء سنة ٧٠ بهيئة الست شهرات جركس المولى إليها ما دامت بقيد الحياة هى وذريتها إعطاء وتوجيه شله ومن بعد انقراض ذريتها الثلاثى من ذلك الأطيان إلى مدفن مرحومة جتتمكان الست عين الحياة هانم والدة سعادة أفندينا المشار إليه والثالث إلى مسجد الأستاذ الأباصيرى رضى الله تعالى عنه عن جانب سعادة أفندينا ولى النعم المشار إليه بجهتين

مذكورين وقف وإرصاد شلة بزموجب منطوق إرادة منية الصادرة  
للمالية عربي العبارة رقم ١٠ جا سنة ٧٠ وعلى موجبها إفادة المالية في  
٢٥ جاء سنة ٧٠ فبناء على منطوق الإرادة المشار إليها تطبيقاً للأصول المقررة  
أطيان المذكورة باعتبار عن أول توت سنة ٩٩ بوجه مشروح رزقة بلا مال  
ورد دفتر أرزاقه ثبت وقيد شله وكما هي الأصول قد تحور هذا التسيط  
الديواني من ديوان الروزناجه العامرة وبافرمان شريف « أفيلوا الجواب  
ولكم الأجر والثواب .

أجاب :

نص العلماء على أن الهبة لا تبطل بالشروط الفاسدة ، وقالوا لو قال  
أعطيتك دارى حياتك فإذا مت فهي لى صحت الهبة وبطل الشرط ، وقالوا  
إن قال جعلته باسم ابني يكون هبة ، لأن الناس يريدون به التمليك والهبة  
إذا تقرر هذا فنقول : إن المتبادر من عبارة هذا التسيط أن ما تضمنه  
من الإعطاء والتوجيه على الوجه المبين به من باب الهبة الصحيحة  
ولا ينافي ذلك قوله ومن بعد انقراض ذريتها إلى آخره ، لأنه شرط فاسد  
والهبة لا تبطل به . فحيث صدر هذا الإعطاء والتوجيه من يملكه للست  
شهرات جركس المذكورة وقبضت تلك الأطيان المعطاء ووضعت يدها  
عليها بالطريق الشرعى فى حياة الواهب مفرزة غير مشغولة بغيرها  
نمت تلك الهبة ، وكانت الأطيان المذكورة ملكاً للست شهرات المرحومة  
ولا تكون وقفاً بمجرد ما جاء فى التسيط من قوله ومن بعد انقراض  
ذريتها إلخ كما علمت ، فتورث عنها بعد وفاتها لورثتها الشرعيين .  
والله تعالى أعلم .



## الموضوع

(٦٨٩) التسيط الديواني لا يليد وقفا

### المبادئ

١ - قبول واحد من الناس النظر على عين من أعيان التسيط الديواني، لا يعتبر إقراراً منه بأنها وقف .

٢ - إقامة الناظر من القاضى على التسيط الديواني بما له من الولاية العامة على أوقاف مديريته غير معتبر ولا ينقذ به الوقف .

مثل من حضرة محمد بك حلمى بما صورته - ما قولكم دام فضلكم، فى صيغة الإعلام الشرعى الآتى بيانها ( قد ألقنا نحن قاضى مديرية الغربية بما لنا من الولاية العامة على أوقاف هذه المديرية الست شهرت هاتم الحركسية . بلى عبد الله بن عبد الله معتوقه أفندينا المرحوم محمد سعيد باشا والى مصر سابقاً المقيمة باسكندرية الحاضرة باججلس ناظراً شرعياً من قبلنا مؤقفاً على الأقطان الموقوفة عليها من قبل أفندينا المشار إليه الكاتبة بهوت بمركز طلعا مديرية الغربية البالغ قلدها مائة فدان وقبراط واحد وسلمى قبراط من فدان الصادر بها التسيط الديواني المؤرخ ٢٢ ربيع أول سنة ١٢٧١ لتبوير شئون هذا الوقف ولتصرف له وعليه بما يسوغ للنظار فعله شرعاً بما فيه المصلحة له لأهليتها لذلك ونخلو الوقف المذكور من ناظر شرعى وقبلت منا ذلك لنفسها بعد أن تحقق لنا ما ذكر مع معرفتها شرعاً ) انتهى - فهل بهذا الإعلام الشرعى ينقذ الوقف ويكون صحيحاً مع كون التسيط الديواني لا يليد الوقف، والمرحوم محمد سعيد باشا المنسوب إليه ذلك الوقف لم

يوقف تلك الأطنان عليها ولم يصدر منه كتاب وقف بذلك بل ذكر في التقيط المشار إليه أن الأطنان المذكورة عهدت الست شهرت مادامت بقيد الحياة هي وذريتها إعطاء وتوجيه ومن بعد انقراض ذريتها التلتاى من تلك الأطنان للمنفن المرحومة الست عين الحياة هانم والتلت إلى مسجد الأستاذ الأباصرى وقف وإرصاد. وهل قبول الست شهرت النظر على الوقف يعتبر إقراراً منها بالوقف ويسرى إقرارها على ذريتها مع كون الإعلام الشرعى لم يذكر فيه شيء عن النرية بل ذكر بصريح العبارة هكذا (الأطنان الموقوفة عليها) وهل مع تسمية الواقف بالإعلام الشرعى المذكور وهو المرحوم محمد سعيد باشا وإلى مصر يصبح إعتبار إقرار الست شهرت المذكورة بلا نظر إلى اسم المنسوب إليه الوقف الذى لم يصدر منه كتاب وقف بذلك؟ أفيلوا الجواب ولكم الأجر والثواب .

أجاب :

لا ينعقد الوقف والحالة هذه بمجرد ما جاء فى الإعلام المذكور بعد أن عرف عدم صدور كتاب وقف بذلك كما ذكر . ولا يعتبر قبولها مع ذلك النظر إقراراً بالوقف . وبالجمله فبعد ما كتبناه فى هذا الموضوع لا يلتفت إلى ما جاء بالإعلام الشرعى المذكور، ولا تصير الأطنان المذكورة بمقتضاه وفقاً ، بل المدار على ما بيناه فيما سبق . والله تعالى أعلم .



## الموضوع

(٦٩٠) تقسيط ديوانى

### البدء

التقسيط الديوانى تمليك من ولى الأمر وليس وقفاً ، وحكمه حكم سائر الأملاك الشرعية التى تورث عن ملاكها وتوزع على الورثة حسب الشريعة الإسلامية .

سئل من فاطمة محمد رحمت الحاضر عنها محمود أفندى حسن الموظف بوزارة المعارف بما صورته فى التقسيط الديوانى انحرور من الروزنامجه بتاريخ ٩ رجب سنة ١٢٧٤ غمرة ١٥ قد صار اعطاء وتمليك شرعى رزقة بلا مال إلى ما شاء الله تعالى من أطيان جفلك سعادة أفندينا ولى النعم الخديوى الأكرم باسم الست ثروت جركس من متعلقات سعادة أفندينا ولى النعم المشار إليه مادامت بقيد الحياة هى وذريتها ثم من بعد انقراضهم يكون الثلثان من ذلك إلى ملغن المرحومة جنتم كان الست عين الحياة هانم والدة سعادة أفندينا المشار إليه والثلث إلى مسجد الأستاذ الأباصيرى رضى الله عنه بطريق الإيقاف من جانب سعادة أفندينا المشار إليه حينما كانت تلك الأطيان مقبلة باسم مساعدته رزقة بلا مال ضمن تقسيط ديوانى مؤرخ فى سنة ١٢٦٥ وسبق أعطاها إلى الست المذكورة بالشروط المحكى عنها بمقتضى منطوق إرادة منية صادرة إلى المالية عربى رقم ١٠ رجب سنة ١٢٧٠ وعلى موجبها إفادة المالية رقم ٢٥ فى سنة ١٢٧٠ باعطاء ذلك على الوجه

(\*) المبنى : فضيلة الشيخ محمد بنيت - من ١٧ - م ٢٥١ - من ٧٠ ، ٧١ -

٢٩ ذو الحجة ١٣٣٧ هـ - ٢٤ سبتمبر سنة ١٩١٩ م .

المشروح ونحور لها بذلك تقسيط ديوانى مؤرخ فى ٢٢ رجب سنة ١٢٧١ .  
والآن صدر أمر مجلس الأحكام توكى العبارة رقم ٨ رجب سنة ١٢٧٤  
نمرة ١٦ سايرة خطاباً للروزنامجة مشيراً به أن التقسيط المذكور صار ضياعه  
وأن يجرى تحرير تقسيط بدلاً عن الضائع وإن ظهر القديم فلا يعمل به .  
فبناء على أمر المجلس قد نحور هذا التقسيط الديوانى بدلاً عن التقسيط  
الضائع بعد ثبوت قيده بدفاتر الروزنامجة بتاريخ ٩ رجب سنة ١٢٧٤  
ليكون سنداً بيدها بشرط تأدية العشور سنوى وعلى وجه ما ذكر أعلاه  
قد جرى قيد أطيان الجفلك المذكورة البالغة مائة فدان رزقة بلا مال باسم  
الست ثروت جركس المذكورة أعلاه ما دامت بقيد الحياة هى وفريتها ثم  
من بعد انقراضهم يكون الثلثان من ذلك إلى مدفن المرحومة جنتمكان الست  
عين الحياة هانم والدة سعادة أفندينا ولى النعم والثلث إلى مسجد الأستاذ  
الأباصيرى كما توضح أعلاه بمقتضى الأمر العالى والتقسيم الديوانى السابق  
تحريره إليها على وجه ما توضح أعلاه . وبما أن التقسيط المذكور صار  
ضياعه وصلى أمر المجلس المشار إليه أعلاه بتحرير تقسيط بدلاً عن ضائع  
فقد نحور هذا التقسيط الديوانى بدلاً عن التقسيط الضائع ليكون سنداً بيدها  
كالأصول ثم نرجو من فضيلتكم بعد الاطلاع على صورة التقسيط الديوانى  
المذكور التكرم بإبداء ما يقتضيه الحكم الشرعى نحو تقسيم هذه الأطيان  
وريعها على ذرية الست ثروت جركس المذكورة ذكوراً وإناثاً بعد وفاتها  
وهل عبارة التملك الشرعى الواردة فيه تفيد أن الأطيان ملك أو وقف .  
وأرجو أن تفضلوا بقبول عظيم احترامى .

أجاب :

اطلنا على هذا السؤال وعلى صورة التقسيط المذكور المستخرجة  
من الدفترخانة المصرية بتاريخ ١٤ أغسطس سنة ١٩١٥ الذى يتضمن  
الإتمام فى سنة ١٢٧٠ على الست ثروت جركس بمائة فدان بناحية طنبيها  
بمديرية البحيرة - ونفيد أن صريح التقسيط المذكور أن الأطيان التى  
ذكرت معطاة لست ثروت جركس المذكورة على سبيل التملك الشرعى

لا الإيقاف . وحينئذ يكون حكمها كسائر الأملاك الشرعية التى تورث  
عن ملاكها بعد وفاتهم . وحيث إنه تبين من إفادة محافظة مصر الواردة  
لنا بتاريخ ١٤ يونيو سنة ١٩١٥ نمرة ١٩١٢ أنها توفيت عن أولادها  
الأربعة ثلاثة ذكور وأنثى . فتقسم هذه الأقطان بينهم قسمة الميراث  
الشرعى أعنى للذكر مثل حظ الأنثيين حسبما أفتينا به عن الإفادة المذكورة  
بتاريخ ٧ شعبان سنة ١٣٣٣ نمرة ٢٧ فتاوى ج ١٠





## أحكام في مسائل متفرقة





## الموضوع (١٩١) رؤية الهلال المبدأ

ثبوت رؤية الهلال في معرفة أوائل الشهور العربية إنما يكون بالشهادة شرعاً ولا يعول على الحساب في ذلك .

سئل بالفاة من جناب مدير عموم المساحة مؤرخة في ١٧ يونية سنة ٩٠٢ - ٦٨٠٨ مضمونها أن هذه المصلحة أخلت من عهد قريب في حساب النتيجة الميرية السنوية وبهما أن تكون هذه النتيجة غاية في الضبط ليصح التعويل عليها في الأعمال الدينية والمدنية وترغب المصلحة الإفادة عما إذا كان المعول عليه في تعيين أوائل الشهور العربية بحسب الشرع الإسلامي هو الرؤيا كما في رمضان أو الحساب وتتفرد بعض الشهور بالرؤيا ويتحتم فيها ذلك كما يتحتم في تعيين أول شهر الصوم وعما إذا كانت والحالة هذه النتيجة الدينية المبينة على الرؤيا تنطبق على النتيجة المدنية المبينة على الحساب أو بينهما فرق وما هو هذا الفرق ؟ مع الإشارة إلى المؤلفات العربية التي تفي المقام حقه ويمكن التعويل عليها في هذا الموضوع .  
الجواب :

المقرر شرعاً أن أول الشهر إنما يعرف برؤية الهلال ويثبت ذلك بالشهادة المعروفة عند أهل الشرع ، لا فرق في ذلك بين رمضان وشوال وغيرهما . أما العمل بالحساب فقيه خلاف بين علماء بعض المذاهب والمعول عليه أنه لا يلتفت إلى الحساب لأن أحكام الدين الإسلامي مبينة على الأسهل والأيسر للناس في أي قطر كانوا وأي بقعة وجلوا . وأما مظان وجود هذا الحكم فهي أبواب الصوم في جميع كتب الفقه المعتزة والله أعلم .

(ج) المتن : فضيلة الشيخ محمد عبده - م ٢ - م ١٢ - م ٢ - ١٧ ربيع الأول سنة ١٣٢٠ هـ .

## الموضوع

(١٩٢) الوصية بقراءة القرآن الكريم

## المبدأ

الوصية بقراءة القرآن الكريم باطلة لما فيها من شبهة الاستتجار على قراءة القرآن .

سئل من حضرة حامد أفندي الصواف في امرأة تملك منزلاً لا غير أوصت في حالة صحتها وكمال عقلها بثلث منزلها الكائن بجهة كذا ليصرف ثمنه في خرجتها وأعمال رحمت وقراءة قرآن شريف ، وبثلثه الثاني لمن أقامته وكيلاً عنها في قبض مالها واستلامه وفي دفع ماعليها ، وبثلثه الثالث لتدفع قيمته للديون المطلوبة منها ، وقد أقامت الوكيل المذكور وصياً مختاراً من قبلها لتنفيذ ما أوصت به على الوجه المذكور ، ثم من بعد مدة ماتت مصرة على ذلك وتركته وارثاً شرعياً لم يجز ما أوصت به مورثته على وجه ما ذكر فلماذا يكون الحكم في الوصية المذكورة والحالة هذه ، وما يصح منها ويجب تنفيذه على الوصي وما لا يصح منها ؟ أفيلوا الجواب .

أجاب :

نص العلماء على أنه يبدأ من تركته المتوفى الخالية عن تعلق حق الغير بعين من أعيانها كالرهن بتكفينه وتجهيزه من غير إسراف ولا تقتير بما يناسب حال أمثاله ، ثم تقضى ديونه الثابتة التي لها مطالب من جهة العباد ، ثم تنفذ وصيته الشرعية من ثلث الباقي ، ثم يقسم الباقي بين ورثته الشرعيين ، وعلى أن الوصية لقراءة القرآن الشريف باطلة لما فيها

(\*) الفتى : فضيلة الشيخ محمد عبيد - م ٢ - م ٥٠٦ - من ٩١ - ٢٢ محرم سنة ١٣٢٤ هـ .

من شبه الاستحجار على قراءة القرآن . إذا تقرر هذا ولم يميز الوارث المذكور في هذه الحادثة تلك الوصية وكان الأمر كما ذكر في السؤال ، فاللى يقتضيه الحكم الشرعى فى ذلك أن تقسم خريجة المتوفاة المذكورة الشرعية من جميع تركتها المذكورة ، ثم تقضى ديونها الثابتة الى لها مطالب من جهة العباد من الباقى بعد ذلك ، ثم يقسم ثلث هذا الباقى بين الرحمات المذكورة من أعمال البر كالصدقة والوكيل المذكور بالسوية بينهما . هذا ما ظهر لى أخذنا مما نص عليه العلماء . والله تعالى أعلم .



## الموضوع

(٦٩٣) زكاة الوقف

### المبادئ

- ١ - لا تجب الزكاة في ريع الوقف الخيري عند الشافعية والحنفية .
  - ٢ - تجب الزكاة في الريع إن كان الوقف على معين أو جماعة معينين لأنهم يملكون الريع ملكاً تاماً متى بلغ نصاباً لكل منهم وتحققت شروط الوجوب شرعاً .
  - ٣ - إذا كان الوقف على معين ونقص نصيب كل منهم عن النصاب ولكن بلغ مجموع نصيبهم نصاباً وتحققت شروط الوجوب وجبت الزكاة في الريع كله متى وجدت شروط الخلطة له .
  - ٤ - الأعيان الموقوفة ذاتها لا زكاة فيها ولو كانت زكوية .
- سئل من السيد عبد الرحمن ناظر أوقاف السيد محمد بن أحمد السقاف بستغافورة بما صورته التمس من مكارم أخلاق مولاي الفراء إرشادى إلى ما يجب عمله في المسألتين الآتيتين على مذهب الإمام الشافعى رضى الله عنه جعلكم الله نوراً يستضاء به ومورداً غنياً يغترف منه .
- المسألة الأولى : أوقف رجل ثلث أملاكه على الأعمال الخيرية واشترط أن يحجز في آخر كل عام عند توزيع ريعها جزءاً صغيراً لما يحدث من الطوارئ ، وقد يكون عند ناظر الوقف مبلغ يزيد عن النصاب وحال عليه الحول - فهل تجب فيه الزكاة أم لا ؟

(\*) الفتاوى : لمجلة الشيخ محمد باهيث - س ١٠ - م ٧٢ - من ٤٠٦ - ٢٩ شوال سنة ١٣٢٣ هـ .

المسألة الثانية : نظراً للحالة الحالية اضطر ناظر الوقف أن يضع ما عنده من الاحتياطي وما تحصل من إيراد هذا العام في أحد المصارف بدون شرط خوفاً الضياع ، وفي آخر العام الميلادي أضاف المصرف ربخاً على المبالغ المودعة عنده ، فهل يجوز لناظر استلام هذا الربح أم لا ؟ وإن كان يجوز له ذلك فهل يوزعه على المستحقين باعتبار أنه إيراد جديد أم يضيفه إلى الاحتياطي ؟ هذا ما نرجو من فضيلة الأستاذ الأكبر إرشادنا إليه والله لا يضيع أجر من أحسن عملاً . وتقبلوا بقبول احترام المسلمين هنا .

أجاب :

اطلعنا على خطاب حضرتكم المسطر أعلاه . ونفيد : أنه مرسل لحضرتكم طى هذه الإجابة عن المسألتين المذكورتين به على مذهب الإمام الشافعي رضي الله عنه المسطرة من حضرة صاحب الفضيلة الشيخ سليمان العبد شيخ السادة الشافعية بالجامع الأزهر الشريف ، ومن حضرة الأستاذ الشيخ محمد الحلبي من كبار علماء الشافعية بالجامع المذكور . وملخص الجواب عن المسألة الأولى : أن ريع الوقف إن كان الوقف على جهة عامة كالساجد والفقراء ونحو ذلك من سبل الخير فلا زكاة في الربيع ، وإن كان الوقف على إنسان معين أو جماعة معينين وجبت الزكاة في الربيع لأنهم يملكونه ملكاً تاماً يتصرفون فيه جميع أنواع التصرف ، فإن بلغ نصيب كل منهم نصيباً وجبت الزكاة فيه إن حصلت شروط الوجوب ، وإن نقص نصيب كل منهم وبلغ نصيب جميعهم نصيباً ووجدت شروط الخلطة مع وجود شروط الوجوب وجبت الزكاة في الربيع ، وأما الأعيان الموقوفة إن كانت زكوية فلا زكاة فيها — وملخص الجواب عن المسألة الثانية : أنه ليس لناظر أخذ شيء من مال الوقف على وجه الضمان ، فإن فعله ضمنه ، ولا يجوز له إدخال ما ضمنه في مال الوقف . وإقراض الناظر مال الوقف كإقراض مال الصبي ، فلا يجوز لغیر القاضى إقراض مال الوقف إلا لضرورة كسفر أو تهب ، فيقرضه ملياً أميناً خالياً ماله عن الشبهة ، ويأخذ رهناً إن رأى في أخذه مصلحة . وحينئذ فما فعله الناظر من الوضع فهو إما قرض بالقول فلا بد من الشروط المعتبرة فيه ، ولم يوجد جميعها في هذا



## الموضوع

(١٩٤) بناء المساكن على أرض الجبانة

## المبدأ

أرض الجبانة لا يجوز شرعاً بناء مساكن عليها ولا غرس أشجار فيها أو نباتات ، كما لا يجوز بيعها ولو نقلت منها عظام الموتى إلى مكان آخر لأن لها حكم المقبرة .

مثل بافادة واردة من وزارة الداخلية رقم ٢٩ يونية سنة ١٩٢٠ نمرة ٢٧٧ صورتها . . . في مدينة بور سعيد جبانة قديمة منع الدفن فيها منذ زمان بعيد ثم نقلت منها العظام والرفات إلى موضع آخر من عهد قريب ، وقد حصل الشروع في هذه الأيام في تقسيم أرض تلك الجبانة القديمة إلى ثلاثة أقسام يكون أحدها مخصصاً لإقامة ورشة عليه لأجل إصلاح عربات البلدية ، والثاني لإنشاء مشتل لتربية النباتات والأشجار وأما القسم الثالث فسيباع بالمواد العلى للأفراد لاستخدام ثمنه في الوفاء بالتفقات التى أوجبها نقل تلك العظام والرفات ، ولكن بلدية بورسعيد صاحبة المشروع قد رأت فيها بعد أن أرض الجبانات ولو نقلت منها العظام والرفات يجب أن تبقى مقدسة ولا يلىق أن يبنى عليها مساكن وغيرها . فبناء عليه نرجو فضيلتكم إصدار الفتوى الشرعية في هذه المسألة : وتفضلوا بإصاحب الفضيلة بقبول وافر احترامنا .

أجاب

اطلعنا على خطاب دولتكم رقم ٢٩ يونية سنة ١٩٢٠ نمرة ٢٧٧ الذى يتضمن أن في مدينة بورسعيد جبانة قديمة منع الدفن فيها منذ زمن

(\*) الفتى : لفيلة الشيخ محمد اسماعيل البردى - س ٢٠ - م ١٢ - س ٢ -  
١٢ شوال سنة ١٣٣٨ هـ - ١٤ يولية سنة ١٩٢٠ م .

بعيد ، ثم نقلت منها العظام والرفات إلى موضع آخر من عهد قريب . وقد حصل الشروع في هذه الأيام في تقسيم أرض تلك الجبانة القديمة إلى ثلاثة أقسام - أحدها : يكون مخصصاً لإقامة ورشة عليه - وثانيها : لإنشاء مشتل لثريّة النباتات والأشجار وثالثها سيباع بالمزاد العلني للأفراد وأن بلدية بورسعيد قد رأت فيها بعد أن أرض الجبانة ولو نقلت منها العظام والرفات يجب أن تبقى مقلسة ولا يليق أن يبنى عليها مساكن وغيرها ويراد إصدار فتوى شرعية منا في هذه المسألة . ونفيد : أنه قال في الفتاوى الهندية بصحيفة ٤٧٠ جزء ثان ما نصه ( وسئل هو ( أى القاضى الإمام شمس الأئمة محمود الأزوجندى ) أيضاً عن المقبرة في القرى إذا اندرست ولم يبق فيها أثر الموقى لا العظم ولا غيره هل يجوز زرعها واستغلالها قال لا ، ولها حكم المقبرة كلها في المحيط ) ومن ذلك يعلم أن أرض الجبانة المذكورة لا يجوز شرعاً أن يبنى عليها مساكن ، ولا أن تغرس فيها أشجار ولا نباتات ولا يجوز شرعاً بيعها ، ولو نقلت منها عظام الموقى إلى محل آخر ، لأن لها حكم المقبرة . وللإحاطة تحرر هذا الخطاب المذكور عائد من طيه كما ورد . وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .





## الموضوع

(٦٩٥) عقد بيع بشرط المنفعة للبائع مدى الحياة

### المبادئ

١ - اشتغال عقد البيع على شرط المنفعة للبائع مدى حياته مفسد للعقد شرعاً .

٢ - لا يعتبر هذا العقد وصية ، لأنها تملك مضاف إلى ما بعد الموت بطريق التبرع وهذا ليس كذلك .

٣ - يبقى المبيع على ملك البائع ويورث عنه شرعاً .

سئل بخطاب وزارة المالية رقم ٢٩ مايو سنة ١٩٢١ نمرة ٢٤٤-١٧٨٨ ما صورته مرفق ضمن الأوراق طيه الواردة لهذا بمكتابة مديرية الشرقية الرقم ١٧ الحارى نمرة ١٣٤ صورة عقد بيع مقول بصورته من عبد النبي موسى عسكر ببيع ٤ سهم ٧ قيراط أرض زراعية ومعطى له بمقتضاه حق الانتفاع أيام حياته على أن تكون بعد وفاته الأرض المذكورة وجميع ما يمتلكه ملكاً وأزراً واستحقاقاً لزوجته الست نفيسة بالأمل بعد الاطلاع على صورة العقد المذكور التكرم بالإفادة عما يقتضيه الحكم الشرعى فيما إذا كان العقد المذكور يعتبر وصية تملك مضاف إلى ما بعد الموت أو يعتبر بيعاً صحيحاً شرعياً نافذاً بعد وفاته أم لا هذا ولا ذاك أو يعتبر مالا موروثاً عن المتوفى . وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

(\*) الفتى : فضيلة الشيخ محمد اسماعيل البرديسى - م ٢٠ - م ١٦٠ - ١٩ من شوال

١٣٢٩ هـ - ٢٥ من يونية ١٩٢١ م .

أجاب :

اطلعنا على خطاب الوزارة رقم ٢٩ مايو سنة ١٩٢١ نمرة ٢٤٤ -  
٨٨-١٧ بخصوص العقد المقول بصلوره من عبد النبي مومى عسكر  
ونفيد : أن البيع الذى اشتمل عليه العقد لم يكن بيعاً صحيحاً شرعاً لاشتماله  
على شرط مفسد للبيع وهو اشتراطه أن يكون الانتفاع له طول حياته  
وليس وصية أيضاً لأنها تمليك مضاف إلى ما بعد الموت بطريق التبرع  
وتمليكه هنا لم يكن بهذا الطريق - - - - - . وحينئذ يكون القدر المبيع مما يجرى  
فيه التوارث لأنه ياق على ملك البائع . وللإحاطة تحرر هذا ، والأوراق  
عائلة من طيه كما وردت .



## الموضوع

(١٩٦) الانتقال من مذهب إسلامي إلى آخر

## المبدأ

يجوز انتقال الشخص من مذهب إسلامي إلى آخر سواء كان لغرض ديني أولاً ، متى كان الانتقال إلى مذهب من مذاهب الأئمة الأربعة .

مثل من عبد الصمد عيسى يونس في رجل عاص قد لعبد منذ ثلاثين عاماً على مذهب الإمام مالك من كل الوجوه من غير تلفيق ، ثم انتقل إلى مذهب الإمام أبي حنيفة من غير تلفيق من كل الوجوه من منذ شهرين . هل ذلك جائز أم لا ؟

أجاب :

متى كان المتنقل عامياً وكان انتقاله لغرض ديني أو لم يكن لغرض أصلاً فإنه يجوز له الانتقال من مذهب إلى مذهب آخر من مذاهب الأئمة الأربعة المعروفة في بلاد الإسلام ، وهذا حيث كان الحال كما ذكر في السؤال .

---

(\*) المني : فضيلة الشيخ عبد الرحمن قرامه - س ٢١ - ص ٨٢ - م ٢٧٢ -  
٢٨ ذو الحجة سنة ١٣٤٠ هـ - ٢٧ أغسطس ١٩٢٢ م .

## الموضوع

(١٩٧) حكم وقف المسلم بعد رדתه

## المبدا

وقف المسلم لا يبطل برדתه عند أبي يوسف ( من الحنفية ) وعليه الفتوى .

سئل من جان أبو طاقية بالآتي :

سيلة تدعى روجينا جيوتى بنت يوسف تاملو إسرائيلية إيطالية لا تعرف اللغة العربية . ثم بتاريخ ١٤ أبريل لسنة ١٩٣٢ أسلمت . ثم بعد إسلامها وقفت وقفاً أهلياً على نفسها أيام حياتها ، ثم من بعدها على أشخاص عينتهم عنها . ثم رجعت عن دين الإسلام بتاريخ ٨ مارس سنة ١٩٣٣ فهل والحال ما ذكر يتي وقفها كما هو أو يبطل وتتصرف فيه تصرف الملاك في أملاكهم ؟

أجاب :

اطلعنا على هذا السؤال ونفيد : بأنه قد ذهب الخصاص إلى أن المسلم إذا وقف وقفاً في حال إسلامه ثم ارتد والعياذ بالله عن الإسلام بطل وقفه بالارتداد . وقد تبعه في ذلك كثير ممن جاء بعده ، وقد اعترضه شارح الوهبانية حيث قال على ما جاء بتقرير المرحوم الشيخ الرافعي على رد المختار مانصه : ( ولى في هذه المسألة نظر ، فإن حبوط عمله ينبغى أن يكون في إبطال ثوابه لا في إبطال ما يتعلق به من حق الفقراء ، وصار إليهم فإنه ينبغى أن لا يبطل حقهم بقوله ) ١ هـ . وهو اعتراض وجيه

(\*) الفتى : لسيلة الشيخ عبد المجيد سليم - ٣٧ - ص ٣٦٦ - م ٥٩٨ - ٢١ ذو القعدة سنة ١٣٥١ هـ - ١٨ مارس سنة ١٩٣٢ م .

وأصله لصاحب المحيط حيث قال على ما جاء في حاشية عبد الحليم على الدرر مانصه : (وعندى في هذه المسألة نظر ، فإن حبوط عمله ينبغي أن يكون في إبطال ثوابه لا إبطال ما يتعلق به حق الفقراء وصار إليهم فإنه ينبغي أن لا يبطل حقهم بفعله ، اهـ . قال عبد الحليم بعد هذا ما نصه ( أقول ومن الله الإعانة والتوفيق : إن هذا النظر مدفوع عن آخره لما أن هذه المسألة مبنية على قول أبي حنيفة والوقف عنده حبس العين على ملك الواقف ، ومن ذلك صح تملكه وإرثه والرجوع عنه بعد كونه وفقاً صحيحاً ، فإذا بقي الموقوف في ملكه لم يبق فرق بين الوقف قبل الارتداد وبعده ، وقد سبق في باب المرتد أن تصرفاته موقوفة . إن أسلم نفدت وإن هلك حقيقة أو حكماً بطلت . إذا عرفت هذا ظهر أن وقفه باطل على كلتا الحالتين من غير فرق عنده خلافاً لما فيهما . فإنه إن وقف حال الإسلام فعند أبي يوسف خرج عن ملكه بمجرد قوله وقفت هذا لهذا ، وعند محمد خرج عنه به وبالتسليم والقبض فلم يبق في ملكه عندهما ، فلا يبطل بالردة إلى آخر ما قاله ) اهـ . وهذا تحقيق للمسألة جدير بالاعتبار والتحويل عليه ، وبه يزول إشكال صاحب المحيط الذي تبعه فيه شارح الوهبانية . وعلى ذلك فبارتداد الواقفة المذكورة عن الإسلام لا يبطل وقفها على قول أبي يوسف المتفق به والذي جرى عليه العمل هذا ماظهر لنا . والله تعالى أعلم .

## الموضوع

(٦٩٨) هبة المرأة نفسها لطلقها ثلاثاً

### المبدأ

هبة المرأة نفسها لمن طلقها ثلاثاً غير جائزة شرعاً . إلا إذا تزوجت بآخر ودخل بها دخولاً حقيقياً ثم طلقها أو مات عنها وانقضت عدتها منه شرعاً .

سئل من أحد مختار قال :

رجل طلق زوجته ثلاث مرات فحرمت عليه شرعاً ، ولرغبتهما في المعاشرة محافظة على أولادهما وهم ثلاثة أطفال . هل يجوز أن تهب الزوجة نفسها بأي حال إلى زوجها لتعاشره معاشرة شرعية شبيهة بالمعاشرة الزوجية وإذا كان الجواب بالإيجاب نرجو الإفادة عن كيفية وصيغة الهبة ثم ما حكمها شرعاً ؟

أجاب :

اطلعنا على هذا السؤال ونفید : أنه متى كان الحال كما جاء بالسؤال بانث المرأة المذكورة من مطلقها بينونة كبرى فلا تحل له حتى تزوج بغيره ويدخل بها دخولاً حقيقياً ثم يطلقها أو يموت عنها وتنتقض عدتها منه . فإن كانت الهبة المذكورة بالسؤال يقصد بها تزوج المرأة لمطلقها بطريق عقد الزواج الشرعي المستوفى لشروطه فلا بد أن يكون هذا العقد بعد ما ذكرنا من تزوجها بزواج آخر إلخ . وإن كان المقصود غير ذلك فليس هذا بسبب مشروع لحلها له وبهذا علم الجواب . والله أعلم .

(\*) المألى : لمجلة الشيخ عبد المجيد سليم - ص ٤٦ - ص ٦٠ - م ٦٨ - ٧ رمضان سنة ١٣٥٧ هـ - ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٣٨ م .

## الموضوع

### (٦٩٩) حقيقة الخمر وحكمها

#### المبادئ

- ١ - كل ما خامر العقل وسره فهو خمر ومحرم شرعاً .
  - ٢ - حد شارب الخمر الجلد مع اختلاف في مقلوه ، والزيادة عليه تعزير مفوض للإمام ، وهو الذى يقيم الحد أو نائبه .
  - ٣ - لا يجوز لغير المسلمين بيع الخمر علناً .
  - ٤ - النهى عن المنكر يكون إذا لم يترتب على هذا النهى منكر أعظم من هذا المنكر ومفسدة أشد من مفسدة فعل المنكر .
- سئل من الأستاذ مصطفى أفندى الوكيل :
- قال :

ماحكم الإسلام فى الخمر ، وماهو حد شارب الخمر ، وإلى أى حد يجوز لغير المسلمين الاتجار فيها وبيعها للمسلمين على رؤوس الأشهاد ، وما هو حد الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر . وماقول فضيلتكم فى مسلم أساءه الاستتار بالدين إذ رأى الحانات تفتح أمام المساجد فلحقا المسلمين إلى العمل على إغلائها ولصبر بيعها على أهل اللمة فى أحيائهم ؟ ولفضيلتكم أكرم الثواب .

#### الجواب

اطلعنا على هذا السؤال ونفيد بما يأتى عن المسألة الأولى : أن حكم الخمر فى الشريعة الإسلامية هو الحرمة . وذلك ثابت بالكتاب والسنة ، أما الكتاب

(\*) المتن : فضيلة الشيخ عبد المجيد سليم - ص ٤٦ - ص ٢٠٢ - م ٥٠٧ - ٢٢ صفر  
سنة ١٣٥٨ هـ - ١٢ أبريل سنة ١٩٣٩ م .

يقول الله تعالى<sup>(١)</sup> : « يا أيها الذين آمنوا إنما الخمر والميسر والأنصاب  
 والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون . إنما يريد الشيطان  
 أن يوقع بينكم العداوة والبغضاء في الخمر والميسر ويصدكم عن ذكر  
 الله وعن الصلاة فهل أنتم منتهون » وأما السنة فقوله عليه الصلاة والسلام :  
 « كل مسكر خمر وكل خمر حرام » رواه أبو داود والإمام أحمد  
 وروى عبد الله بن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لعن الله الخمر  
 وشاربها وساقياها وبائعها ومبتاعها وعاصرها ومعتصرها وحاملها  
 والمحمولة إليه » رواه أبو داود . إلى غير ذلك من الأحاديث الكثيرة  
 الواردة في تحريم الخمر . قال ابن قدامة في المغني ( وثبت عن النبي  
 صلى الله عليه وسلم تحريم الخمر بأخبار تبلغ بمجموعها رتبة التواتر ) .  
 هذا . والخمر - كل مسكر خامر العقل وستره - فاسم الخمر يتناول  
 كل شراب مسكر ، سواء أكان من العنب أو من غيره ، وهذا ما عليه جمهور  
 الفقهاء وأهل الحديث جميعاً ، ويدل على ذلك ما جاء في البخاري عن  
 ابن عمر رضي الله عنهما قال : ( خطب عمر رضي الله عنه على منبر  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : إنه قد نزل تحريم الخمر وهي من  
 خمسة أشياء العنب والتمر والحنطة والشعير والعسل . والخمر ما خامر  
 العقل ) وما رواه البخاري عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال :  
 ( كنت أسمى أبا عبيدة وأبا طلحة وأبي ابن كعب من فضيخ زهو وتمر  
 فجاءهم آت فقال إن الخمر قد حرمت فقال أبو طلحة قم يا أنس فأهرقها  
 فأهرقها ) والفضيخ بوزن عظيم اسم للبسر إذا شدخ ونبد . والزهو  
 يفتح الزاى وسكون الهاء بعدهما واو هو البسر اللى يحمر أو يصفر  
 قبل أن يترطب . وفي البخاري عن أنس أيضاً قال : ( كنت قائماً على  
 الحى أسقيهم -عمومى وأنا أصغرهم سناً - الفضفيخ فقليل حرمتم الخمر  
 فقالوا أكفأ فكفأها ) وعن بكر بن عبد الله أن أنس بن مالك حدثهم  
 ( أن الخمر حرمت والخمر يومئذ البسر والتمر ) . إلى آخر ما جاء في  
 البخاري . وما أحسن ما نقله الحافظ بن حجر عن القرطبي من قوله :  
 ( الأحاديث الواردة عن أنس وغيره على صحتها وكثرتها تبطل مذهب

(١) الآية ٩٠ ، ٩١ من سورة المائدة .



الكوفيين القائلين بأن الخمر لا يكون إلا من العنب وما كان من غيره لا يسمى خمرًا ولا يتناوله اسم الخمر ، وهو قول يخالف لغة العرب وللسنة الصحيحة وللصحابة . لأنهم لما نزل تحريم الخمر فهموا من الأمر باجتناب الخمر تحريم كل مسكر ولم يفرقوا بين ما يتخذ من العنب وما يتخذ من غيره بل سوا بينهما وحرموا كل ما يسكر نوعه ولم يتوقفوا ولا استفصلوا ولم يشكل عليهم شيء من ذلك بل بادروا إلى إتلاف ما كان من غير عصير العنب وهم أهل اللسان وبلغتهم نزل القرآن ، فلو كان عندهم فيه تردد لتوقفوا عن الإراقة حتى يستكشفوا ويستفصلوا ويتحققوا التحريم لما كان تقرر عندهم من النبي عن إضاعة المال ، فلما لم يفعلوا وبادروا إلى الإتلاف علمنا أنهم فهموا التحريم نصاً فصار القائل بالتفريق سالماً غير سيئ لهم ، ثم انضاف إلى ذلك خطبة عمر بما يوافق ذلك ( وهو ممن جعل الله الحق على لسانه وقلبه ) وسمعه الصحابة وغيرهم فلم يقل عن أحد منهم إنكار ذلك . وإذا ثبت أن كل ذلك يسمى خمرًا لزم تحريم قليله وكثيره ، وقد ثبتت الأحاديث الصحيحة في ذلك . ثم ذكرها . قال : وأما الأحاديث عن الصحابة التي تمسك بها المخالف فلا يصح منها شيء على ما قال عبد الله بن المبارك وأحمد وغيرهم وعلى تقدير ثبوت شيء منها فهو معمول على تقيع الزبيب أو التمر من قبل أن يدخل حد الإسكار جمعاً بين الأحاديث ( اهـ . وقد قال أبو بكر بن العربي في كتابه أحكام القرآن عند قوله تعالى ( يسألونك عن الخمر والميسر ) . « إن الخمر كل شراب ملذ مطرب قاله أهل المدينة وأهل مكة وتعلق أبو حنيفة بأحاديث ليس لها خطم ولا أزمة ذكرناها في شرح الأحاديث ومسائل الخلاف فلا يلتفت إليها » والصحيح ما روى الأئمة أن أنساً قال حرمت الخمر يوم حرمت وما بالمدينة خير الأعتاب إلا قليل وعامة خمرها البسر والتمر خرجه البخاري . واتفق الأئمة على رواية أن الصحابة إذ حرمت الخمر لم يكن عندهم يومئذ خمر عنب ، وإنما كانوا يشربون خمر النبيذ فكسروا دنانهم وبادروا بالامتنال لاعتقادهم بأن كل ذلك خمر إلى آخر ما قال . وجملة القول

أن اسم الخمر المحرمة في الشريعة الإسلامية يتناول كل مسكر ، إما على سبيل الحقيقة اللغوية أو على سبيل الحقيقة الشرعية ، بأن يكون الشارع نقلها من نوع خاص من الشراب المسكر إلى مفهوم يتناول جميع أنواع الشراب المسكر . وعلى فرض أن اسم الخمر لا يطلق حقيقة على كل شراب مسكر فالنصوص المستفيضة عن النبي صلى الله عليه وسلم في الصباح والسنن والمسانيد قاطعة بأنه صلى الله عليه وسلم حرم كل مسكر ولولا خشية الإطالة لذكرنا هذه النصوص . ومن شاء الاطلاع عليها فليرجع إلى كتب الأحاديث أو باب الأشرية وحد الشراب الجزء الرابع من فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية فقد ذكر رحمه الله كثيراً من هذه الأحاديث ، ثم قال : ( فنعتقد من العلماء أن النبي الذي رخص فيه يكون مسكراً يعني من نبذ العسل والقمح ونحو ذلك فقال يباح أن يتناول منه ما لم يسكر فقد أخطأ . وأما جماهير العلماء فعرفوا أن الذي أباحه هو الذي لا يسكر ، وهذا القول هو الصحيح في النص والقياس . أما النص فالأحاديث كثيرة فيه . وأما القياس فلأن جميع الأشرية المسكرة متساوية في كونها تسكر ، والمفسدة الموجودة في هذا موجودة في هذا ، والله تعالى لا يفرق بين المتماثلين ، والتسوية بين هذا وهذا من العدل والقياس الجلي ، فتبين أن كل مسكر حرم . والحشيشة المسكرة حرام ، ومن استحل المسكر منها فقد كفر ) اهـ . وجاء في تفسير الألوسي عند قوله تعالى : — يسألونك عن الخمر والميسر . الآية — بعد كلام ما نصه : ( وعندى أن الحق الذي لا ينبغي العلل عنه أن الشراب المتخذ مما عدا العنب كيف كان وبأى اسم سمي متى كان بحيث يسكر من لم يتعوده حرام ، وقليله ككثيره ، ويحد شارب به ويقع طلاقه ونجاسته غليظة . وفي الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم سئل عن التقيع وهو نبذ العسل فقال : — كل شراب أسكر فهو حرام — وروى أبو داود — نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كل مسكر ومفتر — وصح — ما أسكر كثيره فقليله حرام — وفي حديث آخر — ما أسكر الفرق منه قل الكف

(1) الفرق : كمال يسع ستة عشر رطلا .

منه حرام - والأحاديث متضاربة على ذلك ) إلى آخر ما قال الألويسي ( والفرق مكيال مخصوص بالمدينة ) . ومما ذكرنا كله يتبين جلياً أن الحق أن كل مسكر حرام قليله وكثيره في ذلك سواء . ومن هنا كانت الفتوى في ملهـب أبي حنيفة على رأى محمد القائل بـلـك : عن المسألة الثانية : أن حد شارب الخمر ، هو الجلد ، ولكن الفقهاء اختلفوا في مقداره فذهب أبو حنيفة وأصحابه إلى أنه ثمانون جلدة . وذهب الإمام الشافعى إلى أنه أربعون جلدة . وعن الإمام أحمد روايتان : قال ابن قدامة في المغنى ما نصه ( الفصل الثالث فى قدر الحد وفيه روايتان . إحداهما : أنه ثمانون وبهذا قال مالك والثورى وأبو حنيفة ومن تبعهم لإجماع الصحابة فإنه روى أن عمر استشار الناس فى حد الخمر فقال عبد الرحمن بن عوف اجعله كأخف الحدود ثمانين فضرب عمر ثمانين ، وكتب به إلى خالد وأبى عبيدة بالشام . وروى أن علياً قال فى المشورة إنه إذا سكر هذى وإذا هذى افترى فحلوه حد المفترى - روى ذلك الجرجاني والدارقطنى وغيرهما . والرواية الثانية : أن الحد أربعون وهو اختيار أبى بكر - من الحنابلة - وملهـب الشافعى لأن علياً جلد الوليد بن عطة أربعين ثم قال جلد النبى صلى الله عليه وسلم أربعين وأبو بكر أربعين وعمر ثمانين وكل سنة وهذا أحب إلى - رواه مسلم . وعن أنس قال : - أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم برجل قد شرب الخمر فضربه بالنعال نحواً من أربعين ، ثم أتى به أبو بكر فصنع مثل ذلك ، ثم أتى به عمر فاستشار الناس فى الحدود ، فقال ابن عوف أقل الحدود ثمانون فضربه عمر - متفق عليه - وفعل النبى صلى الله عليه وسلم حجة لا يجوز تركه بفعل غيره ولا يتعد الإجماع على ما خالف فعل النبى ﷺ وأبى بكر وعلى رضى الله عنهما ، فتحمل الزيادة من عمر على أنها تعزيز يجوز فعلها إذا رآه الإمام ) انتهت عبارة المغنى - والظاهر لنا وجاهة القول بأن الحد أربعون وللإمام أن يعزر مع إقامة الحد بما يراه أصـلـح : هذا ومن يقيم الحد إنما هو الإمام أو من ولاه الإمام ذلك . عن المسألة الثالثة : لا يجوز تمكين

غير المسلمين من بيع الخمر ظاهراً في أمصار المسلمين ، لأن إظهار بيع الخمر إظهار للفسق فيمتنعون من ذلك . نعم لهم أن يبيعوا الخمر بعضهم لبعض سراً . وعلى الحملة لا يجوز الاتجار بالخمر في أمصار المسلمين على رؤوس الأشهاد . كما يؤخذ هذا من البدائع صفحة ١١٣ من الجزء السابع ومن فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية في باب الأشرية من الجزء الرابع .

عن المسألة الرابعة : إن من أوجب الواجبات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وذلك ثابت بالكتاب الكريم والسنة ، قال الله تعالى (١) - ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون - وقال تعالى (٢) : - وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان - ومعنى التعاون على البر والتقوى الحث عليهما وتسهيل طرق الخير وسد سبل الشر والعدوان بحسب الإمكان . وقد روى مسلم عن أبي سعيد الخدري رضى الله عنه قال : ( سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول . من رأى منكم منكراً فليغيره بيده ، فإن لم يستطع فبلسانه ، فإن لم يستطع فبقلبه ، وذلك أضعف الإيمان ) وروى الترمذى عن حذيفة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ( والذي نفسى بيده لتأمرن بالمعروف ولتنهون عن المنكر . أو ليوشكن الله أن يبعث عليكم عقاباً منه ) إلى غير ذلك من الآيات والأحاديث المتضافرة على وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وقد فصل العلماء شروط الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وبينوا حدود ذلك . وأحسن من كتب في هذا الموضوع على ما رأينا هو حجة الإسلام الغزالي في الجزء الثاني من كتاب إحياء علوم الدين ، فقد أطلال رحمه الله تعالى القول في ذلك وشرح هذا الموضوع شرحاً وافياً . والذي يهمننا في الإجابة عن هذا السؤال هو ما ذكره من أنه إذا كانت المعصية راهنة وصاحبها مباشر

(١) الآية ١٠٤ من سورة آل عمران .

(٢) من الآية ٢ من سورة المائدة .

لما كلبسه الحرير وإمساكه العود والخمر فليطال هذه المعصية واجب بكل ما يمكن ما لم يؤد إلى معصية أفحش منها أو مثلها وذلك يثبت للآحاد والرعية ) فهنا صريح في أن النهي عن المنكر إنما يكون إذا لم يترتب على هذا النهي منكر أعظم من هذا المنكر ومفسدة أشد من مفسدة فعل المنكر . وهذا هو الذي ينبغي ألا يكون فيه خلاف . وقد قال المحقق ابن القيم في أعلام الموقعين من الجزء الثالث في مبحث تغير الفتوى واختلافها بحسب تغير الأزمنة والأمكنة والأحوال والنيات والعوائد - بعد كلام ما نصه ( فإنكار المنكر أربع درجات الأولى أن يزول ويخلفه ضده . الثانية أن يقل وإن لم يزل بمحلته . الثالثة أن يخلفه ما هو مثله . الرابعة أن يخلفه ما هو شر منه . فالدرجتان الأوليان مشروعتان . والثالثة موضع اجتهاد . والرابعة محرمة ) اهـ . وحينئذ لا يجوز الأمر بالمعروف ولا النهي عن المنكر إذا ترتب على ذلك مفسدة أشد وشر أعظم من ترك المعروف وفعل المنكر . ومن هذا يعلم أنه إذا كان المسلم الذي ساءه الاستهتار بالدين إذ رأى الحانات تفتح أمام المساجد . إلى آخره دعا المسلمين إلى العمل على إغلاق هذه الحانات بطريقة لا يترتب عليها شر أعظم ولا فتنة أكبر بأن دعاهم إلى مطالبة أولى الأمر بمنع فتح هذه الحانات والاتجار بالخمر ، ومنع سائر المنكرات التي فشت في الأمة فأمامت القلوب وأفسدت على العقول إدراكها فأصبح كثير من الناس يستحسنون القبيح ويستبشرون الحسن ، وفقدت منهم قوة التمييز بين الخير والشر والنافع والضار والحسن والقبيح كان هذا المسلم ومن يقوم معه قد أدوا ما هو واجب على حسب استطاعتهم .

أما إذا قاموا بأنفسهم بإزالة هذا المنكر وتغييره بأيديهم وكان هذا مما يترتب عليه فتنة وشر للأمة أعظم من الاتجار بالخمر فذلك مما لا يجوز فعله ، بل هو محظور لما يترتب عليه من المفساد والمضار كما قدمنا . هنا وقد ذهب أبو حنيفة رحمه الله إلى أن تغيير المنكر باليد إنما هو على الأمراء والحكام ، والتغيير باللسان على العلماء ، والتغيير بالقلب على العوام :

ذهاباً منه إلى أن التغيير باليد يعتمد القدرة وأنه لا قدرة لغير الأمراء  
والحكام . ولكن حديث ( من رأى منكم منكراً فليغيره بيده . إلى آخره )  
نص كما قال العلامة البركوى في كون الوجوب على هذا الترتيب على  
كل شخص ، وهو قول أكثر العلماء وهو المختار للفتوى . غير أن الأمر  
مقيد كما قلنا سابقاً بما إذا لم يترتب على ذلك شر أعظم ومفسدة أكبر

وخلاصة القول أن الشريعة الإسلامية كما قال المحقق ابن القيم - مبناها  
وأساسها على الحكم ومصالح العباد في المعاش والمعاد ، وهى عدل كلها  
ورحمة كلها ومصالح كلها وحكمة كلها . فكل مسألة خرجت عن  
العدل إلى الجور وعن الرحمة إلى ضدها وعن المصلحة إلى المفسدة وعن  
الحكمة إلى العيب فليست من الشريعة . فإذا أمرت بشئ فإنما تأمر به  
لما فيه من المصلحة الراجحة ، وإذا نهت عنه فإنما تنهى عنه لما به من  
المفسدة الراجحة . فعلى المسلم حينئذ أن يتبع قواعد دينه ، فيكون حكيماً  
في دعوته إلى الله ، وفى أمره بالمعروف ونهيه عن المنكر . هذا ما ظهر لنا .  
والله سبحانه وتعالى أعلم .



## الموضوع

(٧٠٠) ميراث المرتد

### المبادئ

١ - مال المرتد الذي مات على ردة يكون فينا في بيت مال المسلمين وهذا عند الإمام أحمد بن حنبل ، وقيل يكون لورثته المسلمين . وهو مروي عن أبي بكر الصديق وآخرين .

٢ - في مذهب الحنفية الجارى عليه العمل اتفق الإمام وصاحبه على توريث المسلم من المرتد فيما تملكه قبل ردة . واحتفظوا فيما تملكه وهو مرتد . الصحاح على أنه يكون ميراثاً لورثته المسلمين ، والإمام على أنه يكون فينا في بيت مال المسلمين .

سئل من عبد الحميد حسن الشافعي قال :

ما مصير مال المرتد الذي كسبه قبل اعتناقه الإسلام هل يرثه فيه ورثته الذين من دينه الأصل أو المسلمين منهم أو أنه يعود إلى بيت المال وذلك بالنسبة لشخص كان مسيحياً ثم اعتنق الإسلام ثم ارتد إلى المسيحية وبقي عليها حتى مات .

أجاب

إن المرتد إذا مات على ردة فعند الإمام أحمد بن حنبل كما في المغني لابن قدامة يكون ماله فينا في بيت مال المسلمين ، وهو قول ابن عباس وربيعة ومالك وابن أبي ليلى والشافعي وأبي ثور وابن المنذر وهو المشهور عنه . لقول النبي عليه السلام ( لا يرث المسلم الكافر

(\*) المتن : فضيلة الشيخ حسين محمد مخلوف - ص ٥٨ - ص ٢٤ - م ١٠٢ -  
٢ جمادى الأولى ١٣٦٦ هـ - ٣٦ مارس سنة ١٩٤٧ م .

٩- استغلال الأراضي الزراعية بالتأجير فقط أو مزارعة مشروع  
منى خلا العقد من الجهالة والغرر والشروط المبطله له .

طلبت منا وزارة الداخلية بكتابها المؤرخ في ٩ مارس سنة ١٩٤٨  
بيان الحكم الشرعى فيما تضمنه المنشور الذى وضعته إحدى الهيئات  
بالمملكة المصرية بعنوان « مشاكلنا الداخلية فى ضوء النظام الإسلامى  
من أن الإسلام يرفض أن توجد طبقة تحتكر الثروة وفى مقابلة ما عنى به  
من الناحية الاقتصادية توزيع الملكيات الزراعية ، وأن الرسول صلى الله عليه  
وسلم قد وضع العلاج الناجع لما تعانيه مصر الآن من التباين الشاسع فى  
توزيع هذه الملكيات . فقال « من كان له أرض واسعة فليزرعها أو يمنحها  
أخاه ولا يواجرها إياه ولا يكرها » وأن مؤدى ذلك أن الملكية الفردية  
يجب أن تكون محدودة بطاقه الإنسان على زرع أرضه ، وما زاد عن ذلك  
يجب أن يوزع على المعلمين ، فلا استغلال بالأجبار بل لا تأجير مطلقاً ، وكذلك  
عمر بن الخطاب حينما فتح المسلمون أرض سواد العراق وأرادوا قسمة  
أربعة أحماسها بين الفاتحين أبى عليهم ذلك وقال ما يفتح بلد فيكون فيه كبير  
نيل حتى يأتى المسلمون من بعدهم فيجلبوا الأرض قد قسمت وحيزت  
وورثت عن الآباء وتضيع الثروة والأرامل . وانتهى المنشور إلى القول  
بأن الإسلام يحارب الإقطاعيات الشائعة اليوم فى النظام الرأسمالى الذى يبيح  
الملكية المطلقة ، كما يحارب الشيوعية اللادينية التى تنادى بأن تكون الأرض  
ملكاً للدولة فينهار بذلك ركن من أركان الاقتصاد السلم فضلاً عن تجاهل  
المبدأ القرئى فى الإنسان وهو حب التملك ، وأن الحل الوسط بين الرأسمالية  
والشيوعية هو أن يملك الإنسان بقدر طاقته الزراعية وما زاد عن ذلك  
يجب أن يعطيه لغيره من المعلمين مجاناً . ذلك ما زعموا أنه حل لهذه المعضلة  
فى ضوء النظام الإسلامى .

أجاب :

والحق الذى لا مرية فيه أن فى الشريعة الإسلامية ما يكتفل بتحقيق العدالة  
الاجتماعية بأوسع معانيها بالنسبة للأفراد والجماعات ، فقد اعتبرت الفرد قواماً



## الموضوع

(٧٠١) الشريعة الإسلامية بها ما يحقق العدالة الاجتماعية

### المبادئ

- ١- في الشريعة الإسلامية ما يكفل تحقيق العدالة الاجتماعية بأوسع معانيها للأفراد والجماعات .
- ٢- الفرد في الشريعة الإسلامية قوام الجماعة ، والجماعة فيها عضد للفرد وظهير له في أداء رسالته والتمتع بحقوقه .
- ٣- في كتاب الله ما يهدي إلى الحق وإلى الطريق المستقيم في كل ما يمس شئون الحياة .
- ٤- الإسلام يبيع الملكية المطلقة للأفراد ويوجب بجانب ذلك على الأغنياء حقوقاً للفقراء يؤثرونها إليهم ، كما يوجب على الفرد العمل كي لا يكون عالة على غيره ، ولتقوى الأمة بالعمل والإنتاج .
- ٥- لا يسوغ لمسلم الأخذ بغير هدى الإسلام فيما شرعه من الأحكام كما لا يسوغ له دعوة الناس إلى غير ما دعا إليه الإسلام من الحق ونوره .
- ٦- لا يوجد في الشريعة الإسلامية ما يحول بين المرء والملك ، وليس فيها ما يسوغ تسمية الملاك باغتكرين مهما التفت ثرواتهم .
- ٧- العمل على هدم الثروات باعتبارها ضرب من الاحتكار يأباه الإسلام الذي يحترم حق الملكية ويحميها .
- ٨- لم تحل الشريعة الإسلامية حلاً لا يتجاوز المالك ، ولم تلزم أحداً بالزول عن ملكه مجاناً أو بئمن .

(\*) المتن : بحسب الشيخ حسين محمد مخلوف - من ٥٩ - م ١٠٩ - ٢٢ جلدی الأولى  
سنة ١٣٦٧ هـ - ٢ أبريل سنة ١٩٤٨ م

٩- استغلال الأراضي الزراعية بالتأجير فقط أو مزارعة مشروع  
منى خلا العقد من الجهالة والغرر والشروط المبطله له .

طلبت منا وزارة الداخلية بكتابها المؤرخ في ٩ مارس سنة ١٩٤٨  
بيان الحكم الشرعى فيما تضمنه المنشور الذى وضعته إحدى الهيئات  
بالمملكة المصرية بعنوان « مشاكلنا الداخلية فى ضوء النظام الإسلامى  
من أن الإسلام يرفض أن توجد طبقة تحتكر الثروة وفى مقابلة ما عنى به  
من الناحية الاقتصادية توزيع الملكيات الزراعية ، وأن الرسول صلى الله عليه  
وسلم قد وضع العلاج الناجع لما تعانيه مصر الآن من التباين الشاسع فى  
توزيع هذه الملكيات . فقال « من كان له أرض واسعة فليزرعها أو يمنحها  
أخاه ولا يواجرها إياه ولا يكرها » وأن مؤدى ذلك أن الملكية الفردية  
يجب أن تكون محدودة بطاقه الإنسان على زرع أرضه ، وما زاد عن ذلك  
يجب أن يوزع على المعلمين ، فلا استغلال بالأجبار بل لا تأجير مطلقاً ، وكذلك  
عمر بن الخطاب حينما فتح المسلمون أرض سواد العراق وأرادوا قسمة  
أربعة أحماسها بين الفاتحين أبى عليهم ذلك وقال ما يفتح بلد فيكون فيه كبير  
نيل حتى يأتى المسلمون من بعدهم فيجلبوا الأرض قد قسمت وحيزت  
وورثت عن الآباء وتضيع الثروة والأرامل . وانتهى المنشور إلى القول  
بأن الإسلام يحارب الإقطاعيات الشائعة اليوم فى النظام الرأسمالى الذى يبيح  
الملكية المطلقة ، كما يحارب الشيوعية اللادينية التى تنادى بأن تكون الأرض  
ملكاً للدولة فينهار بذلك ركن من أركان الاقتصاد السلم فضلاً عن تجاهل  
المبدأ القرئى فى الإنسان وهو حب التملك ، وأن الحل الوسط بين الرأسمالية  
والشيوعية هو أن يملك الإنسان بقدر طاقته الزراعية وما زاد عن ذلك  
يجب أن يعطيه لغيره من المعلمين مجاناً . ذلك ما زعموا أنه حل لهذه المعضلة  
فى ضوء النظام الإسلامى .

أجاب :

والحق الذى لا مرية فيه أن فى الشريعة الإسلامية ما يكتفل بتحقيق العدالة  
الاجتماعية بأوسع معانيها بالنسبة للأفراد والجماعات ، فقد اعتبرت الفرد قواماً

الجماعة وسنت له النظم الصالحة لحياته في نفسه وباعتباره عضواً في أسرته  
 وفي عشيرته وفي أمته وفي المجتمع الإنساني عامة ليكون لبنة متينة في بنائه  
 وعضواً قوياً في كيانه . كما اعتبرت الجماعة عضداً للفرد وظهوراً له في أداء  
 رسالته والتمتع بحقوقه والقيام بواجباته . ووثقت الصلة بين الفرد والجماعة  
 بالتكافل في كثير من الحقوق والواجبات ، ولم تدع شأناً من شئون الفرد  
 والجماعة إلا أنارت فيه السبيل وأوضحت النهج وكشفت عما فيه من صلاح  
 وفساد وخير وشر ، فكانت لذلك خاتمة الشرائع وأبقاها على الدهر وأصلحها  
 لكل أمة وزمان . قررت أسمى المبادئ وأعدل النظم في الاجتماع والسياسة  
 والثقافة والاقتصاد وما إلى ذلك مما يكفل للأمة إذا هي استمسكت بها  
 واعتصمت بهديها القوة والسلطان والحياة المشرقة الرافهة التي يسودها  
 التعاون على البر والخير ويظللها الأمن والسلام . وهذا كتاب الله الذي أنزله  
 على صفوة خلقه بين أيدينا نطالع فيه ما يهدي إلى الحق وإلى طريق مستقيم  
 في كل ما يمس شئون الحياة . ونجد فيه العلاج الشافي لكل نازلة والحل الموفق  
 لكل معضلة مما فيه كل الغنى عما سواه من مذاهب وآراء استحدثها الغرباء  
 عنه وأولع بها بعض الدخلاء فيه أو الجهلاء بمقاصده ومراميها . وهل  
 يستوى تشريع إلهي حكيم أنزله الله على رسوله لمصالح عباده وهو العليم  
 الخبير بما يصلح لهم ويسعد حالهم ومذاهب وآراء يصنعها آحاد الناس  
 كتشريع ونظام عام على ما يظنون ويتخيلون . وهل يستوى الذين يعلمون  
 والذين لا يعلمون . وما هذه الثورات الفكرية والاضطرابات الثولية والنماء  
 المراقبة والأموال المستنزفة والمدن المهلثة والمدنيات المتهاورة والحضارات  
 المحتضرة والوشائج المقطعة إلا نتائج لتلك المذاهب والآراء المستحدثة التي  
 لا يقرها الإسلام في سياسة الشعوب ونظام الاجتماع والعمران ويقرر في ضوء  
 الحق والواقع ما فيها من هدم وإفساد . ولستنا نطمح في أن يكون الناس أمة  
 واحدة ولكننا ندعو أم الأرض على اختلاف العقائد والتحل وفيهم الفلاسفة  
 والعابرة ودعاة الأمن والإصلاح أن يدرسوا مبادئ الإسلام وتعاليمه في القرآن  
 الكريم والسنة الصحيحة دراسة العالم المدقق والمفكر الحر ليعلموا أنها وحدها  
 هي النظام المثالي للاجتماع والحضارة والعدل والسلام . وأنه لا منجى للعالم

مما حاق به إلا بالأخذ بها والعيش في ظلها . اندفعت أمم من الغرب بدافع  
 الجشع والطمع وعبادة المال إلى استعمار البلاد الشاسعة واستعباد الأمم الضعيفة  
 واستغلال مواردها واحتكار مرافقها ولبست للملك مسوح الرهبان خداعا  
 للشعوب وتغريراً بالقول ، فرة تزعم أنها إنما أقلمت على ذلك لرقبها وترفع  
 مستواها وتسعد أهلها اجتماعياً وثقافياً واقتصادياً ، ومرة تزعم أنها إنما تبسط  
 يدها عليها وتتحكم في مواردها وخيراتها لتنقذ الطبقة الدنيا من مخالب الرأسمالية  
 وهي في كل هذه المظاهر الكاذبة مخادعة مرائية لا تبغى إلا السيادة والغلب  
 واحتكار الأمم الضعيفة والشعوب المفككة كما تحتكر الأمم والسلع . وأى  
 فرق بين ما تتبعه على الأثرى من احتكار الثروات العقارية وبين ما تالكث عليه  
 وبللت في سبيله المهج والأموال من إخضاع الشعوب لسلطانها وبسط يدها  
 في جميع مرافقها قهرأ عنها وإرغاماً لها . أليس ذلك احتكاراً للملكية الشعوب  
 بأسرها نفوساً وأموالاً بل هو أبشع صور الاحتكار وأفحش أساليبه . ليس لنا  
 وراية الإسلام تظلتنا وتعالج ترشدنا أن نتخذع بهله البروق الخالية ونلن  
 لتلك الدعايات الهادمة ونندع ماسرعه الله لنا من النظم الحكيمة المالية والاجتماعية  
 بل ذلك حقيق أن يوقظ دول الإسلام وينبه منها الشعور لما يراد بها ويدبر لها  
 من كيد وإذلال ، وأن يحجزها لجمع الكلمة والثام الصفوف وتضافر القوى  
 للدفع في صلور هذه النول الطامعة التي لا تبغى من وراء دعايتها إلا المهمل  
 والتلمير . ولما احتالوا به لاذكاء نار الفتنة في نفوس طبقات المال وأشباههم  
 من الشعوب وهم الكثرة الغالبة لإظهار التحنن لهم والحذب عليهم بدعوى  
 وجوب محو الملكيات العقارية بئناً أو وجوب تقصير مداها إلى حد الكفاف  
 ( على النحو الذى عالج به المنشور توزيع الثروة العقارية بين الأفراد ) بزعم  
 أنه علاج إسلامى . أما الإسلام الحنيف فقد ساير سنن الوجود وطبيعة العمران  
 وقرر أسمى المبادئ في نظام الملكية ، فأباح الملكية المطلقة للأفراد وأوجب  
 بجانب ذلك على الأغنياء في أموالهم حقوقاً يؤدونها للفقراء والمساكين وذوى  
 الحاجة سداً لخلتهم وينفقون منها في المصالح العامة التي تعود بالخير على المجتمع  
 وفي آيات القرآن والأحاديث النبوية من الحث على أداء هذه الحقوق والرهيب

من الإخلال بها ، والترغيب في التصديق والإتفاق والبر والمواصاة ما لو اتبعه المسلمون كانوا أسعد الأمم حالاً وأهنأها بالاً وأبعدها عما نراه من المآثم والشور  
أوجب الزكاة في الأموال تؤخذ من الأغنياء وترد على الفقراء وهى الركن  
المالى في دعائم الإسلام ، وأمر بالبر والاحسان لذى القربى واليتامى والمساكين  
والجار ذى القربى والجار الجنب والصاحب بالجنب وابن السبيل . وقال تعالى .  
« لن<sup>(١)</sup> تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون » وضاعف مثوبة الصدقات فقال تعالى  
( مثل<sup>(٢)</sup> الذين ينفقون أموالهم في سبيل الله كمثل حبة أنبتت سبع سنابل في كل  
سنبله مائة حبة والله يضاعف لمن يشاء والله واسع عليم ) وحث على صدقة السر  
فقال تعالى ( إن<sup>(٣)</sup> تبدلوا الصدقات فنعماً هى وإن تحفوها وتؤتوها الفقراء فهو  
خير لكم ويكفر عنكم من سيئاتكم والله بما تعملون خبير ) إلى غير ذلك من  
الآيات التى عدلت الأغنياء بالفقراء وأسعدت الفقير بمحظ من ثمرات ملكية  
الغنى يسد خلته ويكفى حاجته ، ويجانب ذلك حث القرآن في كثير من الآيات  
على العمل والكسب ، ونهت السنة عن البطالة وإراقة ماء الوجه بالسؤال  
والاستجداء كيلا يتكل الفقراء على الأغنياء ويعيشوا عليهم عالة يتكفونهم  
وفي ظلال هذه التعاليم التى يكمل بعضها بعضاً يعيش العامل والفقير والغنى  
عيشة راضية مطمئنة لا يشوبها كثر ولا ينقصها ألم . أحترم الإسلام حق الملكية  
فأباح لكل فرد أن يملك بالأسباب المشروعة ما يشاء من المنقولات والعقارات  
وأباح له استثمارها والانتفاع بها في نطاق الحدود التى رسمها وخوله حق الدفاع  
عنها كالدفاع عن النفس والعرض ولو بقتل الصائل عليها وأوجب عليه صيانتها  
ونهاه عن إضاعتها وصرفها في غير المشروع من وجوهاً استكمالاً لوسائل العمران .  
وفي الحديث ( كل المسلم على المسلم حرام دمه وماله وعرضه ) وفي حديث آخر .  
( من قتل دون ماله فهو شهيد ) وقد أضاف القرآن الأموال إلى أصحابها إضافة  
التكلم فقال تعالى<sup>(٤)</sup> « وفي أموالهم حق للسائل والمحروم » وقال تعالى<sup>(٥)</sup> ( يا أيها

(١) من الآية ٦٢ من سورة آل عمران .  
(٢) الآية ٢٦١ من سورة البقرة .  
(٣) الآية ٢٧١ من سورة البقرة .  
(٤) الآية ١٦ من سورة الذاريات .  
(٥) الآية ٢٩ ، ٣٠ من سورة النساء .

الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم ولا تقتلوا أنفسكم إن الله كان بكم رحيماً ومن يفعل ذلك عدواناً وظلماً فسوف نصليه ناراً وكان ذلك على الله يسيراً) وشرع الإسلام أسباب ملكية الأعيان والمنافع وطرائق انتقالها من مالك إلى آخر، وأقام للتعامل بين الناس نظاماً وحدوداً تكفل صيانة حق الملكية ، وتمكن المالك من استيفاء حقه والانتفاع بثمرة ملكه ، وتحول المستأجر الانتفاع بملك غيره ، وحرّم من وسائل التعامل ما يقضى إلى الخارج والتقاتل كالربا في صوره المختلفة ، والعقود التي فيها جهالة وغرر ومخاطرة ، وحرّم الغصب والسرقة وأكل أموال الناس بالباطل . وسن الحدود والعقوبات جزاء لمن ينتهك حرمة الملكية ويتعدى حدودها المشروعة قال تعالى (ومن<sup>(١)</sup> يتعد حدود الله فأولئك هم الظالمون) بل نهي سبحانه عن أدنى أنواع التعرض للأموال ، وهو تمسّ زوالها عن النير فقال تعالى (ولا<sup>(٢)</sup>) تمنوا ما فضل الله به بعضكم على بعض للرجال نصيب مما اكتسبوا وللنساء نصيب مما اكتسبن واسألوا الله من فضله إن الله كان بكل شيء عليماً) للارشاد إلى أن التفاضل في المال لا يسوغ العدوان عليه ولو بالتمنى الملموم ، فإن ذلك قسمة صادرة من الحكيم الخبير ، وعلى العبد أن يرضى بما قسم الله له ولا يتمنى حظ المفضل حسداً وحقدًا بل يسأل الله من واسع فضله وجزيل إنعامه ، فإن خزائن ملكه لا تنفذ قال تعالى (أو لم يعلموا<sup>(٣)</sup>) أن الله ييسط الرزق لمن يشاء ويقدر إن في ذلك لآيات لقوم يؤمنون) وقال تعالى (ولكل<sup>(٤)</sup>) درجات مما عملوا وليوفيهم أعمالهم وهم لا يظلمون) أقام الشارع هذه النظم الحكيمة الآخذ بعضها برقاب بعض صيانة للمجتمع من القوضى والفساد ورعاية لمصالح العباد وهو أعلم بها ، ولم يترك الأمر سدى تعبت به الأهواء ويضل الناس فيه السبيل ، فأُنزل القرآن الكريم هدى ونوراً ، وجاءت السنة النبوية بياناً له وتنويراً ، وجاء فيهما من التعاليم ما إن تمسك به المسلمون كانوا على بينة.

(١) من الآية ٢٢٩ من سورة البقرة .

(٢) الآية ٢٢ من سورة النساء .

(٣) الآية ٥٢ من سورة الزمر .

(٤) الآية ١٦ من سورة الاحقاف .

من دينهم وعلى هدى من أمرهم ، وكانت السعادة ملاكاً لإيمانهم ، وليس بعد الحق إلا الضلال ، فليس لمسلم أن يأخذ بغير هدى الإسلام فيما شرعه من الأحكام ، ولا أن يدعو الناس إلى غير ما دعا إليه من الحق والنور . هذه كلمة الإسلام في احترام حق الملكية الفردية للعقار وصيانتها من العدوان ، وهو حق تقتضيه سنة العمران وغريزة الإنسان ، غير أن بعض العقول قد غشيت في هذا العصر غواش من الظلم حجبت عنها نور الحق فارتطمت في عميائها بالصخور وتردت في المهالوى . وتلقفها في إبان هذه العيايا وغمرة هاتيك الحيرة شياطين من الإنس يوحون إليهم زخرف القول غروراً ، ويمنونهم بباطل الأمانى وكاذب الأحلام فلنحب دعاة هدامون إلى إهدار ملكية العقار الفردية ، وأقاموا نظامهم الاقتصادي والاجتماعى على هذا المبدأ ، وسيعلمون بعد حين أنه غير صالح للبقاء وأنه وإن امتد به الزمن حيناً فسيقضى عليه بالفاء . وقال آخرون إن الإسلام يرفض وجود طبقة تحتكر الثروة ، ولأنه حق لو كان هناك احتكار ، ولكنه في الواقع حديث عن وهم وخيال ، فليس هناك طبقة تحول بقوتها بين الناس وأسباب الغنى والثراء وتمنعهم بحولها من التملك والشراء وليس هناك احتكار من أحد للثروة بالمعنى المفهوم من الاحتكار ، بل هناك نواميس طبيعية ، وسن اجتماعية قضت بتفاوت الناس في القوى والمدارك والعمل والإنتاج ، فكان منهم طوائف العمال والصناع والزراع وفيهم الجهال والعلماء والأغنياء والأذكياء والكسالى والمجملون ، والله فضل بعضكم على بعض في الرزق ييسر لمن يشاء ويقدر ، ولهذا التفاوت آثاره الطبيعية في الكسب والتملك ، كما قضت هذه السن بخضوع التعامل بين الناس لقاعدة العرض والطلب والحاجة والاستغناء ، ولم يشد عنها التعامل في العقار فلا يزال في ظلها حراً في الأسواق يتبادلها من الأفراد من يشاء بالبيع والشراء لاحظر فيه من أحد على أحد ، وليس وجود طبقة عاجزة عن التملك بطريق الشراء مما يسوغ حسابان القادرين عليه محتكرين مادام مرد الأمر فيه إلى عوامل أخرى ليس بينها حجر فريق على حرية فريق . وقد ترك الإسلام الخفيف الناس أحراراً في التعامل بالبيع والشراء ولم يقيدهم في ذلك إلا بما يكفل صحة العقود ويدفع التنازع والتخاصم وأكل الأموال بالباطل . وليس في أحكامه ما يحول

بين المرء والمملك ، وما يسوغ تسمية الملاك محتكرين مهما اتسعت ثروتهم . بل العمل على هلم هذه الثروات يزعم أنها ضرب من الاحتكار مما يأباه الإسلام الذى يقدر حق الملكية ويحرم العدوان عليه . قالوا إن الإسلام يوجب أن تكون الملكية الفردية محدودة بطاقة الإنسان ، وما زاد عن طاقته الزراعية يجب أن يعطى منحة للمعلمين بالحقان ، ولا يجوز أن يستغل المالك أرضه بالتأجير بصوره المختلفة ، والعجب أن يشرعوا للناس ما لم يشرعه الله ويوجبوا عليهم ما لم يوجبهم ، فن البدهى أن الشريعة الإسلامية لم تحدد للملكية الفردية حداً لا يتجاوزه المالك ، ولم توجب عليه أن ينزل عما زاد عن طاقته الزراعية للمعلمين بالحقان ولا لغير المعلمين بالثمن . وقد كان من الصحابة رضوان الله عليهم من يملك الثروات الطائلة كعبد الرحمن بن عوف أحد العشرة المبشرين بالجنة وأحد أصحاب الشورى فى الخلافة ، وكان يجانب هؤلاء الجمل الغفير ممن لا يملك شروى تغير كأهل الصفة وأشباههم ، وكان فى الأنصار كثير من أهل المزارع الواسعة ولم يوجب الرسول على أحد ممن تضحخت ثرواتهم بجهودهم أن يوزع ما زاد عن طاقته الزراعية على المعلمين لامن العقار ولا من المنقول . نعم أخى رسول الله صلى الله عليه وسلم فى صدر الإسلام حين قدم المدينة بين المهاجرين والأنصار فى دار أنس بن مالك وكانوا تسعين رجلاً نصفهم من المهاجرين ونصفهم من الأنصار . آخى بينهم على المواساة والبر والتوارث بعد الموت دون ذوى الأرحام إلى أن نزل قوله تعالى <sup>(١)</sup> وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض فى كتاب الله ، فنسخ التوارث بعقد الأخوة وبقى التوارث بالقرابة . أما المواساة والترافق بين المؤمنين عامة فأمر منسوب إليه مرغوب فيه ، وفيما تلونا من آيات القرآن من الحث عليه وعلى معونة الفقراء والمحتاجين بلاغ للناس ، ولكن هذا شيء ووجوب التنازل عن الملك شيء آخر . ولا واجب فى الدين إلا ما أوجبه الشارع الحكيم . وقد أجازت الشريعة للمالك الأرض أن يتصرف فيها كيف يشاء فله أن يزرعها كلها أو بعضها بنفسه وله أن يؤجرها لغيره بطريق المزارعة أو بالتقيد بلا تحديد .

(١) من الآية ٦ من سورة الاحزاب .



بالطاقة وعيش الكفاف وله أن يمنحها أو يمتنع منها للغير غنياً أو فقيراً. ١٠٨

### الاستغلال بطريق المزارعة

فأما الاستغلال بالمزارعة وهي نوع من التأجير مشروع فأصله أن أهل المدينة كانوا أكثر الناس حقولا ومزارع ، وكانوا في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يستغلون الأرض بطريق المزارعة وتسمى أيضاً المخابرة ( مشتقة من الخبير وهو الفلاح وهي عقد بين المالك والعامل على كراء الأرض ببعض ما يخرج منها فتارة كانوا يحددون نصيب المالك بالشطر أو الثلث أو الربع ، وتارة يحددونه بما ينبت على حافة الأنهر أو الجداول أو السواقي ، أو أن له ثمرة قطعة معينة من الأرض وللعامل ثمرة قطعة أخرى ونحو ذلك مما من شأنه أن يقضى إلى التنازع والتشاحن وأكل الأموال بالباطل لما فيه من الجهالة والغرر . وتارة يجمعون بين التحديدتين . فنهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن النوعين الأخيرين من الكراء لما فيهما من المخاطرة المفضية إلى النزاع . وعن حنظلة بن قيس الأنصاري قال : سألت رافع بن خديج عن كراء الأرض بالذهب والفضة فقال لا بأس به إنما كان الناس يؤاجرون على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم . بما على الماذيانات ( لفظة معربة معناها حافة النهر ومسابل الماء ) وإقبال الجداول ( رعوس — الأنهر الصغيرة ) وأشياء من الزرع فيهلك هذا ويسلم هذا ويهلك هذا . ولم يكن للناس كراء إلا هذا فلذلك زجر عنه . فأما شيء معلوم مضمون فلا بأس به رواه مسلم وأبو داود والنسائي . وفي رواية عن رافع قال : حدثني عمي أنهما كانا نيكتران الأرض على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم بما ينبت على الأربعا ( جمع ربيع وهو النهر الصغير ) وبشيء يستثنيه صاحب الأرض فنهى النبي عن ذلك ( رواه البخاري وأحمد والنسائي ) وفي رواية عنه . كنا أكثر أهل المدينة مزدراعاً كنا نكري الأرض بالناحية منها تسمى لسيد الأرض فمما يصاب ذلك وتسلم الأرض ومما تصاب الأرض ويسلم ذلك فنهنا . فأما الذهب والورق ( الفضة ) فلم يكن يومئذ ( رواه البخاري ) وفي رواية عنه . كنا أكثر الأنصار حقلاً فكنا نكري الأرض على أن لنا هذه ولهم هذه فربما أخرجت هذه ولم تخرج هذه فنهنا عن ذلك فأما الورق فلم ينهنا ( أخرجه البخاري ومسلم ) وعن أسيد بن ظهير كان أحدنا إذا استغنى عن أرضه أو افتقر إليه أعطاها بالنصف

الثلاث والربع ، ويشترط ثلاث جداول والقصار ( بضم القاف ) وهى .  
لحب فى السنبلى بعد مايداس ) وما يسقى الربيع ، وكان يعمل فيها عملاً .  
مديداً ويصيب منها منفعة . فأنا رافع بن خديج فقال نبي النبي صلى الله عليه  
سلم عن أمر كان بكم رافقاً وطاعة رسول الله صلى الله عليه وسلم خير لكم  
بكم عن الحقل ( الزرع ) رواه أحمد وابن ماجه . فهذه الروايات صريحة .  
أنه عليه السلام إنما نهي عن كراء الأرض ببعض ما يخرج منها إذا اشتملت  
على ما يؤدى إلى المخاطرة والغرم من مثل هذه الشروط القاسدة ، فأما إذا خلت  
نما فيجوز كراؤها به مثل كراؤها على النصف أو الربع مما يخرج منها ، وهذا  
هو الذى فهمه ابن عمر حيث رد على رافع فى قوله ( نهي النبي صلى الله عليه  
سليم عن كراء المزارع ، بقوله ) قد علمت أنا كنا نكرى مزارعنا على عهد رسول  
الله صلى الله عليه وسلم بما على الأربعاء وشئ من التبن ) أخرجه فى الصحيح . وحاصل رده .  
فما ذكره القسطلانى . أنه ينكر على رافع إطلاقه فى النهى عن كراء الأرض .  
يقول : إن الذى نهي عنه النبي صلى الله عليه وسلم هو الذى كانوا يدخلون فيه الشرط  
لفاسد ، وهو أنهم يشترطون ما على الأربعاء وطائفة من التبن وهو مجهول .  
وقد سلم هذا ويصيب غيره آفة أو بالعكس فتقع المزارعة ويبقى الزارع  
أو رب الأرض بلا شئ اهـ وهو ما فهمه أيضاً ابن عباس رضى الله عنهما  
حيث قال كما فى الصحيح أنه عليه السلام لم ينه عنه . أى عن كراء الأرض  
بشطر ما يخرج منها ولكن قال ( لأن يمنح أحكم أخاه خير له من أن يأخذ شيئاً  
معلوماً ) اهـ قال الخطائى : وقد عقل ابن عباس المعنى من الخبر وأن ليس المراد  
به تحريم المزارعة بشطر ما يخرج من الأرض ، وإنما أراد بذلك أن يتأخروا  
أراضيهم وأن يرفق بعضهم ببعض — وقد ذكر رافع فى رواية عنه فى هذا  
الباب ( باب المزارعة ) النوع الذى حرم منه والعلة التى من أجلها نهي عنها .  
وذلك قوله . كان الناس يؤاجرون الخ . فأفاد أن النهى عنه هو المجهول منه  
دون المعلوم ، وأنه كان من عاداتهم أن يشترطوا فيها الشروط القاسدة ، وأن  
يستثنوا من الزرع لرب الأرض ما على السواقى والجداول والمزارعة ، وحصصة  
الشريك لا يجوز أن تكون مجهولة ، وقد سلم ما فى السواقى والجداول ويملك  
سائر الزرع فيبقى العامل لاشئ له وهذا خطر اهـ ملخصاً — وقال الليث

ابن سعد وكان الذى نهى عنه من ذلك ما لو نظر فيه ذوو الفهم بالحلال والحرام لم يميزوه لما فيه من المخاطرة ١ هـ . وهو موافق لما عليه الجمهور من حمل النهى عن كراء الأرض بما يخرج منها على الوجه المفضى إلى الغرر والجهالة فقال فى الفتح ونيل الأوطار - وعليه تحمل الأحاديث المطلقة الواردة فى النهى عن المزارعة والمخابرة كما هو الشأن حمل المطلق على المقيد ١ هـ . وفى متنى الأخبار . أن حديث حنظلة بن قيس يان لما أجمل فى المتفق عليه من إطلاق النهى عن كراء الأرض . ومن حمل النهى على ذلك وأجاز كراء الأرض بجزء مما يخرج منها كالتنصف والثلث والرابع دون أن يقارنه شرط مفسد للعقد الخلفاء الراشدون وابن عمر وابن عباس وابن مسعود وسعد بن مالك وحليفة ومعاذ بن جبل وأسامة وخبيب وعمار بن ياسر . وهو قول ابن المسيب وطاووس وابن أبى ليلى والأوزاعى والثورى والقاضى أبى يوسف ومحمد بن الحسن وابن المنذر وأحمد بن حنبل استناداً لما ثبت فى الصحيح أن الرسول (ﷺ) عامل يهود خيبر بعد أن ظهر عليهم على أن يزرعوا له أرضها ولهم نصف ما يخرج من ثمر أو زرع ، واستمر اليهود على ذلك إلى صدر من خلافة عمر حتى أجلاهم عنها إلى تيماء وأريحا - وعن أبى جعفر قال بالمدينة أهل بيت هجرة ألا يزرعون على الثلث والرابع - وزارع عمر وعلى وسعد بن مالك وابن مسعود ومعاذ وعمر بن عبد العزيز والقاسم بن محمد وعروة بن الزبير وكثير غيرهم - وقال ابن القيم فى زاد المعاد : فى قصة خيبر دليل على جواز المساقاة والمزارعة بجزء من الغلة من ثمر أو زرع فإن النهى صلى الله عليه وسلم عامل أهل خيبر على ذلك واستمر إلى حين وفاته ولم ينسخ البتة ودرج عليه الخلفاء الراشدون ١ هـ . وجملة القول : أنه يجوز استغلال الأرض بكرائها بجزء من الخارج منها على الوجه الذى لا يفضى إلى المنازعة والتخاصم ، وهو قول الجمهور ، والقول المقتضى به عند الحنفية ، والمختار عند الشافعية كما ذكره النووى خلافاً لما ذهب إليه أبو حنيفة ومالك والشافعية من عدم جواز كرائها به استناداً إلى أحاديث النهى المطلقة ، وقد علمت أنها محمولة على ما فيه شروط مفسدة . على أنه قد روى عن زيد بن ثابت أنه قال : يخفر الله لرافع أنا والله أعلم بالحديث منه إنما أتى النهى عليه السلام رجلان من الأنصار قد اقتتلا فقال

إن كان هذا شأنكم فلا تتركوا المزارع ١ هـ . ومقصوده كما في سبل السلام .  
أن رافعاً اقتطع الحديث فروى النبی ولم يروا أوله فأخل بالمقصود ١ هـ .

### استغلال الأرض بالإيجار

ونعني به تأجيرها بالذهب أو الفضة أو بما جرى به التعامل من النقود والأوراق المالية ولا شك في جوازه ، ويقاس على ما ذكر التأجير بغيره من سائر الأشياء المعلومة المتقومة كما ( في سبل السلام ونيل الأوطار ) ويدل عليه حديث حنظلة بن قيس السابق . قال ابن عباس : إن أمثل ما أنتم صانعون أن تستأجروا الأرض البيضاء من السنة إلى السنة ( رواه البخاري ) وعن سعد بن أبي وقاص . إن أصحاب المزارع في زمن النبي ﷺ كانوا يكرمون مزارعهم بما يكون على السواقي وما سعد بالماء ( ما جاء من الماء من غير طلب ) مما حول التبت فجاءوا رسول الله صلى الله عليه وسلم فاقتسموا في بعض ذلك فهاهم أن يكرؤا بملك ، وقال اكروا بالذهب والفضة ( رواه أحمد وأبو داود والنسائي ) . وقال ابن المنذر إن الصحابة أجمعوا على جواز كراء الأرض بالذهب والفضة . ونقل ابن بطال اتفاق فقهاء الأمصار عليه . وقد تبين من ذلك أنه يجوز استغلال الأرض المملوكة بطريق المزارعة المستوفية شرائط الصحة وهي نوع من التأجير ، وبطريق التأجير بالنقد وما يقاس عليه ، ولا شك أن في هذا رفقا عظيما بالناس . فإن الملاك قد يعجزون عن العمل بأنفسهم فلا يستطيعون الانتفاع بأرضهم إلا بتأجيرها للغير ، والمستأجرون قد لا يملكون الأرض مع استطاعة الزراعة فلا يتيسر عيشهم إلا بالاستئجار من الملاك . فرعاية المصلحتين أجازت الشريعة استغلال الأرض بهاتين الطريقتين ، وكثيرا ما كان حظ المستأجر أوفر من حظ المالك ، وخاصة إذا اتقى الله في عمله وعزم على وفاء دينه وإعطاء المالك حقه فإن الله يعينه ويرحمه ويبارك له في رزقه . فاقول بأنه لا استغلال بالإيجار للأرض المملوكة بل لا تأجير مطلقاً . قول زائف لا يعول عليه ، ولا يلتفت إليه من الوجهة الشرعية والعملية .

## الحديث الذى رواه روايته ومعناه

عن أبى هريرة قال : قال رسول الله ﷺ من كانت له أرض فليرزقها أو ليحرثها أخاه فإن أبى فليمسك أرضه . أخرجه البخارى ومسلم . - وأصل هذا الحديث ما رواه جابر رضى الله عنه قال كنا نخابر على عهد رسول الله فنصيب من القصرى ( القصرى كبرى بقية الحب فى السنبلى بعد الدياس ) ومن كذا فقال رسول الله ﷺ من كانت له أرض فليرزقها أو فليحرثها أخاه وإلا فليدعها . رواه مسلم وأحمد . وفى رواية عنه كنا فى زمن رسول الله ﷺ نأخذ الأرض بالثلث أو الربع بالمأذونات فقام رسول الله ﷺ فى ذلك فقال . من كانت له أرض فليرزقها فإن لم يزرعها فليمنحها أخاه ، فإن لم يمنحها أخاه فليمسكها وما رواه رافع بن خديج عن عمه ظهير بن رافع قال ظهير . لقد نهانا رسول الله ( ﷺ ) عن أمر كان بنا رافقاً . قلت ما قال رسول الله فهو حق قال : دعانى رسول الله ﷺ فقال ماتصنعون بمحافلكم ؟ قلت نؤاجرهما على الربيع ( يشترطون لأنفسهم ما ينبت على النهر وعلى الأوتى من الثمر والشعير قال عليه السلام لا تفعلوا ازرعوها أو امسكوها . قال رافع قلت ممعاً وطاعة رواه مسلم . وهذه الروايات يفسر بعضها بعضاً ، وتدل على أنه عليه السلام لما وجدهم فى المدينة يكرهون الأرض بعقود مزارعة تشتمل على شروط فاسدة نهام عنها لافضائها إلى التنازع والتقاتل . كما صرح به فى حديث سعد بن أبى وقاص ، وحديث زيد ابن ثابت ، وأرشدهم إلى ما ينبغى أن يفعلوه فى استغلال مزارعهم فقال مرة كما فى روايتهم سعد اكروا بالذهب والفضة ، وهو جائز بالإجماع لأن الكراء بهما وبما فى معناهما لا مخاطرة فيه . وقال مرة كما فى رواية ابن عباس لأن يمنح أحدكم أخاه خير له من أن يأخذ عليها أجراً معلوماً . وفى رواية . من كانت له أرض فانه إن يمنحها أخاه خير له . وهو صريح فى عدم إيجاب منح الأرض بدون أجر ، وفى جواز أخذ الأجرة . لأن الخيرية والأولوية ظاهرة فى الجواز . فيكون المراد مجرد استحباب المنح والرغبة فيه مواساة ورقفاً كما صرح به ابن عباس ، وخيرهم مرة ثالثة بين هذا الأمر المستحب

وهو إعطاء الأرض منحة بدون أجر ، وبين أن يزرعوها بأنفسهم أو يتركوها بدون زرع . والأمر في الثلاثة للندب لالوجوب . بقرينة جواز تأجير الأرض بالندب أو الفضة بالإجماع . وجواز تأجيرها بالنصف أو الثلث أو الربع على طريق المزارعة كما فعل الرسول في أرض خيبر مستمراً على ذلك إلى وفاته ، وكما فعل أصحابه في حياته وبعد وفاته كما سبق . وقد انعقد الإجماع على عدم وجوب الإعارة بلا فرق بين المزارعة وغيرها فوجب حمل هذا الحديث على الاستحباب والندب ، كما أوضحه صاحب متقى الأخبار . على أن الإمام الصنعاني قال في سبيل السلام بعد رواية حديث النهي في المزارعة أنه كان في أول الأمر لحاجة الناس وكون المهاجرين ليس لهم أرض فأمر الأنصار بالتكريم والمواعاة ، ويدل عليه ما أخرجه مسلم من حديث جابر قال : كان لرجال من الأنصار فضول أرض ، وكانوا يكرونها بالثلث والربع فقال النبي ﷺ من كانت له أرض فليرزعها أو يمنحها أخاه فإن أبي فليمسكها . وهذا كما أنها أول الأمر عن ادخار لحوم الأنصاري ليتصدقوا بها ، ثم بعد أن اتسع حال المسلمين زاد الاحتياج ، فأبيع لهم المزارعة وتصرف المالك في ملكه بما يشاء من إجارة وغيرها ، ويدل على ذلك ما وقع من المزارعة في عهده ﷺ وفي عهد الخلفاء من بعده ، ومن البعيد غفلتهم عن النهي وترك إشاعة رافع له في هذه المدة وذكره في آخر خلافة معاوية . وسواء أقلنا إن أحاديث النهي عن المزارعة إنما وردت في المزارعة الفاسدة أم أن النهي عنها كان عاماً أول الأمر للحاجة ثم زال بزوال سببه فإن الذي استقر عليه الأمر في حكم الشريعة الإسلامية أن المالك حر يتصرف في ملكه بما يشاء من زرع ومزارعة وتأجير لا حرج عليه في شيء من ذلك ولا إيجاب . ( ما فعله عمر في سواد العراق ) لما فتح المسلمون سواد العراق في خلافة عمر بن الخطاب ، رأى الفاتحون أن يقسم بينهم قسمة تملك كقسمة التناثم ، فأبى عمر عليهم ذلك ، وقال كما في كتاب الخراج لأبي يوسف والله لا يفتح بعدى بلد فيكون فيه كبير نيل بل عسى أن يكون كلا على المسلمين . فإذا قسمت أرض العراق بعلوجها وأرض الشام بعلوجها فما يسد به الثغور وما يكون للنرية والأرامل بهذا البلد وبغيره من أهل الشام والعراق . فترك .

الأرض مملوكة لأهلها يجوز بيعهم لها وتصرفهم فيها ، وضرب على رءوسهم الجزية وعلى الأرض الحراج . ليكون ما يجي من ذلك سداً لحاجة المسلمين عامة ، يتفق منه على الجيوش المقاتلة وسد الثغور وبناء القناطر والجسور وأرزاق العمال والموظفين وما إلى ذلك مما يتوقف عليه صيانة البيضة وبقاء الدولة . وقد أسلم كثير من أهل السواد، فوضعت عنهم الجزية ، وتداولت الأيدي أرضه ، وأصبحت ملكاً للمسلمين وغيرهم ، يتصرف كل مالك في ملكه بما يريد من أنواع التصرف . ومن هؤلاء الملاك التابعون وتابعوهم وأئمة المسلمين والفقهاء والمحدثون ومن بعدهم على تتابع القرون إلى وقتنا هذا . فأى صلة بين هذا وبين ما يدعون إليه من قصر ملكية الفرد على قدر عيش الكفاف ، ووجوب تنازله عما زاد عن ذلك من حق للمسلمين .

### الراسمالية

ولقد أسرف الكاتبون في الطعن على الرأسمالية مجارة لتلك الدعايات الهادمة وصوروها للعامة بأبشع الصور فإن عتوا احتكار الملكية بمعناه الحقيقي فتحزن أول من ينكره وينهى عليه ، وإن أرادوا مجرد الملكية كان طعنهم مراغمة للشرائع ومكابرة للعقول . وقد تبين مما أسلفنا أن النظام المالى فى الإسلام يحترم حق الملكية ، ويعاقب على العلوان عليه ، ويبيع للمالك حق التصرف فى ملكه بما يشاء من بيع ورهن وإجارة ومزارعة وإعارة ووقف ونحو ذلك ولا يوجب عليه أن يمنح ملكه لغيره ، ولا أن يكتفى من زراعة أرضه بما يحصل له عيش الكفاف . كما تبين من سياق الحديث الذى استندوا إليه وما ذكره أئمة الحديث فى بيانه . أنه لا يمت بصلة إلى ما زعموه وكللك فعل عمر فى سواد العراق لا يؤيد ما ذهبوا إليه . ولستنا ننكر أن أمر الطبقات الفقيرة فى بلادنا يحتاج إلى علاج حاسم ، ونرى بالإجمال أنه لا علاج له إلا باتباع تعاليم الإسلام الحقة فى النظم المالية والاجتماعية ، ولبيان ذلك تفصيلاً مجال آخر واحة أعلم .

## الموضوع

(٧٠٢) زواج الرجل بزوجة الغير مع علمه بذلك باطل

### المبادئ

١ - تزوج الرجل زوجة آخر مع علمه بذلك باطل، ولا علة عليها عند المتاركة ولو دخل بها .

٢ - تزوج الرجل زوجة آخر مع علمه بذلك فاسد، ويجب المتاركة عليها ، وعليها العدة من حين المتاركة إن كان قد دخل بها .

طلب وكيل نيابة الغرب الأحمر الجواب عن سؤال تضمنته الاجابة التالية

### الجواب

اطلعنا على السؤال الوارد إلينا بتاريخ ٢-٣-١٩٤٩ - ١٨٨٢ المطلوب به معرفة الحكم الشرعي فيمن تزوجت بزواج وهي على عصمة زوج آخر هل تلزمها العدة بعد طلاقها من الزوج الثاني أم لا ؟ وذلك للتصرف في القضية رقم ١١ سنة ١٩٤٩ حصر تحقيقات الغرب الأحمر . والجواب أنه إذا كان زواج الثاني بهله المرأة مع علمه بأنها زوجة للأول كان زواجه بها باطلا ، ولا علة عليها ولو دخل بها . لأن وطأه لها زنا . والزنا لا حرمة له . وإن كان زواج الثاني بها مع علم علمه بأنها زوجة للأول كان زواجه بها فاسداً تجب المتاركة فيه شرعاً ، وعليها العدة إذا كان قد دخل بها عافضة على حقه في نسب ولده لعنره بعدم علمه ببنكاح الأول .  
والله سبحانه وتعالى أعلم . . .

(\*) التي : نشيلة الشيخ حسين محمد مظلوف - م ٦٠ - ص ٢٢٨ - م ٤٥٤ -  
٢٨ أبريل سنة ١٩٤٩ م .



## الموضوع

### (٧٠٣) تصرف الزوجة في مالها

#### المبدأ

للمرأة الرشيدة التصرف في مالها كله ولا حق لزوجها فيه . وفي رواية عن أحمد أنه ليس لها التصرف في مالها بزيادة عن الثلث بغير عوض إلا بإذن زوجها .

سئل :

من محمد أسعد الوهاجي قال :

١- هل أموال الزوجة حسب الشريعة الإسلامية مستقلة عن أموال

الزوج ؟

٢- وهل للزوج الحق في أي إشراف أو مراقبة على أموال زوجته ؟

٣- وهل في حالة وفاة الزوجة للزوج أكثر من نصيبه الشرعي المحدد

في القانون من علمه حسب الشريعة الإسلامية ؟

أجاب :

اطلعنا على هذا السؤال وإليك الجواب : ذهب أبو حنيفة والشافعي وابن المنذر وأحمد في إحدى الروايتين إلى أن للمرأة الرشيدة التصرف في مالها كله بالتبرع والمعاوضتولا حق لزوجها فيه ، ولا يملك الحجر عليها في تصرفها فيه كلا أو بعضا . فلا فرق في ذلك بينها وبين الرجل الرشيد وذهب أحمد في الرواية الأخرى إلى أنه ليس لها التصرف في مالها بزيادة عن الثلث بغير عوض إلا بإذن زوجها لما رواه ابن ماجه أن امرأة كعب ابن مالك أتت النبي صلى الله عليه وسلم بحلى تريد التصديق به فقال لها

(ب) الفتى : مصيلة الشيخ حسين محمد مخلوف - ص ٥٦ - م ٢٤٨ - ص ١٠٤ -  
١٢ جلدی الثانیة ١٣٦٥ هـ - ١٤ مايو ١٩٤٦ م .

لا يجوز للمرأة عطية حتى يأذن زوجها ، فهل استأذنت كعباً ؟ فقالت نعم  
فبعث إليه فقال هل أذنت لها أن تتصدق بحليها . قال نعم فقبله النبي صلى الله  
عليه وسلم . ولما رواه أبو داود عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن  
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في خطبة خطبها لا يجوز لمرأة عطية إلا  
بإذن زوجها إذ هو مالك عصمتها ولأن حق الزوج متعلق بمالها ، والعادة  
أن الزوج يزيد في المهر من أجل مالها ويسقط فيه وينتفع به — وقد استدلل  
الجمهور بقوله تعالى «<sup>(١)</sup> فَإِنْ آتَسَمَ مِنْهُمْ رَشْداً فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ » وهو  
ظاهر في فلك الحجر عن البتائي وإطلاق أيديهم في التصرف ذكوراً  
كانوا أو إناثاً متى أنس رشدهم . ومتى وجب دفع ماله إليه لرشده جاز له  
التصرف فيه من غير إذن . وأجابوا عن حديث ابن ماجه بأنه ضعيف وعن  
حديث أبي داود بأنه مرسل . ومع ذلك فهو محمول على النهى عن تبرعها  
من مال زوجها وأما تبرعها من مالها فليس بحمل النهى بدليل أنه يجوز  
لها التبرع بالثلث فأقل من مالها بدون إذن للزوج ، وليس هناك ما يدل على  
التحليل بالثلث بل هو تحكم ليس فيه توقيف ولا عليه دليل انتهى من  
المغنى للإمام ابن قدامة الحنبلي بتصرف وزيادة . وما ذكر من أن للزوج حقاً  
في مالها غير مسلم ، وما جرت به العادة من تبسطه في مالها فهو من تسامح  
الزوجات في حقوقهن مبالغة في إرضاء الأزواج وسبيل إلى حسن المعاشرة  
لا تقريراً لحقهم في أموالهن . وقد أفاد في المغنى أن مذهب الإمام مالك يتفق  
مع الرواية الأخرى عن أحمد وبيانه كما في الشرح الكبير لأبي البركات  
الدردير وحاشية الدسوقي عليه أن الزوجية من أسباب الحجر على الزوجة  
الحرة الرشيدة في تبرعها لغير زوجها بأزيد من ثلث مالها فإذا تبرعت به  
لغيره كان لزوجها رد الجميع لحمله على قصدها إضرار زوجها فعولت  
بتقيض قصدها وله إمضاؤه وله رد الزائد على الثلث وهذا بخلاف المريض .  
إذا تبرع بزائد على الثلث فليس للوارث رد الجميع بل رد الزائد عن الثلث  
قط أو لإجازة الجميع . والفرق بين الزوجة والمريض من جهة أخرى أن  
الزوجة قادرة على إنشاء ما أبطله الزوج بعد مدة وهي نصف عام على

(١) من الآية ٦ من سورة النساء .

قول أصبغ وابن عرفة بخلاف المريض - وما لم يحصل من الزوج رد فبرعها جائز ماض . وأما تبرعها بالثلث فأقل مجبور عليها فيه إذ قصدت به ضرر زوجها على ما اختاره ابن حبيب . وغير مجبور عليها فيه ولو قصدت به لإضرارها عند ابن القاسم . وإنما كانت الزوجية موجبة للمحجر فيما ذكر لأن المقصود من مالها تجعل الزوجة به فحجر الشارع عليها لأجله وبذلك جاز لها التبرع لزوجها بما شاءته ولو بكل مالها انتهى بتصرف وإيضاح وظاهر أن هذه العلة تقتضي الحجر مطلقاً فكيف ساغ جواز التبرع بالثلث فأقل بلون إذن عند ابن القاسم مطلقاً وعند ابن حبيب إذا لم تقصد لإضرار الزوج على أن تجعل الزوجية من أسباب الحجر على الزوجة وسلبها حرمتها في التصرف في مالها والنهب إلى أن المقصود من مالها تجعل الزوجة به وبسطه يده في إنفاقه من شأنه أن ينفذ الأبيات من الزوجات في الزواج والأزواج ويبت حب المودة بينهما ويفتح أبواباً من الشر والزناح بين الزوجين لحرص الزوجة بطبيعة كونها مالكة على إطلاق يدها في مالها الذي تملكه وحرص الزوج بدافع غريزة حب المال على حجرها ليسط يده فيه في حياتها ويدخره ميراثاً له بعد وفاتها كما أن من شأنه أن يجعل الزوج هو المتصرف في مالها وذلك يغري راغبي الزواج بالكلف بلوات الأموال للانتفاع العاجل بها والإعراض عن عداهن وإن كن ذوات حسب ودين . وفي ذلك ما لا يخفى من الفساد الاجتماعي والبعد عن المقاصد الأصلية للنكاح . وصفوة القول أن مذهب الجمهور أقوى ، دليلاً وأوضح سبيلاً وهو الذي جرى عليه القضاء الشرعي منذ قرون ولا تزال المحاكم الشرعية مقيدة به طبقاً للمادة ٢٨٠ من المرسوم بقانون رقم ٧٨ سنة ١٩٣١ وهوعدل وأقوم وخاصة في هذه الأزمنة الأخيرة ومن هنا يتضح الجواب عن السؤالين الأول والثاني - وأما الجواب عن السؤال الثالث فهو أن للزوج من تركة زوجته المتوفاة النصف فرضاً عند علم الولد وولد الابن وإن نزل والربع فرضاً مع الولد وولد الابن وإن نزل والله أعلم .

## « استتراك »

- ١ — في الفتوى رقم ٥٥٣ بالصحيفة ١١٢٠ من الجزء العاشر في السطر الأول من السؤال وردت عبارة ( وأخواتها الأنساء ) وصوابها ( وأخواتها الشقيقات ) .
- ٢ — وفي الفتوى رقم ٥٥٨ ص ١١٢٧ في كل من السطرين الرابع والثامن من السؤال ورد اسم ( هنرى ) وصوابه ( هندی ) .
- ٣ — وفي نهاية الفتوى رقم ٥٨٦ ص ١٢٠٦ سقط هذا التعليق ( صدر قانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ ونص في المادة ٣٧ منه على ما يأتي : ( تصح الوصية بالثلث للوارث وغيره . وتنفذ من غير اجازة الورثة ... الخ ) .
- ٤ — وفي الفتوى رقم ٥٨٧ ص ١٢١٠ بالسطر الثامن من أسفل وردت عبارة ( فالأمر في ايصال هذه المرتبات ... الخ ) وصوابها ( فالأمر في ايصال هذه المرتبات ... الخ ) .
- ٥ — وفي الفتوى رقم ٥٩٨ ص ١٢٣٣ بأول السطر الرابع من الإجابة وردت عبارة ( ومقبرة من الآثار العربية ) وصوابها ( ويعتبر من الآثار العربية ) .
- ٦ — في الفتوى رقم ٦٠٣ من الجزء الحادي عشر ص ١٢٤٧ بالسطر الثاني ورد ضمن الحديث الشريف عبارة ( وأنا ان شاء الله لكم لاحقون ) والصواب ( وأنا ان شاء الله بكم لاحقون ) .
- ٧ — وفي الفتوى رقم ٦١٦ ص ١٢٨٥ بالسطر الرابع والخامس من أسفل وردت عبارة ( كل تملك معلق على الحظر فهو باطل ) والصواب ( كل تملك معلق على الخطر فهو باطل ) . وعبرة ( غير مقيد للملك ) وصوابها ( غير مقيد للملك ) .
- ٨ — ورد في الفتوى رقم « ٦٧٣ » صفحة رقم ١٤٢٨ السطر رقم ٦ الآية القرآنية هكذا « واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئا وبالوالدين احسانا وبذی القربى والیتامى والمساکین وابن السبیل » وهذا خطأ والصواب « واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئا وبالوالدين احسانا وبذی القربى والیتامى والمساکین والجار ذی القربى والجار الجنب والصاحب بالجنب وابن السبیل » .
- ٩ — ورد في الفتوى رقم « ٦٧٤ » صفحة رقم ١٤٤٧ السطر رقم ٤ الكلمة هكذا « (من ضروريات) وهذا خطأ والصواب « (من ضروريات) »
- ١٠ — ورد في الفتوى رقم « ٦٧٧ » صفحة رقم ١٤٦٥ السطر الثالث عشر الكلمة هكذا « احتياطاً » وهذا خطأ والصواب « احتياطاً » .
- ١١ — حدث خطأ في ترقيم الصفحات وهو من بداية الصفحة رقم ٢٠٠١ والصواب ١٢٠١ الى صفحة ٢٠٢٥ والصواب ١٢٣٥

الفهارس



## فهرس الآيات القرآنية التي وردت بالمجلد الرابع

رقم صحيفة الفتوى	رقم الآية المسورة	نص الآية
		— « رب لا تفر على الأرض من الكافرين ديارا » .
١١٥٣	٢٦ نوح	— « وجعلنا ذريته هم الباقين » .
١١٥٣	٧٧ الصافات	— « لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم »
١١٥٣	٤٣ هود	— « والذين هم لفروجهم حافظون الا على ازواجهم او ما ملكت ايمنهم فأتهم غير ملومين — فمن ابتغى وراء ذلك فأولئك هم العادون » .
١٢٧٧	٧٦، ٧٥ المؤمنون	— « يا أيها الذين آمنوا انما الخمر والميسر والانصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلمكم تغفلون . انما يريد الشيطان أن يوقع بينكم العداوة والبغضاء في الخمر والميسر ويصدكم عن ذكر الله وعن الصلاة فهل انتم منتهون » .
١٢٧٨	٩١، ٩٠ المائدة	— « يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل الا أن تكون تجارة عن تراض منكم ولا تقطعوا أنفسكم ان الله كان بكم رحيما — ومن يفعل ذلك عدوانا وظلما فسوف نصليه نارا وكان ذلك على الله يسرا » .
١٢٨٥	٢٠، ٢٩ النساء	— « ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وتدلوا بها الى الحكام لتأكلوا فريقا من أموال الناس بالاثم وانتم تعلمون »
١٢٨٥	١٨٨ البقرة	— « يسألونك عن الخمر والميسر قل فيهما اثم كبير ومنافع للناس واثمهما اكبر من نفعهما » .
١٢٨٥	٢١٩ البقرة	

## تابع فهرس الآيات القرآنية التي وردت بالمجلد الرابع

رقم صحيفة الفتوى	المسم السورة	رقم الآية	نص الآية
١٢٨٥	البقرة	١٦٥	— « ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة » . — « اليوم أحل لكم الطيبات وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم » .
١٢٩٩	المائدة	٥	— يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر » — « وما جعل عليكم في الدين من حرج » .
١٣٠٤	البقرة	١٨٥	— « نحن قسمنا بينهم معيشتهم » . — « الله ييسر الرزق لمن يشاء من عباده ويقدر له » .
١٣٠٤	الحج	٧٨	— « ان الله يأمر بالعدل والإحسان وإيتاء ذی القربى وينهى عن الفحشاء والمنكر والبغى يعظم لعظم تنكرون » .
١٣٦٩	الزخرف	٣٢	— « اعدلوا هو أقرب للتقوى » . — « ومن يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم خالدا فيها » .
١٣٧٢	العنكبوت	٦٢	— « والله الأساء الحسنی فادعوه بها وفروا الذين يلحدون في أسمائه » .
١٣٧٢	النحل	٩٠	— « انما المؤمنون اخوة فاصلحوا بين أخويكم واتقوا الله لعلمكم ترحمون » .
١٤١٣	المائدة	٨	— « ولا تنازعوا فتشلولوا وتذهب ربحكم » . — « واصبروا ان الله مع الصابرين » .
١٤١٧	النساء	٩٣	— « واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئا وبالوالدين إحسانا وبذی القربى واليتامى والمساكين » .
١٤٢٢	الأعراف	١٨٠	— « وآتى المال على حبه ذوى القربى واليتامى والمساكين » .
١٤٢٧	الحجرات	١٠	— « يا أيها الرسول بلغ ما أنزل اليك من ربك وان لم تفعل فما بلغت رسالته والله يعصمك من الناس » .
١٤٢٧	الأنفال	٤٦	— « فاصدع بما تؤمر وامرض عن المشركين »
١٤٢٨	النساء	٣٦	
١٤٢٨	البقرة	١٧٧	
١٤٢٨	المائدة	٦٧	
١٤٢٨	الحجر	٩٤	



تابع فهرس الآيات القرآنية التي وردت بالمجلد الرابع

نص الآية	رقم الآية	اسم السورة	رقم صحيفة الفتوى
« فلولوا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم اذا رجعوا اليهم لعلهم يحذرون » .	١٢٢	التوبة	١٤٢٨
« وانذر عشيرتک الاقربين واخفض جناحك لمن اتبعك من المؤمنين » .	٢١٤	الشعراء	١٤٢٨
	٢١٥		
« وقل انى انا النذير المبين » .	٨٩	الحجر	١٤٢٨
« وما كنت متخذ المضلين عضدا » .	٥١	الكهف	١٤٢٩
« لا يتخذ المؤمنون الكافرين اولياء من دون المؤمنين ومن يفعل ذلك فليس من الله في شيء الا ان تتقوا منهم تقاة » .	٢٨	آل عمران	١٤٣٠
« وقيله يا رب ان هؤلاء قوم لا يؤمنون فاصفح عنهم وقل سلام فسوف يعلمون » .	٨٨	الزخرف	١٤٣٢
« وانملوا الخير لعلكم تفلحون » .	٧٧	الحج	١٤٣٢
« وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان » .	٢	المائدة	١٤٣٢
« يوم تبيض وجوه وتسود وجوه » .	١٠٦	آل عمران	١٤٣٤
« واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا »	١٠٣	آل عمران	١٤٣٦
« ادع الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة » .	١٢٥	النحل	١٤٣٦
« لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم ان تبروهم وتقسطوا اليهم ان الله يحب المقسطين »	٨	الممتحنة	١٤٣٦
« ولكن منكم امة يدعون الى الخير ويامرون بالمعروف وينهون عن المنكر اولئك هم المفلحون » .	١٠٤	آل عمران	١٤٣٨
« ولا تكونوا كالذين تفرقوا واختلفوا من بعد ما جاءهم البينات والاولئك لهم عذاب عظيم » .	١٠٥	آل عمران	١٤٣٨

تابع فهرس الآيات القرآنية التي وردت بالمجلد الرابع

رقم صحيفة الفتوى	اسم السورة	رقم الآية	نص الآية
١٤٣٨	النور	١٩	« ان الذين يحبون ان تشيع الفاحشة في الذين آمنوا لهم عذاب اليم في الدنيا والآخرة » .
١٤٣٩	آل عمران	١١٨	« يا ايها الذين آمنوا لا تتخذوا بطانة من دونكم لا يألونكم خبلا ودوا ما عنتم » .
١٤٣٩	المجادلة	١٤	« ألم تر الى الذين تولوا قوما غضب الله عليهم ما هم منكم ولا منهم ويحلفون على الكذب وهم يعلمون » .
١٤٣٩	المجادلة	٢٢	« لا تجد قوما يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون من حاد الله ورسوله ولو كانوا آباءهم او أبناءهم او اخوانهم او عشيقتهم » .
١٤٣٩	المتحنة	١	« يا ايها الذين آمنوا لا تتخذوا عدوى ومدوكم اولياء تلقون اليهم بالمودة وقد كفروا بما جاءكم من الحق يخرجون الرسول واياكم ان تؤمنوا بالله ربكم ان كنتم خرجتم جهادا في سبيلى وابتناء مرضاتى تسرون اليهم بالمودة وأنا اعلم بما اخفيتم وما أعلنتم ومن يفعله منكم فقد ضل سواء السبيل » .
١٤٣٩	لقمان	١٥	« وانجاهداك على ان تشرك بى ما ليس لك به علم فلا تطعهما وصاحبهما في الدنيا معروفا » .
١٤٤٦	التوبة	١١٣	« ما كان للنبي والذين آمنوا ان يستغفروا للمشركين ولو كانوا اولى قربى » .
١٤٤٦	الشعراء	٢١٩	« وتقلب في الساجدين » .
١٤٤٧	الانعام	٧٤	« واذا قال ابراهيم لابيه ازر » .
١٤٤٨	الاسراء	١٥	« وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا » .
١٤٤٩	الاحزاب	٥٧	« ان الذين يؤذون الله ورسوله لمنهم الله في الدنيا والآخرة » .

تابع فهرس الآيات القرآنية التي وردت بالمجلد الرابع

نص الآية	رقم الآية	اسم السورة	رقم صحيفة الفتوى
« وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا » .	٧	الحشر	١٤٩٨
« ويسألونك عن الروح قل الروح من أمر ربي » .	٨٥	الاسراء	١٤٩٩
« ومن ورائهم برزخ الى يوم يبعثون » .	١٠٠	المؤمنون	١٤٩٩
« يثبت الله الذين آمنوا بالقول الثابت » .	٢٧	ابراهيم	١٥٠١
« انك لا تسبح الموتى » .	٨٠	النمل	١٥٠٢
« وما انت بمسمع من في القبور » .	٢٢	فاطر	١٥٠٢
« ان تصبح الا من يؤمن بآياتنا » .	٨١	النحل	١٥٠٢
« انها امره اذا اراد شيئا ان يقول له كن فيكون » .	٨٢	يس	١٥٠٢
« والذين جاءوا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالايمان » .	١٠	الحشر	١٥٠٤
« واستغفر لذنوبك وللمؤمنين والمؤمنات » .	١٩	محمد	١٥٠٤
« وان ليس للانسان الا ما سعى » .	٣٩	النجم	١٥٠٦
« لتبين للناس ما نزل اليهم » .	٤٤	النحل	١٥١٠
« من يطع الرسول فقد اطاع الله » .	٨٠	النساء	١٥١٠
« وقتل رب ارحمها كما ربياني صغيرا »	٢٤	الاسراء	١٥١٠
« والملائكة يسبحون بحمد ربهم ويستغفرون لمن في الارض » .	٥	الشورى	١٥١٠
« وما ظلمهم الله ولكن انفسهم يظلمون » .	١١٧	آل عمران	١٥٢٣
« ولا تقفوا بايديكم الى التهلكة » .	١٩٥	البقرة	١٥٢٢
« يا ايها الذين آمنوا انما الخمر والميسر والاتصاب والازلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون — انما يريد الشيطان ان يوقع بينكم العداوة والبغضاء في الخمر والميسر ويصدكم عن ذكر الله ومن الصلاة فكل اثم مئثون » .	٢٩٠	المائدة	١٥٦٧
	٩١		

تابع فهرس الآيات القرآنية التي وردت بالمجلد الرابع

رقم صحيفة الفتوى	اسم السورة	رقم الآية	نص الآية
١٥٦٨	البقرة	٢١٦	— « يسئلونك عن الخير والميسر » . — « ولتكن منكم أمة يدعون الى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون » .
١٥٧١	آل عمران	١٠٤	— « وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعانوا على الاثم والعدوان » .
١٥٧١	المائدة	٢	— « لن نزالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون » . — « مثل الذين ينفقون أموالهم في سبيل الله كمثل حبة أثبت سبع سنابل في كل سنبله مائة حبة والله يضاعف لمن يشاء والله واسع عليم » .
١٥٨٠	البقرة	٢٦١	— « ان تبدوا الصدقات فنعما هي وان تخفوها وتؤتوها الفقراء فهو خير لكم ويكفر عنكم من سيئاتكم والله بما تعملون خبير » .
١٥٨٠	البقرة	٢٧١	— « وفي أموالهم حق للسائل والمحروم » . — « يا أيها الذين آمنوا لا تاكلوا أموالكم بينكم بالباطل الا ان تكون تجارة عن تراض منكم ولا تقتلوا انفسكم ان الله كان بكم رحيمًا — ومن يفعل ذلك عدوانًا وظلمًا فسوف نصليه نارا وكن ذلك على الله يسرا » .
١٥٨٠	النساء	٢٩ ٣٠	— « ومن يتعد حدود الله فأولئك هم الظالمون » .
١٥٨١	البقرة	٢٢٩	— « ولا تتبنوا ما فضّل الله به بعضكم على بعض للرجال نصيب مما اكتسبوا وللنساء نصيب مما اكتسبن واسألوا الله من فضله ان الله كان بكل شيء عليما » .
١٥٨١	النساء	٣٢	

## تبع فهرس الآيات القرآنية التي وردت بالمجلد الرابع

نص الآية	رقم الآية	اسم المسورة	رقم صحيفة الفتوى
— « او لم يعلموا ان الله ييسط الرزق لمن يشاء ويقدر ان في ذلك لايت لقوم يؤمنون » .	٥٢	الزمر	١٥٨١
— « ولكل درجات مما عملوا وليوفيهم اعمالهم وهم لا يظلمون » .	١٩	الاحقاف	١٥٨١
— « واولوا الارحام بعضهم اولى ببعض في كتاب الله » .	٦	الاحزاب	١٥٨٣
— « فان آتسئتم منهم رشدا فادفعوا اليهم اموالهم » .	٦	النساء	١٥٩٣

## فهرس احاديث المجلد الرابع الفتاوى الاسلاميه

رقم الصفحة	نص الحديث	٢
١٢٤٧	١ — « السلام عليكم دار قوم مؤمنين وانا ان شاء الله بكم لاحقون اسأل الله لى ولكم العافيه » . . . . .	
١٢٤٧	٢ — « السلام عليكم بما صبرتم فنعمة عقى الدار » . . . . .	
١٢٤٧	٣ — « عن ام سلمة قالت : ( نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كل مسكر ومفتر وقال انه ان لم يكن مسكرا كان مفترا ) » . . . . .	
١٢٤٧	٤ — « عن جابر قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يجصص القبر وأن يبنى عليه » . . . . .	
١٢٧٨	٥ — « ناكح اليد لمعون » . . . . .	
١٢٨٠	٦ — « ان أشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون » . . . . .	
١٢٩٠	٧ — « لا يقبل الله صلاة بغير طهور ولا صدقة من غلول » . . . . .	
١٢٩٠	٨ — « ما تصدق عبد بصحقة من مال طيب — ولا يقبل الله الا الطيب — الا اخذها الرحمن بيمينه » . . . . .	
١٢٩٠	٩ — « لا يكتسب عبد مالا من حرام فينفق منه فيبارك فيه ولا يتصدق به فيقبل منه ولا يتركه خلف ظهره الا كان زاده الى النار ان الله لا يحو السيىء بالسيىء ولكن يحو السيىء بالحسن — ان الخبيث لا يحو الخبيث » . . . . .	
١٢٩٠	١٠ — « من كسب مالا من حرام فتصدق به لم يكن له فيه اجر وكان امره » اثمه وعقوبته « عليه » . . . . .	
١٢٩٠	١١ — « ومن اصاب مالا من مائم فوصل به رحمه وتصدق به ( لعلها او تصدق به ) او أنفقته في سبيل الله جمع ذلك جميعا ثم قذف به في نار جهنم » . . . . .	
١٢٩٢	١٢ — « عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله سبحانه وتعالى لما خلق الجنة قال وعزتى وجلالى لا يدخلك بخيل ولا كذاب ولا ديوث » . . . . .	

## تابع فهرس الأحاديث الواردة في المجلد الرابع

نص الحديث	رقم الصفحة
١٢ — « من جابر رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لمن أكل الربا وموكله وكتاتبه وشاهديه » . . .	١٢٩٣
١٤ — « أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمضضة والاستثاق » . . . . .	١٣٠٣
١٥ — « عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في غزوة خيبر من أكل من هذه الشجرة يعنى الثوم فلا يقربن مسجنا » . . . . .	١٣٠٧
١٦ — « من جابر بن عبد الله أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : من أكل ثوما أو بصلا فليعزل مسجنا وليتعد في مئ بيته » . . . . .	١٣٠٧
١٧ — « لا يبولن أحدكم في الماء الدائم ثم يغتسل منه » . . .	١٣٢٥
١٨ — « وفي رواية لا تبل في الماء الدائم الذى لا يجرى ثم تغتسل منه » . . . . .	١٣٢٦
١٩ — « من جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى أن يبال في الماء الراكد . وفي رواية عنه أيضا قال : نهى رسول الله أن يبال في الماء الجارى » . . .	١٣٣٢
٢٠ — « عن عائشة أنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : كسر عظم الميت ككسره حيا » . . .	١٣٣٢
٢١ — « من جابر خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في جنازة لمجلس النبي على شفير القبر وجلسنا معه فأخرج الحفار عظاما ساقا أو عضدا فذهب ليكسرها فقال النبي لا تكسرها فإن كسرك إياه ميتا ككسرك إياه حيا ولكن فسمه في جانب القبر » . . . . .	١٣٣٢
٢٢ — « من أبى هريرة — من حديث طويل — أنه صلى الله عليه وسلم سئل متى الساعة ؟ فقال للسائل ما المسئول عنها بأعلم من السائل » . . . . .	١٣٦٢
٢٣ — « من ابن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : خمس لا يعلمهن إلا الله ( أن الله عنده علم الساعة ) الآية » . . . . .	١٣٦٢

رقم الصفحة	نص الحديث
٢٤ —	« أوتيت مفاتيح كل شيء الا الخمس ( ان الله عنه علم الساعة ) — الآية » . . . . . ١٣٦٢
٢٥ —	« ان الله تعالى وكل بالرحم ملكا يقول يا رب نطفة يا رب علقة يا رب مضغة فاذا اراد الله تعالى ان يقضى خلقه قال : انكر ام ائنثى — شتى ام سعيد فما الرزق والاجل فيكتب في بطن امه » . . . . . ١٣٦٣
٢٦ —	« نص خطبة الرسول في حجة الوداع » . . . . . ١٣٧٠
٢٧ —	« عن انس رضى الله عنه قال خرجنا مع رسول الله صلى عليه وسلم جنازة فرأى نسوة فقال اتحملنه قلن لا قال اتدفعنه — قلن لا قال فارجمن مازورات غير مأجورات » ١٣٩١
٢٨ —	« من شهر على المسلمين سيفا فقد اطل دمه » . . . . . ١٤١٠
٢٩ —	« لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا » ١٤٢٦
٣٠ —	« لا يؤمن عبد حتى يحب للناس ما يحب لنفسه من الخير » ١٤٢٧
٣١ —	« لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه » . . . . . ١٤٢٧
٣٢ —	« المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده » . . . . . ١٤٢٧
٣٣ —	« والله لا يؤمن والله لا يؤمن والله لا يؤمن قيل من يا رسول الله قال الذى لا يامن جاره بوائقه » . . . . . ١٤٢٧
٣٤ —	نظر المؤمن الى اخيه المؤمن حبا له وشوقا اليه خير من اعتكاف سنة فى مسجدى هذا . . . . . ١٣٢٧
٣٥ —	« افضل الاعمال ان تدخل على اخيك المؤمن سرورا وتقضى عنه ديناً » . . . . . ١٤٢٧
٣٦ —	« افضل الفضائل ان تصل من قطعك وتعطى من حرمك » ١٣٢٧
٣٧ —	« من أصلح فيما بينه وبين الله أصلح الله فيما بينه وبين الناس ومن أصلح جوانبه أصلح الله برانيه » . . . . . ١٤٢٧
٣٨ —	« لا تباعضوا ولا تباذروا ولا تئافسوا وكونوا عباد الله اخوانا » ١٤٢٧
٣٩ —	« نب فيكم داء الامم قبلكم الا وهى البغضاء والحسد والبغضاء هى الحالقة ولا أقول حالقة الشعر وانما هى حالقة الدين » . . . . . ١٤٢٧



رقم الصفحة	نص الحديث
١٤٢٧	٤٠ — « من أحسن الى يتيم أو يتيمة كنت لنا وهو في الجنة كهاتين » . . . . .
١٤٢٧	٤١ — « خير بيت من المسلمين بيت فيه يتيم يحسن اليه — وشر بيت من المسلمين بيت فيه يتيم يساء اليه — أنا وكافل اليتيم في الجنة كهذا : وقال بأصبعيه السبابة والوسطى »
١٤٢٧	٤٢ — « اتحب أن يلين قلبك وتترك حاجتك ارحم اليتيم وامسح رأسه وأطعمه من طعامك » . . . . .
١٤٢٨	٤٣ — « عن طارق قال رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم بسوق ذي الجواز تمر وعليه جبة حمراء وهو ينادى بأعلى صوته يأيها الناس قولوا لا اله الا الله تفلحوا ورجل يتبعه بالحجارة ويقول يأيها الناس لا تطيموه » . . .
١٤٢٨	٤٤ — « الدين النصيحة قيل إن يا رسول الله قال لله ولرسوله ولكتابه ولأئمة المسلمين وعلمتهم » . . . . .
١٤٢٩	٤٥ — « لتأمرن بالمعروف ولتنهون عن المنكر أو ليسلطن الله عليكم شراكم فيدعوا خياركم فلا يستجاب لهم » . .
١٤٢٩	٤٦ — « في صحيح البخارى قال أبو حميد أهدى ملك أيلة للنبي صلى الله عليه وسلم بقة بيضاء وكساء بردا وكتب له بيهرم » . . . . .
١٤٢٩	٤٧ — « عن أنس بن مالك أن يهودية أتت النبي صلى الله عليه وسلم بشاة مسمومة فاكل منها فجاء بها فقال الا نقطها قال لا فمأزلت امرئها في لهوات رسول الله صلى الله عليه وسلم » . . . . .
١٤٢٩	٤٨ — « عن عبد الرحمن بن أبى بكر قال كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم ثلاثين ومائة فقال النبي صلى الله عليه وسلم هل مع أحد منكم طعام فإذا مع رجل صاع من طعام أو نحوه فمعجنتهم جاء رجل مشرك مشعان طويل بغنم يسوقها فقال النبي صلى الله عليه وسلم بيعا أم عطية؟ أو قال أمية . قال بل يبيع فاشترى منه شاة فصنعت . وأمر النبي بسواد البطن أن يشوى وأيم الله ما في الثلاثين والمائة الا وقد حز النبي

- صلى الله عليه وسلم له حزة من سواد بطنها ان كان شاهدا أعطاها اياه وان كان غائبا خبا له » . . . ١٤٢٩
- ٤٩ — طلب صلى الله عليه وسلم من يهودى له دين على صحابى مات وترك أيتاما ان يبرئهم من الدين فما قبل » . . . ١٤٢٩
- ٥٠ — « عن عائشة رضى الله عنها انها قالت ( خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم لبسدر فقتبعه رجل مشرك وكان ذا جراءة ونجدة ففرح اصحاب النبى صلى الله عليه وسلم حينما رأوه فقال له النبى صلى الله عليه وسلم ارجع فلن استعين بمشرك ) وفي رواية عن احمد ومسلم ( ان النبى صلى الله عليه وسلم قال للرجل الذى تبعه ارجع فلن استعين بمشرك ثم تبعه فقال له : تؤمن بالله ورسوله ؟ قال نعم فقال له فاططلق » . . . . . ١٤٣٠
- ٥١ — « عن الزهرى ان النبى صلى الله عليه وسلم استعان بناس من اليهود في خير وأسهم لهم وأن قريمان خرج مع اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم احد وهو مشرك فقتل ثلاثة من بنى عبد الدار حملة لواء المشركين حتى قال صلى الله عليه وسلم ان الله ليأزر هذا الدين بالرجل الفاجر » ١٤٣٠
- ٥٢ — « ان الله تعالى امرنى بمدارة الناس كما امرنى بإقامة الفرائض — وفي رواية بعثت بالمدارة سيايتكم ركب مبغضون فاذا جاعوكم فرحبوا بهم » . . . . . ١٤٣١
- ٥٣ — « رأس العقل بعد الايمان بالله تعالى مدارة للناس — وفي رواية البيهقى ( رأس العقل المدارة ) مدارة الناس صدقة » . . . . . ١٤٣٢
- ٥٤ — « من عاش مداريا مات شهيدا — قوا بأموالكم امراضكم وليصانع أحدكم بلسانه عن دينه » . . . . . ١٤٣١
- ٥٥ — عن عائشة رضى الله عنها قالت : استأذن رجل على رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا عنده فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : بنس ابن المشيرة وأخو المشيرة — ثم أذن له فالان له القول — فلما خرج قلت

## تابع فهرس الاحاديث الواردة في المجلد الرابع

رقم الصفحة

نص الحديث

- يا رسول الله قلت ما قلت ثم التفت له القول فقال يا عائشة  
ان من شر الناس من يتركه الناس او يدعه الناس انتقاء  
نحشيه » . . . . . ١٤٣٢
- ٥٦ — « انا لنكثر في وجوه اقوام وان قلوبنا لتطعنهم » . . ١٤٣٣
- ٥٧ — « روى البيهقي : ليس بحكيم من لم يعاشر بالمعروف من  
لا بد له من معاشرته حتى يجعل الله له في ذلك مخرجاً »
- ٥٨ — « اذا قاتل الرجل لأخيه يا كافر فقد باء بها احدهما » . ١٤٣٤
- ٥٩ — « أبغض عباد الله الى الله طعان لعمان » . . . ١٤٣٤
- ٦٠ — « ان من كثر أحداً بلا تأويل فقد كفر » . . . . ١٤٣٥
- ٦١ — « ثلاث من أصل الايمان — الكف عن قال لا اله الا الله  
لا نكفره بذنوب ولا نخرجه عن الاسلام بعمل — والجهاد  
ماض منذ بعثنى الله الى ان يقاتل آخر امتي الدجال لا يبطله  
جور جائر ولا عدل عادل والايمان بالآقدار » . . . ١٤٣٥
- ٦٢ — « المؤمن الف مالوف ولا خير لغيره لا يالف ولا يؤلف » . ١٤٣٦
- ٦٣ — « ان الله ليؤيد هذا الدين بالرجل الفاجر » . . . ١٤٣٦
- ٦٤ — « ان الله ليؤيد الاسلام برجال ما هم من اهله » . . ١٤٣٧
- ٦٥ — « استعان النبي بصفوان بن أمية في هوازن واستعان منه  
مائة درع وهو مشرك » . . . . . ١٤٣٧
- ٦٦ — « روى ان النبي بعث خمسمائة دينار الى مكة حين  
تحطوا وأمر بدفعها الى أبي سفيان بن حرب وصفوان  
ابن أمية ليقرقاها على فقراء أهل مكة » . . . . ١٤٣٧
- ٦٧ — « انا وكافل اليتيم في الجنة هكذا وقال بأصبعيه السبابة  
والوسطى » . . . . . ١٤٣٨
- ٦٨ — « من ابن عباس — لئن لم أفتح الله مكة على يد رسول  
الله صلى الله عليه وسلم سال اى والديه احدث به عهدا  
فقبل امك مذهب الى قبرها ووقف معتبراً يبكي فقال عمر  
رضي الله عنه يا رسول الله نهيتنا عن الزيارة والبكاء وزرت  
وبكيت فقال قد انن لى فيه ولما رايت ما هى فيه من

- رقم الصفحة      نص الحديث
- ١٤٣٧ عذاب الله وإنى لا أغنى عنها من الله شيئا فبكت رحمة بها»
- ٦٩ — « عن على كرم الله وجهه أنه سمع رجلا يستغفر لأبيه فقال استغفر لهما وهما مشركان فقال الرجل قد استغفر إبراهيم لأبيه وهو مشرك فحكى ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فنزل قوله تعالى : ما كان للنبي والذين آمنوا أن يستغفروا للمشركين » الآية . . . . . ١٤٤٦
- ٧٠ — « عن على كرم الله وجهه أن رجلا سأل النبي صلى الله عليه وسلم فقال كان أبى في الجاهلية يصل الرحم ويقرى الضيف وينح من ماله وأين أبى ؟ فقال أمات مشركا فقال نعم قال في ضحضاح من نار فولى الرجل يبكى فمدماه صلى الله عليه وسلم فقال : ان أبى وأباك وأبا إبراهيم فمى النار » . . . . . ١٤٤٦
- ٧١ — « استأذنت ربي في زيارة قبر أمى فأذن لى واستأذنت فى الاستغفار لها فلم يأذن لى » . . . . . ١٤٤٦
- ٧٢ — « لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحد فوق ثلاثة أيام الا على زوجها فأتها تحد أربعة أشهر وعشرا — » التعزية مرة « . . . . . ١٤٨٣
- ٧٣ — « عن عثمان بن عفان رضى الله عنه قال : كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا فرغ من دفن الميت وقف عليه فقال : استغفروا لأخيك وسلوا له التثبيت فانه الآن يسأل » . . . ١٥٠١
- ٧٤ — « عن النبي صلى الله عليه وسلم ان قوله تعالى : ثبت الله الذين آمنوا بالقول الثابت فى الحياة الدنيا — نزل فى عذاب القبر » . . . . . ١٥٠١
- ٧٥ — « كان من دعائه عليه السلام ان صلى عليه صلاة الجنائزة قوله : وأعدّه من عذاب القبر. وقوله: اللهم وقمن غنّة القبر ومن عذاب جهنم اللهم ثبت عند المسألة منطقه ولا تبطله فمى قبره » . . . . . ١٥٠١
- ٧٦ — « عن أبى طلحة قال لما كان يوم بدر وظهر الرسول

- على مشركي قريش لمر ببضعة وعشرين من صناديدهم  
فألقوا في القليب ونادى الرسول بعضهم بأسمائهم ليس  
قد وجدتم ما وعد ربكم حقا فأتى وجدت ما وعد ربى حقا  
فقال عمر يا رسول الله ما تكلم من أجساد لا أرواح لا  
فقال والذي نفسى بيده ما أنتم بأسمع ما أقول منهم » ١٥٠١
- ٧٧ — « كانت امرأة بالمدينة تقم المسجد ( تكسه ) فماتت فلم  
يعلم بها النبي صلى الله عليه وسلم فمر على قبرها  
وسأل عنه فآخبروه أنه قبر أم محجن التي كانت تقم المسجد  
فصلى عليها وقال : أى العمل وجدت أفضل . قالوا  
يا رسول الله سمع . قال ما أنتم بأسمع منها وذكر النبي  
أنها أجابته ( قم المسجد ) » . . . . . ١٥٠١
- ٧٨ — « عن ابن عباس مرغوما : ما من أحد يمر بقبر أخيه المؤمن  
كان يعرفه في الدنيا فيسلم عليه إلا عرفه ورد عليه »
- ٧٩ — من أنس رضى الله عنه : عن النبي صلى الله عليه وسلم  
أن العبد إذا وضع في قبره وتولى عنه أصحابه حتى أنه  
ليسمع قرع نعالهم أتاه ملكان فاقعداه فيقولان . ما كنت  
تقول في هذا الرجل محمد فيقول : أشهد أنه عبد الله  
ورسوله فيقال : انظر إلى مقعدك من النار أبدلك الله به  
مقعدا في الجنة — قال النبي فمراها جميعا — أما الكافر  
أو المنافق فيقول لا أدري كنت أقول ما يقول الناس فيقال  
له لا أدريت ولا تليت ثم يضرب بمطرقه من حديد ضربة بين  
أذنيه فيصيح صيحة يسمعها من يليه إلا الثقلين » ١٥٠٥
- ٨٠ — « سأل رجل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال  
يا رسول الله إن أمى ماتت أينفعها أن تصدقت عنها ؟  
قال نعم » . . . . . ١٥٠٥
- ٨١ — « جاءت امرأة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت  
يا رسول الله : إن غريضة الله في الحج أدركت أبى شيخا  
كبيرا لا يستطيع أن يثبت على الرابطة المأجج عنه ؟ قال  
أرايت لو كان على أبوك دين أكنت قاضيته قالت نعم قال  
لدين الله أحق أن يقضى » . . . . . ١٥٠٥

رقم الصفحة	نص الحديث	٢
٨٢ —	« عن عائشة رضى الله عنها أن رجلا قال للنبي صلى الله عليه وسلم إن أمى أغلقت ( ملئت فجأة ) وأراها لو تكلمت تصدقت فهل لها أجر أن تصدقت عنها قال نعم » . . .	١٥٠
٨٣ —	عن ابن عباس رضى الله عنهما أن رجلا قال يا رسول الله إن أمى توفيت أينفعها أن تصدقت عنها . قال نعم . قال غان لى مخزما ( بستانا ) فلقى أشهدك أئى قد تصدقت به عنها » . . . . .	١٥٠
٨٤ —	« جاء في بدائع الصنائع ( أن سعد بن أبى وقاص سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله إن أمى تحب الصدقة أفأتصدق عنها فقال النبي صلى الله عليه وسلم تصدق » . . . . .	١٥٠
٨٥ —	« عن ابن عباس قال جاءت امرأة من خثعم عام حجة الوداع فقالت يا رسول الله إن فريضة الله على عباده في الحج أدركت أبى شيخا كبيرا لا يستطيع أن يستوى على الرحلة فهل يقضى عنه أن أحج عنه قال نعم » . . .	١٥٠
٨٦ —	« عن ابن عباس رضى الله عنه أن امرأة من جهينة جاءت الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت إن أمى نذرت أن تحج فلم تحج حتى ملئت أمأجاج منها ؟ قال نعم حجى عنها أرايت لو كان على أمك دين أكننت قاضيته اقضوا الله فالله أحق بالوفاء . وفي رواية أن أختي نذرت أن تحج . الخ »	١٥٠
٨٧ —	عن ابن عباس رضى الله عنه قال أتى النبي صلى الله عليه وسلم رجل فقال إن أبى مات وعليه حجة الاسلام أمأجاج عنه قال أرايت لو أن أبك ترك دينا عليه اقضيته عنه قال نعم قال فأحجج عن أبيك ( . . . . .	١٥٠
٨٨ —	عن ابن عباس قال ( جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله إن أمى ملئت وعليها صوم شهر أمأقضيه عنها ؟ فقال : لو كان على أمك دين أكننت قاضيه عنها قال نعم قال فدين الله أحق أن يقضى ( . . . . .	١٥٠
٨٩ —	وعنه أيضا قال ( جاءت امرأة الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله إن أمى ملئت وعليها صوم	

## تابع فهرس الأحاديث الواردة في المجلد الرابع

٢	نص الحديث	رقم الصفحة
	نذر انفاصوم عنها فقال : ارايت لو كان على امك دين	
	فمقضيته لكان يؤدي ذلك عنها قالت نعم قال فصومي من	
١٥٠٦	( امك ) . . . . .	
٩٠	— عن عائشة رضى الله عنها ان رسول الله صلى الله عليه	
١٥٠٦	وسلم قال : ( من مات وعليه صيام صام عنه وليه ) .	
٩١	— عن عائشة موقوتها انها ( قالت لا تصوموا عن موتكم	
١٥٠٧	واطعموا عنهم ) . . . . .	
٩٢	— عن ابن عمر موقوتها ( من مات وعليه صيام شهر فليطعم	
١٥٠٧	عنه مكلن كل يوم مسكينا ) . . . . .	
٩٣	— وعن عائشة قالت ( يطعم عنه في قضاء رمضان ولا يصام	
١٥٠٧	عنه ) . . . . .	
٩٤	— سئل ابن عباس رضى الله عنه عن رجل مات وعليه نذر	
	صوم شهر وعليه صيام رمضان فقال ( لها رمضان فليطعم	
١٥٠٧	عنه واما النذر فيصام عنه ) . . . . .	
٩٥	— روى الدار قطنى ان رجلا سال النبی صلى الله عليه وسلم	
	فقال (كان لى ابوان ابرهما حالحياتهما فكيف لى ببرهما بعد	
	ماتهما فقال النبی صلى الله عليه وسلم ( ان من البر بعد	
١٥٠٧	الموت ان تصلى لهما مع صلاتك وتصوم لهما مع صيامك )	
٩٦	— ( من دخل المقابر فقرأ سورة يس خفف عنهم يومئذ وكان	
١٥٠٩	له بعدد من فيها حسنات ) . . . . .	
٩٧	— ( من زار قبر والده فقرأ عنده او عندهما يس غفر له )	
١٥٠٩	— ( اقرعوا يس على موتكم ) رواه معقل بن يسار .	
٩٩	— ( يس قلب القرآن لا يقرؤها رجل يريد الله والدار الآخرة	
١٥٠٩	الا غفر له واقرعوها على مرضلكم ) . . . . .	
١٠٠	— ( اذا مات ابن آدم انقطع عمله الا من ثلاث علم علمه	
١٥١٠	او صدقة جارية او ولد صالح يدعو له ) . . . . .	
١٠١	— ثبت في الصحيحين ( ان رسول الله صلى الله عليه وسلم	
١٥١٠	ضحى بكيشين املحين احدهما عن نفسه والاخر عن امته )	

- ١٠٢ — أخرج أحمد من عبد الله بن عمرو بن العاص ( أن العاص ابن وائل نذر في الجاهلية أن ينحر مائة بنية وأن هشام ابن العاص نحر حصته خمسين وأن عمرا سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال ( لها أبوك فلو أقر بالتوحيد فصمت وتصدقت عنه نفعه ذلك ) . . . ١٥١١
- ١٠٣ — عن علي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال ( من مر على المقابر وقرأ « قل هو الله أحد » إحدى عشرة مرة ثم وهب أجرها للأموات أعطى من الأجر بعدد الأموات ) ١٥١٣
- ١٠٤ — عن أنس رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل فقال السائل يا رسول الله : أنا نتصدق عن موتانا ونحج عنهم وندعو لهم هل يصل ذلك اليهم قال ( نعم — أنه ليصل اليهم وأنهم ليفرحون به كما يفرح أحدكم بالطبق إذا أهدى إليه ) . . . . . ١٥١٣
- ١٠٥ — ( ولد الإنسان من سميه ) . . . . . ١٥١٤
- ١٠٦ — عن أبي هريرة ( وما اجتمع قوم في بيت من بيوت الله يتلون كتاب الله ويتدارسونه بينهم إلا نزلت عليهم السكينة وغشيتهم الرحمة وحفتهم الملائكة وذكرهم الله فيمنه عنده ) ١٥١٦
- ١٠٧ — ( كنت نهيتكم عن زيارة القبور فعد الآن لحمد في زيارة قبر أمية فزوروها فانها تذكركم الآخرة ) . . . . . ١٥١٩
- ١٠٨ — في الحديث ( فزوروا القبور فانها تذكركم الموت ) . . . ١٥١٩
- ١٠٩ — روى مسلم وأحمد وابن ماجه كان عليه السلام يزور قبور شهداء أحد كل حول مرة ويسلم عليهم ويزور قبور أهل بقيع الفرقد بالمدينة مرارا ويسلم عليهم ويدعو لهم ويقول ( السلام عليكم أهل الديار من المؤمنين والمسلمين وأنا أن شاء الله بكم لاحقون نسأل الله لنا ولكم العافية ) . . . ١٥١٩
- ١١٠ — ( من تشبه بقوم فهو منهم ) . . . . . ١٥٢٣
- ١١١ — ( إن الله أذهب عنكم عبية الجاهلية ومخرها بالآباء إنما هو مؤمن تقى وفاجر شقى الناس كلهم بنو آدم وآدم خلق من تراب ) . . . . . ١٥٢٨



## تأليح فهرس الأحاديث الواردة في المجلد الرابع

رقم الصفحة	نص الحديث	٢
١٥٢٩ . . . . .	١١٢ — ( ليس منا من دها الى عصبية )	١١٢
١٥٣٢ . . . . .	١١٣ — ( سئل الله العافية )	١١٣
١٥٣٢	١١٤ — ( نعمتان مغبون فيهما كثير من الناس الصحة والفراغ )	١١٤
١٥٣٢	١١٥ — ( عن عمرو بن الشريد الثقفي عن ابيه قال : كان في وفد ثقيف رجل مجذوم يريد مبايعة الرسول صلى الله عليه وسلم فارسل اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم انا قد بلعنك فارجع )	١١٥
١٥٣٢ . . . . .	١١٦ — ( اتقوا المجذوم كما يتقى الاسد )	١١٦
١٥٣٢ . . . . .	١١٧ — ( كلم المجذوم وبينك وبينه قدر رمح أو رمحين )	١١٧
١٥٣٢ . . . . .	١١٨ — ( لم من المجذوم كما لم من الاسد )	١١٨
١٥٣٢ . . . . .	١١٩ — ( لا يورد ممرض على مصح وان الجرب الرطب قد يكون بالبعير فاذا خالط الابل أو حككها وآوى الى مباركها وصل اليها بالماء الذي يسيل منه )	١١٩
١٥٣٢ . . . . .	١٢٠ — ( قال صلى الله عليه وسلم في الطاعون ( من سمع به بارض فلا يقدم عليه )	١٢٠
١٥٣٢ . . . . .	١٢١ — ( عن عبد الرحمن بن عوف قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : اذا سمعتم به — الوباء — بارض فلا تقدموا عليه )	١٢١
١٥٣٣ . . . . .	١٢٢ — ( لا عدوى ولا طيرة ولا هامة ولا صفر )	١٢٢
١٥٦٧ . . . . .	١٢٣ — ( كل مسكر خمر وكل خمر حرام )	١٢٣
١٥٦٧ . . . . .	١٢٤ — ( لعن الله الخمر وشاربها وساتقها وبائعها ومبتاعها وعاصرها ومعتصرها وحاملها والمحمولة اليه )	١٢٤
١٥٦٧ . . . . .	١٢٥ — ( عن ابن عمر رضي الله عنه قال ( خطب عمر رضي الله عنه على منبر رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال انه قد نزل تحريم الخمر وهى من خمسة اشياء العنب والنمر والحنطة والشعير والمسل والخمر ما خامر العقل )	١٢٥
١٥٦٧ . . . . .	١٢٦ — ( من انس بن مالك رضي الله عنه قال ( كنت اسقى ابا عبيدة وابا طلحة وابى بن كعب من نضيج زهو وتجر فجاءهم آت	١٢٦

## تابع فهرس الأحاديث الواردة في المجلد الرابع

م	نص الحديث	رقم الصفحة
	فقال : ان الخمر قد حرمت فقال ابو طلحة قم يا انس	
١٢٧	فأهرقها فأهرقتها ( . . . . . )	١٥٦٧
١٢٧	عن انس رضى الله عنه قال ( كنت قائما على الحى استقيهم	
	— ميموتى وأنا اصفرهم سنا — التضيخ فقبل حرمت	
١٢٧	الخمر فقتلوا اكثنها فكفاتها ( . . . . . )	١٥٦٧
١٢٨	عن بكر بن عبد الله أن انس بن مالك حدثهم ( ان الخمر	
١٢٧	حرمت والخمر يومئذ البسر والتمر ) ( . . . . . )	١٥٦٧
١٢٩	— ( كل شراب أسكر فهو حرام ) ( . . . . . )	١٥٦٩
١٣٠	— روى ابو داود ( نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم	
١٢٩	عن كل مسكر ومفتر ) ( . . . . . )	١٥٦٩
١٣١	— ( وما أسكر كثيره فقتله حرام ) ( . . . . . )	١٥٦٩
١٣٢	— ( ما أسكر الفرق منه فبلء الكف منه حرام ) ( . . . . . )	١٥٦٩
١٣٣	أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم برجل قد شرب	
	الخمر فضربه بالنعال نحو أربعين ثم أتى به ابو بكر فصنع	
	مثل ذلك — ثم أتى به عمر فاستشار الناس فى الحدود فقال	
١٥٧	( ابن عوف أقل الحدود ثمانون فضربه عمر ) ( . . . . . )	١٥٧٠
١٣٤	— روى مسلم عن أبى سعيد الخدرى قال ( سمعت رسول	
	الله صلى الله عليه وسلم يقول : من رأى منكم منكرا	
	فليغيره بيده فإن لم يستطع فبلسانه فإن لم يستطع	
١٥٧١	فبقلبه وذلك أضعف الأيمان ) ( . . . . . )	١٥٧١
١٣٥	— ( والذى نفسى بيده لتأمرن بالمعروف ولتنهون عن المنكر	
١٥٧١	أو ليوشكن الله أن يبعث عليكم عقابا منه ) ( . . . . . )	١٥٧١
١٣٦	— ( لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم ) ( . . . . . )	١٥٧٥
١٣٧	— ( لا يتوارث أهل ملتين شتى ) ( . . . . . )	١٥٨٠
١٣٨	— ( كل المسلم على المسلم حرام دمه وماله وعرضه ) ( . . . . . )	١٥٨٠
١٣٩	— ( من قتل دون ماله فهو شهيد ) ( . . . . . )	١٥٨٠
١٤٠	— عن حنظلة بن قيس الأنصارى قال : سألت رافع بن خديج	
١٥٨٤	عن كراء الأرض بالذهب والفضة فقال لا بأس به ( . . . . . )	١٥٨٤

انما كان الناس يؤاجرون على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم بما على المانيات واقبال الجداول واشياء من الزرع فيهلك هذا ويسلم هذا — ويسلم هذا ويهلك هذا ولم يكن للناس كراء الا هذا فلذلك زجر عنه ، فاما شيء معلوم مضمون فلا بأس به ) وفي رواية عن رافع قال ( حدثني صابي انها كنا يكتريان الأرض على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم بما ينبت على الأربعاء ويشيء يستثنيه صاحب الأرض فنهى النبي عن ذلك ) . وفي رواية عنه كنا لكراهل المدينة مزدعرا كنا نكترى الأرض بالناحية منها تسمى لسيد الأرض فمما يصاب ذلك وتسلم الأرض ومما تصاب الأرض ويسلم ذلك فنهينا فاما الذهب والورق فلم يكن يومئذ .

وفي رواية عنه ( كنا أكثر الاتصال حقلا فكنا نكترى الأرض على أن لنا هذه ولهم هذه فربما أخرجت هذه ولم تخرج هذه فنهانا من ذلك فاما الورق فلم ينهنا ) . عن أسيد بن ظهير — كان أحدا إذا استغنى عن أرضه أو افتقر اليه أعطاهما بالنصف والثلث والربع ويشترط ثلاث جداول والقصورة وما يسقى الربيع وكان يعمل فيها عملا شديدا ويصيب منها منفعة فأتانا رافع بن خديج فقال : ( نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن أمر كان بكم رافعا ، وطاعة رسول الله صلى الله عليه وسلم خير لكم نهاكم عن الحقل ) .

١٤١ — عن سعد بن أبي وقاص أن أصحاب المزارع في زمن النبي صلى الله عليه وسلم كانوا يكرون مزارعهم بما يكون على السواقي وما سعد بالماء مما حول النبت فجاءوا رسول الله صلى الله عليه وسلم فاختصموا في بعض ذلك فنهاهم أن يكرؤا بذلك وقال لكرؤا بالذهب والفضة ١٥٨٧

١٤٢ — ( عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ( من كانت له أرض فليزرعها أو ليحرقها أخاه فان أبى فليؤمك أرضه ) . . . . . ١٥٨٧

- ١٤٣— روى ابن ماجه ان امرأة كعب بن مالك اتت النبي صلى الله عليه وسلم بحلى تريد التصديق بها فقال لها : لا يجوز للمرأة عطية حتى يأذن زوجها فهل استأذنت كعبا فقالت نعم فبعث اليه فقال هل أذنت لها أن تتصدق بحليها قال نعم . فقبله النبي صلى الله عليه وسلم ( . . . . ١٥٨٧



## مراجع الكتب التي وردت في المجلد الرابع

### أولاً : من كتب التفسير

تفسير الألوسي  
تفسير البيضاوي  
تفسير الفخر الرازي  
أحكام القرآن للجصاص  
أحكام القرآن لأبي بكر بن العربي

### ثانياً : من كتب الحديث

نيل الأوطار — للشوكاني  
السنن الكبرى — للبيهقي  
شرح العين على البخاري  
مصابيح السنة — للإمام البغوي  
كشف الغمة — للإمام الشعراني  
عمدة القاري شرح صحيح البخاري  
شرح مسلم — للإمام النووي

### ثالثاً : من كتب التوحيد

زيد العقائد التوحيدية  
عبد السلام على الجوهرية

### رابعاً : من كتب أصول الفقه

إبدر الساطع على جبع الجوامع  
شرح مسلم الثبوت  
مسلم الثبوت وشرحه فواتح الرحموت

### خامساً : من كتب المذهب الحنفي

تنقيح الحامدية  
الفتاوى المهدية  
شرح الأشباه — للبعلي  
الأشباه  
رد المختار على الدر المختار

## تتبع مراجع الكتب التي وردت في المجلد الرابع

التبيين

جامع احكام الصغار (بهامش جامع الفصولين)

فتاوى قاضيخان

الفتاوى الهندية

فتح القدير

الزيلعي

الفتاوى الخيرية

شرح نور الايضاح

شرح منظومة رسم المفتي

شرح السير الكبير — للرخسي

الفتاوى الانتقوية

الفتاوى البزازية

المحيط — للرخسي

الاسماء

شرح الجوهرة على القنوري

خزانة الفتاوى

الغرائب

كتاب الخراج — للإمام أبي يوسف

احكام الاوقاف — للإمام الخفاف

البحر الرائق شرح كنز الدقائق

الهداية شرح البداية

الفتاوى الظهيرية

المنتقى

المبسوط — للإمام الرخسي

شرح الزيلعي

انفع الوسائل — للطرسوسي

جامع الفصولين

العناية شرح الهداية

الفتاوى التترخانية

فتح الفهارش شرح تنوير الابصار

شرح السندی للدر المختار

شرح المناوى الكبير للجامع الصغير

## تابع مراجع الكتب التي وردت في المجلد الرابع

- الحاوى — للزاهدى  
حاشية الطحطاوى على مراعى الفلاح  
بدائع الصنائع — للكاسانى  
تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق  
الفتاوى الصغرى  
الخلاصة  
التحرير للكمال بن الهمام  
ديباجة صحيح التدرى — للعلامة قاسم  
العقد الفريد فى بيان الراجح من الخلاف فى  
التقليد  
رسالة شفاء العليل — لابن عابدين  
شرح الجامع الصغير — للمقريزى  
شرح الجامع الصغير — لقاضيخان  
الذخيرة  
حاشية عبد الحليم على الدر  
الفقه الاكبر — للامام أبى حنيفة  
نور العين  
منية المصلى — لابراهيم الحلبي  
شرح الوهبانية  
**سائبا : من كتب المذهب المالكى**  
شرح الرسالة — لأبى الحسن  
الفروق — للقرائى  
حاشية السيفى على الجواهر النكية على  
الفاظ العشماوية — للشيخ احمد بن تركى المالكى  
الشرح الكبير وحاشيته — للدسوقي  
**سائبا : من كتب المذهب الشافعى**  
المجموع — للنووى  
فتح التبريز شرح الوجيز — للرافعى  
شرح المذهب — للنووى  
شرح المنهاج  
شرح المنهج  
فتاوى ابن حجر

## تليع مراجع الكتب التي وردت في المجلد الرابع

### ثامنا : من كتب المذهب الحنبلي

المغنى والشرح الكبير  
اعلام الموقعين — لابن القيم  
الفروع — لابن مفلح  
شرح منتهى الإرادات — للبهوتي  
زاد المعاد — لابن القيم  
الروح — لابن القيم  
انقضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب  
الحجيم  
فتاوى ابن تيمية  
الطرق الحكيمة — لابن القيم  
جامع العلوم والحكم لابن رجب

### ثاسعا : من كتب المذهب الظاهري

الحلى — لابن حزم

### عاشرا : كتب متنوعة

احكام الجنائز للشيخ ابراهيم بن يوسف  
الطريقة المحمدية  
الروض الأثف للإمام السهيلي  
توقيف الحكام على غوامض الأحكام  
أحياء علوم الدين للغزالي  
الاعتصام — للشاطبي  
المطالب القدسية في أحكام الروح وآثارها  
الكونية للشيخ محمد حسنين مخلوف

### حادى عشر : من كتب القانون

قانون العدل والانتصاف  
كتاب الأحوال الشخصية

### ثانى عشر : من كتب التاريخ

مقدمة ابن خلدون  
الأحكام السلطانية — لابن حبيب البصرى  
البغدادى  
رسالة أحمد سرى بابا ومذكرتها التفسيرية

### ثالث عشر : من كتب اللغة

مختار الصحاح



## فهرس موضوعات كتاب الفتاوى الإسلامية — المجلد الرابع

رقم الفتوى	الموضوع	الصفحة
(٥٤٦)	ميراث ولد الزنا واللعمان . . . . .	١١٠٩
(٥٤٧)	مرتب المتوفاة تركه لورثتها الشرعيين . . . . .	١١١٠
(٥٤٨)	ميراث حمل مستكن مع الزوجة والأولاد . . . . .	١١١١
(٥٤٩)	نماء التركة للورثة جميعا . . . . .	١١١٢
(٥٥٠)	الحكم ببعض النصيب لا يمنع من المطالبة بالباقي . . . . .	١١١٣
(٥٥١)	ميراث حمل مستكن . . . . .	١١١٥
(٥٥٢)	ميراث ووصية لحربى فى دار الحرب . . . . .	١١١٧
(٥٥٣)	ميراث فيه عول . . . . .	١١٢٠
(٥٥٤)	لا توارث بالطلاق قبل الدخول . . . . .	١١٢١
(٥٥٥)	ميراث الزوجة من زوجها القاصر . . . . .	١١٢٣
(٥٥٦)	ميراث . . . . .	١١٢٤
(٥٥٧)	المحرم لا يحجب غيره . . . . .	١١٢٦
(٥٥٨)	النفازل عن الميراث . . . . .	١١٢٧
(٥٥٩)	ميراث . . . . .	١١٢٩
(٥٦٠)	ميراث الفرعى . . . . .	١١٣٠
(٥٦١)	مرض الموت . . . . .	١١٣١

### من احكام الضمان

(٥٦٢)	دفع مبلغ لآخر خطأ . . . . .	١١٣٥
-------	-----------------------------	------

### من احكام الوفاة مع التجهيل

(٥٦٣)	موت ناظر الوقف مجهلا . . . . .	١١٣٩
-------	--------------------------------	------

### من احكام الكفالة

(٥٦٤)	كفالة . . . . .	١١٤٥
(٥٦٥)	كفالة مؤقتة . . . . .	١١٤٦

تابع فهرس موضوعات الفتاوى الإسلامية — المجلد الرابع

رقم الفتوى	الموضوع	الصفحة
(٥٦٦)	ضمان الأمر . . . . .	١١٤٨
(٥٦٧)	كفالة الأخرس . . . . .	١١٤٩

من أحكام الطوفان

(٥٦٨)	طوفان نوح . . . . .	١١٥٣
-------	---------------------	------

من أحكام التقادم

(٥٦٩)	تقادم حكم مع الإقرار بالحق الذي حكم به . . . . .	١١٥٧
(٥٧٠)	التقادم لا يسقط الحق مهما طال الأمد . . . . .	١١٥٩

من أحكام الجبائات

(٥٧١)	وقف الجبائات في مصر . . . . .	١١٦٥
(٥٧٢)	الأرض الموقوفة لدفن موتى المسلمين لا تقسم قسمة إفراد . . . . .	١١٦٧
(٥٧٣)	بناء المسكن على أرض المقابر . . . . .	١١٦٩
(٥٧٤)	تنازل عن مدفن . . . . .	١١٧١
(٥٧٥)	أرض المقابر . . . . .	١١٧٣
(٥٧٦)	عدم جواز أحداث مستودع نجس بمقابر المسلمين . . . . .	١١٧٥

من أحكام مفهوم المخالفة

(٥٧٧)	مفهوم المخالفة . . . . .	١١٧٩
-------	--------------------------	------

فتاوى في مسائل متفرقة

(٥٧٨)	غصب منزل وقف وعليه . . . . .	١١٨٧
(٥٧٩)	وقف الخمي . . . . .	١١٨٩
(٥٨٠)	وقف خيرى ومصرفه . . . . .	١١٩١
(٥٨١)	وقف خيرى . . . . .	١١٩٣
(٥٨٢)	وقف المدين للبرهون . . . . .	١١٩٥
(٥٨٣)	وقف المنفعة . . . . .	١١٩٧
(٥٨٤)	وقف أم ملك . . . . .	١١٩٩

رقم الفتوى	الموضوع	الصفحة
الرقم الخطأ	الصواب	
(٥٨٥)	وقف حصّة على فقراء قرابته . . .	٢٠٠١
(٥٨٦)	وقف خيرى واستحقاقى فى مرض الموت . . .	٢٠٠٥
(٥٨٧)	وقف خيرى أم أرساد . . . . .	٢٠٠٧
(٥٨٨)	التنازل غير الأترار . . . . .	٢٠١١
(٥٨٩)	الوقف على قراءة القرآن وعمل الموالد . . .	٢٠١٣

### من أحكام الأحكار

(٥٩٠)	تحكيم وقف والزيادة فيه . . . . .	٢٠١٩
(٥٩١)	تحكيم الوقف . . . . .	٢٠٢١
(٥٩٢)	الزيادة فى عقد التحكيم . . . . .	٢٠٢٣

### من أحكام المقابر ونقل الموتى

(٥٩٣)	جبانات ومقابر . . . . .	٢٠٢٧
(٥٩٤)	هدم قبّة على قبر . . . . .	٢٠٢٩
(٥٩٥)	تسوية المقبرة وزرعتها . . . . .	٢٠٣٠
(٥٩٦)	نقل الموتى . . . . .	٢٠٣١
(٥٩٧)	عدم جواز البناء على القبور . . . . .	٢٠٣٢
(٥٩٨)	نقل الميت . . . . .	٢٠٣٣
(٥٩٩)	الاختلاف على دفن الميت . . . . .	٢٠٣٥
(٦٠٠)	زيارة القبور . . . . .	٢٠٣٧
(٦٠١)	ما يشترط فى تلقين الميت . . . . .	٢٠٤١
(٦٠٢)	الترخيص بالبناء على أرض موقوفة لدفن موتى المسلمين . . .	٢٠٤٢
(٦٠٣)	زيارة القبور ، وحكم الموسيقى ، وشرب الخان . . .	٢٠٤٣
(٦٠٤)	التركيبية والبناء على القبر غير جائز شرعا . . . . .	٢٠٤٩
(٦٠٥)	ادماء ملكية لجهة وقف دون سند لأرض بها جبقة للمسلمين	٢٠٥١
(٦٠٦)	يجوز اتخاذ التابوت للنساء مطلقا وللرجال عند الضرورة	٢٠٦٤
(٦٠٧)	تلقين الميت . . . . .	٢٠٦٥
(٦٠٨)	حكم مصاريق التحنيط والنقل . . . . .	٢٠٦٨
(٦٠٩)	عدم جواز دفن موتى البهائيين فى مقابر المسلمين لأنهم مرتدون	٢٠٦٩

## تأليف فهرس موضوعات الفتاوى الإسلامية — المجلد الرابع

رقم الفتوى	الموضوع	الصفحة
(٦١٠)	ذات المقبرة وقف وما عليها من مبان ملك . . . . .	١٢٧١
(٦١١)	جواز نقل الميت من بلد غير إسلامي إلى بلد إسلامي . . . . .	١٢٧٣

### من أحكام المنوعات والمباحات

(٦١٢)	حكم الاستثناء . . . . .	١٢٧٧
(٦١٣)	الصور الفوتوغرافية . . . . .	١٢٧٩
(٦١٤)	مواضع استعمال الذهب والطلوب والمزمار . . . . .	١٢٨١
(٦١٥)	الدين بفائدة محرم شرعا . . . . .	١٢٨٢
(٦١٦)	القمار والرهان محرم شرعا . . . . .	١٢٨٤
(٦١٧)	موائد السندات محرمة . . . . .	١٢٨٨
(٦١٨)	التصدق بالفوائد المحرمة غير جائز ويأثم صاحبها بذلك . . . . .	١٢٨٩
(٦١٩)	حكم الرقص . . . . .	١٢٩١
(٦٢٠)	الإعانة في عمل الربا محرمة شرعا . . . . .	١٢٩٣
(٦٢١)	استثمار المال في المصارف من قبيل الربا المحرم . . . . .	١٢٩٤
(٦٢٢)	لعب الكوتشينة . . . . .	١٢٩٥
(٦٢٣)	وجوب ترك المصافحة أثناء تفشي الوباء في البلاد . . . . .	١٢٩٦
(٦٢٤)	عدم التعرض لشخصية الرسول وآله وخلفائه الراشدين في الأفلام السينمائية . . . . .	١٢٩٧
(٦٢٥)	لبس البرانيط، ونبيجة أهل الكتاب ، وصلاة الشافعي خلف الحنفي . . . . .	١٢٩٨
(٦٢٦)	استعمال لبن فستلة . . . . .	١٣٠٠
(٦٢٧)	الجمعية الخيرية وبناء غنشق . . . . .	١٣٠١
(٦٢٨)	حشو الأسنان بالذهب جائز . . . . .	١٣٠٢
(٦٢٩)	حكم تجارة الخزان والكسب الناتج منها . . . . .	١٣٠٦
(٦٣٠)	حكم شرب الدخان . . . . .	١٣٠٨

### من أحكام درجات القرابة

(٦٣١)	درجات القرابة . . . . .	١٣١٣
(٦٣٢)	درجة قرابة مائة من الشفعة . . . . .	١٣١٦

رقم الفتوى	الموضوع	الصفحة
(٦٣٣)	قراءة مانعة من الأخذ بالشفعة . . . . .	١٣١٧
(٦٣٤)	درجات القرابة . . . . .	١٣١٩

### من أحكام الضرر

(٦٣٥)	الضرر البين يزال . . . . .	١٣٢٣
(٦٣٦)	إيذاء الغير منهي عنه شرعا أيا كان مصدره . . . . .	١٣٢٥
(٦٣٧)	أحداث ملحة في حائط مشترك غير جائز إلا بلذن . . . . .	١٣٢٨
(٦٣٨)	يمنع المالك المجاور للمسجد من الاضرار به . . . . .	١٣٢٩
(٦٣٩)	تشريح جثة الميت . . . . .	١٣٣١
(٦٤٠)	عدم جواز إجراء عملية جراحية تنقذ إلى الموت غالبا . . . . .	١٣٣٤

### من أحكام الديون

(٦٤١)	دين فيه ربا . . . . .	١٣٣٧
(٦٤٢)	دين الوارث يستوفى من تركة المورث ولو قسمت . . . . .	١٣٣٨
(٦٤٣)	دين ووصية وهبة . . . . .	١٣٤٠
(٦٤٤)	الدين الثابت بحفائر المدين واجب الاداء . . . . .	١٣٤٤
(٦٤٥)	دين مؤخر الصداق مقدم على الأثر . . . . .	١٣٤٦
(٦٤٦)	ديون . . . . .	١٣٤٨
(٦٤٧)	استدانة الوصي . . . . .	١٣٤٩
(٦٤٨)	دين المرتهن مقدم على سائر الغرماء . . . . .	١٣٥١

### من أحكام زيارة اقارب المرأة

(٦٤٩)	زيارة المرأة لأبويها ونوحيها . . . . .	١٣٥٥
(٦٥٠)	زيارة اقارب المرأة . . . . .	١٣٥٧

### من أحكام علم الغيب

(٦٥١)	علم الغيب . . . . .	١٣٦١
-------	---------------------	------

### من أحكام جماعة البلشفية

(٦٥٢)	المذهب البلشفي . . . . .	١٣٦٧
-------	--------------------------	------

من احكام الخيانة

١٣٧٥ . . . . . خيانة الامانة (٦٥٣)

من احكام تكفين الموتى وتشيع الجنائز ومصروفات الماتم

١٣٧٦ . . . . . مصروفات الماتم (٦٥٤)  
 ١٣٨٠ . . . . . كفن الميت (٦٥٥)  
 ١٣٨٢ . . . . . الحكم فى كفن الزوجة (٦٥٦)  
 ١٣٨٤ . . . . . تجهيز الزوجة المتوفاة ولجر علاجها (٦٥٧)  
 ١٣٨٦ . . . . . اجرة الطبيب وكفن الزوجة (٦٥٨)  
 ١٣٨٧ . . . . . ثمن الدواء والكنن للزوجة (٦٥٩)  
 ١٣٨٨ . . . . . لا يلزم الكفيل بتجهيز زوجة مكفولة المتوفاة (٦٦٠)  
 ١٣٨٩ . . . . . تكفين الميت (٦٦١)  
 ١٣٩٠ . . . . . تكفين المرأة غير لازم على اخيها (٦٦٢)  
 ١٣٩١ . . . . . تشييع النساء للجنائز وطقن الميت (٦٦٣)  
 ١٣٩٢ . . . . . حمل الميت للدفن (٦٦٤)  
 ١٣٩٤ . . . . . حمل الميت للدفن (٦٦٥)

من احكام التامين

١٣٩٩ . . . . . التامين على الحياة غير جائز شرما (٦٦٦)  
 ١٤٠١ . . . . . التامين ضد الحريق (٦٦٧)  
 ١٤٠٤ . . . . . عقد التامين على المقار (٦٦٨)

من احكام الدفاع عن النفس

١٤٠٩ . . . . . الدفاع عن النفس مشروع (٦٦٩)

من احكام العدل بين الزوجات

١٤١٣ . . . . . العدل بين الزوجات (٦٧٠)

من احكام عصاة المؤمنين

١٤١٧ . . . . . عبادات (٦٧١)

من احكام الذكر

١٤٢١ . . . . . حلقات الذكر (٦٧٢)

### من احكام الاستماعة بغير المؤمنين

- (٦٧٣) الاستماعة بغير المسلمين وغير الصالحين على ما فيه خير  
ومنفعة للمسلمين جائزة . . . . . ١٤٢٥

### من احكام اهل الفترة

- (٦٧٤) اهل الفترة . . . . . ١٤٤٥

### من احكام التلقيح في العبادة

- (٦٧٥) التلقيح في العبادة . . . . . ١٤٥٣

### من احكام سب الدين

- (٦٧٦) سب الدين كفر . . . . . ١٤٦٣  
(٦٧٧) شتم الدين . . . . . ١٤٦٤

### من احكام البلوغ

- (٦٧٨) سن الرشيد . . . . . ١٤٦٩

### من احكام فرق الشيعة

- (٦٧٩) فرق الشيعة . . . . . ١٤٧٣

### من احكام حداد المرأة

- (٦٨٠) حداد المرأة . . . . . ١٤٨٣  
(٦٨١) مدول الخطبة . . . . . ١٤٨٧

### حكم ملاتم الاربعين ومسائل اخرى متفرقة

- (٦٨٢) حكم اقامة ملاتم الاربعين . . . . . ١٤٩١  
(٦٨٣) تشبه المسلم بالكافر . . . . . ١٥٢٢  
(٦٨٤) رعية المسلم ( جنسية ) . . . . . ١٥٢٧  
(٦٨٥) تلقى حمى التيفوس . . . . . ١٥٣١

رقم الفتوى	الموضوع	الصفحة
------------	---------	--------

### من احكام التقاسيط الحيوانية والارصادات

[illegible]

### احكام في مسائل متفرقة

[illegible]



## بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

يسر اللجنة المشرفة على إصدار الفتاوى أن تنوه بالجهد  
الصادق الذي يبذله أعضاء المكتب الفنى بدار الافتاء  
ومعاونوهم فى أعداد الفتاوى وتنويبها ومراجعتها •

وكذلك العاملون بالمجلس الاعلى للشئون الاسلامية  
ومطابع الاهرام التجارية فى الاشراف على طبعتها  
واخراجها •



---

رقم الإيداع ٤٦٤٢ / ١٩٨١

---

الترقيم الدولي ١ - ١٣٦ - ٢٤١ - ISBN ٩٧٧

---









